



جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

## القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري

إعداد الطالب  
نضال محمود الفراية

إشراف  
الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة  
الدكتوراة في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY  
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

## إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نضال محمود الفرية الموسومة بـ:

القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

| التوقيع   | التاريخ  | مُشرفاً ورئيساً     |
|---|----------|---------------------|
|   | 2006/5/2 | أ.د. يحيى عباينة    |
|  | 2006/5/2 | أ.د. عبدالقادر مرعي |
|  | 2006/5/2 | أ.د. محمد الهادي    |
|  | 2006/5/2 | د. سيف الدين الفراء |

عميد الدراسات العليا  
أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN  
Postal Code: 61710  
TEL :03/2372380-99  
Ext. 5328-5330  
FAX:03/ 2375694  
e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

موتة - الكرك - الأردن  
الرمز البريدي: 61710  
التفون: 03-2372380-99  
فرعي 5328-5330  
فاكس 03/2 375694  
البريد الإلكتروني  
الصفحة الإلكترونية

## الإهداء

إلى والدي العزيز رمز الشموخ المثل والقوة.  
إلى والدتي الحنون رمز العطاء عرفاناً وحباً.  
إلى من حَبَّرتْ صَفَحَاتِ هذه الدِّراسة، رَفِيقَةَ الدَّرْبِ \_ أمّ زيد \_ إخلاصاً ووفاءً.  
إلى فلذات الكبد سبأ وزيد وبلقيس وشيماء.  
إلى إخواني وأخواتي احتراماً وتقديراً.  
لهم جميعاً أهدي عملي هذا .

نضال الفراية

## شكر وتقدير

أَتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى أُسْتَاذِي الأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ يَحْيَى عِبَابِنَةَ المَشْرِفِ عَلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فَقد تَتَبَعُ هَذَا العَمَلُ مِنْذُ بَدَايَاتِهِ وَأَبْدَى مَلْحُوظَاتِهِ القِيَمَةَ الَّتِي قَوِّمَتِ فِصُولَهُ، وَلَوْلَا فَضْلُ تَوْجِيهِهِ وَحَسَنُ نُصْحِهِ لَمَا وَصَلَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، فَجَزَاهُ اللهُ عَنِّي خَيْرَ الجَزَاءِ.

كَمَا أُتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ لِلسَّاتِذَةِ الكَرَامِ أَعْضَاءِ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ عَلَى تَفْضُلِهِمْ بِقَبُولِ مَنَاقَشَةِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَعَلَى مَلْحُوظَاتِهِمُ القِيَمَةَ الَّتِي يَتَفَضَّلُونَ بِإِبْدَائِهَا، فَهَمُ أَصْحَابُ الفِضْلِ وَالرِّيَادَةِ فِي مَجَالِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ.

كَمَا وَأَشْكُرُ -أَيْضاً- زَمَلَائِي فِي مَدْرَسَةِ الرِّبَّةِ الثَّانَوِيَّةِ الشَّامِلَةِ لِلبَنِينَ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِعْدَادِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ فَنِيناً.

## الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

|   |                        |   |        |
|---|------------------------|---|--------|
| a | الفتحة القصيرة الخالصة | < | الهمزة |
| a | الفتحة الطويلة الخالصة | b | الباء  |
| u | الضمة القصيرة الخالصة  | t | التاء  |
| u | الضمة الطويلة الخالصة  | t | الثاء  |
| o | الضمة القصيرة الممالة  | g | الجيم  |
| o | الضمة الطويلة الممالة  | h | الحاء  |
| i | الكسرة القصيرة الخالصة | h | الخاء  |
| i | الكسرة الطويلة الخالصة | d | الدال  |
| e | الكسرة القصيرة الممالة | d | الذال  |
| e | الكسرة الطويلة الممالة | r | الراء  |
|   |                        | z | الزاي  |
|   |                        | s | السين  |
|   |                        | s | الشين  |
|   |                        | s | الصاد  |
|   |                        | d | الضاد  |
|   |                        | t | الطاء  |
|   |                        | z | الظاء  |
|   |                        | > | العين  |
|   |                        | g | الغين  |
|   |                        | f | الفاء  |
|   |                        | k | القاف  |
|   |                        | k | الكاف  |
|   |                        | l | اللام  |
|   |                        | m | الميم  |
|   |                        | n | النون  |
|   |                        | h | الهاء  |
|   |                        | w | الواو  |
|   |                        | y | الياء  |

## فهرس المحتويات

|                           |       |
|---------------------------|-------|
| الإهداء:                  | ..... |
| الشكر والتقدير:           | ..... |
| الرموز الصوتية:           | ..... |
| فهرس المحتويات:           | ..... |
| الملخص باللغة العربية:    | ..... |
| الملخص باللغة الإنجليزية: | ..... |

## الفصل الأول: الأصول

|                        |       |
|------------------------|-------|
| 1.1 المقدمة:           | ..... |
| 2.1 التمهيد:           | ..... |
| 3.1 الأصول:            | ..... |
| 1.3.1 الاستعمال:       | ..... |
| 2.3.1 رسم المصحف:      | ..... |
| 3.3.1 التعليل والعامل: | ..... |
| 4.1 العامل:            | ..... |

## 5.1 السماع والقياس:

|               |       |
|---------------|-------|
| 1.5.1 السماع: | ..... |
| 2.5.1 القياس: | ..... |
| 3.5.1 العامل: | ..... |

## الفصل الثاني: المستوى الصوتي:

|                        |       |
|------------------------|-------|
| 1.1.2 الإبدال:         | ..... |
| 2.1.2 اللغات واللهجات: | ..... |
| 3.1.2 الإدغام:         | ..... |
| 4.1.2 الإتياع:         | ..... |
| 2.2 الهمزة:            | ..... |
| 1.2.2 إسقاط الهمزة:    | ..... |

|       |  |       |
|-------|--|-------|
| 2.2.2 | همز غير المهموز:                                 | ..... |
| 3.2   | قضايا صوتية متفرقة:                              | ..... |
| 1.3.2 | التشديد والتخفيف:                                | ..... |
| 2.3.2 | التقاء الساكنين:                                 | ..... |
| 3.3.2 | في الحركات:                                      | ..... |
|       | الفصل الثالث: المستوى الصرفي:                    | ..... |
| 1.3   | معاني الزيادات:                                  | ..... |
| 2.3   | المشتقات:  | ..... |
| 3.3   | التصغير:   | ..... |
| 4.3   | النسب:   | ..... |
| 5.3   | فَعْلٌ وَأَفْعَلٌ:                               | ..... |
| 6.3   | بنية الاسم والفعل:                               | ..... |
|       | 7.3 في الأسماء:                                  |       |
| 1.7.3 | حركة الفاء:                                      | ..... |
| 2.7.3 | حركة العين:                                      | ..... |
| 8.3   | في الأفعال:                                      | ..... |
| 1.8.3 | حركة الفاء:                                      | ..... |
| 2.8.3 | حركة العين:                                      | ..... |
| 3.8.3 | حركة العين في الأفعال الماضية:                   | ..... |
| 4.8.3 | حركة العين في الفعل المضارع:                     | ..... |
| 9.3   | البنية العددية:                                  | ..... |
| 1.9.3 | في الجموع:                                       | ..... |
| 2.9.3 | التذكير والتأنيث:                                | ..... |
| 3.9.3 | ما حمل على المعنى:                               | ..... |
| 4.9.3 | التأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل: | ..... |

|       |                               |
|-------|-------------------------------|
| ..... | الفصل الرابع: المستوى النحوي: |
| ..... | 1.4 الإسناد الفعلي:           |
| ..... | 2.4 الإسناد الاسمي:           |
| ..... | 3.4 المنصوبات:                |
| ..... | 1.3.4 المفاعيل:               |
| ..... | 2.3.4 الاختصاص:               |
| ..... | 3.3.4 الاشتغال:               |
| ..... | 4.3.4 النداء:                 |
| ..... | 5.3.4 الاستثناء:              |
|       | <b>4.4 المجرورات:</b>         |
| ..... | 1.4.4 الإضافة:                |
| ..... | 2.4.4 حروف الجرّ:             |
| ..... | 3.4.4 الحمل على الجوار:       |
| ..... | 5.4 النواسخ:                  |
| ..... | 1.5.4 القول في كان:           |
| ..... | 2.5.4 عسى:                    |
| ..... | 3.5.4 فتح وكسر همزة إنّ:      |
| ..... | 4.5.4 تخفيف أن:               |
| ..... | 6.4 مسائل نحوية متفرقة:       |
| ..... | 1.6.4 أكلوني البراغيث:        |
| ..... | 2.6.4 الحمل على المعنى:       |
| ..... | 3.6.4 تعدد الأوجه الإعرابية:  |
| ..... | 7.4 الخاتمة والنتائج:         |
| ..... | 7.5 المراجع:                  |



## المُلخَص:

### القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري

#### دراسة صوتية صرفية نحوية

#### نضال محمود خلف الفراية.

#### جامعة مؤتة: 2006

كتاب الكشاف واحدٌ من كتب التفسير المهمة لسببين:

الأول: أنه يمثلُ فكرَ المعتزلةِ ويبيِّنُ نظرَهم إلى كتاب الله عزَّ وجلَّ وما يُسهمُ في التشكيل الدلالي للقرآن الكريم، وعلى رأس هذا، القراءاتُ القرآنيةُ. فالمعتزلةُ يتعاملون مع القراءات القرآنية بشكلٍ مختلفٍ عما يفعله أهلُ السنةِ والجماعةِ انطلاقاً من قضيتين:

أ- أنهم لا يشترطون صحةَ السندِ وإنما يركِّزون على موافقة رسم المصحف، وعلى موافقة قواعد العربية.

ب- أنهم لا يتورَّعون في بعض الأحيان عن دسِّ القراءات في القرآن الكريم في تأييد مذهبهم.

الثاني: إنَّ الزمخشري وهو العالمُ المتمكِّنُ من العربية كان يكرِّمُ قواعدَها المحفوظةَ عند النَّحاةِ على النصِّ اللغوي نفسه، ومن ذلك النصُّ القرآني.

وقد رأينا انطلاقاً من هذه المشكلة أنَّ القراءاتِ القرآنيةَ في الكشاف بحاجةٌ إلى درسٍ لغويٍّ يكشفُ عن آراءِ الزمخشري مع عدم إهمال كتبه الأخرى كالمفصل في صنعة الإعراب، والأنموذج في النحو وغيرهما؛ إذ إننا لم نعثرُ على دراسةٍ في هذا الجانب تجمعُ أشتاتَ هذا الموضوع في دراسةٍ متكاملةٍ وفق نظريةِ المستويات. وقد جاءت هذه الدراسةُ في تمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ.

أمَّا التمهيدُ، فيتناولُ تعريفاً بالزمخشري ومكانته العلمية ومذهبه النحويِّ وفكره الاعتزاليِّ، وسلطَ الضوءَ على الكشاف موضوعَ الدراسة، وكذلك على موقف الزمخشري من القراءات القرآنية. وتناول الفصلُ الأوَّلُ الأصولَ اللغويةَ عند الزمخشري، وتحدثتُ فيه عن كثرةِ الاستعمالِ والسماعِ والقياسِ والعللِ والعاملِ... وأمَّا الفصلُ الثاني فقد خصَّصتُهُ للمستوى الصَّوتي، وضمَّ الظواهرَ

الصوتية التالية: التماثل الصوتي، وفيه: الإبدال والإدغام والإتباع، وألحقت فيه توجيهات الزمخشري وفق معيار اللهجات. الهمز، وشمل: همز غير المهموز، وحذف الهمزة بتعويض وبدونه. وشملت: التشديد والتخفيف، والتقاء الساكنين، وقضايا الحركات. وتناول الفصل الثالث المستوى الصرفي، وضم القضايا الصرفية التالية:

أولاً: معاني زيادات الأفعال .

ثانياً: المشتقات.

ثالثاً: التصغير والنسب، ومجيء (فعل وأفعل) بمعنى واحد.

رابعاً: البنية العددية، جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، والتذكير والتأنيث. أما الفصل الرابع فقد خصصته للمستوى النحوي، وفيه:

أولاً: الإسناد الفعلي.

ثانياً: الإسناد الاسمي.

ثالثاً: المنصوبات.

رابعاً: المجرورات.

خامساً: النواسخ.

سادساً: عالجت في هذا الفصل بعض المسائل النحوية المتفرقة كلغة أكلوني البراغيث، والحمل على المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية . وأخيراً تناولت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تاركة للقارئ نتائج أخر في ثنايا صفحات هذا البحث .

وأشير إلى أن الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المادة على بطاقات خاصة، ثم تبويب هذه البطاقات بحسب المستويات اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية)، وفهرستها في فهارس خاصة لضمان الإحاطة بكل جزئيات المادة ثم الدراسة والتحليل.

## **Abstract**

### **The Koranic Reading in Al.Zamakshari's Book "Al.Kashaf": A Phonological , Morphological and Syntactic Study**

**Prepared by Nidal Al.Faraih**

**Mutah university: 2006**

Al.Kashaf is considered as one of the most prominent commentary books on the holly Koran for two reasons: first,it represents the ideas of Al.mu' tazila(name of a theological school which introduced speculative dogmatism into islam) and their standpoint toward the holly Koran and what contributes to ist meaning especially when it comes to the koranic recitations. Al.mu,tazila handle the different koranic readings in a different way from that of the Sunnites as a result of two reasons:

- 1- they do not call for the authenticity of ascription ( the uninterrupted chain of authorities on which a tradition is based),but they emphasize the compatibility with the holly Koran writing system and with the rules of the Arabic language grammar.
- 2- they do not refrain from interesting certain koranic readings that behave in accordance with their doctrine.

Second, Al-Zamakshari , the great Arab grammarian , used to honor the Arabic language grammatical rules put down by syntacticians on the linguistic text itself including the Koranic text.

All of this led to a consideration of a scientific linguistic study of the different koranic readings in Al-Zamakshari's book " Al-kashaf" that uncovers his viewpoints taking into consideration other books that he wrote such as " Al-Mufasil fi San'atithi Al.I'rab" and "Al .Unmoothaj fi Al.Naho" and others . There has been no compressive study that uses the levels theory on the different aspects of this topic. This study consists of introduction , four chapters , and a conclusion.

The introduction introduces Al.Zamakshari, his scientific stature , his syntactic doctrine , and his thoughts as one of Al.Mu'tazila . It also sheds light on "Al.Kashaf ' , the subject of the study, and on Al.Zamakshari's viewpoints toward the different Koranic readings.

The first chapter tackles the linguistic origins in Al.Zamakshari's works .It also handles issues like usage frequency , common usage, analogy, and regents (word governing another in syntactical regimen).

The second chapter focuses on the phonological level. It tackles the following phonological phenomena:

- 1- Phonetic assimilation issues such as phonetic change , contraction (of one letter into another), and intensification (repeating a word with its initial consonant changed ) . This was followed by Al.Zamakshari's instructions on these issues based on the dialects principles.
- 2- The hamza: providing hamza where it is not required ; deleting hamza with or without a compensation .
- 3- Variable phonetic issues such as consonants ,and deictic issues.

The third chapter focuses on the morphological level. It deals with the following morphological issues:

- 1- The semantic properties of the verbal affixes .
- 2- Derivatives
- 3- Diminution and attribution ; The occurrence of "fa'ala and af'ala" to express the same meaning .
- 4- Number plurals, broken plurals, and masculine and feminine constructions.

The fourth chapter focuses on the syntactic level. It includes the following phenomena:

- 1- verbal predicates.
- 2- Nominal predicates.
- 3- Accusatives.
- 4- Genitives.

## 5- Abrogatives.

The fifth chapter covers some variable syntactic issues such as the Language of "Akaluni Al.Braqieth ", semantic dependability, and the multiplicity of grammatical parsing .

The conclusion reveals the most prominent results of the study leaving a chance for the reader to post some other results in the body of this research .

Finally , this study makes use of the descriptive analytic approach. This approach draws upon collecting certain special cards, classifying them into three levels ( phonological, morphological, and syntactic),and cataloging them in a way that guarantees the inclusion of all of the needed information before studying and analyzing them.

## الفصل الأول

### الأصول

#### 1.1 المُقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبدالله النبيّ العربيّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه رسالتي بعنوان: القراءات القرآنيّة في الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجارالله محمود بن عمر الزمخشري، دراسة صوتيّة صرفيّة نحويّة، فهي دراسة لغويّة.

وللدراسات اللغوية هوى كبير في نفسي، منذ التحاقني في قسم اللّغة العربيّة في الجامعة المستنصريّة ببغداد للحصول على درجة البكالوريوس، وزاد شغفي في هذا الجانب من فروع اللّغة العربيّة عندما التحقتُ في برنامج الماجستير في جامعة مؤتة.

وعندما فكّرتُ في أن أكتبَ موضوعَ رسالتي للماجستير كانت النفسُ تتوقُّ إلى موضوعٍ في القراءات القرآنيّة إلا أن التردد والخوف في تلك المرحلة لما في موضوع القراءات القرآنيّة من نصبٍ وجهدٍ ما ينوءُ عنه طالبُ الماجستير عدلتُ عنه إلى دراسة الأنماط اللّغوية النادرة...، فلما كانت مرحلة الدكتوراه عقدتُ العزمَ، وبتوجيه من أستاذي الدكتور يحيى عباينة على أن يكون موضوعي في القراءات القرآنيّة، فكان الأمرُ.

وأما الزمخشري، فله في النفس شيءٌ، فتبدو شخصيته غامضةً إلى حدٍّ ما بالنسبة لي، فالرجلُ يوصفُ بالعالم الذي لا يُشقُّ له غبارٌ، وتكاد مصنّفاته وخصوصاً الكشف تعجُّ بها كتبُ القدماء والمحدثين ومؤلفاتهم؛ ومن جهةٍ أخرى يُرمى باتهاماتٍ قد تصلُ إلى تكفيره وتحريم قراءة كشفه.

وكتابُ الكشفِ واحدٌ من كتبِ التفسيرِ المهمّة التي مثّلتُ فكرَ المعتزلة وبيّنتُ نظرتهم إلى كتابِ الله عزَّ وجلَّ، فالمعتزلة يتعاملون مع القراءات القرآنيّة بشكلٍ مختلفٍ عمّا يفعله أهلُ السنّة والجماعة، فهم لا يشترطون صحةَ السند، كما أنّهم لا

يتورعون في بعض الأحيان عن دسّ القراءات في القرآن الكريم في ترجيح مذهبهم على المذاهب الأخرى.

وانطلاقاً من هذا كان الموضوعُ في القراءات، لأنني رأيتُ أنّ القراءاتِ القرآنيةَ في الكشفِ بحاجة إلى درسٍ لغويّ يكشفُ عن آراء الزمخشري مع عدم إهمال كتبه الأخرى كالمفصل في صنعة الإعراب، والأنموذج في النحو وغيرهما، إذ إنني لم أعتز على دراسة في هذا الجانب تجمعُ أشتات هذا الموضوع في دراسة متكاملة وفق نظرية المستويات. فأرجو الله تعالى أن يسدّ بحثي هذا فراغاً قد تحتاجُ إليه المكتبةُ العربيّة، وأن يغطّي جانباً من الجوانب التي لم يسبقُ تغطيتها، وكانت المادّةُ الأولى كشفَ الزمخشري.

فلما استقام الأمرُ على ما أحببتُ، عرضتُ الموضوعَ على أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عباينة، فأقره وشجّعني، فجنّتُ على الكشفِ استخراجُ القراءات التي ذكرها الزمخشري قراءةً قراءةً حتى توافرَ لديّ كمٌّ هائلٌ منها زاد عن خمسة آلاف قراءة، وأخذتُ بعد ذلك في فرزها وتصنيفها، ثمّ أقمتُ دراستي عليها التي جاءت في تمهيدٍ وأربعة فصولٍ وخاتمة.

تناولتُ في التمهيد ترجمة حياة الزمخشري ومكانته العلميّة ومذهبه النحويّ، وكذلك فكره الاعتزاليّ وسلّطتُ الضوءَ على الكشفِ موضوع الدّراسة، وعلى موقف الزمخشري من القراءات القرآنية، من حيث ردّها بعضها وتضعيفُ بعضها الآخر، وتلحين ما يخالف أقيسة النحويين.

أمّا الفصل الأوّل، فقد خصّصتُه للأصول وتناولتُ فيه: كثرة الاستعمال والسّماع والقياس والعلل والعامل.

وجاء الفصل الثّاني وضمّ العديد من القضايا الصوتيّة: التماثل الصوتي، وفيه: الإبدال والإدغام، وألحقتُ فيه أيضاً توجيهات الزمخشري وفق معيار اللهجات.

الهمز، وشمل: همز غير المهموز، وحذف الهمزة بتعويض وبدونه. قضايا صوتيّة متفرقة، وشملت:

التشديد والتخفيف، التقاء الساكنين، وقضايا الحركات، وفيها: تقصير الحركة الطويلة، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن.

وتناولت في الفصل الثالث المستوى الصرفي، وشمل القضايا الصرفية:

أولاً: معاني زيادات الأفعال، التكثير، والسلب والإزالة، والصيرورة، والدخول في الزمان والمكان، وأخيراً الدخول في الشيء.

ثانياً: المشتقات: وجعلت المصدر وما يتعلّق به واحداً من المشتقات، ومن ثمّ تناولتُ اسمي الزمان والمكان، واسم الفاعل والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة واسم المرّة، واسم الهيئة، واسم التفضيل.

وضمّ هذا الفصل أيضاً تناوب بعض الصيغ على معاني بعض المشتقات ومن المسائل الصرفية التي تناولها هذا الفصل:

التصغير، والنسب، ومجيء (فعل وأفعل) بمعنى واحد، واشتمل هذا الفصل على مسألة صوتية صرفية، تخصُّ بنية الاسم والفعل.

وأخيراً تناول البنية العددية: جمع المذكر السالم والمؤنث السالم والتكسير، والتذكير والتأنيث من حيث الحمل على المعنى، والتأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل.

أمّا الفصل الرابع فكان للمستوى النحوي، وفيه:

الإسناد: الإسناد الفعلي (الجملة الفعلية).

الإسناد الاسمي وفيه: توجيهات المبتدأ والخبر، وحذف المبتدأ وحذف الخبر.

المنصوبات: وقسمتها إلى قسمين:

المفاعيل.

ما حمله النحويون على المفعول به كالاختصاص والاشتغال والنداء والاستثناء.

المجرورات: ومن قضايا الجرّ التي تناولتها الدراسة:

الإضافة وبعض من مسائلها.

ما يخصّ حروف الجرّ، فقد وجّه الزمخشري قراءات على زيادة حرف الجرّ، كما وجّه قراءات على تناوب حروف الجرّ.



النّواسخ: وعالجتُ تحت هذا العنوان بعضاً من أحوال "كان"، كتقدّم خبرها على اسمها، ومجيء اسمها وخبرها معرفتين، ومجيء كان تامّة، وتناولتُ - أيضاً - بعضاً من مسائل "إن" كفتح همزتها وكسرها وتقدّم خبرها على اسمها عندما يكونان معرفتين.

وعالجتُ في ختام هذا الفصل بعضَ المسائلِ النّحويّة المتفرقة كلغة "أكلوني البراغيث"، والحمل على المعنى، وتعدّد الأوجه الإعرابيّة، أمّا الخاتمة، فقد عرضتُ فيها بعضاً من أهم النتائج التي وصل إليها هذا البحث.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الدّراسة لم تعنَ بالمستوى الدّلالي، ولم تخصّه بفصل مستقلّ، بل جاءت إشاراتٌ في بعض المواضيع؛ لأنّ المستوى الدّلالي - في ظني - يحتاج إلى دراسة مستقلة.

وبعدَ هذا العرضِ لأجزاء عملي في هذه الرسالة، فإنّه يجدر أن أذكر أنّي اجتهدتُ في كتابتها مستعملاً كلّ الوسائل الممكنة، ومعتمداً على بعضٍ من مناهج البحث اللّغوي كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في بعض المواضيع.

ولا يفوتني أن أذكرَ بعضاً من تلك الصعوبات التي واجهتني في أثناء هذا البحث، بدءاً من جمع المادّة واستخراجها من الكشاف، فالزمخشري كما ظهر لنا، كان لا يهتمّ بسند القراءة ولا حتّى بنسبتها إلى قرائها في الغالب، وإن ذكر فإنّه يكتفي بذكر قارئ أو اثنين، شأنه في ذلك شأن المعتزلة، وكثيراً ما صادفني تعبيره (وقرىء) كما سيظهر في ثنايا فصول هذه الرسالة.

والكشاف كما ظهر لم يُحقّق تحقيقاً علمياً إلى الآن، لذا فإنّني أخذتُ أخرجُ القراءات في مصادرها، وكذلك الشواهد الشعرية التي أعياني تطلاب بعض منها، وظهر لي أيضاً أنّ الزمخشري كان يصفُ القراءات في مواضع قليلة، فيقول: وقرىء: بالرفع أو النّصب... فلم تكن النسخة التي اعتمدتُ عليها مضبوطةً بالحركات ممّا اضطرني إلى تتبّع قراءات الكشاف من كتب القراءات وخصوصاً تلك التي اعتمد أصحابها فيها على نقولات الكشاف، كالبحر المحيط، فقد استخرجتُ مادّة الدّراسة أولاً من الكشاف ثمّ تعقبته في البحر المحيط ومن ثمّ في كتب القراءات الأخرى.

ومن المشكلات التي قد أعزوها إلى الزمخشري نفسه، هي أنه لم يكن ينسبُ الشواهدَ الشعريةَ إلى قائلها، ففُتتُ بتخريجها في مصادرها، كما أنَّ الزمخشري كان يذكر شرطاً من بيت وشرطاً من بيت آخر، مما أعيانى الوصولُ إلى البيت بتمامه، وفي مواضع لا بأس بها كان يذكرُ من الشاهد الشعريِّ موضعَ الشاهدِ فقط، ولم أكنُ لأعرفَ - في مواضع كثيرة - أنَّ هذا شعرٌ لولا توجيه أستاذه الدكتور يحيى عباينة، فاستخرج الشاهدَ من مصادره، وأثبتُ في الحاشية البيتَ بتمامه.

والحقيقة أنني لا أدعي أنَّ موضوعي في القراءاتِ القرآنية موضوعٌ بكرٌ لم أُسبقُ إليه، فقد قامت دراساتٌ وأبحاثٌ عالجتُ القراءاتِ القرآنية، ودراستي اعتمدت على بعضها، بل إنَّ رسالة أستاذه الدكتور يحيى عباينة في الدكتوراه الموسومة بـ "منهج أبي حيَّان الأندلسي في اختياراته من القراءاتِ القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر"، هي من الدراسات التي سبقتي في هذا الموضوع وقد أفدتُ منها، غير أنَّ ما أودُّ الإشارةَ إليه، هو أنني لم أصلُ إلى دراسةٍ متكاملةٍ تناولتِ القراءاتِ القرآنيةَ في كشفِ الزمخشري، فمن الدراسات التي يمكن ذكرها هنا، دراسة قاسم محمد صالح الموسومة بـ "الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيَّان"، (رسالة ماجستير)، حاولَ الباحث فيها أنْ يقابلَ بين آراء الزمخشري وأبي حيَّان الأندلسي، وهي رسالة منشورة من مطبوعات القوات المسلحة الأردنية، ودراسة زكريا شحادة الموسومة بـ "نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق"، ودراسة مصطفى الصاوي الجويني الموسومة بـ "منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه"، وهي دراسة تقترب من الجانب البلاغي، ودراسة مهند حسن حمد الجبالي، الموسومة بـ "أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية"، وهي رسالة ماجستير نُوقشت في جامعة اليرموك 2001م. والحقيقة أنَّ هذه الدراسات تختلفُ عن موضوعِ دراستي من حيثُ المنهج والمادة.

وفي الختام لا يسعني إلا أنْ أتقدمَ بعظيمِ الشكرِ والامتنانِ إلى أستاذه الدكتور يحيى عباينة الذي لم يبخلُ عليَّ بالنصحِ والإرشادِ والتوجيه، فشملني بعطفِ العالمِ وتواضعه لتلميذه، فجزاه الله عنِّي خير ما يجزي به عباده الصالحين المخلصين.

وأتقدّم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة عملي هذا، وإنني على ثقة أنني سأفيد من الملحوظات التي يقدمونها على هذا العمل. فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله أسأل التوفيق والسداد في الرأي، وأن ينفعنا بما علمنا، وأسأله تعالى أن يغفر ذنبي، وأن يستر زلتي، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

## 2.1 التمهيد

تتاول كثير من الباحثين قداماء ومحدثين شخصية الزمخشري بالترجمة والدّرس؛ لذلك فإنّ تفصيل القول في ترجمة هذا العَلَمِ يعدّ من التكرار الذي لا طائل من ورائه، غير أنني وجدتُ لزاماً عليّ - فيما أرى - أن أذكره بسطورٍ محيلاً على الدّراسات التي تناولته لمن أراد الاستزادة<sup>(1)</sup>، ولعلّ ما فرض ذلك اللازم عليّ هنا هو طبيعة الدّراسة، إذ رأيتُ أنّه من الضروري أن يطّلع القارئ على بعض جوانب شخصية الزمخشري من حيث منزلته العلميّة، وآراء العلماء فيه وخصوصاً في تفسيره الكشاف، وفكره المعتزلي وانعكاسه على موقفه من القراءات القرآنية، ولذلك سيقف التمهيد على المحاور التالية:

1- الزمخشري: اسمه، ومكانته العلميّة، مذهبه النحوي.

2- فكره الاعتزالي.

3- تفسير الكشاف موضوع بحثنا في هذه الدّراسة.

4- موقفه من القراءات القرآنية.

أولاً: الزمخشري، هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر<sup>(2)</sup>، المعروف بجار الله<sup>(3)</sup> منسوباً إلى زمخشر وهي قرية من قرى خوارزم<sup>(4)</sup>، وخوارزم هذه معروفة بالاعتزال حتّى أنّه ليندر أن تجدَ فيها من هو ليس بمعتزلي<sup>(5)</sup>،

(1) انظر وفيات الأعيان: 168/5، وسير أعلام النبلاء: 156/2 بغية الوعاة: 279/2

(2) انظر ترجمته في: الأنساب: 315/6، 316، والبلغة: 220/1، وفيات الأعيان: 168/5-174، وسير أعلام

النبلاء: 156/2، وطبقات المفسرين للسيوطي: 121، وشذرات الذهب: 118/2-121

(3) يلقب الزمخشري بجار الله، لأنه جاور مكة زمناً طويلاً، نظر طبقات المفسرين: 315/2 وأبجد العلوم: 3/3

(4) معجم البلدان، لياقوت الحموي: 147/3

(5) انظر الزمخشري، أحمد الحوفي: 24

وَوَلِدَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِيهَا سَنَةَ 467هـ وَتُوفِيَ فِي الْجَرَجَانِيَّةِ فِي خَوَارِزْمَ سَنَةَ 538هـ<sup>(1)</sup>.

ثانياً: مكانته العلميّة:

يكاد الذين ترجموا للزمخشري يجمعون على أنه واسع العلم، كثيرُ الفضل غايةً في الذكاء وجودة القريحة، وأنه - رحمه الله - إمامٌ في اللغة والنحو وعلم البيان من غير مدافع، تشدُّ إليه الرحالُ في فنونه<sup>(2)</sup>، ويقول عنه ياقوت الحموي: "كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب واسع العلم كبير الفضل متفناً في علوم شتى"<sup>(3)</sup>. وعاش الزمخشري عازباً لم يتزوج يقول في ذلك: "لا تخطب المرأة لحسنها ولكن لحصنها، فإذا اجتمع الحصنُ والجمالُ فذاك هو الكمال وأكمل من ذلك أن تعيش حصوراً"<sup>(4)</sup> وإن عمّرتَ عصوراً"<sup>(5)</sup>. ولعلَّ السبب في عدم زواجه يعود إلى انقطاعه للعلم وتفرغه لتلاميذه وتأليفه، يقول الزمخشري في ذلك:

وحسبي تصانيفي وحسبي روايتها  
بنيين بهم إليّ مطالبي<sup>(6)</sup>  
وقد بلغت مؤلفاتُ الزمخشري نحو خمسين مؤلفاً في فنون الآداب واللغة والترجمة والتفسير والحديث والفقهِ<sup>(7)</sup>. وهكذا انقطع الزمخشري للعلم فاخلص له، فجلَّ فيه وذاع فضله وعظم في أعين الناس حتى أتت عليه العلماء ممن ترجموا له<sup>(8)</sup>، ويقول

---

(1) وفيات الأعيان: 174/5، والنجوم الزاهرة: 266/5، والأعلام: 178/7، وفي بغية الوعاة للسيوطي أن وفاته 497هـ وأظنه تصحيفاً: 280-279/2

(2) أبجد العلوم: 30/3، وشذرات الذهب: 118/2، والبلغة: 220 والأنساب: 315/6، وبغية الوعاة: 280/2

(3) معجم الأدب (1991): 313 / 1، 25-26/2

(4) حصوراً: الذي لا إربة له في النساء، وهو من الإمساك والمنع، انظر اللسان (حصر): 139/4

(5) أطواق الذهب في المواعظ والخطب، المقالة السابعة والتسعون.

(6) ديوان الأدب: 9، عن منهج الزمخشري: 43

(7) ذكر كل من ترجم له شيئاً من مؤلفاته، وقد ذكرها من المحدثين مصطفى الصاوي في كتابه منهج

الزمخشري في تفسير القرآن: 49-51، وأحصت الباحثة زاهرة أبو كشك أربعة وعشرين مؤلفاً في رسالتها

الموسومة بـ: الأوجه البلاغية والدلالية في تفسير الكشاف للزمخشري: 7-8

(8) منهج الزمخشري: 44

فيه ابن الأنباري: "كان نحوياً فاضلاً"<sup>(1)</sup> وقال فيه أبو حيّان الأندلسي: "وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري وأبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي"<sup>(2)</sup>، أجلّ من صنّف في علم التفسير، وأفضل من تعرّض للتنفيح فيه والتحرير... وكلامهما فيه يدلّ على تقدّمهما في علوم، من منثور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلّب في فنون الآداب، وتمكّن من علمي المعاني والإعراب، وفي خُطْبَتَي كتائيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدلّ على أنهما فارسا ميدان، وممارسة فصاحة وبيان"<sup>(3)</sup>، وبِقَوْلِ أبي حيّان هذا أوجز ما قاله العلماء في الزمخشري، وما حدا بي إلى التمثيل بقول أبي حيّان أنه كان في بحره المحيط كثيراً ما يطعن في الزمخشري وفي توجيهاته لكثير من القراءات كما سيظهر في فصول هذا البحث.

وقد ظهر لي في رسائل رشيد الوطواط أنّ الزمخشري كان مقصد العلماء، يفاخرُ أحدهم بسماع الزمخشري له<sup>(4)</sup>، وكان الزمخشري معتدّاً بنفسه، ففي مسألة (الظبي) جمع ظبّة، كتب الزمخشري بخطّه أنها من ذوات الياء وأصلها ظبية فقال الوطواط: إنها من ذوات الواو وأصلها ظبوة<sup>(5)</sup> ويضيف الوطواط، فلما اشتدت المناظرة واشتدت المذاكرة بعثتُ إليه كتابَ الصحاح يصدق قولي<sup>(6)</sup> فهجن الكتاب، وقال إنه محشوٌ بالتحريفات... فبعثتُ إليه سرّ الصناعة<sup>(7)</sup> لابن جني، فقال: هو رجل وأنا رجل"<sup>(8)</sup> ثم يظهر الزمخشري بصفات العالم الذي يرتدّ عن خطئه، ويتابع

(1) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 469/1

(2) ولد سنة 481هـ وتوفي: 406هـ، وله المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، انظر: بغية الوعاة :

73/2

(3) البحر المحيط: 9/1

(4) رسائل البلغاء: 296

(5) نفسه: 297

(6) الصحاح: 2417/6

(7) سر صناعة الإعراب: 149/2 و 152

(8) رسائل البلغاء: 297

الوطواط: "فلما بعثتُ إليه كتاب العين<sup>(1)</sup> فوضع للحق عنقه... واستردَّ خطّه ومزّقه تمزيقاً"<sup>(2)</sup>.

ويقول فيه أيضاً: "إنَّ هذا الإمامَ كان صبوراً على مرارة الحقِّ، وحرارة الصدق، مع أنه ربُّ هذا البضائعِ وصاحبِ هذه الوقائع"<sup>(3)</sup>.  
ثالثاً: مذهبه النحوي:

اختلفَ العلماءُ في مذهب الزمخشري النحوي، فمنهم من يرى أنه بصريٌّ ومنهم من يرى أنه بغداديٌّ، يقول الدكتور الحوفي: (إنه كان تابعاً لمذهب سيبويه والبصريين في آرائه)<sup>(4)</sup>، في حين يرى الدكتور شوقي ضيف أنه بغدادي يميلُ إلى المذهب البصري<sup>(5)</sup>، وتابعه الدكتور عبده الراجحي فقال: إنه أقرب إلى مدرسة البصرة<sup>(6)</sup> يقول السامرائي في نفي بغدادية الزمخشري: (ولستُ أدري كيف يُعدُّ أبو القاسم الزمخشري من نحاة بغداد، وهو لم يسكنْ بغدادَ ولم يطرُقها إلا زائراً وإذا صحَّ أن تطلقَ لفظةُ (بصري) على النحاة الذين يُعدّون من المتأخرين، فهو نحوي بصري)<sup>(7)</sup>.

والذي يميل إليه الباحثُ في تحديد منهج الزمخشري النحوي وخصوصاً ما ظهر له في الكشف هو أنك إذا وقفتَ على الكشف فأنتَ أمام موسوعة ضمتَ مذاهبَ وآراء النحاة جميعها بصرية وكوفية وبغدادية، فالزمخشري مالَ إلى حدِّ كبيرٍ إلى آراء البصريين ومصطلحاتهم، وأخذ بآراء الكوفيين ووجه بعضَ القراءاتِ بما وافق مذهبهم كما أخذ بآراء أبي عليِّ الفارسي وابنِ جنِّي، وقد ظهر ذلك في فصول الرسالة، أضف إلى ذلك أنه أحياناً ينفردُ بآراء خاصة، كما في قوله تعالى: "لقد منَّ

(1) العين: 398/14

(2) رسائل البلغاء: 297

(3) رسائل البلغاء: 298

(4) الزمخشري: 268

(5) المدارس النحوية: 284

(6) دروس في المذاهب النحوية: 161

(7) الدراسات النحوية: 315، 316

الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا<sup>(1)</sup>. يقول الزمخشري: "وقرىء<sup>(2)</sup> لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا<sup>(3)</sup>..... أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه<sup>(3)</sup> فوقوع (إذ) مبتدأ هو رأيي تفرّد به الزمخشري، ويقول ابن هشام: "ولا نعلم بذلك قائلاً"<sup>(4)</sup> وغير ذلك<sup>(5)</sup>، وربما يحق لنا أن نفسر عدم تبني الزمخشري مذهباً نحويّاً واحداً وخصوصاً في الكشف، لأنه يسعى لاهتاً وراء المعنى مبتعداً عن الصناعة النحوية، (مع الإشارة إلى أنه أيضاً يحترم قواعد النحاة، ويلتزم بها) فهو يعالج النحو القرآني من الناحية التي تخدم تفسير القرآن وتنسيق معانيه، فالنحو عنده خادم المعنى<sup>(6)</sup>، فإذا اتفق التوجيه النحوي مع المعنى أخذ به، وإذا تعارض معه رده، وسنعرض مثلاً لكل حالة، ففي قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم"<sup>(7)</sup>، يقول الزمخشري: "إذا حضر: ظرف للشهادة. وحين الوصية: بدل منه، إيداله منه دليل على وجوب الوصية، وأنها من الأمور اللازمة التي ما ينبغي أن يتهاون بها المسلم ويذهل عنها"<sup>(8)</sup>، ومما رده لأن المعنى ضعيف إعراب الفراء (بين ذلك) في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً"<sup>(9)</sup> فبعد أن يذكر الأوجه الإعرابية المحتملة في قوله (بين ذلك) يقول: "وأجاز الفراء أن يكون (بين ذلك) اسم كان، على أنه مبني لإضافته إلى غير متمكن، كقوله:

(1) آل عمران: 164

(2) انظر البحر المحيط: 103/3-104، ومختصر ابن خالويه: 23

(3) الكشف: 476/1

(4) مغني اللبيب : 112/1، وانظر الإتيان: 430/1، وإعراب القرآن، النحاسي: 376/1

(5) المدارس النحوية: 286

(6) انظر منهج الزمخشري في تفسير القرآن : 170

(7) المائة: 106

(8) الكشف: 650/1

(9) الفرقان: 67

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ<sup>(1)</sup>

وهو من جهة الإعراب لا بأس به، ولكنَّ المعنى ليس بقوي<sup>(2)</sup>.

مذهبه الاعتزالي<sup>(3)</sup> :

قام الاعتزال أول ما قام دفاعاً عن الدِّين وحمايةً للعقيدة ممَّا دخلهما من دسائسٍ وأقوالٍ سواء من أولئك الذين دخلوا من الأمم الأخرى في الإسلام أو من تلك الفرق التي انحرفت عن الدِّين القويم كالروافض والشيعة، فهم تبعوا اليهود في كثيرٍ من المسائل الكلامية وغيرها<sup>(4)</sup>، ويقول أحمد أمين: " إنَّ كثيرين ممَّن دخلوا في الإسلام بعد الفتح كانوا من دياناتٍ مختلفة... وكانوا قد نشأوا على تعاليم هذه الديانات وشبَّوا عليها وكان ممَّن أسلم علماء في هذه الديانات فلما اطمأنَّوا وهدأت نفوسهم واستقرتْ على الدين الجديد وهو الإسلام أخذوا يفكرون في تعاليم دينهم القديم ويثيرون مسائل من مسائله ويُلبسونها لباسَ الإسلام، وهذا ما يعلُّ ما نرى في كتب الفرق من أقوال بعيدة كلِّ البعد عن الإسلام"<sup>(5)</sup>، وعلى إثر ذلك نهضَ المعتزلة للردِّ على تلك الفرق والديانات، بل إنَّ أهمَّ أصول الاعتزال موضوعة للردِّ عليهم وخصوصاً الروافض<sup>(6)</sup>، وثمة شيءٌ يودُّ الباحثُ تأكيده هنا حول شخصيَّة الزمخشري، فهو يميل إلى المناقشة والجدل وتقليب الأمور ووجهات النظر والاعتماد على العقل وعمق التفكير شأنه شأن المعتزلة يقول: (امش في دينك تحت راية السلطان، ولا تقنع

(1) صدر بيت عجزه: حمامة في غصون ذات أوقال، لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه: 85، وفي خزانه الأدب: 406/3، وشرح المفصل: 80/3، والأصول في النحو: 276/1 و198، والمغني: 211/1، والأشباه والنظائر: 2/195.

(2) الكشف: 100/3

(3) لن تقف الدراسة طويلاً عند مدرسة الاعتزال من حيث نشأتها وأعلامها وفكرها وتأثرها بالفلسفة واعتمادها على الجدل والمناقشة في ردِّ آراء خصومها، وإنما حاول الباحث أن يقف فيها عند ما يخدمه لكشف شخصيَّة الزمخشري وخصوصاً في كشافه، وكان الاعتزال يقوم على أصول خمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتاب الانتصار: 32، ولمزيد من الاطلاع عن المعتزلة وفكرهم، انظر مثلاً ضحى الإسلام: لأحمد أمين، وكتاب: الحيدة لعبدالعزیز الكناني.

(4) ضحى الإسلام، أحمد أمين: 335-337

(5) ضحى الإسلام: 7/3

(6) كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد: 46



بالرواية عن فلان وفلان، فما الأسدُ المحتجبُ في عرينه أعزّ من الرجل المحتجّ على قرينه، وما العنز الجرباء تحت الشأل البليل أذلّ من المقلّد عند صاحب الدليل<sup>(1)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أنّ المعتزلة تمثّل في الفكر الإسلامي الطبقة المتفكّفة الواعية، المدافعة عن الإسلام، فقد كان منها علماء الكلام المتبحرون، وأدباء أبناء وأئمة في النحو، وأعلام في التفسير<sup>(2)</sup>، هذا ما يفسر وجود عدد كبير من النحاة الأوائل كانوا ذوي فكرٍ معتزليّ، أو كانوا يؤمنون بوجهات نظر المعتزلة كأبي عمرو بن العلاء، والخليل وسيبويه والفارسي وابن جني وغيرهم<sup>(3)</sup>، ولكي نوجّه الحديث إلى ما نصبو إليه أقول: لما كان طبيعة موقف المعتزلة كمدافعين عن الإسلام اقتضى منهم التأمل العقلي فالزمخشري -مثلاً- يقدم العقل على السنّة والإجماع والقياس ما دام يسبق السمع، يقول في قوله تعالى: "وتفصيل كلّ شيء"<sup>(4)</sup> يُحتاج إليه في الدين لأنّه القانون الذي يستند إليه السنّة والإجماع والقياس بعد أدلّة العقل<sup>(5)</sup>.

وقد تبدّى لنا من خلال الكشاف أنّ العقل هو آلة الزمخشري حين يفسّر، فنراه كثيراً لا يقنع بظاهر اللفظ، وسيظهر في ثنايا الرسالة شيءٌ كثيرٌ من هذا في مثل: علّة المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية وغيرهما، يقول الزمخشري: ( وتدبر الآيات: التفكير فيها والتأمّل الذي يؤدي إلى معرفة ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني الحسنة، لأنّ من اقتنع بظاهر المتلوّ لم يحلّ منه بكثيرٍ طائلٍ، وكان مثله كمثل من له لقحةٌ درور لا يحلبها ومهرةٌ نثور لا يستولدها)<sup>(6)</sup>.

(1) أطواق الذهب في المواعظ والخطب، (المقالة السابعة والثلاثون): 46، عن منهج الزمخشري: 93

(2) انظر منهج الزمخشري في تفسير القرآن: 71، 72

(3) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: 245

(4) يوسف: 111

(5) الكشاف: 348/2

(6) الكشاف: 372/3-373

فالزمخشري معتزلي الاعتقاد متظاهر به حتى نُقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الأذن: قل له: أبو القاسم المعتزليّ بالباب<sup>(1)</sup>، وكان داعيةً إلى الاعتزال<sup>(2)</sup>.

كذلك قال ابن حجر العسقلاني فيه: (محمود بن عمر الزمخشري، المفسر النحوي صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذراً من كشافه)<sup>(3)</sup>. وقد أجمع العلماء على أنّ الزمخشري - كما مرّ - متقدم في واللغة والنحو والتفسير، غير أنّ ما ساءهم منه هو فكره الاعتزالي، يقول أبو حيان: "وهذا الرجل وإن كان أوتي من علم القرآن أوفر حظاً، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة، وكنت قريباً من تسطير هذه الأحرف وقد نظمتُ قصيداً في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله، واستطرتُ إلى مدح كتاب الزمخشري، فذكرتُ أشياء من محاسنه ثم نبّهتُ على ما فيه مما يجبُ تجنبه، ورأيتُ إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يعكفُ على كتابي هذا، وينتبه على ما تضمّنه من القبائح فقلتُ بعد ذكر ما مدحته به:

|                              |   |
|------------------------------|---|
| ويحتالُ للألفاظ حتى يديرها   | لمذهبٍ سوءٍ فيه أصبح مارقاً             |
| فيا خسرةً شيخٌ تخرقَ صيته    | مخاربٌ تخريق الصبأ ومشارقاً             |
| لئن لم تداركهُ من الله رحمةٌ | لسوف يُرى للكافرين مرقاً <sup>(4)</sup> |

ولستُ بصدد نفي الاعتزال عن الزمخشري، فاعتزاليته واضحة، فكان الاعتزالُ ذا أثر كبيرٍ في تفكيره، وألزم نفسه على منهج المعتزلة العقائدي، ثم هو دون أصول الاعتزال في مؤلفاته وخاصة تفسيره، وهو من جهةٍ ثالثة: قد جعل هدفه الدفاع عن نزعة الاعتزال، وتأيد آراء المعتزلة في أكثر من مؤلف من مؤلفاته<sup>(5)</sup>.

(1) انظر شذرات الذهب: 118/2-121، وانظر وفيات الأعيان: 168/5-174، وبغية الوعاة: 279/2

(2) طبقات المفسرين: السمعاني: 121

(3) لسان الميزان: 4/6

(4) البحر المحيط: 85/7، وقد اخترت الأبيات من مجموعة أبيات أولها:

ولكنه فيه مجالٌ لناقدٍ وزلاتٌ سوءٍ قد أخذن المخالفاً

(5) الزمخشري لغويًا ومفسراً: 168.

فالزمخشري قد تمذهب مذهب المعتزلة، وصرح بذلك، ودعا إليه، ودافع عنه وتعصب له، وعرض بأهل السنة والجماعة، لقولهم في رؤية الباري تعالى: تجوز رؤيته (بلا كيف) أي دون علم حال تلك الرؤية ولا وسيلتها، فراراً من القول بالتشبيه والتجسيم، يقول الزمخشري فيهم:

لجماعة سموا هواهم سنة  
ولقد شبّهوه بخلقه وتخوفوا  
وجماعة أخرى لعمرى موكفة  
شنع الورى فتستروا بالبلكفة<sup>(1)</sup>

وهكذا كان المعتزلة يقدسون العقل ويقدمونه، فهو آلة العلم عندهم يقول الجاحظ: "ولأمر حكمان: حكم ظاهر للحواس وحكم باطن للعقول، والعقل هو الحجة"<sup>(2)</sup>، وهم، أي المعتزلة، يرون في أنفسهم المدافعين عن الدين، يقول الخياط: (وهل يعرف أحد صحح التوحيد وثبت القديم جل ذكره واحداً في الحقيقة واحتج لذلك بالحجج الواضحة وألف فيه الكتب ورد فيه أصناف الملحد من الدهرية والثنوية سواهم)<sup>(3)</sup>.

ولما ليس رجال المعتزلة عمامة الذود عن الدين والدفاع عنه فقد صنف جلمهم مصنفات تهدف إلى خدمة القرآن العظيم، وقد تتبعت بعض أولئك الرجالات - رجالات الاعتزال - في كتب التراجم كالفهرست<sup>(4)</sup>، ووجدت أن معظمهم قد صنف في علوم القرآن، غير أن جل تلك الثروة الفكرية والعقلية قد ضاعت، ولكنها تشير إلى النشاط العقلي والحيوية العلمية التي أوتيتها مدرسة الاعتزال<sup>(5)</sup>.

ومن طريف الأمثلة على قدرة الزمخشري العقلية سوق المثال التالي في تفسير فواتح بعض سور القرآن الكريم (ص، وق، ون، وطه، وطس.....)، يقول في الكشاف: (واعلم أنك إذا تأملت ما أورده الله عز سلطانه في الفواتح من هذه الأسماء وجدتها نصف أسامي حروف المعجم أربعة عشر سواها، وهي: الألف واللام والميم

(1) أزهار الرياض في أخبار عياض: 299/3، والبلكفة: بلا كيف، وانظر أثر الاعتزال في توجيهات

الزمخشري اللغوية: 3

(2) الحيوان: 207/1، و56/7-57

(3) كتاب الانتصار: 56

(4) الفهرست: 51، 55، 57

(5) منهج الزمخشري: 72

والصّاد والرّاء والكاف والهاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون، في تسعٍ وعشرين سورةً على عدد حروف المعجم<sup>(1)</sup> ثمّ يبيّن الزمخشري أنّ تلك الحروف الأربعة عشر، إذا تأمّلتها وجدتها تشتملُ على أنصافِ أجناس الحروف، ففيها من المهموسة نصفها ومن المجهورة نصفها، ومن الشديدة نصفها ومن الرخوة نصفها ومن المطبقة نصفها، ومن المنفتحة نصفها، ومن المستعلية نصفها، ومن المنخفضة نصفها، ومن حروف القلقة نصفها<sup>(2)</sup>. يقول علي بن محمد الجرجاني في حاشيته على الكشاف: (وربّما لم يفطن لها قبل المصنّف أحدٌ من حدّاق العلماء المتبحّرين فيما يتعلّق بالحروف)<sup>(3)</sup>

ولقد وصل إلينا من مصنّفاتهم الضخمة التي حوت فكر الاعتزال وأصوله كشافُ الزمخشري الذي يُعدّ مرجعا مهما في الدّراسات التي قامت بعده، فلا نكاد نجدُ عالما قديما ولا معاصرا إلا ونقولات الكشاف في ثناياه.  
الكشاف:

يعدّ تفسيرُ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل، في وجوه التأويل من أهم الآثار التي خلفها الزمخشري لنا، بل من أهمّ تفاسير القرآن التي وصلت إلينا من مصنّفات المعتزلة عموماً، ويمثّل الكشافُ قمةً نضج الآراء الاعتزالية وتبلورها في القرن السادس للهجرة<sup>(4)</sup>.  
ويعدّ الكشافُ أيضاً موسوعةً علميةً في التفسير كما ضمّ بين طيّاته موضوعاتٍ مختلفةً في اللّغة والنحو والاعتزال والفقهِ والقراءات وغيرها.

(1) الكشاف: 100/1-101.

(2) انظر الكشاف: 101/1-103، وقد ذكر الزمخشري الحروف التي تمثّل نصف ذلك الوصف، فنصف المهموسة: (ص، ك، ه، س، ح)، ونصف المجهورة: (الألف، ل، م، ر، ع، ط، ق، ب، ن)، ونصف الشديدة: (الألف، ك، ط، ف) ونصف الرخوة: (ل، م، ر، ص، ه، ع، س، ح، ي، ن)، نصف المطبقة: (ص، ط)، ونصف المنفتحة: (الألف، ل، م، ر، ك، ه، ع، س، ح، ق، ي، ن)، ونصف المستعلية: (ق، ص، ط)، ونصف المنخفضة: (الألف، ل، م، ر، ك، ه، ي، ع، ش، ح، ن)، ونصف القلقة: (القاف والطاء)، وفي حاشيتي الكشاف تفصيل القول: 100/1-105.

(3) انظر حاشية علي بن محمد، الكشاف: 100/1.

(4) أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري: 8

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزمخشري ضمّن كشفه مذهبه الاعتزالي، لذا نجد الزمخشري قد تسلّح بكل فنون اللّغة من أجل تأويل الآيات القرآنية التي قد يتعارض في ظاهرها مع مذهبه الاعتزالي. وانطلاقاً من هذا فقد لاقى الكشف ما لاقاه صاحبه من أقوال متباينة من جمهور علماء العربيّة، وقبل عرض بعض تلك الأقوال، أذكر ما قاله الزمخشري في وصف كشفه:

وناهيك بالكشاف كنزاً نضاره  
وتخفق أوراق المصاحف هزّة  
فما في بلاد الشرق والغرب ناقد  
ويقول أيضاً (2):

يعلم تمييز الجياد الصيارفا  
لهن معان يزدھين المصاحفا  
يقلبها دهرأ فيخرج زائفاً (1)

ثمّ استوى الكشافُ ثم على يدي  
حسن الإبانة عن حقائق نظمه  
متفحص عن سرّه كشافُ  
بفصوصه وعيونه عرّاف

وأما دافع تأليفه فكان نزولاً عند رغبة سائله في تفسير الآيات وإعجابهم بما يفسره وإلحاحهم عليه، يقول الزمخشري: "... حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أُملي عليهم الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فاستعفيت فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدّين وعلماء العدل والتوحيد" (3).

وكان إملاء الزمخشري للكشاف في مكة، لذا يعزو الزمخشري قصر مدة تأليفه على أنّه بركة من بركات البيت الحرام، يقول: "ففرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه - وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة" (4).

وكان الزمخشري معجباً بكشافه إلى حدّ كبير، فيعدّ الكشاف خلاصة علمه ودليل نضجه واكتماله، يقول الزمخشري:

إنّ التفاسير في الدّنيا بلا عددٍ  
وليس فيها لعمرى مثل كشافى

(1) مخطوط ديوان الأدب: 78 عن منهج الزمخشري: 79

(2) السابق: 79

(3) الكشاف: 18/1

(4) الكشاف: 21/1

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كشاف<sup>(1)</sup>  
 أما بالنسبة لأقوال العلماء، فقد قالوا في الكشاف وصاحبه أقوالاً كثيرةً أجمعوا  
 فيها على إعجابهم بما حواه الكشاف من علومٍ، محذرين في الوقت ذاته مما فيه من  
 دسائس الاعتزال، جاء في مقدمة ابن خلدون: "كتاب الكشاف للزمخشري من أهل  
 خوارزم العراق إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على  
 مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض من آي القرآن من طرق البلاغة، فصار ذلك  
 للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكانه مع إقرارهم  
 برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفاً مع المذاهب  
 السنية محسناً للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمونٌ من غوائله، فلتغتنم مطالعته لغرابة  
 فنونه في اللسان"<sup>(2)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في التحذير من المعتزلة وتفاسيرهم: "إن مثل  
 هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة  
 والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما  
 من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه... ومن هؤلاء من  
 يكون حسنَ العبارة فصيحاً ويدسُّ البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب  
 الكشاف ونحوه، حتى أنه يروج على خلق كثير"<sup>(3)</sup>. بل نجدُ بعضَ علماء السنة من  
 حرم النظر في الكشاف: "والناظر في الكشاف إن كان عارفاً بدسائسه فلا يحل له أن  
 ينظر فيه؛ لأنه لا يأمن الغفلة فتسبق إليه تلك الدسائس وهو لا يشعر"<sup>(4)</sup>.

ومن زاوية مقابلة يطالعنا محمد حسين الذهبي بقوله: "الكشاف، والحق يقال، قد  
 بلغ في نجاحه مبلغاً عظيماً، ليس فقط لأنه لا يمكن الاستغناء عنه في بيان الأقوال  
 الكثيرة لقدماء المعتزلة، بل لأنه استطاع أيضاً أن يكون معترفاً به من الأصدقاء

(1) التفسير والمفسرون: 435/1

(2) مقدمة ابن خلدون: 44، وانظر البحر المحيط: 10/1

(3) كتب ورسائل ابن تيمية في التفسير: 359/13

(4) انظر لسان الميزان: 4/6

والخصوم على السواء ككتاب أساسي للتفسير، وأن يأخذ طابعاً شعبياً يغري الكل ويتسع للجميع، وكما اعتبرنا تفسير الطبري مُثلاً للقمة العالية في التفسير بالمأثور فأطنبنا في وصفه وأطننا الكلام عليه، فهنا كذلك سنعتبر الكشاف القمة العالية للتفسير الاعتزالي، لأنه الكتاب الوحيد من تفاسير المعتزلة الذي وصل إلينا متولاً للقرآن كله، وشاملاً للأفكار الاعتزالية التي تتصل بالقرآن الكريم باعتباره أصل العقيدة، ومعتمد يتشعب عنها من آراء وأفكار، ولهذا أراني مضطراً إلى الإطناب والإفاضة في كلامي عن هذا التفسير، ودراستي له من جميع نواحيه بمقدار ما يفتح الله<sup>(1)</sup>.

وصفوة القول في هذا الموضوع أن العلماء اهتموا بالكشاف وبصاحبه لما فيه من مادة علمية، فتحدثوا عن محاسنه ومساوئه وجوانب نبوغ صاحبه فكثرت كلامهم فيه وانتقادهم إياه بسبب تضمينه آراء الاعتزال، وتأويل صاحب الكشاف لآيات القرآن وفق مذهبه<sup>(2)</sup>. من ذلك في قوله تعالى: "قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق"<sup>(3)</sup>، يفسر الزمخشري هذه الآية: "(من شر ما خلق) من شر خلقه، وشرهم ما يفعلهُ المكفون من الحيوان من المعاصي والمآثم، ومضارة بعضهم بعضاً من ظلم وبغي وقتل وضرب وشتم وغير ذلك، وما يفعلهُ غيرُ المكلفين منه من الأكل والنهي واللدغ والعض كالسباع والحشرات، وما وضعه الله في الموات من أنواع الضرر كالإحراق في النار والقتل في السم"<sup>(4)</sup>.

ويرد عليه أحمد بن المنير الإسكندري: "لا يسعه، ويقصد الزمخشري، على قاعدته الفاسدة التي هي جملة ما يدخل تحت الاستعاذة إلا صرف الشر إلى ما يعتقد خالقاً لأفعاله، أو لما هو غير فاعل له البتة كالموت"، وأما صرف الاستعاذة إلى ما يفعلهُ الله تعالى بعباده من أنواع المحن والبلايا وغير ذلك، فلأنه يعتقد أن الله لا يخلق أفعال الحيوانات وإنما هم يخلقونها، لأنها شر، والله تعالى لا يخلقه لقبه، كل

(1) التفسير والمفسرون: 1/ 442، 443

(2) كشف الظنون: 1483/2

(3) الفلق: 1، 2

(4) الكشاف: 300/4

ذلك تفريع على قاعدة الصلاح والأصلح التي وَضَحَ فسادُها حتى حَرَّفَ بعضُ القدريةِ الآيةَ فقرأها- من شرِّ ما خلق<sup>(1)</sup>- بتتوين شرِّ وجعل ما نافية<sup>(2)</sup>.

لذا يرى الباحثُ أن لا يقرأ الكشافُ إلا ويُقرأ معه أحدُ شروحاته؛ كي يقفَ القارئُ على ما فيه من آراء الاعتزال فيأمنها.

أما منهج الزمخشري في الكشاف فكان يقومُ على طريقةٍ حواريةٍ فيها السؤالُ والجواب، إن قلتَ، قلتُ، فَطَبَعَ تفسيرُ الكشافِ بالزعةِ التعليميةِ التي تقومُ على التعليلِ والمناقشة<sup>(3)</sup>.

وقد نُشر الكشافُ نشراتٍ مختلفة، فقد نشرته:

أ- مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1966

ب- دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1968، وقد اعتمد الباحث هذه الطبعة، وهي غير محققة، وذلك لأنها اشتملت على حاشية السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني، وكتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لناصر الدين أحمد الإسكندري، وبآخر الكتاب: تنزيل الآيات على الشواهد عن الأبيات، للعالم محب الدين أفندي، وقد وضع في أعلى صحائف هذه النسخة: القرآن الكريم برسم وضبط الدوري عن أبي عمرو البصري،

ج- دار إحياء التراث العربي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، 2001،

د- دار الريان للتراث، 1987.

ه- دار الكتب العلمية، 1995. ولعلَّ هناك نشراتٍ أخرى لم أطلع عليها.

**موقفه من القراءات القرآنية:**

لعلَّ الإجماعَ منعقدٌ على أن القرآنَ الكريمَ وقراءته المثلُّ الأعلى في بناء القاعدة النحوية، لأنه كلامُ الله وبأفصح اللغات، ولم نكن نتوقعُ أن يلجأ بعضُ النحويين والمفسرين إلى وصفِ بعضِ القراءاتِ بالضعفِ أو اللحنِ أو الشذوذِ، أو

(1) وهي قراءة عمرو بن عبيد وأبي حنيفة، انظر البحر المحيط : 530/8، ومختصر ابن خالويه: 79، 182،

ومشكل إعراب القرآن: 239/2، والدرّ المصون: 591/6، ومغني اللبيب: 698-699

(2) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، في حاشية الكشاف: 300/4

(3) أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري: 16



غير ذلك من الأوصاف المعيارية التي لا تليق، فهم عندما تصطدمُ الشواهدُ النحويةُ خصوصاً بقواعدهم وأقيستهم وأصولهم يردونها ويصفونها بالأوصاف السابقة، والناظر في كتب القراءات وكتب التفسير يلحظُ ذلك بوضوح، ولأتجنب التكرار لن أقدم الأمثلة بالشواهد هنا بل توضح الصفحات التالية ذلك.

والزمخشري كغيره من علماء اللغة والتفسير لم ينفرد بموقف خاص تجاه القراءات القرآنية، فقد بنى على جلّها قياساً في مواضع، وردّها ورماها بالضعف والشذوذ في مواضع أخرى، وما دفعني للوقوف عند هذه المسألة هو ما وجدته في أثناء قراءتي ومتابعتي للزمخشري وكشافه، من اتهام له بأنه يعتاد الطعن في القراءات ويخطيء بعض القراء، ويضعف بعض القراءات ويرميها باللحن والشذوذ، أضف إلى ذلك ما يمكن أن يتشكل في ذهن أي قارئ عندما يقرأ أنه معتزلي، وكان يضع دسائس المعتزلة وآراءهم في ثنايا تفسيره، كل هذا دفعني لأن أبحث عن موقفه من القراءات معتمداً على ما جاء في كشافه أولاً وما تناوله الدارسون قديماً ومحدثون، لنصل إلى الحقيقة الصائبة بإذن الله.

أما عن موقف بعض القدماء فقد جاء في الاقتراح: "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن خالويه في شرح الفصيح: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"<sup>(2)</sup>. وكان سيوبه قد سبق الشيخين بقوله: "إلا أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة"<sup>(3)</sup>. لذا لسنا بحاجة إلى تأكيد أن مصدر القراءات الصحيحة إنما هو الوحي، وليس للاجتهاد والرأي فيها مجال<sup>(4)</sup>.

(1) الاقتراح: 51

(2) المزهري: 213/1

(3) الكتاب: 148/1

(4) التيسير في القراءات السبع: 19

كان النحويون الأوائل وهم يصوغون القواعد والضوابط لبناء صرح النحو العربي قد واجهتهم بعضُ القراءات القرآنية التي أتت على وجهٍ خارجٍ عن القواعد القياسية التي استنبطوها من كلام العرب، فحكموا عليها بالأوصاف المعيارية المنطلقة من الصِّحة والخطأ والجودة والرداءة.

والزمخشري واحدٌ من أولئك النحويين الذين نقدوا القراءات القرآنية غير أن اللافت للنظر أنه ظهرَ لنا وكأنه هو الذي فتحَ بابَ الطعنِ على القراءات، فقد تبدى لنا ذلك بوضوح في أثناءِ تخريجِ الآياتِ من البحر المحيط وغيره، فكان أبو حيان يردُّ توجيه بعض المفسرين الذين يوجِّهون النقدَ لبعضِ القراءات، كابن عطية (الغرناطي) والزمخشري وغيرهما، جاء في البحر المحيط في قراءة حمزة بجرِّ الأرحام<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"<sup>(2)</sup>، قال أبو حيان: "وأما قولُ ابنِ عطية: ويردُّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارَةٌ قبيحةٌ لا تليقُ بحاله ولا بطهارة لسانه.... وجسارته هذه لا تليقُ إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم"<sup>(3)</sup>.

وأقدم أنموذجاً آخر رأيت فيه أبا حيان يردُّ طعوناتِ الزمخشري للقراءات، ففي قراءة ابنِ عامر<sup>(4)</sup>: "قتلُ أولادهم شركائهم" في قوله تعالى: "وكذلك زين لكثرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم"<sup>(5)</sup> يقول الزمخشري: "وأما قراءةُ ابنِ عامر: قتلُ أولادهم شركائهم برفع القتلِ ونصبِ الأولاد وجرِ الشركاء على إضافة القتلِ إلى الشركاء والفصلِ بينهما بغيرِ الظرفِ فشيءٌ لو كان في مكانِ الضروراتِ وهو الشعرُ لكان سمجاً مردوداً كما سُمج ورُدُّ:

(1) قراءة حمزة وإبراهيم وقتادة والمطوعي ومجاهد والحسن والأعمش وابن مسعود، وانظر السبعة: 226، والنشر: 247/2، والعنوان: 83، والكشف عن وجوه القراءات: 375/1، والدر المصون: 296/2، ومعاني القراء: 252/1

(2) النساء: 1

(3) البحر المحيط: 159/3

(4) انظر النشر: 264-236/2، وفيه بيان مفصّل انتصر فيه لقراءة ابن عامر والإتحاف: 217- وأيضاً فيه

ردّ على من ضعف هذه القراءة. والفخر الرازي: 206/13، والعنوان: 93

(5) الأنعام: 137

.....زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(1)</sup>

فكيفَ في الكلامِ المنثورِ؟ فكيفَ به في القرآنِ المعجزِ بحسنِ نظمِهِ وجزالته..<sup>(2)</sup>. وقبل عرضِ ردِّ أبي حيانِ أودَّ أنْ أشيرَ إلى أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ، حملَ عليها الكوفيونَ جوازَ الفصلِ بينِ المضافِ والمضافِ إليه، وهذا ما منعه البصريونَ، أي جوازَ الفصلِ بينِ المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ في غيرِ ضرورةِ الشعرِ وذهبوا إلى أنَّ ابنَ عامرٍ قد وهمَ<sup>(3)</sup>، وقد عدَّ شوقي ضيفَ أنَّ صاحبَ الإنصافِ قد وهمَ فحملَ البصريينَ مسؤوليةَ رفضِ هذه القراءة<sup>(4)</sup>، لسنا في صددِ مناقشةِ د. شوقي ضيفٍ، غيرَ أننا نؤكدُ أنَّ البصريينَ كانوا يطعنونَ على القراءِ ويهاجمونَ بعضَ قراءاتهم<sup>(5)</sup>، وأنَّ زعماءَ البصرةِ شاركوا في هذا الطعنِ ومنهم سيبويه وأستاذه الخليلُ وعبدالله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وغيرهم من الروادِ الأوائلِ في المدرسةِ البصرية<sup>(6)</sup>، ولكي لا ينتشعبَ الموضوعُ أعودُ لردِّ أبي حيانِ على ما قاله الزمخشري في توجيهِ قراءةِ ابنِ عامرٍ مع تسليمنا بأنَّ عبارةَ الزمخشري قاسيةٌ وفيها إساءةٌ يقولُ أبو حيانٍ: "وأعجبَ لعجميِّ ضعيفٍ في النحوِ يردُّ على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترةً موجودَ نظيرها في لسانِ العربِ في غيرِ ما بيت<sup>(7)</sup>، وأعجبَ لسوءِ ظنِ الرجلِ بالقراءِ الأئمةِ الذينَ تخيرتْهم هذه الأمةُ لنقلِ كتابِ الله شرقاً وغرباً وقد اعتمدَ المسلمونَ على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"<sup>(8)</sup>، وإنِّي أرى أبا حيانٍ قد تشدَّدَ في نقده للزمخشري، حتى إنَّه نسيَ فضلَ

(1) صدره: فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَةٍ، وهو بلا نسبة في الكتاب: 176/1، وكذلك في الإنصاف المسألة: 63، ص:

347، وفي الخزانة: 415/4، 416، 423، وتلخيص الشواهد: 82

(2) الكشف: 54/2

(3) انظر الإنصاف: 351، الكتاب: 176/1، والخصائص: 177/2

(4) المدارس النحوية: 221

(5) دراسات في النحو والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة: 1973، ص:

122، وله كتاب (سبويه والقراءات) فيه كثير من القراءات التي عارضها سيبويه، وانظر اللهجات العربية في التراث: 188/1 وما بعدها.

(6) دراسات في النحو والقراءات، السابق: 122

(7) انظر الكتاب: 176/1-180، الخصائص: 177/2، 179، 180

(8) البحر المحيط: 230/4

الشيخ على تلميذه فبحره مليءً بنقولات الزمخشري، فمن يقبل قوله في الزمخشري (عجميٌ ضعيفٌ في النحو)؟ فإذا كان الزمخشري يؤخذ على عجميته، فإن كثيراً من المفسرين والعلماء أعاجم؟ أمّا إذا كان أبو حيان يقصد أنّ عجمته تسببت في ضعفه في النحو، فمردود ذلك من جهتين: أولهما ما أشرنا إليه سابقاً أنّ كثيراً من علماء النحو واللغة أعاجم، وسيبويه المثل والقوة في النحو أعجمي، ومن جهة ثانية: فإننا وجدنا كثيراً من العلماء قداماء ومحدثين قد اعتمدوا على كتب الزمخشري وخصوصاً في كشافه، وكانوا يأخذون بآرائه واجتهاداته، ومنهم أبو حيان نفسه.

ولست في صدد الانتصار للزمخشري، ولا حتى اتهام أبي حيان وإنما لأصل إلى الإجابة عن أسئلة افترضتها هنا: هل انفرد الزمخشري بطعن القراءات؟ وهل كان الزمخشري أول من فتح باب الطعن في القراءات؟ وهل سلم طاعنو الزمخشري من المثلب نفسه، وهو الطعن في القراءات؟

ففي لفظة (أئمة) في قوله تعالى: "قاتلوا أئمة الكفر"<sup>(1)</sup>، وفي قوله تعالى: "وجعلنا منهم أئمة يهتدون بأمرنا"<sup>(2)</sup> قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي بتخفيف الهمزتين جميعاً في لفظ (أئمة)، وسهل الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير<sup>(3)</sup> واختلف عنهم في كيفية التسهيل<sup>(4)</sup>، وقراءة تحقيق الهمزتين ليست مقبولةً عند البصريين، يقول ابن جني: "فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عيين نحو: سأل وسأر وجئار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا"<sup>(5)</sup>، فلفظة (أئمة) اختلف فيها القراء والنحويون، وتعرض لها الزمخشري، فقال: "فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأمّا التصريح بالياء فليس

(1) التوبة: 12

(2) السجدة: 24

(3) الحجة: لابن خالويه: 315، السبعة: 312، والكشف عن وجوه القراءات: 498/1، والفخر الرازي:

242/15، الإتحاف: 352،

(4) كتاب التيسير في القراءات السبع: 32، والنشر: 379/1، وإتحاف فضلاء البشر، للديلمي: 240

(5) الخصائص: 366/2

بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحنٌ محرفٌ<sup>(1)</sup>، ويتعقب أبو حيان نقد الزمخشري هذا فيقول: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأسُ البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارىء مكة ابنُ كثير وقارىء مدينة الرسول نافع"<sup>(2)</sup>، وما يمكن أن نتصوره هو أن الزمخشري قد قال: إنها غيرُ مقبولةٍ عند البصريين، ولا يعني هذا أنه لا يقبلها، فالزمخشري نقلَ عن غيره عدمَ قبولهم هذا، وأمّا قوله فيمن صرحَ الياء، فهو قد تبع علماء القراءات، فأبو عمرو الداني يقول: "والقياس بين بين"<sup>(3)</sup> حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، ولعلَّ الزمخشري اختارَ مذهبَ القراء لا مذهبَ النحاة في هذه اللفظة<sup>(4)</sup> وقد صرح ابنُ منظور في اللسان أن قراءة أهل الكوفة بهمزتين شاذٌ لا يقاس عليه<sup>(5)</sup>.

وقد تشدّد أبو حيان في توجيه النقد للزمخشري وربّما يعودُ ذلك إلى اعتزال الزمخشري وجرأته على أهل السنة، أو التزام الزمخشري بقواعد النحاة الصارمة، وبالتالي نقد أيّ قراءة تخالفها، وترجيح بعضها على بعض ولم يختصّ الزمخشري وحده وبذلك يقول صاحب مناهل العرفان: "حتى لو قيل لأحدهم شيءٌ من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله تعالى يوافق ظاهراً عنده، ولم يقرأ بذلك أحدٌ لقطع بصحته، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها"<sup>(6)</sup>.

وقد تبع الشهاب الخفاجي أبا حيان في نقد الزمخشري بل وزاد عليه، يقول الشهاب الخفاجي في حاشيته راداً على قول الزمخشري الذي تبعه فيه البيضاوي في تضعيف قراءة ابن عامر حيث يقول: "قوله: وهو ضعيفٌ في العربية، تبع فيه

(1) الكشف: 177/2

(2) البحر المحيط: 15/5

(3) التيسير في القراءات السبع: 32، وانظر دراسات في النحو والقراءات: 131

(4) إبراز المعاني: 466، وانظر شرح الشاطبية: 213

(5) لسان العرب (أمم): 157/1

(6) مناهل العرفان: 310/1

الزمخشري وهو من سقطاته وسوء أدبه على الله ويُخشى منه الكفر<sup>(1)</sup>، وقد اتهم الشهابُ الزمخشريَّ بأنَّ القراءة القرآنية تُقرأ بالرأي: "وهو يظنُّ أن القرآنَ يُقرأ بالرأي كما ذهب إليه بعض الجهلة، والعجبُ ممن أثبت تلك القواعدَ بروايةٍ واحدٍ عن جاهليٍّ من العرب، فإذا جاء إلى النظم توقّف بالإثبات به"<sup>(2)</sup>.

والزمخشري لم يكن فاتحَ بابِ الطعنِ في القراءات، حتى تُوجّه إليه سهام النقد، ففي قراءة ابن عامر السابقة (قتلُ أولادهم شركائهم) بإضافة القتل لشركائهم والفصل بينهما بالمفعول به، طعنُ مسبقٍ فيه الزمخشري، فقد طعن فيها الفراء<sup>(3)</sup> والطبري<sup>(4)</sup> وابن خالويه<sup>(5)</sup>، ووجَّهها المبردُ على المعنى<sup>(6)</sup>، فكان من المفروض أن يوجّه النقدُ إلى هؤلاء وغيرهم ممن طعنوا في هذه القراءة. ولقد كان البغدادي موضوعياً في قوله: "والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبقٌ أيضاً بالفراء، فكان ينبغي الردُّ على الفراء، فإنّه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر"<sup>(7)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضَ المفسرين الذين خالفوا الزمخشري في فكره ومنهجه الاعتزاليّ، قد ساروا على دربه، بل إننا وجدنا تفسيرَ البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) مختصراً من الكشاف مع نبذ ما في الكشاف من اعتزال، ففي توجيه قوله تعالى: "فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"<sup>(8)</sup>، تأثر البيضاوي بموقف الزمخشري في نقده قراءة أبي عمر بإدغام الراء في اللام، يقول البيضاوي: "وإدغام الراء في اللام لحن، إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها"<sup>(9)</sup>.

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 128/4

(2) نفسه: 128/4

(3) معاني القرآن: 357/1-358، وانظر: 252/1

(4) تفسير الطبري: 44/8

(5) الحجة في القراءات السبع: 82

(6) المقتضب: 281/3

(7) خزنة الأدب: 425/3

(8) البقرة: 284

(9) تفسير البيضاوي: 584/1

وهو تلخيص لنقد الزمخشري من غير توسعٍ وحدّة، يقول الزمخشري: "ومدغم الراء في اللام لاحنٌ مخطيء خطأً فاحشاً، وروايه عن أبي عمرو مخطيء مرتين، لأنه يَلْحَنُ وينسبُ إلى أعلم الناس بالعربيّة ما يؤذنُ بجهلٍ عظيمٍ، والسبب في نحو هذه الروايات قلةُ ضبط الرواة. والسبب في قلةِ ضبط الرواة قلةُ الدراية، ولا يَضْبُطُ نحوَ هذا إلا أهلُ النحو"<sup>(1)</sup>.

والحديثٌ حولَ طعنِ القراءاتِ طويلٌ إلا أننا حاولنا أن نشيرَ إلى موقفِ الزمخشري من القراءات، وخصوصاً بعد ما تبدّى لنا في الكشف من أنه لا يهتم كثيراً بذكر القارئ أو سندِ القراءة، فكثيراً ما يستخدم عبارة (وقرىء) مما أرهق الباحث في تخريج القراءات.

وما يراه الباحثُ في موضوع الطعن في القراءات بصرف النظر عن سببه سواء كان بسبب القواعد النحوية الصارمة، أو المعتقد والمذهب، فإنّ خيرَ ردٍّ على مقياس الطاعنين ما جاء على لسان الحافظ الداني حيث يقول: "إنّ أئمةَ القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأفيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقلِ والروايةِ إذ ثبتَ عنهم لم يردّها قياسُ عربيّة، ولا فسوّ لُغة؛ لأنّ القراءة سنةٌ متبعةٌ، يلزمُ قبولها والمصيرُ إليها"<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارةُ قبلَ مغادرةِ هذا الموضوع إلى أنّ أبا حيان نفسه لم يسلم من الطعن في القراءات، فهناك قراءاتٌ ردّها لمخالفتها رسم المصحف<sup>(3)</sup> أو لقيامها على المذهبيّة<sup>(4)</sup>. أو ردّها من حيث السند<sup>(5)</sup>، وقد عالج يحيى عابنة في الفصل الأول (الاستعمال) في الباب الخامس (الأصول اللغوية) ما وصفه أبو حيان بالقليل والقليل جداً، والشاذّ والضعيف، والضرورة والردىء والقبیح<sup>(6)</sup>، وإنّ كانت بعضُ تلك الأوصاف قد نقلها أبو حيان عن غيره، إلا أنّه لم يعقّب على راويها، ولم يطعن فيه

(1) الكشف: 407/1

(2) النشر في القراءات العشر: 10/1

(3) منهج أبي حيان: 32

(4) نفسه: 35

(5) انظر منهج أبي حيان: 37

(6) انظر منهج أبي حيان في اختيارات من القراءات القرآنية: 610-628

أو يتَّهمه كما في قوله تعالى: "وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ"<sup>(1)</sup> فقد قرأ أبو السَّمالِ قَعْنَب: "وَقُلِ الْحَقُّ" بفتح اللام حيث وقع، قال أبو حيان: "قال أبو حاتم ذلك رديء في العربية"<sup>(2)</sup> بل نجده يتلمس لها وجهاً في العربية، يقول: "وعنه أيضاً (أبي السَّمالِ) ضمَّ اللام حيث وقع كأنه إبتاع لحركة القاف"<sup>(3)</sup>، فكيف بعد ذلك يتهم الزمخشري كما ذكرنا آنفاً بقوله: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين"<sup>(4)</sup>، ثم إننا وفي أثناء تتبعنا لقراءات الكشاف ظهرَ لنا قراءاتٌ وصفها الزمخشري: بالضعف أو اللحن... غير أنها لا تمثلُ من حيث العدد مقارنة مع ما في الكشاف من دررٍ ظاهرة يمكن على ضوءها إصدارُ حكمٍ عامٍ على أنه يلحن المقرئين، وهذه الحقيقة يؤكدُها البحرُ المحيطُ نفسه، فهو مليءٌ بنقولات الزمخشري، وليس كلُّ ما نقله أبو حيان عن الزمخشري في هذا الموضوع أو جلّه يدعم ما ذهب إليه أبو حيان، فالبحر يزخر بأراء الزمخشري التي استند عليها صاحبه.

وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري كان ناقلاً أميناً وخصوصاً في بعض التوجيهات المستندة إلى قواعد النحويين، فنراه يعرضُ للمسألة من كلِّ جوانبها ويتلمس لها تأويلاً يوافق رؤيته ومذهبه النحوي، وقد ذكرنا أنه كان ميالاً في كثيرٍ من المسائل إلى المذهب البصري، كما أنه يناقشُ مذهب مخالفيه وللتمثيل وليس الحصر نسوقُ المثال التالي: ففي قوله تعالى: "هَنَّ أَطَهْرُ لَكُمْ"<sup>(5)</sup> يقول الزمخشري: (وقرأ ابنُ مروان<sup>(6)</sup>: "هَنَّ أَطَهْرَ لَكُمْ"، بالنصب، وضعفه سيبويه<sup>(7)</sup>: وقال احتبى ابنُ مروان في لحنه، وعن أبي عمرو ابن العلاء: من قرأ (هَنَّ أَطَهْرَ) بالنصب فقد تربّع

(1) الكهف: 29

(2) البحر المحيط: 120/6، وانظر مختصر ابن خالويه: 279، المحتسب: 55/1، 283، و336/2

(3) البحر المحيط: 120/6

(4) نفسه: 15/5

(5) هود: 78

(6) انظر الفخر الرازي: 34/18، ومشكل إعراب القرآن: 412/1، والدر المصون: 118/4

(7) الكتاب: 397/2



في لحنه<sup>(1)</sup>، وذلك أن انتصابه على أن يُجعل حالاً قد عملَ فيها ما في هؤلاءِ من معنى الفعل، كقوله: "هذا بَعلي شيخاً"<sup>(2)</sup>، أو ينصب هؤلاءِ بفعلٍ مضمر، كأنه قال: خذوا هؤلاءِ، وبناتي بدل، ويعمل هذا المضمراً في الحال، وهنّ فصل، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفصل مختصّ بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذو الحال، وقد خُرِّج له وجه لا يكون (هنّ) فصلاً فيه، وذلك أن يكون هؤلاءِ مبتدأ ( وبناتي هنّ) جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون (أطهر) حالاً<sup>(3)</sup>.

نهدف من هذا المثال الذي قدمناه على سبيل التمثيل لا الحصر إلى أمرين: أولهما: أنّ الزمخشري لم يكن يطعن في القراءات في الغالب - بناء على منهجه الاعتزالي، وإن لم يسلم من ذلك تماماً، وأقصدُ تحديداً تلك القراءة المحتملة للتأويل النحوي لا التي تحتلُ التفسيرَ على المعنى، إلاّ أنه كما بيّنا سابقاً كعادة النحويين عندما تصطدمُ القراءةُ مع القاعدة النحوية يلجأون إلى الطعن في القراءة، فهذا سيبويه يقول: "فزعم يونس أنّ أبا عمرو راها لحناً (نصب أطهر)، وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن. يقول لحن، وهو رجلٌ من أهل المدينة (ابن مروان) كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: (هؤلاءِ بناتي هنّ أطهر لكم)"<sup>(4)</sup>، كما أنه - الزمخشري - ميلٌ في أحيان كثيرة إلى مدرسة البصرة كما بيّنا.

أما سببُ الطعن في قراءة النصب في (أطهر) هو جعلُ الضميرِ (هنّ) فصلاً بين الحال وصاحبها، وقد أجازَ الأخفشُ وقوعه بين الحال وصاحبها، كجاء زيدٌ وهو ضاحكاً وجعل من ذلك قراءة النصب في الآية الكريمة<sup>(5)</sup>، وقد تبع ابن هشام

(1) في مختصر ابن خالويه، قال أبو عمرو بن العلاء: (مَنْ قرأ هنّ أطهرَ بالفتح فقد تربع في الجنة): 60، وأظنه تصحيفاً والصواب (تربع في اللحن).

(2) هود: 72.

(3) الكشف: 283/2

(4) الكتاب: 397/2، انظر المقتضب: 105/4، وفيه: هو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علمٌ بالعربية.

(5) مغني اللبيب: 641/2

الزمخشريّ في توجيه (أطهر) على الحال، وقال: وفيها نظر<sup>(1)</sup> وثاني ذينك الأمرين أنّ الزمخشري كان يحاول أن يتملّحَ وجهاً لقراءة النَّصبِ مع أنّ الطاعنين فيها كثيرٌ من أعلام العربيّة، فتارةً يتلمّس لنصبها على الحال عاملاً ويقيسها على آيةٍ أخرى، وتارةً يؤوّل إضمارَ فعل، وأخرى على ما سُمِعَ عن العرب كقولك: هذا أخي هو.

فالزمخشري لم يكن أول الطاعنين بالقراءات ولا هو آخرهم، غير أنني أتصوّر أنّ أبا حيّان والشهاب الخفاجي ومن تبعهم، إنما وجّهوا نقدهم للزمخشري وصبّوا عليه جام غضبهم لاعتزاليته، فلم نرَ في البحر ولا في حاشية الخفاجي على أنوار التنزيل، (تفسير البيضاوي)، هجوماً مماثلاً على الطاعنين كسيبويه، والفراء والمبرد والطبري وغيرهم، وأرجّح أنّ طعنهم للزمخشري قائمٌ على خلافٍ مذهبي أولاً وأخيراً.

وبعد، فإنّ الطعن في القراءات لا يجوزُ عند المسلمين، (والسلامة إذا صحّت القراءة ألاّ يقال: "إحداهما أجود" لأنّها جميعاً عن النبي، فيأثم من قال بذلك)<sup>(2)</sup>.

### 3.1 الأصول:

تتفق معاجم اللّغة وكتبها على أنّ المعنى اللّغويّ لكلمة الأصول هو: جمع "أصل"، والأصل أسفلُ كلِّ شيءٍ وأساسه الذي يقوم عليه، وأصول العلوم قواعدها التي تُبنى عليها الأحكام<sup>(3)</sup> ومعنى الأصول في الاصطلاح وإن كان ذا صلة بالمعنى اللّغويّ؛ إلاّ أنّه ذو دلالةٍ خاصة، إذ ارتبطَ بعلمٍ من العلوم المختلفة فكان يؤخذ اسمُ العلم ويضافُ إليه كلمة (الأصول). وهكذا كان ظهورُ أصولِ الفقه وأصولِ الكلام وأصولِ النحو<sup>(4)</sup>، ولهذا نجد اختلافاً في معنى مصطلح "الأصول" وفَقَّ كلُّ علمٍ من العلوم، ذلك أنّه مصطلحٌ من مصطلحاتِ ألفاظِ العلم والمعرفة يُدلُّ على الاستقرار

(1) مغني اللبيب: 641/2

(2) إعراب النحاس: 65/1.

(3) القاموس المحيط: 338/3، لسان العرب: 114/1، والكليات: 713

(4) الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، المسدي: 129-130

والثبات<sup>(1)</sup>، وما أحاول تسليط الضوء عليه هنا هو علم أصول النحو العربي، إذ ربط معظم النحويين القدامى هذا المصطلح بمنهج المتكلمين في أصول الفقه، وبدا اختلافهم في تحديد مفهوم دقيق لمصطلح أصول النحو<sup>(2)</sup> فقال ابن الأنباري: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تتوالت عنها جملتها وتفصيلها"<sup>(3)</sup> وعرفه السيوطي: "أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"<sup>(4)</sup>.

ويبدو اختلاف علماء العربية في تحديد المصطلح واضحاً من خلال تحديدهم أدلة النحو فهي عند ابن جنّي أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان، وتجدر الإشارة إلى أن ابن جنّي لم يصرح بها إنما تكلم بها ثم عدت فيما بعد أصول النحو<sup>(5)</sup>، وهي عند ابن الأنباري ثلاثة: "نقل وقياس واستصحاب حال"<sup>(6)</sup>.

ويقول السيوطي: وقد تحصل مما ذكرناه أربعة هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال، ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم النظر وعدم الدليل<sup>(7)</sup>. وعلى ذلك ستقف الدراسة عند تلك الأصول التي رصدها الباحث في توجيهات الزمخشري لبعض القراءات القرآنية، وهي: الاستعمال والسماع والقياس، ورسم المصحف الذي عدّه علماء القراءات أصلاً لقبول القراءة، وإن لم يكن من الأصول اللغوية، ذلك أن القراءة الصحيحة ما صحّ سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وساغ وجهها في العربية، ووافقت خطّ المصحف<sup>(8)</sup>، ولكي تنتظم فصول الدراسة ويسهل تناول موضوعاتها سألحق بهذا الفصل القول في العامل والعلل،

(1) معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، عادل عبد الجبار: 44

(2) ينظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملح: 135-136

(3) الإعراب في جمل الإعراب، لمع الأدلة: 80، (تحقيق سعيد الأفغاني).

(4) الاقتراح: 35

(5) انظر الخصائص: 7/2، 153/1، 216/1، 169/1، وانظر أيضاً نظرية الأصل والفرع: 59، وقد ذكر

السيوطي في الاقتراح ثلاثة منها قال: قال ابن جنّي في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس:

35

(6) لمع الأدلة: 81

(7) ينظر الاقتراح: 35، ولمع الأدلة: 81

(8) انظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني: 28-33

لأنهما يرتدانِ إلى أصولِ النَّحوِ وأدلتِه؛ كما أن أصلَ الاستعمالِ وإن لم يردْ ذكرُ مصطلحه صراحةً عند ابنِ جنِي وابنِ الأنباري كأصلٍ من أصولِ النحو غيرَ أنَّه هو الأصلُ الذي قامت عليه الدراساتُ النحويَّةُ، وبنى النحويون عليه قواعدهم، كما يبدو ذلك في كتابِ سيبويه<sup>(1)</sup> ثم استعملَ عند سائرِ النحويين بعده<sup>(2)</sup>. لذلك رأى الباحثُ أن يبدأَ به كأصلٍ من أصولِ النَّحو فيما رصده من توجيهاتٍ وتعليقاتٍ للزمخشريِّ في بعض الظواهرِ النحويَّةِ واللغويَّةِ.

### 1.3.1 الاستعمال:

كان العربُ الفصحاءُ مصدرًا حيًّا لاستقراء اللغة، وكان النحويون وأهلُ اللغةِ يَسعونَ إليهم في البادية أو يلتقون بهم في الحاضرة، ويعتمدونهم في تصحيحِ الشواهدِ والتنبُّتِ من فصاحتها<sup>(3)</sup>، فكانوا يحاولون صياغةَ قواعدَ وضوابطَ دقيقةٍ تقاسُ عليها الجزئياتُ، فكان لا بدَّ من استقراءٍ دقيق<sup>(4)</sup>، لذلك تشدّدوا في هذا الاستقراءِ وضبطوه بقيودٍ أهمها الزمانُ والمكان<sup>(5)</sup>، فعلماءُ العربيةِ في أثناء خروجهم إلى البادية أو استضافتهم أهلها في حواضرهم كانوا يسجّلون هذه المقابلاتِ محلّين بها الظواهرَ اللغويَّةَ المختلفةَ، واتَّخذوا منها أساساً مهماً لتفصيلِ القواعد: "فالاستعمالُ بهذا المعنى: هو وجودُ الظاهرةِ في اللسانِ العربيِّ بغضِ النظر عن الكثرةِ والقلَّةِ، فإذا كانت الظاهرةُ كثيرةً الاستعمالِ فإنها تتَّخذُ أصلاً مهماً في القياس"<sup>(6)</sup>.

وقد استعمل أبو القاسم محمودُ بنُ جارا الله الزمخشريُّ علَّةَ الاستعمالِ في توجيهِ بعضِ القراءاتِ وتخريجها حسب استعمالِ العربِ لها، فكان يحتجُّ به لرفضِ أصلٍ أو لترجيحِ قراءةٍ على أخرى، وكان الزمخشريُّ يستخدمُ مصطلحاتٍ متعددةً للتعبيرِ

(1) الكتاب: 411/2

(2) انظر مثلاً: أصول النحو: 61/1، والخصائص: 125/1، 98، 97، والمفصل: 67، مغني اللبيب: 2/1،

709/341، 550

(3) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني: 44

(4) انظر المدارس النحوية، شوقي ضيف: 18

(5) انظر الاقتراح: 59، والمزهر: 211/1.

(6) منهج أبي حيان في اختياراته من القراءات القرآنية: 610

عن أقسام الاستعمال كالاستعمال الكثير أو المستفيض أو (كثير في لسان العرب)، أو أكثر اللغتين، أو غير عزيز، وسنعرضُ لذلك فيما يلي:

ففي قوله تعالى: "عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ"<sup>(1)</sup>، قال الزمخشري: "(عمّ) أصله: عمّا أنه حرف جر دخل على ما الاستفهامية، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر والاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل"<sup>(2)</sup> وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه الزمخشري فقال: قرأ الجمهور (عم) وعبدالله و... (عمّا) بالألف وهو أصل عمّ، والأكثرُ حذفُ الألف من ما الاستفهامية<sup>(3)</sup>، وقد عدّ ابن جني إثبات الألف في قراءة عكرمة وعيسى أضعف اللغتين<sup>(4)</sup>، كما عدّ بعض النحويين (ما) الاستفهامية مما يجبُ حذفُ ألفها إذا دخلَ عليها أحدُ حروفِ الجرِّ، نحو: عمّ وفيم للتفريق بين ما الاستفهامية والخبرية في مثل (سألتُ عمّا سألتُ عنه)<sup>(5)</sup>، وقد ذكر ابن هشام في موضع آخر أن ألفَ (ما) الاستفهامية تحذفُ وجوباً متى دخلَ عليها حرف الجرِّ<sup>(6)</sup>، كما في قوله تعالى: "فيمَ أنت من ذكراها"<sup>(7)</sup>، "وعمّ يتساءلون" "وبم يرجع المرسلون"<sup>(8)</sup>، في حين أن العكبري قد رأى حذفَ الألف من (ما) سواء أكانت استفهامية أم خبرية<sup>(9)</sup>.

والذي نراه هنا أن ألفَ (ما) الاستفهامية قد تحذف إذا دخل عليها أحد حروف الجر، وأن هذا الحذف إنما هو لكثرة الاستعمال في لغة العرب، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري وأبو حيان، وابن جني، وإن إثباتها ليس بمردود، ذلك أن قراءة عكرمة

(1) النبأ: 1

(2) الكشف: 206/4

(3) البحر المحيط: 410/8

(4) المحتسب: 347/2

(5) أوضح المسالك: 313/4

(6) شرح شذور الذهب: 318

(7) النازعات: 43

(8) النمل: 35

(9) اللباب في علل البناء والإعراب: 491/2

وعيسى لا يمكن ردها ووصفها باللحن، كما يوجد شاهد عليها ذكره الزمخشري،  
يوئدها وهو قول حسان<sup>(1)</sup>:

على ما قام يَشْتَمُنِي لَنِيْمٌ      كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وقد ذكر الألويسي في تفسيره روح المعاني أن إثبات الألف نادر، وذكر أنه  
مختص بالضرورة<sup>(2)</sup>.

وفي قوله تعالى: "واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي"<sup>(3)</sup>،  
قال الزمخشري: قرئ بالغداة، والغداة أجود<sup>(4)</sup> (وبالغدوة) هي قراءة ابن عامر<sup>(5)</sup>.

وأما وصف الزمخشري بأن قراءة (بالغداة) أجود من قراءة بالغدوة؛ (فلأن  
الغدوة علم في أكثر الاستعمال)<sup>(6)</sup>، يعني معرفة، والمعارف لا تدخلها الألف واللام،  
وإنما يعرف بالألف واللام ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تعرف بها<sup>(7)</sup>، ووجه  
الزمخشري إدخال الألف واللام في هذه القراءة على تأويل التكرير، كما قال: والزيد  
زيد الخير، ونحوه قليل في كلامهم<sup>(8)</sup>، وحمل بعض علماء التفسير والقراءات هذه  
القراءة على ما ذكره الخليل وسيبويه من أن بعض العرب ينكر غدوة، فيقول: جاء  
زيد غدوة بالتونين<sup>(9)</sup> فكان مسوَّغ ترجيح قراءة (بالغداة) عند الزمخشري هو كثرة  
استعمال (غدوة) علماً معرفاً؛ لذلك لا يصح دخول الألف واللام عليه.

(1) ديوان حسان: 324، وانظر في الكشف: 206/4، البحر المحيط: 410/8، روح المعاني: 229/22،

المحتسب: 347/2

(2) روح المعاني: 229/22

(3) الكهف: 28

(4) الكشف: 481/2

(5) انظر: كتاب السبعة في القراءات: 390، النشر: 310/2، الحجة لابن خالويه: 222، الفخر الرازي:

116/21، العنوان: 122

(6) الكشف: 481/2، وانظر تفسير البيضاوي: 493/3

(7) انظر تفسير الطبري: 234/15

(8) الكشف: 481/2، وانظر روح المعاني: 362/15

(9) انظر الكتاب: 293/3 و294، وروح المعاني: 362/15، وتفسير أبي السعود: 218/5، وفتح القدير:

218/3، والجامع لأحكام القرآن: 391/10

وفي قوله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري: (وقرأ الحسنُ البصري: "الْحَمْدُ لِلَّهِ" بكسر الدال لأتباعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة بضم اللام لأتباعها الدال، والذي جرأهما على ذلك، والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة، كقولهم: مُنْحَدِرُ الْجَبَلِ وَمُغِيرُهُ، تُنَزَّلُ الْكَلِمَتَيْنِ مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا مَقْتَرْنَتَيْنِ، وَأَشْفُ الْقَرَاءَتَيْنِ قِرَاءَةُ إِبْرَاهِيمَ حَيْثُ جَعَلَ الْحَرَكَةَ الْبِنَائِيَّةَ تَابِعَةً لِلْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْحَسَنِ)<sup>(2)</sup>، ونلاحظ هنا أن الزمخشري لم يردّ قراءة الحسن تماماً، وإنما رجّح قراءة ابن أبي عبلة عليها، وكان معيار قبول قراءة الحسن عنده كثرة الاستعمال، وأن إتباع حركة الدال للام أو العكس، هو مقبول في العربية لكثرة استعمال العرب هاتين اللفظتين مقترنتين (الحمد لله) في الثناء والشكر لله رب العالمين<sup>(3)</sup>. ونلاحظ كذلك أن معيار ترجيح قراءة ابن أبي عبلة هو اتباعه حركة البناء في اللام الجارة لحركة الإعراب في الدال، (وأمّا أن تتبع حركة الإعراب حركة البناء ففيها غرابة)<sup>(4)</sup>

ووصفها الزمخشري وغيرها في موضع آخر بالضعف<sup>(5)</sup>، وفي الدرس اللغوي المعاصر ينظر إلى إتباع الدال للام على أنها مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال<sup>(6)</sup>، وستذكر الدراسة ذلك في موضعه.

وفي قوله تعالى: "هم خير البرية"<sup>(7)</sup>، قال الزمخشري: "قرأ نافع البرية بالهمزة والقراء على التخفيف، والنبي والبرية ممّا استمرّ الاستعمال على تخفيفه ورفض الأصل"<sup>(8)</sup>.

(1) الفاتحة: 1

(2) الكشاف: 52، 51، 50/1، وجاء في لسان العرب: وهذا مُنْحَدِرٌ من الجبل ومُنْحَدِرٌ، أتبعوا الضمة كما قالوا: أُنبُوكَ وَأُنْبُوكَ، وروى بعضهم مُنْحَدِرٌ، اللسان: 58/4 (حدر)

(3) انظر شرح التصريح على التوضيح: 355/2، تفسير البيضاوي: 51/1

(4) البحر المحيط: 18/1

(5) قال الزمخشري في قراءة أبي جعفر "للملائكة اسجدوا" البقرة: 34، بضم التاء للأتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع، إلا في لغة ضعيفة كقولهم: الحمد لله، انظر الكشاف: 273/1

(6) انظر منهج أبي حيان في اختياراته: 91

(7) البيّنة: 7

(8) الكشاف: 275/4

فعلة ترك الهمز واللجوة إلى التخفيف بحذف الهمزة هو الاستعمال الذي عليه العرب؛ لأن الهمز مستثقل في كلامهم، وعلى الأخص في قبائل الحجاز، كما تخلّصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة<sup>(1)</sup>، يقول الغزوي: "اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقاً وأبعدها مخرجاً تتوَّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً"<sup>(2)</sup>، وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه حين جاءه أعرابيٌّ وقال له: يا نبيَّ الله، فقال: لستُ بنبيِّ الله، ولكني نبيُّ الله<sup>(3)</sup>، فكانه صلى الله عليه وسلم كره الهمز؛ لأن قريشاً لا تهمز<sup>(4)</sup>.

الهمز وقضاياه هو أيضاً من موضوعات هذه الرسالة؛ لذلك سنترك التحليل الصوتي المعاصر إلى موضعه.

وبالتعليل نفسه - أي تنزيل أكثر من كلمة منزلة كلمة واحدة - علّل الزمخشري حذف الألف في بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة الاستعمال، وأثبتت في قوله تعالى: "باسم ربك" يقول الزمخشري: "فإن قلت: فلم حذفت الألف في الخط وأثبتت في قوله - باسم ربك - قلت: قد اتبعوا في حذفها حكمَ الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط لكثرة الاستعمال، وقالوا: طوّلت الباء تعويضاً من طرح الألف. ويروى أن عمر بن عبد العزيز قال لكاثبه: "طوّلت الباء وأظهر السنات ودور الميم"<sup>(5)</sup>. وأراد أن وضع الخط على حكم الابتداء دون الدرج، إذ الأصل في كل كلمة أن تكتب على صورة لفظها بتقدير الابتداء والوقف عليها، فكان يجب أن تكتب الهمزة ههنا لثبوتها في الابتداء كما كتبت في باسم ربك، وعبر عنها بالألف، إذ هي هنا على صورته في الخط، فحذف الألف في بسم الله، إنما هو لكثرة استعمال هذه

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب: 47

(2) إتيان ما يحسن من الأخبار، الغزوي: 262/1

(3) السابق: 262/1، وانظر الدر المنثور: 178/1

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: 80 - 81، (ت: عبدالعال سالم مكرم)

(5) الكشف: 24/1



الألفاظ مقترنة<sup>(1)</sup>، وزاد العكبري على ذلك بقوله: "وقيل حذفوا الألف لأنهم حملوه على سِم وهي لغة في اسم"<sup>(2)</sup>، وفي اسم خمس لغات<sup>(3)</sup>.

وقد استعمل الزمخشري مصطلح الاستعمال المستفيض للدلالة على كثرة الاستعمال أصلاً لغوياً، ففي قوله تعالى: "وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف: "قرىء: (يُحْزِنُكَ) من حَزَنَ وَأَحْزَنَ، والذي عليه الاستعمال المستفيضُ أْحْزَنَهُ وَيُحْزِنُهُ"<sup>(5)</sup>، وفَعَلَ وَأَفْعَلَ تتناوبان في الاستعمال اللغوي في بعض اللهجات، وقد تكونُ أفعال منقولة فعل اللازمة للتعدي<sup>(6)</sup>.

وذهب بعض أهل اللغة والتفسير إلى أن يُحْزِنُكَ من أْحْزَنَهُ ليس بمستفيض في كلام العرب<sup>(7)</sup>، وجعل الألوحي الاستفاضة فيه على عهدة الزمخشري<sup>(8)</sup> وذكر النسفي أن يُحْزِنُكَ من أْحْزَنَهُ هي قراءة نافع<sup>(9)</sup>.

واستعمل الزمخشري علّة الاستعمال في التّخفيف أيضاً في قوله تعالى: "قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ"<sup>(10)</sup>، ذكر الزمخشري في كشافه: "وقرىء نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ، بضم الميم والنون، وكان الأصلُ النَّمْلُ بوزن الرَّجْلُ، والنَّمْلُ الذي عليه الاستعمال والتخفيف عنه كقولهم السَّبْعُ في السَّبْع"<sup>(11)</sup>.

(1) انظر كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال في حاشية الكشاف: 24/1، والتبيان في إعراب

القرآن: 1/1، الشافية، الدويني: 144/1

(2) التبيان في إعراب القرآن: 3/1

(3) في اشتقاق اسم خلاف بين البصريين والكوفيين أهو من ( السمو أو الوسم)، انظر الإنصاف: 4، والأصول

في النحو: 322/3، وأسرار العربية: 321/33، والتبيان: 3/1.

(4) لقمان: 23.

(5) الكشاف: 235/3، وانظر: النشر: 244/2، الإتحاف: 182، والسبعة: 219، وحاشية الشهاب: 140/7.

(6) نفسه: 366/2، و288/2، سورة إبراهيم: 3، وهود: 89.

(7) انظر تفسير البيضاوي: 350/4 وتفسير أبي السعود: 74/7.

(8) روح المعاني: 96/21

(9) تفسير النسفي: 258/3، وانظر الكشاف عن وجوه القراءات: 365/1، والسبعة: 219، والنشر: 244/2

(10) النمل: 18.

(11) الكشاف: 141/3، وانظر تفسير أبي السعود: 278/6.

وقراءة الأصل (النَّمْل) هي قراءة سليمان التيمي، وعنه أيضاً ضمّ النون والميم<sup>(1)</sup>، وجاء في البحر المحيط: (وقرأ الحسنُ وطلحةُ...نملة كسمرَة وكذلك النمل كالرجلة والرجل لغتان)<sup>(2)</sup>.

وفي استعمال جمع الكثرة بدل جمع القلة يعللُ الزمخشري ذلك بكثرة الاستعمال، فيقول في توجيه قوله تعالى: "والمطلقاتُ يترَبَّصْنَ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قُرُوءٍ"<sup>(3)</sup>، يقول: "فإن قلت: لم جاء المميّزُ على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقرء، قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحدٍ من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله (بأنفسهن) وما هي إلا نفوسٌ كثيرةٌ، ولعلّ القُرُوء كانت أكثرَ استعمالاً في جمع من الأقرء فأوثرَ عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل فيكون مثل قولهم ثلاثة شسوع"<sup>(4)</sup> فكان الزمخشري يرمي إلى أنّ كثرة الاستعمال وإن خالفت القياسَ فهو الأصل الذي يُبنى عليه، أمّا ما كان مقيساً، وهو قليلُ الاستعمال فينزل منزلة المهمل فيُستغنى عنه، يقول سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع: "...فأمّا القردة فاستغنيَ بها عن أفراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قُرُوء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقُرُوء"<sup>(5)</sup> والبناء ان (أفعال) و(أفعل) هما من أبنية جموع القلة، والبناء (فُعول) هو من جموع الكثرة، ومعيّارُ كثرة الاستعمال هو الذي وجّه به الزمخشري النمط "قُرُوء" على فُعول بدلاً من أقرء (أفعال)، أو أقرؤ: أفعل مع أنهما هما البناءان المقيسان.

وجّههُ أبو حيان على أنه من باب التوسع لكثرة استعمال أحد الجمعين، فيكون ذلك سبباً للإتيان به في موضع الآخر، ويبقى الآخر قريباً من المهمل في مثل شسوع ويؤثر على أشساع لقلة استعمال أشساع<sup>(6)</sup>.

(1) انظر الجامع لأحكام القرآن: 169/13، والبحر المحيط: 61/7، ومختصر ابن خالويه: 108، المحرر:

185/11، والتبيان: 1006/2، والرازي: 187/24، والمحتسب: 137/2.

(2) البحر المحيط: 61/7.

(3) البقرة: 288.

(4) الكشف: 366/1.

(5) الكتاب: 490/3، و 575/3.

(6) البحر المحيط: 186/2 و 187، وانظر شرح المفصل: 11/5، واللباب في علل البناء والإعراب: 179/2.

وكان معيارُ كثرة الاستعمالِ دليلاً على الأفضح عند الزمخشري، فإذا التقى نمطان مقيسان، فالأفضحُ عنده ما كان أكثرَ استعمالاً عند العرب من غيره، ففي توجيه قوله تعالى: "ويا قوم لا يجرمَنَّكم شقاقي أن يُصيبكم ما أصاب قومَ نُوحٍ"<sup>(1)</sup>، قرأ ابنُ وثاب والأعمش بضمِّ الياء، من أجرمته<sup>(2)</sup>، ونسبها الزمخشري إلى ابن كثير<sup>(3)</sup>، والقرطبي لابن مسعود<sup>(4)</sup>، فالفعل المجرد (جرم) يتعدى إلى مفعول واحد مثل كَسَب، تقول: جَرَمَ فلانُ الذنبَ وكَسَبَ زيدُ المالَ ويتعدى كذلك إلى مفعولين جرمتُ زيداَ الذنبَ، وكَسَبْتُ زيداَ المالَ، وبزيادة الهزمة يتعدى إلى مفعولين أيضاً فتقول: أجرمَ زيدٌ عمراً الذنبَ وأكسبتُ زيداَ المالَ<sup>(5)</sup>، وزاد الزمخشري على مَنْ وجّه هذه القراءة من علماء التفسير واللغة قراءة ضمِّ الياء (يُجرمَنَّكم) بأنَّ كلتا القراءتين مستويتان في المعنى إلا أن المشهورة (يُجرمَنَّكم) أفصح لفظاً<sup>(6)</sup> أي أنّهما من باب فعل وأفعل بمعنى واحد، والمقصود بالأفصح من وجهة نظره: "والمقصود بالأفصح: أنه على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدورٌ وهم له أكثرُ استعمالاً"<sup>(7)</sup>، وكأني بالزمخشري يميلُ هنا إلى رأي البصريين فهم لا يعرفون في هذا الفعل الضمَّ<sup>(8)</sup>، واستعمل الزمخشري مصطلح الفصاحة كثيراً في غير هذا الموضع<sup>(9)</sup>. وفي إطار الاستعمال كأصل من أصول اللغة يستعمل الزمخشري مصطلحات خاصة للتعبير عن استعمال العرب: كأكثر اللغتين استعمالاً أو تعبير (لا تكاد تعثر عليه). فأكثر اللغتين إذن مسموعٌ مقيسٌ عليه، وأمّا الأقلُّ أو الذي لا يُعثر عليه فمُهملٌ من

(1) هود: 89.

(2) المحتسب: 327/1، والبحر المحيط: 255/5، ومعاني القرآن، الزجاج: 254/2.

(3) الكشف: 288/2.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 45/6، وروح المعاني: 55/6.

(5) الكشف: 288/2، والبحر المحيط: 255/5، والتبيان: 206/1، وتفسير أبي السعود: 5/3 و235/4، وروح

المعاني: 55/6، 121/12.

(6) الكشف: 288/2.

(7) الكشف: 288/2.

(8) نفسه: 288/2.

(9) انظر في الكشف: 116-115/1، (الكهف: 4)، و284/2، (الرعد: 23)، و324/2، (إبراهيم: 3).

جهتين، من جهة قلّة الاستعمال وبالتالي فهو غير مسموع، ومن جهة ثانية قليلُ الاستعمالِ قليلُ السماعِ فيجبُ ردهُ عن القياس.

ومن ذلك قول الزمخشري في توجيه إضافة اسم التفضيلِ إلى معرفة، والمعروف عند أهل اللغة أنّ اسم التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى معرفة فلك فيه مطابقته المفضلَ في التعريف والتكثير والعدد والجنس أو لزومه الأفراد والتكثير<sup>(1)</sup>، ففي قوله تعالى: "إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوْلَ مَرَّةٍ فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ"<sup>(2)</sup>.

يقول الزمخشري: (فإن قلت (مرّة) وُضِعَتْ موضعَ المراتِ للتفضيلِ فلمَ ذُكِرَ اسمُ التفضيلِ المضافِ إليها وهو دالٌّ على واحدة من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: هند أكبر النساء وأكبرهن، ثمَّ إنَّ قولك: هي كبرى امرأة، لا تكاد تعثر عليه، ولكن هي أكبرُ امرأة، وأولُ مرّة، وآخر مرّة)<sup>(3)</sup>، فإنك تعثر عليها كثيراً، وعلى هذا قول النحويين في ترجيح أنّ اسم التفضيلِ المضافِ إلى معرفة: الأفضحُ فيه لزومُ الأفراد والتكثير<sup>(4)</sup>.

واستعمل الزمخشري مصطلح (غير عزيز) للدلالة على أنه مستعملٌ وإن كان يفهمُ منه أنه قليلُ الاستعمال في كلام العرب. ففي قوله تعالى: "أو يوبقهنّ بما كَسَبُوا ويعفُ عن كثيرٍ ويعلمُ الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص"<sup>(5)</sup>، يظهر عمقُ التفكيرِ النحوي عند الزمخشري، ويظهر تقليبه المسألة النحوية على أكثر من وجه، كما وتظهرُ براعته في التعليل وتبني موقف يكاد يكون فيه منفرداً مستنداً على ما استعملته العربُ وإن كان غيرَ عزيز، فلنا أن نرجح أنّ مصطلح (غير العزيز) ما هو إلا ما يعرفُ بالقليل عند النحويين، وهو ما جاء دون الكثير من حيث استعماله عند العرب، ولا يقاسُ على هذا القليل إلا إذا لم يكن سبيلٌ إلى غير ذلك<sup>(6)</sup>، وهذا ما دفع الزمخشري للقياس عليه في توجيه النصب في قراءة (يعلم) في الآية الكريمة.

(1) أوضح المسالك (1998): 265/3 و266، وهمع الهوامع: 96/3.

(2) التوبة: 83.

(3) الكشف: 206/2.

(4) انظر همع الهوامع: 97/3، وشرح شذور الذهب: 417.

(5) الشورى: 35.

(6) الكليات: 64/3، والاقتراح: 62.

والقليل أو غير العزيز - هو ما يؤتى به لدعم قاعدة<sup>(1)</sup>، وهذا ما سعى إليه الزمخشري، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>:

أنَّ (يعلم) قرئت بالجزم على ظاهر العطف<sup>(3)</sup>، وبالرفع على الاستئناف<sup>(4)</sup>، وبالنصب<sup>(5)</sup>، وهي القراءة موضوع حديثنا هنا، فقد تعددت مذاهب علماء اللغة في توجيه قراءة النصب، فمنهم من يرى أنها منصوبة بالواو، وهو قول الكوفيين أو من وافق مذهبهم، قال الفرّاء: "هو مردود على الجزم إلا أنه صُرِفَ، والجزم إذا صُرِفَ عنه معطوفه نُصِبَ<sup>(6)</sup>، والصرف من مصطلحات الكوفيين كما هو معروف<sup>(7)</sup>. ويرى فريق آخر منهم أنه نُصِبَ على إضمار أن<sup>(8)</sup>، وهو قول البصريين أو من وافق مذهبهم، وذلك لأنّ الواو عندهم من الحروف غير المختصة، فهي حرفٌ مشتركٌ يدخلُ على الأسماءِ ويدخلُ على الأفعال، ولا يعملُ فيها<sup>(9)</sup>، وقد انتقد أبو القاسم الزمخشري من وجهه على إضمار أن بقوله<sup>(10)</sup>: "وأما قول الزجاج: النصب على إضمار أن لأنّ قبلها جزاء؛ تقول: ما تصنع أصنع مثله وأكرمك، وإن شئت وأكرمك على: وأنا أكرمك، وإن شئت أكرمك جزماً، ففيه نظر" واعتمد الزمخشري

(1) انظر منهج أبي حيان في اختياراته: 621

(2) الكشف: 472/3.

(3) قرأ بها نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج وشيبة وزيد بن علي، انظر روح المعاني: 44/25، والبحر المحيط: 521/7.

(4) قرأ بها نافع وابن عامر، انظر زاد المسير: 289/7، وحجة القراءات: 643.

(5) قرأ بها أكثر السبعة، انظر روح المعاني: 44/25، والكشف: 251/2، والسبعة: 581، والإتحاف: 383

(6) معاني القرآن (الفرّاء) : يقول الرفع جائز في المنصوب على الصرف: 24/3

(7) انظر: الأشباه والنظائر: 285/1، وشرح المفصل: 27/7، والمدارس النحوية: 195، ومدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: 306

(8) انظر معاني القرآن وإعرابه: 399/3، ومشكل إعراب القرآن: 647/2، وشرح المفصل: 270/7، والحجة في القراءات السبع: 207، وحجة القراءات: 643، والمقتضب: 25/2، والأصول في النحو: 154/1.

(9) انظر الإنصاف: 443، وشرح المفصل: 21/7، والأشباه والنظائر: 265-256/1، (نظرية العامل والحروف المختصة).

(10) الكشف: 472/3.

في هذا على قول سيبويه في الكتاب: "واعلم أنّ النصبَ بالفاء والواو في قوله: إن تَأْتِي آتَكَ وَأَعْطَيْكَ، ضعيف، وهو نحوه من قوله<sup>(1)</sup>:"

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا .....

وعده سيبويه من جوازِ النَّصْبِ بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب<sup>(2)</sup>، وجوز الزمخشري مثل هذا، غير أنه نعته بأنه: (ليس بحدّ الكلام ولا وجهه إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً لأنه ليس بواجب أنه يُفَعَّلُ إلا أن يكون من الأول فعلٌ، فلما ضارعَ الذي يوجبُه كالأستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه)<sup>(3)</sup> فما التوجيه الذي يراه الزمخشري؟ ولم يردُّ النصبَ على إضمار أن؟ أما ردُّ النَّصْبِ فلأن القراءةَ مستفيضةً عنده، وأظنه يعني بالمستفيضة أنها قراءة توافرت فيها شروطُ الصحة الثلاثة: التواتر، وموافقة الرسم، وموافقة العربية، وبمعنى آخر، فهي قراءةٌ صحيحةٌ غيرُ شاذة؛ ولذا فإنَّ مثلَ هذه القراءةِ المستفيضة: "لا يجوزُ أن تُحْمَلَ على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحدّ الكلام ولا وجهه"<sup>(4)</sup> فما التوجيه الذي يقدمه الزمخشري؟ يقول الزمخشري: وأمّا النَّصْبُ فللعطف على التعليل المحذوف وتقديره: (لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين يجادلون)، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن<sup>(5)</sup> وقد تبع الزمخشري في هذا التوجيه علماء التفسير واللغة<sup>(6)</sup>، ومنهم أبو حيان، إلا أنه عدّه مما يكره<sup>(7)</sup>، وقد ذكر الزمخشري آيات قرآنيةً تبين أنه غيرُ عزيز في القرآن في مثل قوله تعالى: "ولنجعله آيةً للناس"<sup>(8)</sup>.

(1) الشعر للمغيرة بن حبناء، وهو من شواهد الكتاب: 39/3، وفي الخزانة: 600/3، وهو في الكشاف: 472/3، ومغني اللبيب: 319/1 بلا نسبة، وصدرة: سأترك منزلي لبني تميم، ويروى لأستريحا، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(2) الكتاب: 39/3.

(3) الكشاف: 472/3، وانظر شرح المفصل: 27-18/7.

(4) السابق: 472/3، وانظر: روح المعاني: 44/25.

(5) الكشاف: 472/3.

(6) روح المعاني: 44/25، وفتح القدير: 450/4، والبحر المحيط، 521/7.

(7) البحر المحيط: 521/7.

(8) مريم: 21.

وقوله تعالى: "وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزى كل نفس بما كسبت"<sup>(1)</sup>. وللتأكيد على أن الزمخشري اعتمد الاستعمال كأصل، نمثل لبعض ما جاء في بعض تصانيفه. يقول في تخفيف الموصول - الاسم الموصول: الذي "ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا "اللذ" بحذف الياء ثم "اللذ" بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلوا ذلك بمؤنثه، فقالوا: اللت واللت والضرابته هند، أي التي ضربته هند، (والزانية والزاني)<sup>(2)</sup> أي: التي زنت والذي زنى<sup>(3)</sup>. وأصل الاستعمال اعتمد في كثير من أبواب العربية<sup>(4)</sup> مع السماع والقياس والتعليل. وسيظهر ذلك جلياً في فصول الدراسة .

### 2.3.1 رسم المصحف :

من المعروف والمسلم به أنّ القرآن الكريم كان يكتب في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ القراءات القرآنية كانت تصل إلينا عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى هذا فالقراءات المتواترة مردّها إلى الصحابة أخيراً، لأنها قراءتهم أصلاً، ولكن كثيراً من قراءاتهم وإن كان يوافق رسم المصحف إلا أنه يختلف مع المعنى الذي نستفيدة من القراءات المتواترة<sup>(5)</sup>، وقبل الولوج إلى ما ذكره الزمخشري حول رسم المصحف قبولاً أو رداً، فلا بدّ من ذكر المعنى اللغوي لكلمة رسم، وهو: الأثر أو بقية الأثر<sup>(6)</sup>. وفي الاصطلاح: ما كتبت عليه الأئمة في عهد عثمان وبأمره<sup>(7)</sup>، أو هو طريقة كتابة كلمات القرآن في المصحف من حيث عدد الحروف ونوعها لا من حيث شكل الخطّ وجماليته<sup>(8)</sup>.

(1) الجاثية: 22.

(2) النور: 2.

(3) انظر المفصل: 179، وشرح الأنموذج: 84.

(4) انظر الأشباه والنظائر: 288/1-291.

(5) انظر منهج أبي حيان: 59

(6) اللسان: (رسم): 154/6

(7) أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدوري: 137

(8) أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدوري: 137

وما دفعني أن أضع هذا العنوان ضمن هذا الفصل هو أهمية رسم المصحف في علم القراءات، إذ إنه أحد الشروط الثلاثة لقبول القراءة، ثم إن رسم المصحف ذو علاقة وطيدة في مسألة الإعراب الذي تميّزت به العربية عن غيرها من اللغات في وقت تدوينها، وبعض علماء العربية استدلوا من خلاله على وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه -الإعراب- ليس من اختراع النحاة<sup>(1)</sup>.

وأودّ أن أشير هنا إلى أن الكتابات بشكل عام أقلّ تطوراً من اللغة المنطوقة، يقول فندريس: "إن السبب الأساسي لأزمات الرسم ينحصر في استحالة مسايرة الرسم بحركة الكتابة"<sup>(2)</sup>.

ثم إن الكتابة تعدّ مظهراً حضارياً للأمم<sup>(3)</sup>، فكلما تطورت الأمم تقدمت وسائلها الحضارية، وكذا الحال بالنسبة لأمة العرب، فقد تعرض خطها - الخط العربي - لمظاهر تطوّر إلى أن وصلنا كما هو عليه الآن .

وقد رصدت الدراسة قراءات كثيرة كانت على مساسٍ ورسم المصحف إمّا بإسقاط شيءٍ من النصّ القرآني، أو زيادةٍ عليه، أو بتغيير لفظ أو بالتقديم والتأخير، أو عن طريق القلب المكاني ...، غير أننا سنقف هنا عند تلك القراءات التي وجهها الزمخشري بعبارة: اتباعاً لخطّ المصحف، ذلك أن كثيراً من الأقسام السابقة ستعرض لها الدراسة في موضعها، ومما وجهه الزمخشري على علة رسم المصحف ما يلي:

في قوله تعالى: "ذلك ما كنا نبغ فارتدّا"<sup>(4)</sup> قرأ أبو عمرو والكسائي ونافع (نبغ) بغير ياء، وعزاها الزمخشري لأبي عمرو وحده<sup>(5)</sup>، وقال: (قرىء: "نبغ" بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسن، وهي قراءة أبي عمرو، وأما الوقفُ فالأكثر فيه طرح

(1) نفسه: 135، وانظر فقه اللغة، علي عبدالواحد وافي: 215، وفصول في فقه اللغة: 342

(2) اللغة، فندريس: 408، وانظر فقه اللغة: 278

(3) انظر التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: 15

(4) الكهف: 64.

(5) الكشف: 492/2، وانظر البحر المحيط: 147/6، والنشر: 316/2، والتبصرة: 584، والكشف: 83/2،

العنوان: 125



الياء إتباعاً لخط المصحف<sup>(1)</sup> فالفعل (نبغي) من الناحية الوصفية المجردة التي بنيت عليها قواعد اللغة، هو فعل مضارع معتل الآخر، لم يتعرض لعوامل حذف حرف العلة من آخره، لذا وجب أن تثبت الياء فيه، وهذا ما جعل ابن كثير يقرأ بإثباتها في الوقف والوصل<sup>(2)</sup>، كذلك جعل الزمخشري يحسنها، والعلة في قبول قراءة من حذف الياء في الوقف هو إتباع خط المصحف، والرسم العثماني للقرآن الكريم لا يعتد به من الناحية المعيارية، إذ إن قواعد الكتابة لم تستقر بعد، وإن كان سنة، فيؤخذ به في الرسم ولا يقاس عليه<sup>(3)</sup>. وفي قوله تعالى: "وما أصابكم من مصيبة فبما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ"<sup>(4)</sup>.

قرأ نافع وابن عامر "بما كسبت" بغير فاء، وقرأ الباقر "بما كسبت"<sup>(5)</sup>، ويقول الزمخشري: (في مصاحف أهل العراق (فبما كَسَبَتْ) بإثبات الفاء على تضمين (ما) معنى الشرط، وفي مصاحف أهل المدينة: بما كسبت بغير فاء، على أن (ما) مبتدأة، وبما كسبت خبرها من غير تضمين معنى الشرط)<sup>(6)</sup>، فاختلف الرسم في القراءتين أدّى إلى اختلاف في الإعراب، فمن قرأ بالفاء كانت (ما) شرطية، واقتران جوابها بالفاء هو في العربية أجود<sup>(7)</sup>، والمعنى على هذه القراءة: ما يصيبكم من مصيبة فبما كسبت أَيْدِيكُمْ، وأما من أسقط الفاء، فـ(ما) في معنى الذي، والمعنى: والذي أصابكم وقع بما كسبت أَيْدِيكُمْ<sup>(8)</sup>.

وفي قوله تعالى: "والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك... والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله...."<sup>(9)</sup> نجد أبا القاسم مدافعاً عن وقوع اللحن

(1) الكشاف: 492/2.

(2) انظر البحر المحيط: 147/6.

(3) انظر فصول في فقه اللغة: 178، والأنماط اللغوية النادرة (رسالة ماجستير للباحث): 112.

(4) الشورى: 30

(5) انظر حجة القراءات ابن زنجلة : 642، والبحر المحيط: 518/7، والكشاف عن وجوه القراءات: 251/2،

والنشر : 367/2، والسبعة: 581، وحاشية الشهاب: 422/7، والدر المصون: 82/6

(6) الكشاف: 470/3.

(7) حجة القراءات ابن زنجلة : 642.

(8) نفسه: 642.

(9) النساء: 162.

والخطأ في رسم المصحف، معتدّاً بما ذهب إليه سيبويه، فقد قرأ مالك بن دينار وعيسى الثقفي وعاصم والجحدري: (والمقيمون)<sup>(1)</sup> بواو، وفي مصحف عثمان (المقيمين) بالياء<sup>(2)</sup>، وفي الشواذ قراءة الجحدري<sup>(3)</sup>، واختلف علماء اللغة والتفسير في توجيه قراءة (المقيمين) أهي بالجر أم بالنصب؟ فهي عند الكسائي في موضع الجر عطفاً على ما في قوله: "بما أنزل إليك"، وهو بعيد لأن المعنى يصير: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة<sup>(4)</sup>، ويرى ابنُ جنّي أنّ قراءة الرفع تمنع من توهمه مع الياء مجروراً<sup>(5)</sup>، فكأنّ ابنُ جنّي يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، حيث عقد في كتابه باباً لمثل هذا سمّاه: (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)<sup>(6)</sup>، وعلى هذا كان توجيهُ الزمخشري لهذه القراءة، ويقول: "(والمقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو بابٌ واسعٌ كسّره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يُنْتَقَتُ إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف"<sup>(7)</sup>.

فقد ذكّر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سألت عائشة رضي الله عنها - عن لحن القرآن ... وعن قوله المقيمين الصلاة ...، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا<sup>(8)</sup>، وقد وجّه العلماء قول عائشة: (بأنه لحنٌ من الكتاب) على عدّة وجوه، منها أنهم أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة<sup>(9)</sup>، وقد ذكر سيبويه الآية، وقال: (لو كان كلّ رفعاً كان جيّداً)<sup>(10)</sup>.

(1) المحتسب: 203/1، وانظر البحر المحيط: 395/3، والإتحاف: 196، معاني الفراء: 106/1، الفخر

الرازي: 106/11

(2) انظر البحر المحيط: 395/3، والإتحاف: 196، فتح القدير: 537/1، الخزانة: 201/2، 202

(3) مختصر في شواذ القرآن: 30.

(4) انظر مشكل إعراب القرآن: 212/1، وروح المعاني: 7/6، 155/14، وانظر المحتسب: 204/1.

(5) المحتسب: 204/1.

(6) الكتاب: 62/2، 63.

(7) الكشف: 582/1.

(8) انظر روح المعاني: 31/1، وتفسير البحر المحيط: 395/3 و396.

(9) روح المعاني: 31/1.

(10) الكتاب: 63/2.

وكذلك فإن معنى لحن من الكاتب، يمكن أن يكون لغة<sup>(1)</sup>، وتمادى بعضهم في مثل هذه الروايات ورووا اللحنَ (الخطأ) في مصحف الإمام مستدلين في ذلك على ما روي عن عثمان من أنه نظرَ في المصحف، فقال: أرى فيه لحناً وتستقيمه العربُ بألسنتها<sup>(2)</sup>. ويرد الزمخشري على من توهمَ اللحنَ والخطأ في رسم المصحف: (وربما التفت إليه - أي اللحن - من لم ينظر في الكتاب (ويقصد كتاب سيبويه)، ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم في النصب على الاختصاص من الافتتان، وغبي عليه أن السابقين الأولين والذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعدَ همّةً في الغيرة على الإسلام وذنبَ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله تلمّةً ليسدّها من بعدهم وخرقاً يرفعه من يلحق به)<sup>(3)</sup> وللعلماء في القراءتين توجيهات كثيرة، ذكر القرطبي في نصبها ستة أقوالٍ أصحها قولُ سيبويه<sup>(4)</sup> وعلى الرغم من أن الخلافات في تحليل الإعراب قد بلغت حدّاً كبيراً بين نحاة المدرستين - البصرة والكوفة - غير أنهما اتفقتا في الناحية الدلالية، فالبصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والأخفش<sup>(5)</sup> الأوسط، نصّوا على أن هذا الأسلوب قد خرج من الشكل الخبري العادي إلى أسلوب انفعالي عاطفي وهو أسلوب المدح فقام المتكلم بتغيير أسلوبه الإعرابي ليعبر عن هذا التغيير<sup>(6)</sup>، وهذا هو رأي الكوفيين من حيث الدلالة فيرى الفراء أن (الصابرين) في قوله تعالى: "ولكنّ البرّ من آمن بالله واليوم الآخر... والموفوفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء"<sup>(7)</sup>.

إنما نصبت لأنها من صفة (من) فكأنه ذهب بها إلى المدح والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا الاسم رفعا وينصبون

(1) ومنه قول عمر رضي الله عنه: تعلموا اللحن يريد: اللغة، انظر لسان العرب: 184/13، (لحن)

(2) انظر تفسير القرطبي: 240/2

(3) الكشف: 582/1

(4) انظر تفسير القرطبي: 13/6، وتفسير البيضاوي: 118/1، 280/2، وتفسير أبي السعود: 107/6، ومعاني

القرآن للزجاج: 238/2، والبرهان في علوم القرآن: 447/2

(5) انظر الكتاب: 63-64/2، 57-58/2، ومعاني القرآن، الأخفش: 348-349/1

(6) أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب: 14

(7) البقرة: 177

بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام<sup>(1)</sup>، والقول نفسه عند الفراء بالنسبة (للمقيمين) فهي نعتٌ (الراسخون) فطال نعتُه ونصب بعضه<sup>(2)</sup>.

يقول الدكتور يحيى عباينة في هذا الصدد: إنَّ المفسرين ميَّالون للأخذ برأي الكوفيين من جهة التركيب والإعراب، وأما من الناحية الدلالية فقد جمَّعوا بين الفريقين اللذين قرَّرا أنَّ الأسلوبَ الانفعالي (المدح أو الذم) سببٌ كافٍ لتغيير التركيب أو الإعراب، وإنَّما أخذوا برأي الكوفيين إعرابياً، لأنَّهم كانوا ميَّالين إلى اتباع المنهج الوصفي في وصف أماكن أخرى من القرآن الكريم التي احتاج البصريون في تحليلها إلى قدرٍ من التأويل والمعيارية<sup>(3)</sup>، وستأتي الدراسة بالأمثلة والشواهد في موضعه من هذه الرسالة وفي قوله تعالى: "وتظنون بالله الظنونا"<sup>(4)</sup>، قرأ ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم (الظنونا) بالألف إذا وقفوا عليها، وبحذفها في الوصل، وقرأ هبيرة عن حفص بالألف وصلًا أو وقفاً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بالألف في الوصل والقطع<sup>(5)</sup>، والذي عليه القياس أن تكون القراءة بغير ألف في الوصل والوقف<sup>(6)</sup> ويضيف الزمخشري: إنها قرئت [الظنونا] و(الرسولا) و(السبيلا)<sup>(7)</sup>، بزيادة الألف في الوقف، زادوها في الفاصلة كما زادوها في القافية<sup>(8)</sup>، والعرب كان بعضهم إذا وقف على المنصوب الذي فيه الألف واللام يجعلُ الفتحةَ ألفاً، فيقولون: ضربتُ الرجلَ وفي الجرِّ: مررتُ بالرجلي<sup>(9)</sup>.

(1) معاني الفراء: 105/1-106

(2) نفسه: 106/1

(3) أثر التحولات الأسلوبية: 14

(4) الأحزاب: 10

(5) انظر السبعة القراءات، ابن مجاهد: 519، 520، حجة القراءات: 573، البحر المحيط: 212/7،

والإتحاف: 353، ومعاني الفراء: 2/350، وزاد المسير: 178، النشر: 2/347

(6) الكشف: 254/3، وانظر الحجة في القراءات السبع: 184

(7) الأحزاب: 10، 66، 67، على التوالي.

(8) الكشف: 254/3

(9) انظر حجة القراءات: 573

وأورد الزمخشري قولَ جرير شاهداً على تلك القراءة في قوله<sup>(1)</sup>:  
أَقْلِي اللومَ عادِلٌ والعتابا

يقول سيبويه: "فأنَّ يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدَّةَ لعلِّمهم أنَّها في أصل البناء"<sup>(2)</sup>.

وعدَّ أبو حيان أنَّ إثباتها في الوصل معدومٌ في كلام العرب نظمهم ونثرهم لا في اضطرارٍ ولا غيره<sup>(3)</sup>. ويظهر أنَّ زيادةَ الألف من وجهة نظر الزمخشري مخالفةٌ للقياس إلا أنَّه علَّلها بقوله: "قال أبو عبيد: كلَّهنَّ في الإمام (أي مصحف عثمان) بالألف"<sup>(4)</sup>، فاتَّبَعُ خطَّ المصحفِ هو المعيارُ لصحةِ القراءةِ عنده، فرؤوس الآياتِ تُشَبَّهُ بالقوافي من حيث كانت مقاطع، فكما يشبهه (أكرمَن) و(أهانَن) بالقوافي في حذف الياء منهن... فكذاك في تشبيهه هذا في إثبات الألف بالقوافي، وإذا ثبت في الخطِّ، فينبغي ألاَّ يحذف كما لا تحذف الهاء من (حسابيه وكتابهيه) وأنَّ تجري مجرى الموقوف عليه ولا توصل<sup>(5)</sup>، ففي قوله تعالى: "هاؤمُ اقرءوا كتابيه" و"إني ظننتُ أنِّي ملاقٌ حسابيه"، و"هلك عني سلطانيه"<sup>(6)</sup>.

فالهاءات في (كتابهيه) و(حسابيه) و(سلطانيه) قياسها أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، ويقول الزمخشري: "وقرأ جماعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف جميعاً لاتِّباع خطِّ المصحف، وإنَّ عدَّ قراءة الوقف بالهاء هي القراءة المستحبة - عنده - لثباتها في المصحف"<sup>(7)</sup>، ويقصد ثبات الهاء. وقراءة الجمهور بإثبات الهاء

(1) الشاهد لجرير في ديوانه: 813، وفي الكشف: 254/3، وهو من شواهد الكتاب: 205، 208/4، ومغني

الليبي: 447/1

(2) الكتاب: 208/4

(3) البحر المحيط: 212/7

(4) الكشف: 554/3، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة: 573

(5) انظر حجة القراءات حاشية المحقق: 573

(6) الحاققة: 19، 20، 28 (على التوالي).

(7) الكشف: 153/4

في الوصل والوقف<sup>(1)</sup>، وبالعلة نفسها -اتباع خطّ المصحف، يرجحُ الزمخشريّ قراءة من قرأ (وليكوناً)<sup>(2)</sup> بالتخفيف، لأنّ النونَ كتبتُ في المصحف ألفاً على حكم الوقف، وذلك لا يكونُ إلا في الخفيفة، وقد قرىء بالتشديد<sup>(3)</sup>، ونسبَ أبو حيان قراءة التشديد لفرقة، وقراءة الجمهور بالنون الخفيفة، ويوقف عليها بالألف<sup>(4)</sup> وهي كقول الأعشى<sup>(5)</sup> :

وَإِيَّاكَ فَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرَبَا      وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وقد أورد سيبويه آيات قرآنية وشواهد شعريّة على جواز أن تحلّ النون محلّ بعضهما يقول: "اعلم أنّ كلّ شيء دخلته الخفيفة فقد دخلته الثقيلة، كما أنّ كلّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة"<sup>(6)</sup>.

ويقول الأزهرى: "من أحكام الخفيفة، ويقصد النون أنّها (تعطى في الوقف حكم التثوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً)"<sup>(7)</sup>

ومما لا شك فيه أنّ لرسم المصحف دوراً في التوجيه النحوي سواءً بالزيادة أو الحذف فيه، ويظهر ذلك جلياً من خلال توجيه الزمخشري لقوله تعالى: "والذين اتّخذوا مسجداً ضراباً"<sup>(8)</sup> فقد قرأ أهل المدينة: نافع وابنُ عامر وأبو جعفر (الذين) بغير واو وكذا في مصاحف الشام، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة

(1) انظر البحر المحيط: 8/ 325، والفخر الرازي: 111/30، الإتحاف: 423، والعنوان: 196، والنشر: 2/142،

وسر الصناعة: 2/111، 2/120، والسبعة: 189

(2) يوسف: 32

(3) الكشاف: 4/318

(4) البحر المحيط: 5/306

(5) الكتاب: 3/510، وشرح التصريح: 2/208، وجاء في ديوان الأعشى: 187

فإياك والميّات، لا تأكلنّها      ولا تأخذنّ سهماً حديداً لنقصدا  
وذا النُصبِ المنسوب لا تُسكّنّه      ولا تعبدِ الأوثان، والله فاعبدا

(6) انظر الكتاب: 3/508

(7) شرح التصريح على التوضيح: 2/208

(8) التوبة: 107

(والذين)<sup>(1)</sup> بواو، يقول الزمخشري: (في مصاحف أهل المدينة والشام) الذين اتخذوا) بغير واو لأنها قصة على حيالها)<sup>(2)</sup>، أي على الابتداء والخبر، إما مبتدأ وإما خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم)<sup>(3)</sup> وأما القراءة الثانية بالواو فتوجيهها عنده على عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم<sup>(4)</sup>، ويقدم الزمخشري تعليقاتٍ لبعض القراءات التي بنيت على خط المصحف، تؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً، من أن خط المصحف لا يقاس عليه من الناحية المعيارية، ففي قوله تعالى: (ولأوضعوا خلالكم)<sup>(5)</sup>.

جاء في الكشف: قرأ ابن الزبير ولأرقصوا، من رقصت الناقاة ... إذا أسرعت وقريء: ولأوفضوا، فإن قلت: كيف خطَّ المصحف (ولا أوضعوا) بزيادة ألف، قلت: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخطَّ العربي، والخطُّ العربيُّ أُخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثرٌ في الطباع، فكتبوا صورةَ الهمزة ألفاً وفتحتها ألفٌ أخرى، ونحو: أولاً أذبحنه)<sup>(6)</sup>، والحقيقة أننا نذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري، فالخطُّ العربيُّ مرَّ بمراحل تطور عديدة إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، فقد ذكرنا آنفاً أن الخطَّ العربيَّ مظهرٌ حضاري عظيم تشارك فيه أجيالٌ عديدة حتى يصل إلى الأشكال التي ترضيها الأمة<sup>(7)</sup> وأنه لا يمكن لثلاثة أشخاص كما يروي ابن النديم من أن يضعوا الخطَّ وهم عامر بن جدره وأسلم بن سدرة ومرامر بن مرة<sup>(8)</sup>، والزمخشري وهو صاحب ذهن وقاد وعقلية فذة وممتلك لأدوات التفكير الناجح رأى أن كثيراً مما جاء عليه رسم المصحف مخالف لقياس

(1) انظر كتاب السبعة في القراءات: 318، والإتحاف: 244، والفخر الرازي: 198/16، وحجة القراءات:

323، البحر المحيط: 98/5، والنشر: 281/2

(2) الكشف: 213/2

(3) البحر المحيط: 98/5

(4) الكشف: 213/2

(5) التوبة: 46

(6) الكشف: 194/2

(7) انظر تفصيل القول حول نشأة الخط العربي: التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: 15، وما بعدها

(8) الفهرست: 7

الخطّ المصطلح عليه، فنراه في توجيه قوله تعالى: "كذب أصحاب الأيكة"<sup>(1)</sup> جاء في كشافه: وقرىء الأيكة بالهمز وبتخفيفها وبالجر على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرا بالنصب وزعم أنّ (ليكة) بوزن (ليلة) اسم بلد فتوهمّ قاد إليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وسورة (ص)<sup>(2)</sup> بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنّما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ الالفاظ كما يكتب أصحاب النحو لأن (ولولي)<sup>(3)</sup> على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل والقصة واحدة على أن (ليكة) اسم لا يُعرف<sup>(4)</sup> وذكر أبو حيان أن (ليكة) اسم للقريّة والأيكة البلاد كمكة وبكة<sup>(5)</sup>

**4.1 التعليل:**

بات من المعروف في الدراسات النحوية أنّ النحاة على اختلاف مدارسهم قد أخذوا بمبدأ التعليل منذ نشأة النحو الأولى: "فكلّ حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية لا بدّ لها من علة عقلية، وكان كلّ نحوي يجرب ملكاته الذهنية ويستنبط عللاً جديدةً بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وعمق الدلالة"<sup>(6)</sup>، وكذلك عُرف في الدرس النحوي أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من بسط القول في العلل النحوية<sup>(7)</sup>، قال الزجاج: "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو فقبل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إنّ العرب نطقت على سجيبتها وطباعتها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته

(1) الشعراء: 176

(2) ص: 13

(3) في نسخة أخرى من الكشاف: كما يكتب أصحاب النحو لأن، ولولي، الكشاف، دار إحياء التراث: 337/3، وأظنّ المقصود: تخفيف الهمز من: لأن، والأولى.

(4) الكشاف: 126/3

(5) انظر البحر المحيط: 37/7

(6) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 62

(7) انظر تقديم شوقي ضيف للإيضاح في علل النحو (تحقيق: سعيد الأفغاني): ب، الكوكب الدري، جمال الدين الأسنوي: 56، والمدارس النحوية: 45، 55، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني: 85



منه، فإنْ أكنْ أُصِبتُ العِلَّةُ فهو الذي التمسْتُ، وإنْ تكنْ هناك عِلَّةٌ له فمِثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده كلمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلمة وقف هذا الرجل في الدارِ على شيء منها قال: إنّما هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلّة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيمُ الباني للدار فعلَ ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعلُهُ لغير تلك العِلّة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون عِلَّةً لذلك. فإنْ سنح لغيري في عِلّةٍ لما علّته من النحو هي أليقُ مما ذكرته فليأت بها<sup>(1)</sup> ويظهر من كلام الخليل أن العربَ لم تنطق بكلامها اعتباطاً، بل راعوا في عقولهم عللاً له وإن لم يصرحوا بها<sup>(2)</sup>، وظهرت بعد الخليل تصانيفُ اختصت بالتعليل والعلل منها: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي والخصائص لابن جنّي وأسرار اللغة للأنباري وغيرها<sup>(3)</sup>، وأبو القاسم الزمخشري لم يختلف عن سائر النحاة الذين سبقوه، بل إنه اختصّ عنهم بخصيصة أنه معتزليّ، والمعتزلة كما ذكرنا سابقاً ميّالون إلى إعمال العقل واللجوء إليه كثيراً في تقليب مسائلهم على أكثر من وجه، وسيظهر ذلك جلياً عندما نتناول تعدد الأوجه الإعرابية عنده في هذه الرسالة. ومن بعض ما وقفنا عليه في الكشف في مسألة التعليل عنده ما يلي :

#### 1- أمن اللبس:

تعدّ عِلَّةُ أَمْنِ اللبس من أهمّ العلل التي تراعيها العربُ في كلامها، فالعربية بألفاظها وتراكيبها المختلفة تهتمّ اهتماماً شديداً بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامين، ذلك أن الغاية من التعبير هي الإفهام واللبس مناقضٌ له<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري : (إنّ تغيير آخر الفعل المبني للمفعول ممتنعٌ، لأنّه قد يُبنى للمفعول من الأفعال ما هو معرب وذلك هو الفعل المضارع ... وآخر المعرب حرف

(1) الإيضاح في علل النحو: 65، 66، والاقتراح: 121، 122

(2) انظر مراحل تطور الدرس النحوي: 100

(3) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 63

(4) الدراسات النحوية واللغوية : 205.

إعرابه، وهو محلّ حركة الإعراب، فكيف يُغَيَّر؟ ولم يغيّر أوسطه لأنّه إن ضمّ ففي الأفعال المسندة إلى الفاعل ما هو مضموم الوسط، وكذا إن فتح أو كسر فيؤدّي إلى اللبس بين المغير وغير المغير<sup>(1)</sup>.

وقد استعمل الزمخشري هذه العلة في مواضع مختلفة من الكشاف، من ذلك توجيهه لبعض القراءات التي يُقرأ فيها بالإفراد بدلاً من الجمع، ومثل ذلك في قوله تعالى: "والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرّة أعين"<sup>(2)</sup>. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية عن حفص (وذريّاتنا) على الجمع، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (وذريّتنا) بالإفراد<sup>(3)</sup>، وأضاف الزمخشري كذلك قراءة (قرّات) أعين<sup>(4)</sup>، وهي في شواذ ابن خالويه قراءة أبي هريرة وأبي الدرداء وابن مسعود مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(5)</sup>، ووجه الزمخشري كلتا القراءتين (ذريّتنا، وقرّة أعين) اكتفاء بالواحد لدلالته على الجنس ولعدم اللبس<sup>(6)</sup>، كقوله تعالى: "ثمّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً"<sup>(7)</sup> فذكرَ جنسَ الطّفْلِ للدلالة على جنس الأطفال. وفي قوله تعالى: "فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا"<sup>(8)</sup> يقول الزمخشري: "قرىء عظاماً فكسونا العظم، وعظاماً فكسونا العظام، وعظاماً فكسونا العظم، وضع الواحد مكان الجمع لزوال اللبس، لأنّ الإنسان ذو عظام كثيرة"<sup>(9)</sup>، وقد عزا بعضُ المفسرين القراءات لأصحابها<sup>(10)</sup>.

(1) أعجب العجب في شرح لامية العرب: 7

(2) الفرقان: 74

(3) انظر كتاب السبعة في القراءات: 467، والبحر المحيط: 517/6، ومعاني الفراء: 274/2

(4) الكشاف: 102/3

(5) مختصر في شواذ القرآن: 105

(6) الكشاف: 102/3

(7) الحج: 5، وغافر: 67

(8) المؤمنون: 14

(9) الكشاف: 27/3

(10) انظر السبعة في القراءات: 444، والبحر المحيط: 398/6، والطبري: 8/18، وحاشية الشهاب: 323/6،

وروح المعاني: 14/18، ومعاني الفراء: 232/2، والمحتسب: 87/2، وغرائب القرآن: 5/18، والمبسوط: 311

وفي قوله تعالى: " فهي كالحجارة أو أشد قسوة"<sup>(1)</sup>، قرأ أبو حيوة: أو أشد قساوة، مصدر لقسا<sup>(2)</sup>، ووجها الزمخشري بقوله: وقرىء قساوةً، وترك ضمير المُفضَّل عليه لعدم الإلباس، كقولك زيدٌ كريمٌ وعمروٌ أكرم<sup>(3)</sup>، والمقصود أكرم منه، فحذف لأمن اللبس.

ونودَّ أن نعزِّزَ في هذا المقام رؤيةَ الزمخشري في التعليل واستناده في ذلك على القياس والسماع، ففي قوله تعالى: "ختمَ اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةً"<sup>(4)</sup>، يقول: "وحدَّ السمعَ كما وحدَّ البطنَ في قوله:

"..... كلوا في بعض بطنكم تغفوا"<sup>(5)</sup>

يفعلون ذلك إذا أمن اللبس، فإذا لم يؤمن كقولهم: فرسهم وثوبهم وأنت تريد الجمعَ رفضوه، ولك أن تقول: السمع مصدر في أصله والمصادر لا تجمع، فلمح الأصل يدل عليه<sup>(6)</sup>، وبهذا التعليل الأخير لك أن توجهَ قراءةَ التوحيدِ في (السمع)<sup>(7)</sup> وقرأ ابن أبي عبله (وعلى أسمعهم)<sup>(8)</sup>.

2- حمل الشيء على الشيء: ومنه:

أ- حمل الشيء على نقيضه:

يقول الزمخشري في توجيه قوله تعالى: "وقال الملكُ إنِّي أرى سبعَ بقراتٍ سمانٍ يأكلهنَّ سبعٌ عجافٌ"<sup>(9)</sup>، يقول: والسبب في وقوع (عجاف) جمعاً (لعجفاء)

(1) البقرة: 74

(2) انظر البحر المحيط: 263/1، والقرطبي: 464/1، ومعاني الزجاج: 56/1، والدر المصون: 263/1

(3) الكشف: 290/1

(4) البقرة: 7

(5) صدر بيت عجزه (فإنَّ زمانكم زمن خميص) وهو من شواهد الكتاب، مثل به سيبويه على ما جاء على لفظ الواحد ويراد به الجمع، انظر الكتاب: 210/1، وعدّه عبدالسلام هارون من الخمسين بيتاً التي لم يعرف لها قائل، وهو من شواهد المفصل أيضاً: 21/6 وفي خزنة الأدب: 379/3

(6) الكشف: 164/1

(7) انظر البحر المحيط: 49/1، والمحرر: 155-156/1، ومختصر ابن خالويه: 2، وحاشية الشهاب:

293/1، والفخر الرازي: 53/2، وزاد المسير: 28/1

(8) الكشف: 164/1، والبحر المحيط: 49/1، ومختصر في شواذ القرآن: 2

(9) يوسف: 43

وأفعل وفعلاء، لا يجمعان على فعال، حمله على سمان، لأنه نقيضه، ومن دأبهم حملُ النظيرِ على النظيرِ والنقيضِ على النقيض<sup>(1)</sup>.

ب- حمل الشيء على نظيره:

في قوله تعالى: "مسحاً بالسوقِ والأعناق"<sup>(2)</sup> قرأ ابنُ كثيرٍ بالسوقِ<sup>(3)</sup> والزمخشري لم يعزها، وقال: "وقرىء بالسوقِ بهمز الواو لضمته كما في أدور، ونظيره الغؤور في مصدر غارت الشمس، أما من قرأ بالسوقِ فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق كما قيل في مؤسى<sup>(4)</sup>، ونظير ساق وسوق، أسدُ<sup>(5)</sup>".

3- إجراء الوصل مجرى الوقف:

في قوله تعالى: "عمّ يتساءلون"<sup>(6)</sup> قرأ ابنُ كثيرٍ: "عمّة" بهاء السكت<sup>(7)</sup>، ويعلّل الزمخشري هذه القراءة بقوله: "ولا يخلو إمّا أن يجري الوصل مجرى الوقف، وإمّا أن يقفَ ويبتدئ يتساءلون عن النبأ العظيم، على أن يُضمَرَ يتساءلون؛ لأنّ ما بعده يفسره كشيء مبهم ثم يفسر"<sup>(8)</sup>.

وفي قوله تعالى: "ألقيا في جهنم"<sup>(9)</sup> قرأ الحسن (ألقين) وهي في مختصر ابن خالوية<sup>(10)</sup> وهي عند أبي حيان شاذة مخالفة لنقل التواتر بالألف<sup>(11)</sup> وعللها

(1) الكشاف: 323/3

(2) ص: 33

(3) انظر السبعة في القراءات : 553، والبحر المحيط: 397/7، وحجة ابن خالويه: 304، والنشر: 338/2،

والكشاف: 160/2

(4) (مؤسى) من شاهد سيأتي ذكره (حبّ المؤقدين إلى مؤسى) انظر هذه الرسالة: 99

(5) الكشاف: 374/3.

(6) النبأ: 1

(7) الكشاف: 206/4، وهي من الشواذ، انظر مختصر في شواذ القرآن: 167

(8) الكشاف: 206/4

(9) ق: 24

(10) الكشاف: 8/4، مختصر ابن خالوية : 144، والدر المصون: 178/6، وإعراب ثلاثين سورة: 140

(11) البحر المحيط: 126/8

الزمخشري "ويجوز أن تكون الألف في ألقيا بدلاً من النون إجراء للوصل مجرى الوقف"<sup>(1)</sup>، وغير ذلك كثير علّله الزمخشري بهذه العلة<sup>(2)</sup>.

#### 4- علة المعنى:

جاء في الكشف في قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم لا يُؤْمِنون"<sup>(3)</sup>، أن إعراب (أنذرتهم) في موضع الرفع على الفاعلية لسواء الذي بمعنى (مستو)، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، كما تقول إن زيداً مختصم أخوه وابن عمه.

فإن قلت: الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً من ذلك قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن...) <sup>(4)</sup>

وفي قوله تعالى: "إن تعف عن طائفة نعدب طائفة"<sup>(5)</sup> جاء في الكشف: قرأ مجاهد: إن تعف عن طائفة على البناء للمفعول مع التأنيث والوجه التذكير، لأنّ المسند إليه الظرف كما تقول: سير بالدابة، ولا تقول: سيرت بالدابة، ولكنه ذهب إلى المعنى، كأنه قيل: إن ترحم طائفة. فأنت لذلك...<sup>(6)</sup> وجاء في الكشف: على ذلك كثير<sup>(7)</sup>.

(1) الكشف: 8/4

(2) انظر مثلاً الإنسان: 4، والنساء: 101، والأنفال: 12، والنمل: 5، والعلق: 15، ويس: 30، وفي الكشف على التوالي: 195/4، 558/1، 148/2، 145/2، 272/4، 321/3

(3) البقرة: 6

(4) الكشف: 151/1، 152

(5) التوبة: 66

(6) الكشف: 200/2

(7) وانظر يس: 80، سبأ: 16، العنكبوت: 16، النمل: 62، هود: 25، الرعد: 36، في الكشف على التوالي: 332/3، 285/3، 201/3، 155/3، 264/2، 362/2.

## 5- علة التشبيه (الشبه):

جاء في الكشاف في قوله تعالى "قال ابن أمّ إنّ القوم"<sup>(1)</sup>، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو و حفص (قال ابن أمّ) بفتح الميم، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (قال ابن أمّ)<sup>(2)</sup> بكسر الميم على الإضافة، وجّه الزمخشري قراءة فتح ميم (أمّ) تشبيهاً بخمسة عشر<sup>(3)</sup> أي جعلها كاسم واحد، وقد تبع الزمخشري سيبويه في هذا التوجيه، يقول سيبويه: "وقالوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد"<sup>(4)</sup>.

ويورد الزمخشري في مثل هذا التركيب أربعة أوجه يقول: (وقالوا: "يا ابن أمّي" و"يا ابن عمّي" و"يا ابن أمّ" و"يا ابن عمّ" و"يا ابن أمّ" و"يا ابن عمّ")<sup>(5)</sup>. وقال أبو النجم<sup>(6)</sup>:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

ألم يكن يبيّض لو لم يصلح

جعل الاسمين كاسم واحد، وبناهما على الفتح<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى "لعلّي أبلغ الأسباب، أسباب السموات فأطّلع إلى إله موسى"<sup>(8)</sup>، قرأ عاصم في رواية حفص (فأطّلع) نصباً، والباقون وأبو بكر عن عاصم (فأطّلع) رفعاً، والزمخشري كعادته في كثير من القراءات لا يهتم بالقراءة من

(1) الأعراف: 150

(2) السبعة في القراءات: 295، وحجة القراءات: 297، والبحر المحيط: 396/4، والنشر: 272/2، ومعاني  
القراء: 394/1، والفخر الرازي: 12/15، ومعاني الأخفش: 311/2.

(3) الكشاف: 119/2

(4) الكتاب: 214/2، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: 235/1

(5) المفصل: 273

(6) لأبي النجم في ديوانه: 133-134، والكتاب: 214/2، وخزانة الأدب: 364/1، وشرح التصريح: 179/2

(7) المفصل: 74، وانظر، السيرافي في حاشية الكتاب: 214/2، والتبيان في إعراب القرآن: 285/1،

والمقتضب: 251/4، ومشكل إعراب القرآن: 303/1، وتفسير البغوي: 202/2

(8) غافر: 37

حيث القارئ والسند كما مرّ، لكنه وجّه قراءةَ النصب (فأطلع) على جواب الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني<sup>(1)</sup>، فكأنّ الزمخشري قد جعل (لعلّي أبلغ) تمنياً. يقول أبو زرعة: "ونصب (فأطلع) على جواب التمني بالفاء جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب، والمعنى: إني إذا بلغتُ اطلعتُ"، وفي فتح القدير: النصب على جواب الأمر<sup>(2)</sup>.

وفي قوله تعالى: "ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"<sup>(3)</sup>، قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائي بسكون الهاء (وَهُوَ)<sup>(4)</sup>، وفسرّها الزمخشري: تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، وقال: وبسكون الهاء في: فَهُوَ وَهُوَ، وَلَهُوَ أَحْسَنُ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ لَا يَنْطِقُ بِهِ<sup>(5)</sup> وهذا مذهب سيبويه، وعلّة إسكان الهاءات فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال<sup>(6)</sup>.

وجاء في روح المعاني للألوسي ما نصّه: وقال الزمخشري: وقرئ (ثُمَّ هُوَ) بسكون الهاء وهي قراءة قالون والكسائي: كما قيل عَضُدٌ فِي عَضُدٍ تَشْبِيهاً لِلْمَنْفَصَلِ وَهُوَ الْمَيْمُ الْأَخِيرُ مِنْ ثَمَّ الْمَتَّصِلِ"<sup>(7)</sup>.

ويمكن تفسير سقوط بعض الحركات بفعل تأثير النبر، يقول الدكتور عبد القادر مرعي: "فقد دلت الملاحظة مثلاً على أنه إذا توالى في اللغات السامية مقطعان قصيران، أولهما منبور، فإن حركة المقطع الثاني تسقط في الكلام، ففي العربية مثلاً يقال كثيراً: وَهُوَ بَدَلًا مِنْ: وَهُوَ، وَمَعَهُ بَدَلًا مِنْ مَعَهُ"<sup>(8)</sup>.

وفي قوله تعالى: "فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ"<sup>(9)</sup>، قرأ الجمهور بضمّ الواو (فَتَمَنُّوا)، وقرأ ابنُ يعمر وابنُ أبي إسحاق وابنُ السميّع بكسر الواو (فَتَمَنُّوا)<sup>(1)</sup>، ووجه الزمخشري

(1) الكشف: 428/3

(2) فتح القدير: 492/4

(3) القصص: 61

(4) الإتحاف: 132-343، والسبعة: 151-152، والنشر: 209/2، وانظر تفسير البيضاوي: 370/4، وتفسير

أبي السعود: 21/7، وحجة القراءات: 548

(5) الكشف: 187/3

(6) الكتاب: 151/40

(7) روح المعاني: 99/20

(8) التشكيل الصوتي في اللغة العربية: 22

(9) الجمعة: 6

قراءة كسر الواو تشبيهاً (بلو استطنعنا)<sup>(2)</sup>، أي شبّه (واو) الجمع الضمير بو او (لو) التي كُسرَتْ منعاً لالتقاء الساكنين، وقرأ الحسن والأعمش بضم الواو في (لو استطنعنا) كما في (تمنوا الموت)<sup>(3)</sup> فعلة المشابهة هي التي سوّغت كلتا القراءتين (الضم والكسر)، وقد وجه الزمخشري وفق هذه العلة قراءات كثيرة<sup>(4)</sup>.

6- الضرورة الشعرية:

من المتفق عليه عند العلماء جميعهم أنه ليس في كتاب الله ضرورة، لأنّ الضرورة لا تكون إلا في شعر<sup>(5)</sup>، وكان من المنتظر ألا نجد مصطلح الضرورة في الكشاف أو مصطلح لغة ضعيفة، غير أنّ الزمخشري استعملها في مقام تضعيف بعض القراءات التي يشوبها ضعف من وجهة الرواية أو الاستعمال<sup>(6)</sup>، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: "فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ"<sup>(7)</sup>، قرأ أبو عمرو بإسكان الميم الأولى (أَنْزِلْمُكُمُوهَا)<sup>(8)</sup>، وجاء في الكشاف: "وَحَكِيَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِسْكَانَ الْمِيمِ، وَوَجَّهَهُ أَنْ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ لَمْ تَكُنْ إِلَّا خَلْسَةً ضَعِيفَةً، فَظَنَّهَا الرَّائِي سَكُونًا، وَالْإِسْكَانَ الصَّرِيحُ لِحْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ وَحَذَّاقِ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ لَا يَسُوغُ طَرْحُهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ"<sup>(9)</sup>.

يقول سيبويه: "وقد يسكن بعضهم في الشعر"<sup>(10)</sup>، واستدل بقول امرئ القيس<sup>(1)</sup>:

(1) انظر البحر المحيط: 267/8، وروح المعاني: 328/1، والإتحاف: 416، ومختصر ابن خالويه: 156، والدر المصون: 316/6

(2) الكشاف: 103/4، وانظر تفسير أبي السعود: 68/4، وروح المعاني: 96/28، والآية (لو استطنعنا) في سورة التوبة: 42

(3) الكشاف: 191/2، وروح المعاني: 107/10

(4) انظر مثلاً (ص: 3)، ويونس: 89، ولقمان: 34، والرعد: 43، والزمر: 67، والحاقة: 12، والشعراء: 224، وفي الكشاف على التوالي: 359/3، 250/2، 239/3، 364/2، 365، 409/3، 151/8، 133/3

(5) منهج أبي حيان: 628

(6) منهج أبي حيان: 628

(7) هود: 28

(8) انظر روح المعاني: 40/12 ومعاني القرآن: 88/1، 36/2، والفخر الرازي: 222/17

(9) الكشاف: 266/2

(10) الكتاب: 204/4



فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ      إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وعدّ القرطبي تسكينَ (انلزمكموها) تخيفاً، وقال: أجاز ذلك سيبويه واستشهد بقول امرئ القيس السابق<sup>(2)</sup>، وفي التبيان أنّ التسكينَ جاء فراراً من توالي الحركات<sup>(3)</sup>، ويظهر لنا أنّ إسكانَ حركةِ الإعراب لا يجوز في القرآن، وإنّما في ضرورة الشعر<sup>(4)</sup>.

وفي قوله تعالى: "هل أنتم مُطَّلَعُونَ فَأُطَّلِعَ فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ"<sup>(5)</sup>، قرأ عمار ابنُ أبي عمار (مُطَّلَعُونَ) بكسر النون فيها<sup>(6)</sup> والقراءة من الشواذ<sup>(7)</sup>، ويقول الزمخشري في توجيهها: "وقرئ مطلعون أراد مطلعون إياي، فوضع المتصلَ موضعَ المنفصل، كقوله: هم الفاعلون الخيرَ والأمرونه، أو شبّه اسمَ الفاعل في ذلك بالمضارع لتأخُّرِ بينهما كأنّه قال: تطلعون، وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر<sup>(8)</sup>".

وقال أبو حاتم: (وقد شكلها بعضُ الجهّال بالحضرة مكسورةِ النونِ وهذا خطأ)<sup>(9)</sup> وتبعه ابنُ جنّي وقال: (لا يكونُ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ، وهو أنْ يجري اسمُ الفاعل مُجرى الفعل المضارع لقربه منه. فيجرى مُطَّلَعُونَ مُجرى يُطَّلَعُونَ، وأورد شاهداً عليها<sup>(10)</sup>):

أرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُوداً

(1) في ديوانه: 523/2، وفي نسخة دار الفكر، تحقيق حجر عاصي (فاليوم أسقى): 95، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: 204/4.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 26/9

(3) التبيان في إعراب القرآن: 37/2

(4) انظر روح المعاني: 40/12

(5) الصافات: 55

(6) انظر البحر المحيط: 361/7، وروح المعاني: 92/23، والمحزر: 360/12، وزاد المسير: 60/7،

ومعاني الفراء: 385/2، وفتح القدير: 396/4، والقرطبي: 82/15

(7) انظر المحتسب: 220/2

(8) الكشاف: 341/3

(9) انظر المحتسب: 220/2، والبحر المحيط: 361/7، وروح المعاني: 92/23

(10) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه: 173، وروح المعاني: 92/23 وبلا نسبة في المحتسب: 193/1 و220/2

مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَاتِلَنَّ أَحْضِرَ الشُّهُودَا

فَأَكَّدَ اسْمَ الْفَاعِلِ بِالنُّونِ، وَإِنَّمَا بِأَيِّهَا الْفِعْلُ<sup>(1)</sup>

#### 7 - علة الجوار

وعلة الجوار من العلة التي تطرد على كلام العرب<sup>(2)</sup>، واستعمل الزمخشري هذه العلة في توجيه بعض القراءات، من ذلك في قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"<sup>(3)</sup>، وقرئ (ورسوله) بالجر، وعزاها أبو حيان أنها مروية عن الحسن وهي شاذة عنده<sup>(4)</sup>، ووجهها الزمخشري على الجوار<sup>(5)</sup>، أي مجاورة (من المشركين)، وروى الزمخشري أَنَّ إعرابياً سمع رجلاً يقرأ بها (قراءة الجر في رسوله) فقال: إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه بريء، فليبه الرجل إلى عمر فحكى الإعرابي قراءته، فعندها أمر عمر بتعلم العربية<sup>(6)</sup>، وهذا يعني، أَنَّ توجيه الزمخشري مبني على ما في كلام العرب من سماع وقياس وتعليل.

وفي قوله تعالى: "وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف (وقرئ: الأيمن، بالجر على الجوار، نحو (جُرُّ ضَبِّ خَرَبِ)<sup>(8)</sup> والقول الأخير هذا تناوله العلماء بالشرح والتعليق وعدّ بعضهم المجرور بالمجاورة شاذاً<sup>(9)</sup>.

(1) المحتسب: 220/2

(2) الاقتراح: 108

(3) التوبة: 3

(4) البحر المحيط: 6/5، ولم أعثر عليها في المحتسب ولا في المختصر، وهي موجودة في الفخر الرازي:

231/15، وحاشية الشهاب: 299/4، وفتح القدير: 334/2، والدر المصون وجاء فيه: (وهذه القراءة تبعد

صحتها عن الحسن، للإيهام): 442/3

(5) الكشاف: 173/2

(6) الكشاف: 174/2

(7) طه: 80

(8) الكشاف: 457/2

(9) انظر شرح شذور الذهب: 330، وأسرار العربية: 296/1، والتبيان في إعراب القرآن: 209/1، ومغني

الليبي: 894/2

## 8 - علة الإتياع:

في قوله تعالى: "أني مُدِّدُكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِّفِينَ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف في توجيه قراءة "مُرْدِّفِينَ"<sup>(2)</sup> و"مُرْدِّفِينَ"<sup>(3)</sup> وأصله مرتدِّفين.... فأدغمت تاء الافتعال في الدال، فالتقى ساكنان فحُرِّكَتِ الرَّاءُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ عَلَى إِتْبَاعِ الدَّالِ، وَبِالضَّمِّ عَلَى إِتْبَاعِ الْمِيمِ<sup>(4)</sup>، والقراءة من الشواذ<sup>(5)</sup>، ووجهها ابنُ جَنِّي التَّوْجِيهَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الدَّالِ (التَّاقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالدَّالُ حَرَكَ الرَّاءَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَارَةً ضَمَّهَا إِتْبَاعاً لَضَمِّهِ الْمِيمِ، وَأُخْرَى كَسَرَهَا إِتْبَاعاً لِكَسْرِ الدَّالِ)<sup>(6)</sup>.

وهذه القراءة "تشديد الدال مردِّفين قراءة بعض المكيين رواها الخليل<sup>(7)</sup>. وفي قوله تعالى: "وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثَلَّاتُ"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشف: (قرئ: (المُثَلَّاتُ) بضمين لإتباع الفاء العين)<sup>(9)</sup> وهي قراءة عيسى بن عمرو وفي رواية الأعمش وأبو بكر<sup>(10)</sup>، وهي من الشواذ<sup>(11)</sup> ويقول ابن جني (وروينا عن قطرب أنَّ بعضهم قرأ (المُثَلَّاتُ) بضمين، فهذا إمَّا عامل الحاضر معه فتقلَّ عليه، وإمَّا لغة

(1) الأنفال: 9

(2) البحر: 4/365، والقرطبي: 7/371، وزاد المسير: 3/326، وفتح القدير: 2/290، وحاشية الشهاب: 4/256، والدر المصون: 3/399

(3) المراجع السابقة، والكتاب: 2/410، وفي تاج العروس: 23/334 "قال الخليل: سمعتُ رجلاً بمكة يزعم أنه من القراء، وهو يقرأ...."

(4) الكشف: 2/146

(5) مختصر في شواذ القرآن: 49

(6) المحتسب: 1/273، وانظر البحر المحيط: 4/465

(7) انظر مختصر في شواذ القرآن: 49، والمحتسب: 1/273، والبحر المحيط: 4/465

(8) الرعد: 6

(9) الكشف: 2/350.

(10) انظر البحر المحيط: 5/366، ومختصر ابن خالويه: 66، والفخر الرازي: 19/12، وحاشية الشهاب:

221/5، والمحزر: 18/124، والطبري: 13/70

(11) مختصر في شواذ القرآن: 66

أخرى وهي مُثَلَّة، كَبُسْرَة، فيمن ضمّ السين، وإمّا فيها لغة ثالثة وهي مُثَلَّة كَغُرْفَة<sup>(1)</sup>، وفيها عنده توجيهات كثيرة<sup>(2)</sup>.

وقد جاء في الكشف في قوله تعالى: "من حُلِيَّهِمْ"<sup>(3)</sup> قرئ من (من حُلِيَّهِمْ) بضمّ الحاء والتشديد جمع حَلِيٍّ، كَثَدِيٍّ وَثَدِيٍّ، ومن حَلِيَّهِمْ بالكسر للإتباع كَدَلِيٍّ<sup>(4)</sup>، وهي قراءة الأخوين وحمزة والكسائي<sup>(5)</sup>.

وقد استعمل الزمخشري عللاً أخرى مرّ توجيه القراءات فيها من ذلك علة الاتساع في توجيه قوله تعالى: "ثلاثة قروء"<sup>(6)</sup>، يقول: فإن قلت: لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقرء؟ قلت: يتّسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية<sup>(7)</sup>.

واستعمل أبو القاسم علة الاستغناء في توجيه قراءة (يُصِدُّون) من أصد المنقول بالهمزة إلى التعديّة. ففي قوله تعالى: "ويَصِدُّون عن سبيل الله"<sup>(8)</sup>، فالقراءة عند الزمخشري ليست فصيحاً (لأنّ الفصحاء استغنوا بصدده ووقفه عن تكلف التعديّة بالهمزة)<sup>(9)</sup>.

وستتناول الدراسة بعض هذه العلل بشيء من التفصيل في مواضعها كما ستظهر عللاً أخرى كالتخفيف والنظير واستصحاب الحال، وإنّما ذكرنا ما سبق هنا لنستبين موقف الزمخشري من الأصول اللغوية، واعتماده عليها في توجيه القراءات القرآنية، وليظهر لنا بجلاء عمق تفكيره اللغوي، ولنميط اللثام بشكل أكثر وضوحاً عن شخصيّة الزمخشري العلميّة.

(1) المحتسب: 354/1

(2) نفسه: 355-353/1

(3) الأعراف: 148

(4) الكشف: 118/2

(5) البحر المحيط: 392/4، وحجة القراءات: 296، والإتحاف: 230، والتيسير: 113، والنشر: 272/2،

والكشف: 477/1، ومعاني الأخفش: 310/2

(6) البقرة: 228

(7) الكشف: 366/1

(8) إبراهيم: 3

(9) الكشف: 366/2

## 5.1 السماع والقياس

### 1.5.1 السماع

كان السماعُ هو الأساسُ الأوَّلُ الذي دُوِّنتُ اللُّغةُ بموجبه، فقد دَوَّنَ العلماءُ ما سمعوا منها من الرواةِ وفصحاءِ الأعرابِ، ويُرَوَى أنَّ أبا عمرو بنِ العلاءِ قد أخذَ اللُّغةَ عن أشياخِ العربِ وحرشةِ الضبابِ<sup>(1)</sup> أي العربِ الذين أوغلوا في البداوة، وكانوا يأكلون الضبَّ، وهو حيوان صحراوي<sup>(2)</sup>، وما سمعوه لم يكن كلَّ ما نطقتُ به العرب؛ لذا كان لابد من اللجوءِ إلى القياسِ لمعرفة ما لم يسمعوا به، أولاً، ومن جهةٍ أخرى لاستتباط الأحكامِ النحويةِ مما سمعوا به<sup>(3)</sup>. ولذا عرَّفَ المتقدمون والمتأخرون: بأنَّه مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء والانتهاء التصنيفُ والتقسيمُ والاستقراء<sup>(4)</sup> أولاً، ومن جهةٍ أخرى لاستتباط الأحكامِ النحويةِ مما سمعوا به.

وقد لخصَّ السيوطي العناصرَ اللغويَّةَ التي تناولها السماعُ بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام ممن يوثق بفصاحته فشمَل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلَّم، وكلام العربِ قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، (عليه السلام) إلى زمن فسدتُ الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً"<sup>(5)</sup>

وكما ظهر لنا عند الزمخشري فإنَّه لم يهمل أيَّ عنصرٍ من هذه العناصر، فالعنصر الأوَّل وهو القرآن الكريم وقراءته، يعدُّ المثل الأعلى في بناء القاعدة النحوية، لأنَّه كلامُ الله وبأفصح اللُّغات، ولذلك فإنَّنا نجدُ الزمخشري كثيراً ما يوجِّه قراءَةً بقراءةٍ أو بآية، فنجدُه يقول: ويدلُّ عليها قوله تعالى أو نظيرها قوله تعالى<sup>(6)</sup> غير أنَّنا لا نسلِّمُ بأنَّ الزمخشري كان يعدُّ كلَّ القراءات فصيحة، فهو وغيره من

(1) رسالة الغفران: 171، وانظر إعراب النحاس: 63/1

(2) منهج أبي حيان: 636

(3) في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي: 79

(4) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: 16

(5) الاقتراح: 51

(6) انظر مثلاً الكشاف: 293/2، 148/2، 472/3، حيث استعمل: كقوله تعالى، وتعضده قراءَةً،

علماء اللغة كانوا يردّون بعضَ القراءات ويرميها بالشذوذ<sup>(1)</sup> أضف إلى ذلك أنه في الغالب بصريّ وموقف البصريين واضحٌ من القراءات القرآنية، فكانوا يردون بعض القراءات التي لم ترضهم ولم تنطبق على قواعدهم، فرفضوها ولم يعملوا بها<sup>(2)</sup> وأما العنصر الثاني، وهو الحديث النبوي، فمسألة الاحتجاج به ما زالت إلى اليوم محطّ بحث العلماء والدارسين<sup>(3)</sup>، فيكاد يجمع رجالات المدرستين (البصرة، والكوفة) على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، لأنه مروى بالمعنى، ولأنّ معظم رواته من الأعاجم<sup>(4)</sup>، والحقيقة أنّي وجدت الزمخشري قد أورد في كشفه أكثر من ألف وثلاثمئة وسبعين حديثاً نبوياً شريفاً، غير أنّ جلّها ساقه في معرض التفسير، أضف إلى ذلك أنه كان يهتم تفسير كلّ سورة بحديث شريف عن فضل تلك السورة، ويمكن لي من خلال متابعتي للكشاف أن أرجح أنّ الزمخشري اختلف عن غيره من النحويين في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، غير أنه لم يعتمد عليه كثيراً في كشفه في تأصيل القواعد النحوية والمسائل اللغوية، وإن جاء فإنه على قلة في مثل قوله: "الكبر أن تسفه الحق وتغصص الناس"<sup>(5)</sup> في توجيه سفه في قوله تعالى: "ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه"<sup>(6)</sup>.

وأما العنصر الثالث وهو مسموع كلام العرب الفصحاء فيزخر الكشاف بالأمثلة والشواهد كما هي مؤلفات الزمخشري الأخرى<sup>(7)</sup>، وقد رأينا من خلال تتبعنا للزمخشري ومؤلفاته أنه أتى على كلام العرب ولغتهم، فهو يتعصب لها ولهم، ويوجب على النحوي وغيره ألا يخرج عما تكلم به العرب<sup>(8)</sup> ويظهر ذلك مثلاً في

(1) انظر هذه الرسالة: (التمهيد) موقف الزمخشري من القراءات القرآنية

(2) مدرسة البصرة النحوية، عبد الحميد السيد: 331

(3) انظر مثلاً دراسة الدكتورة خديجة الحديثي الموسومة: بـ(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)، وكتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي.

(4) الاقتراح: 55، وما بعدها، وانظر مدرسة الكوفة: 348

(5) انظر الكشاف: 312/1

(6) البقرة: 130

(7) انظر شرح شواهد الكشاف (تأليف: الأستاذ محب الدين أفندي)، الكشاف: 313/4-567، وانظر:

الزمخشري ناقداً، دراسة في شواهد الكشاف الشعرية على الأساليب التركيبية، سماء محمود الخالدي.

(8) شرح المفصل (المتن): 8/1، وانظر المفصل، خطبة الكتاب: 30

قوله في (جاء) أنه بمعنى صار: "وقد جاء (جاء) بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك، ونظيره (قعد) في قول الإعرابي: أرهفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدْتُ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ"<sup>(1)</sup>.

ولتأكيد اعتزاز الزمخشري بمسموع كلام العرب وتقديمه على سواه نشير إلى أن له نظرة خاصة بالاحتجاج بشعر حبيب بن أوس الطائي. ففي قوله تعالى: "يكاد البرق يُخطفُ أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ..."<sup>(2)</sup>.

يقول الزمخشري و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعدّ وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) على ما لم يسم فاعله<sup>(3)</sup>، وجاء في شعر حبيب بن أوس<sup>(4)</sup>:

هما أظلماً حاليّ ثُمّتَ أجلياً      ظلاميهما عن وجهِ أمرَدَ أشيبِ

والزمخشري مستوعبٌ تماماً لتلك القيود التي فرضها علماء اللغة من حيث تحديد المكان والزمان في الاحتجاج من مسموع العرب، وهم وإن حاولوا أن يضبطوا قواعد اللغة من جهة إلا أنهم أضعوا كثيراً من ذلك المسموع علينا من جهة أخرى، وأظنّ أنّ الزمخشري مدرك لهذه الحقيقة، ويبدو ذلك من خلال افتراضه لسؤال: كيف تحتجّ بشعر شاعر انخرم فيه قيد الزمان؟ يرد الزمخشري على هذا السؤال: (وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: "الدليل عليه بيت الحماسة" فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه<sup>(5)</sup>، وجاء في كتاب الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال<sup>(6)</sup>:

(1) شرح المفصل: 74/7، 90/7

(2) البقرة: 20

(3) انظر الكشاف: 220/1

(4) شرح الصولي لديوان أبي تمام: 245/1، والبيت من شواهد الكشاف: 220/1

(5) الكشاف: 220/1، 221.

(6) انظر حاشية الكشاف: 220/1، 221

الشعراء على أربع طبقات الجاهليون والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام والمتقدمون من أهل الإسلام والمحدثون من أهل الإسلام الذين نشأوا بعد الصدر الأول من المسلمين كأبي تمام والبحتري وأبي الطيب ولا استشهد بأشعارهم إلا بالوجه الذي ذكره -ويقصد الزمخشري- وهو أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، وذهب بعض الذين ألفوا حواشي على الكشاف إلى مخالفة ما ذهب إليه الزمخشري، يقول أحدهم: "وأعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول، والاستشهاد به مبني على معرفة الأوضاع اللغوية والإحاطة بقوانينها).

وعلى ذلك فإننا نردّ ما ذهب إليه صاحب الإنصاف من أنّ الزمخشري صرح أولاً بأنّ أبا تمام من علماء العربية، ثم هو ثقة باقتناع العلماء في الاستدلال بالأبيات بثبوتها في الحماسة فإنه يدلّ على وثوقهم بروايته، فكان الزمخشري قد اشترط لقبول رواية أبي تمام اجتماع العلم مع العدالة<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى انه لم يحتج فقط بشعر أبي تمام بل بشعر بعض المولدين الذين عرفوا بالفصاحة. ففي توجيه قوله تعالى: "حتى إذا أتوا على واد النمل"<sup>(2)</sup> يقول الزمخشري: (فإن قلت لم عدّ أتوا بعلى؟ قلت: يتوجه على معنيين، أحدهما أنّ إتيانهم كان من فوق فأتى بحرف الاستعلاء كما قال أبو الطيب<sup>(3)</sup>:

وَلَشَدَّ مَا قَرُبْتُ عَلَيْكَ الْأَنْجُمُ

لَمَّا كَانَ قُرْبًا مِنْ فَوْقٍ...<sup>(4)</sup>

فالسماح عن العرب هو الأصل في الدراسات النحوية، والملجأ الأول إليه عند النحويين، ومن ظواهره في الكشاف<sup>(5)</sup>:

(1) انظر حاشية الكشاف: 221/1

(2) النمل: 18

(3) البيت في ديوانه: 191/4، وصدرة: فَلَشَدَّ مَا جَاوَزْتَ قَدْرَكَ صَاعِدًا

(4) الكشاف: 141/3

(5) ما تعرض إليه الدراسة هنا هو للتمثيل على هذا الأصل، وغير ذلك كثير يظهر في ثنايا الدراسة.



في قوله تعالى: "وماتلوا الشياطين"<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: "وما تنزلت به الشياطين"<sup>(2)</sup> قرأ الحسن وابنُ السميع والأعمش<sup>(3)</sup> "الشياطين" في الآيتين الكریمتين، ونسبها الزمخشري للحسن وحده<sup>(4)</sup>، وأبو حيان للحسن والضحاك<sup>(5)</sup>، وقد تجاذبت علماء اللغة والتفسير آراءً حول قراءة ( الشياطين ) إذا أُجري في هذه القراءة الجمع المكسر مجرى جمع السلامة، فمنهم من غلط القراءة<sup>(6)</sup>، ومنهم من عدّها من بعض الشواذ<sup>(7)</sup>، ومنهم من قال ( لا وجه لتصحيح هذه القراءة البتة )<sup>(8)</sup>، ونجد أبا حيان يتأول لها وجهاً - يكاد يكون بعداً - إذ عدّها من بناء المبالغة (شياطين) وجمعه شياطين فخففا الياء. وقد روي عنهما - الحسن و الضحاك - بالتشديد وقال بعضهم: إنه جمع شياطين مصدر شاط كخاط خياطين، كأنهما ردّا الوصف إلى المصدر بمعناه تم جمعاً<sup>(9)</sup>

أما توجيه الزمخشري الذي استند فيه إلى المسموع من كلام العرب وبالتالي قبول القراءة وعدم ردها، يقول: "قرأ الحسن (الشياطين) ووجهه أنه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخيّر أن يجري الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطين، كما تخيّر العرب أن يقولوا هذه يبرون ويبرين وفلسطين وفلسطين، وحقّه أن تشتقّه من الشيطونة، وهي الهلاك كما قيل له الباطل"<sup>(10)</sup>، فالزمخشري هنا يعتمد الجمعين - التفسير والسلامة، قياساً على ما سمع

(1) البقرة: 102

(2) الشعراء: 210

(3) روح المعاني: 133/19، والمحرر: 414/1، 155/11، ومختصر ابن خالويه: 8، وشرح الشاطبية: 154،

والإتحاف: 144، والدر المصون: 319/1

(4) الكشف: 301/1، 131/3

(5) البحر المحيط: 326/1، 46/7

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن: 55/1، إعراب القرآن للنحاس: 503/2، ومعاني القرآن للفراء: 76/2، 285

(7) روح المعاني: 337/1، وانظر البحر المحيط: 326/1، والطبري: 72/19، والمحتسب: 133/2،

ومختصر ابن خالويه: 108

(8) الكشف: 152-150/2

(9) البحر المحيط: 46/7

(10) الكشف: 131/3

عن العرب، يقول: "وعن بعض العرب بستانُ فلانٌ حولَه بساتون"<sup>(1)</sup> وهذا المسموع تتفق كتبُ اللغة على أنه من روايات الأصمعي<sup>(2)</sup>، والأصمعي معروف في تشدده في أخذ اللغة وروايتها، هذه من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الزمخشري كغيرة يتساءل: كيف يمكن ردّ قراءة قرأ بها الحسن وغيره؟ فلا يمكن أن يقال: غلطوا؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان، ويورد الزمخشري (وعن الفراء: غلط الشيخ - يقصد الحسن - في قراءة الشياطين ظنّ أنها النون التي على هجائين، فقال النضر بن شميل: إن جاز أن يحتجّ بقول العجاج ورؤية، فهلا جاز أن يحتجّ بقول الحسن وصاحبه، يريد محمد بن السميع مع أننا نعلم أنهما لم يقرأا به إلا وقد سمعا فيه)<sup>(3)</sup>. فمعيار السماع بادٍ في رؤية الزمخشري والمتمثل في قبول القراءة وعدم ردّها والذي أراه في اضطراب العلماء في هذه القراءة أنها خرجت عن المسموع الكثير المطرد من وجهة نظرهم، ذلك أنّ استقراءهم للغة كان ناقصاً، وهم في تعييدهم حاولوا أن يضبطوا القواعدَ على الكثير المستعمل والمسموع عند العرب. ثمّ إنّنا لا ننكر أن بدايات النحو العربي كانت بدايةً نحوٍ تعليميٍّ يسعى إلى الاطراد، وينفر من الخروج عن القواعد التي ضبطها النحاة.

كما يتبين اعتزاز الزمخشري بالمسموع من كلام العرب في توجيه بعض القراءات التي يطعن فيها غيره ويرميها بالشذوذ من ذلك، قوله في توجيهه النصب في (عصبة) في قوله تعالى: "إذ قالوا لِيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ونحن عصبة"<sup>(4)</sup> وروى النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه: ونحن عصبةً بالنصب<sup>(5)</sup> يقول ابن خالويه: سمعتُ ابنَ مجاهدٍ يقول: ما قرأ أحدٌ بالنصب وإنّما رُوي عن علي

(1) نفسه: 301/1، 131/3

(2) الكشف: 301/1، وانظر البحر المحيط: 326/1

(3) الكشف: 131/3، والبحر المحيط: 46/7، وفي معاني الفراء: (ومما أوهموا فيه "وما تنزلت..."): 76/2،

وقال في موضع آخر (وجاء عن الحسن: "الشياطين" وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنه بمنزلة المسلمين

والمسلمون): 285/2 .

(4) يوسف: 8

(5) الكشف: 305/2 والبحر المحيط: 283/5، ومختصر شواذ ابن خالويه: 62

رضي الله عنه تفسير العصبية، ونحن عصبية العصبية من عشرة إلى أربعين<sup>(1)</sup> فهي عند ابن خالوية ليست قراءة، وإنما هي تفسير، وهي عند أبي حيان قراءة، وهي على حذف الخبر لكثرة الاستعمال قياساً على قول الفرزدق:

يا لَهْذَمُ حُكْمِكَ مَسْمَطاً<sup>(2)</sup>

وهي قراءة كذلك عند الزمخشري، ويستدل لها بما سمع عن العرب. يقول الزمخشري: "وعن ابن الأنباري: هذا كما تقول العرب: إنما العامري عمته، أي يتعهد عمته"<sup>(3)</sup> والذي أراه في اختلاف أبي حيان عن الزمخشري أن العامل في نصب عصبية عند أبي حيان هو الخبر المحذوف، كما تقول حكيمك مسمطاً والأصل: لك حكيمك مسمطاً. واستعمل هذا كثيراً حتى حذف استخفافاً لعلم السامع<sup>(4)</sup> وأما لزمخشري فمن خلال روايته لقول ابن الأنباري فالعامل عنده الفعل المحذوف (نجمع)<sup>(5)</sup>.

وأحياناً نجد الزمخشري يحدد مسموعه بذكر اسم الجماعة اللغوية التي يقيس القراءة على لغتهم، من ذلك قوله تعالى: "قال يا بُشْرَايَ هذا غلام"<sup>(6)</sup>.

وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدي (يا بشري)<sup>(7)</sup> وعزاها الزمخشري للحسن وغيره فقط دون أن يذكر أسماء القراء كعادته في عدم اهتمامه بإسناد القراءة، يقول الزمخشري في توجيه هذه القراءة:

"وفي قراءة الحسن وغيره: يا بُشْرِي، بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات يقولون في

(1) مختصر في شواذ القرآن: 62

(2) لم أعثر عليه في أشعار الفرزدق، وهو قول له ذكره المبرد في الكامل: 292/1 والبحر المحيط: 283/5.

(3) الكشف: 305/2

(4) البحر المحيط: 283/5، وروح المعاني: 190/12

(5) انظر الكشف: 305/2، والتبيان إعراب القرآن: 50/2، وروح المعاني: 189/12، 190

(6) يوسف: 19

(7) البحر المحيط: 290/5، ومشكل إعراب القرآن: 382/1، وانظر إعجاز القرآن: 228/2، والطبري:

100/12، ومعاني الفراء: 39/2، والقرطبي: 153/9، إعراب القراءات السبع وعللها: 306-307، والدر

المصون: 165/4

دعائهم: يا سيديّ و موليّ<sup>(1)</sup> ويقول أبو حيان: هي لغة لهذيل وناس غيرهم<sup>(2)</sup> وهي عنده على قلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، فأبو حيان لم يتجاوز ما قاله الزمخشري، ذلك أنّ ياء الإضافة يجب كسر ما قبلها، فلما لم يكن ذلك في الألف قلبت ياء وأدغمت في ياء الإضافة<sup>(3)</sup>.

ومثلها (هدايّ) في (فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ)<sup>(4)</sup>

ونسب الزمخشري لهذيل حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة وظهر ذلك في توجيهه لقوله تعالى: "يوم يأتِ لا تَكَلِّمُ"<sup>(5)</sup> يقول الزمخشري: (قرئ "يوم يأتِ" بغير ياء) وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير بلغة هذيل، ونحو ذلك قولهم لا أدرك حكاة الخليل وسيبويه<sup>(6)</sup>، أنشد الطبري<sup>(7)</sup>:

كَفَّاكَ كَفٌّ لَا تُلْبِقُ دَرَهْمًا جُودًا وَ أُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَّا

والأصل تعطي فحذف الياء وأبقى الكسرة دلالة على حذفها، وعلل أبو حيان حذفها بالوقف تشبيها بالفواصل وفي الوصل تخفيفاً<sup>(8)</sup>.

وعدّ بعض علماء اللغة العربية القدماء مثل هذا التقصير للحركات الطويلة هو كثرة استعمال<sup>(9)</sup>، وقد جاء في اللغة أنماط كثيرة قصرت فيها الحركات الطويلة من آيات قرآنية وشواهد شعرية وسنذكر ذلك في موضعه<sup>(10)</sup>.

فالزمخشري كان يقدم ما سمع من كلام العرب في القياس، وسيظهر ذلك أيضاً في حديثنا عن القياس الذي ارتبط بالسماع عنده.

(1) الكشف: 308/2

(2) البحر المحيط: 290/5

(3) انظر مشكل إعراب القرآن: 382/1

(4) طه: 123

(5) هود: 105

(6) الكشف: 293/2

(7) بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 56/1، 60/2، والإنصاف: 329، وفي البحر المحيط: من إنشاد الطبري:

262/5، وسرّ الصناعة: 79/2

(8) البحر المحيط: 261/5

(9) الأصول في النحو: 343/3، وانظر الإنصاف: 328، 329.

(10) انظر الأنماط اللغوية النادرة، رسالة ماجستير للباحث: 111-114 (2003م)

## 2.5.1 القياس:

القياس في اللغة التقدير، ويقال: قست الفعل بالفعل إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره<sup>(1)</sup>، وهو المقدار والمثال<sup>(2)</sup>، وأما في الاصطلاح فقد اضطرب العلماء قديماً وحديثاً في تعريف القياس<sup>(3)</sup>، فمنهم من عرفه بأنه حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، فالفقه بعضه في النصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس<sup>(4)</sup> وهو قانون مستنبطٌ من تتبّع لغة العرب، وهذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يسمى قياساً نحويّاً<sup>(5)</sup>.

وعرّفه مجمع اللغة العربية في القاهرة بأنه حمل كلمة على نظيرها في حكم<sup>(6)</sup>، فهو عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في منظومة هذه الجماعة<sup>(7)</sup>، والقياس وسيلةٌ من وسائل تنمية اللغة، والطريقة التنفيذية للقياس كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس: هي "الاشتقاق حين يكون الغرض من القياس تنمية الألفاظ"<sup>(8)</sup>، وتجب الإشارة هنا إلى أنّ عبدالله بن أبي إسحاق هو أول من توسع في مفهوم القياس، وذلك في فجر الدراسات النحوية العربية<sup>(9)</sup>، ومما سبق يظهر لنا أنّ العقل وسيلة القياس وأداته للوصول إلى المقيس، وأنّ هناك ربطاً وثيقاً بين القياس اللغوي والقياس الفقهي، كما أوضح ذلك السيوطي في مقدمة اقتراحه<sup>(10)</sup>.

(1) التعريفات: 181، والكليات: 713

(2) لسان العرب: 234/12.

(3) انظر عوامل تنمية اللغة، توفيق محمد شاهين: 65، وانظر طرق تنمية الألفاظ في اللغة: 15

(4) الاقتراح: 89

(5) كشاف اصطلاحات الفنون: (قياس): 1347/2

(6) انظر مجلة المجمع اللغوي القاهرة: ص: 94 و138، سنة (1957)

(7) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي: منى الياس: 9، وانظر

طرق تنمية ألفاظ اللغة: 37

(8) طرق تنمية الألفاظ في اللغة المحاضرة التاسعة (إبراهيم أنيس): 41

(9) انظر بغية الوعاة: 42/2

(10) انظر الاقتراح: 89

والزمخشري من أعلام مدرسه القياس مع سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، وكلهم كانوا من المعتزلة<sup>(1)</sup> والاعتزال منهجٌ يستند إلى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين. وهو منهج في البحث والاستدلال العقلي، وقد كان للمعتزلة اثرٌ كبير في القياس في اللغة<sup>(2)</sup> فقد ربطوا بناء القواعد اللغوية والنحوية على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع<sup>(3)</sup>. والقياس أقسام فهي عند أبي البركات الأنباري: قياس علة وقياس الشبه وقياس الطرد<sup>(4)</sup>. وعند السيوطي: أركان القياس أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة<sup>(5)</sup>.

ولأجل تأكيد صلة الزمخشري بالقياس نذكر من عباراته: "ولا مزيد على ما يتعاون على ثبوته القياس والرواية"<sup>(6)</sup>. وكذلك جاء قوله في الفائق في غريب الحديث والأثر: (وبرهانهم القياس والصحيح واستعمال الفصحاء)<sup>(7)</sup> وذكر في مفصلة أن (ما تقبله الكوفيون من قوله: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عن القياس، واستعمال الفصحاء)<sup>(8)</sup>

وكثيراً ما يرتبط السماع والقياس معاً، وأما فصلهما هنا فكان بغرض بيان موقف الزمخشري منهما ولتتبع منهجه في كل منهما، ويظهر هذا الربط في الجزء الخاص بالسماع كما مرّ، ومن القضايا التي أوردها الزمخشري في ثنايا كشافه مستنداً إلى علة القياس التي غالباً ما يستدل عليها بالشواهد الشعرية من ذلك:

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني: 82

(2) نفسه: 82

(3) السابق: 83

(4) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري: 110

(5) الاقتراح: 91

(6) انظر الفائق: 346/1.

(7) انظر الفائق: 148/1.

(8) المفصل: 119

في قوله تعالى: "رَبَّنَا واجعلنا مسلمين لك .... وأرنا مناسكنا"<sup>(1)</sup> وقرئ وأرنا بسكون الراء قياساً على فَخَذٍ فِي فَخَذٍ<sup>(2)</sup>، وهي قراءة ابن كثير، وتروى عن أبي عمرو من السبعة أيضاً<sup>(3)</sup>، وبعد أن عدّ هذه القراءة مقيسة؛ فإسكانها من باب التخفيف، إلا أنّ الزمخشري عقب وقال: "وقد استرذلت لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها فإسقاطها إجحاف"<sup>(4)</sup>، وكان الأصل في هذا النمط عند الزمخشري أرئنا فلما حذف الهمزة أقيت حركتها وهي الكسرة على صوت الراء للدلالة على سقوط الهمزة، فحذف هذه الكسرة يؤدي إلى إجحاف في بنية الكلمة و تعطيل الزمخشري هذا يبدو منطقياً، غير أننا لا نسلم بذلك تماماً لسبين<sup>(5)</sup>:

أولها: أن هذه القراءة متواترة فإنكارها ليس بشيء.

وثانيها: يقول أبو حيان "قد سُمع الإسكان في هذه الحروف نصاً عن العرب.

قال الشاعر:

أرئنا أداوةَ عبد الله نملؤها      من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا<sup>(6)</sup>

ولكي نوضح منهجَ الزمخشري في القياس على مسموع كلام العرب نختار بعض توجيهاته في بناء (فعل و أفعل)، ففي قوله تعالى: "فَيَسْحَتَكُمْ بَعْدَاب"<sup>(7)</sup> يقول الزمخشري (فَيَسْحَتَكُمْ)، والسحت لغة أهل الحجاز، والإسحات لغة نجد وبني تميم<sup>(8)</sup>. فيريد الزمخشري أن يقول: إنَّ سَحَتَ و أسحت بمعنى، وعزا كلَّ نمط لقبيلة فصيحة من قبائل العرب، ويقيس على شاهد شعري للفرزدق:<sup>(9)</sup>

(1) البقرة: 128

(2) الكشاف: 311/1

(3) البحر المحيط: 390/1، وانظر العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأندلسي: 71، والنشر: 222/2،

والسبعة: 170، ومعاني الأخفش: 148/1، والكشف: 241/1

(4) الكشاف: 311/1، 312

(5) منهج أبي حيان: 637، 595

(6) في البحر المحيط: 391/1

(7) طه: 61

(8) الكشاف: 542/2

(9) انظر ديوان الفرزدق: 117/2، والبيت بتمامه فيه:

وَعَضُّ زَمَانَ يَا ابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ      مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا

إلا مسحنا ومجلف

في بيت لا تزال العرب تصطك في تسوية إعرابه (1).

وفي قوله تعالى: "إِنَّمَا فَتَنَّاهُ" (2) وقرئ: "فَتَّنَاهُ" بالتشديد للمبالغة وأفتناه من قوله: (3)

لئن فتننتي لهي بالأمس أفنتت (4)

وفي قوله تعالى: "وَلَا يَصُدُّكَ" (5) يقول الزمخشري (6): ( وقرئ: يُصِدُّكَ مِنْ أصدّه

بمعنى صدّه وهي في لغة كلب، وقال (7):

أُناسٌ أصدّ النَّاسَ بالسَّيْفِ عَنْهُمْ صُدُّوا السَّوْاقِي عَنْ أُتُوفِ الحَوَائِمِ

وغير ذلك كثير ممّا قاسه الزمخشري على ما روتّه العرب في أشعارها (8).

والزمخشري أنّهم كثيراً بطعن القراءات وردّها وخصوصاً عند أبي حيان

الأندلسي في تفسير البحر المحيط. وقد بدا لنا بعض ذلك في أثناء تتبعنا لكشاف

الزمخشري لكننا وجدناه أحياناً يقبل قراءات اتّهمها غيره باللحن، ومعيار القبول

عنده القياس على ما جاء في كلام العرب، ففي قوله تعالى: "فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ" (9).

قرأ أبو عمرو (تَرَيْنَ) (10)، وضعّف هذه القراءة ابنُ جنبي، لأنّ الياء مفتوح ما قبلها

والكسرة فيها لالتقاء الساكنين، فليست محتسبةً أصلاً، وقراءة الجماعة بالياء (11)،

(1) انظر الكشاف: 542/2.

(2) ص: 24

(3) الكشاف: 371/3

(4) البيت في الكشاف: 371/3، وهو لأعشى همدان في اللسان: 125/11، وبلا نسبة في التهذيب: 289/14

(5) القصص: 87

(6) الكشاف: 194/3

(7) البيت في الكشاف: 194/3، وهو لذي الرمة في ديوانه: 771، وفيه أصدّوا بدل أصدّ و(المخارم) بدل

(الحوائم)، تاج العروس: 266/8، ولسان العرب: 208/8

(8) انظر مثلاً: إبراهيم: 35، آل عمران: 31، المرسلات: 66، وفي الكشاف على التوالي: 379/2، 424/1،

203/4

(9) مريم: 26

(10) انظر البحر المحيط: 185/6

(11) المحتسب: 42/2



ويبدو أنّ الأصل (البنية العميقة) لهذه الكلمة (ترينّ) فالتقى ساكنان، الياء الساكنة والنون الأولى من نوني التوكيد، من وجهة نظرة، لذا كسرت الياء منعاً لالتقاء الساكنين، وعليه لم يعدّ الكسرة أصلاً في بنية الكلمة السطحية، وعدّها ابنُ خالويه هي وقراءة (لترؤن) لحناً عن عند جمهور النحويين<sup>(1)</sup>، أما الزمخشري فقد عدّ هذه القراءة صحيحةً مقيسةً على قول العرب، يقول: "وهذا من لغة من يقول: لبأت الحج وحلأت السويق، وذلك لتأخٍ بين الهمزة وحروف اللين في الإبدال"<sup>(2)</sup>.

وأحسبُ الزمخشري قد وافق الكوفيين في توجيه مثل هذه الأنماط إذ إنهم حكوا الهمزة في نحو هذا<sup>(3)</sup>، وأنشدوا:

كَمْشَتْرِيءٌ بِالْحَمْدِ أَحْمَرَةٌ بُتْرًا<sup>(4)</sup>

والأصلُ كمشترٍ (كمشترى).

وفي ضوء علم اللغة المعاصر يمكننا أن نُحلّ هذه القراءة كما يلي: فالفعل "ترين (tarayinna)" يحتوي على هذا الوضع الصوتي المستقل، وهو وضع مقبول في المعيار الفصحى في مثل هذا السياق، ومن المتوقع أن تسعى اللغة إلى التخلص منه، ومن هذا قراءة أبي عمرو السابقة (ترئن tara>inna) فقد تخلص من شبه الحركة (y) مع بقاء حركتها، فالتقت الفتحة السابقة عليها مع هذه الكسرة، وهو وضع صوتي غير مقبول، مما أدّى إلى التعويض عن المحذوف بالهمز للفصل بين الحركتين<sup>(5)</sup>، وأما ما ذهب إليه ابن جني من تحليل هذه القراءة وتضعيفها، ومن أن هذا الوضع ليس مستقلاً بسبب أن شبه الحركة مسبوقة بفتحة، فهو أمرٌ لا يفسّر الظاهرة، وإن كان يفسّر أن ورود هذا النمط قليلٌ في لسان العرب<sup>(6)</sup>: ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

(1) مختصر ابن خالويه: 84

(2) الكشف: 507/2

(3) المحتسب: 42/2

(4) في المحتسب: 42/2، وشرح شواهد الشافية: 402، 409

(5) دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 182

(6) نفسه: 182

Tara>inna < tara\*inna < tarayinna  
الأصل حذف شبه الحركة التعويض بالهمزة

ومثل ذلك أيضاً في قوله تعالى: "وبالآخرة هم يوقنون"<sup>(1)</sup>، قرأ أبو حيوة النمري (يوقنون)<sup>(2)</sup> بالهمزة، وعدّها أبو حيان مختصّة بالضرورة<sup>(3)</sup>.

وهي قراءة شاذة عند ابن خالوية<sup>(4)</sup>، وأما الزمخشري فقد جعل هذه القراءة مقيسة على أنماط مماثله يقول: (قرأ أبو حيّة النمري: يوقنون بالهمزة، جعل الضمة في جار الواو كأنّها فيه، فقلبها قلبَ واوٍ وجوه و وقتت)<sup>(5)</sup>.  
وقاس الزمخشري مثل هذه الأنماط على قول الشاعر<sup>(6)</sup>:

لحبّ المؤفدان إليّ موسى وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

وموقف الزمخشري غالباً ما يتفق مع النحويين، وخصوصاً البصريين منهم في مسألة عدم جواز القياس على القليل، ففي قوله تعالى: "وما أهديكم إلا سبيل الرشاد"<sup>(7)</sup>. يقول الزمخشري: (الرشاد: هو: أرشد كجبار من أجبر، وليس بذلك، لأنّ فعلاً من أفعل لم يجيء إلا في عدّة أحرف، نحو: دراك وسار وقصار وجبار، ولا يصحّ القياس على القليل<sup>(8)</sup>). وهذا شأن البصريين الذين ضبطوا القياس على الكثير المسموع<sup>(9)</sup>.

(1) البقرة: 4

(2) مختصر ابن خالويه: 42، وإعراب ثلاثين سورة: 85، وفيهما القراءة لأبي حيّة، والأشباه والنظائر: 324/1

(3) البحر المحيط: 42/1

(4) مختصر ابن خالويه: 2

(5) الكشف: 137/1، و138/1

(6) في ديوان جرير: 288، وفيه: لحبّ الوافدان إليّ موسى، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وفي البحر لأبي حيّة

النميري: 397/7، و169/8، ونسبه ابن جني لجرير في الخصائص: 523/1، و369/2 و371

(7) غافر: 29

(8) الكشف: 425/3

(9) انظر تفصيل القول في موقف البصريين من السماع والقياس، مدرسة البصرة النحوية: 164 وما بعدها.

ثم إنّ الزمخشري يقدم كما مرّ الاستعمال الكثير على القياس الحسن، جاء في الكشاف في توجيه قراءة حمزة في قوله تعالى: (وما أنتم بمُصْرَخِيٍّ)<sup>(1)</sup> بكسر الياء، يقول الزمخشري: وهي قراءة ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول

قال لها: هَلْ لَكَ يَأْتَا فِيٍّ  
قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ<sup>(2)</sup>

وكانه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحرّكها بالكسرة لما عليه أصل النقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحةً حيثُ قبلها ألف في نحو عصاي فما بالها وقبلها ياء، فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، فقلت: هذا قياس حسن. ولكنّ الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات<sup>(3)</sup>، ومما يعزّز موقفَ هذا هو عدم القياس على اللغة المزدولة كما يصفها الزمخشري، ومن ذلك في قوله تعالى: ثم اضطره<sup>(4)</sup> قرأ ابنُ محيص (فأطره) بإدغام الضاد في الفاء، كما قالوا: اطّجع وهي لغة مزدولة، لأنّ الضادَ من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم فيما يجاورها وهي: ضم شفر<sup>(5)</sup> وهي من الشواذ<sup>(6)</sup>.

كما جاء في ثنايا مؤلفاته الأخرى ما يوضحُ رؤيته بوضوح في القياس والاستعمال لم يبرزها بوضوح في الكشاف<sup>(7)</sup>.

### 3.5.1 العامل :

ليس ثمة فرقٌ بين الزمخشري وعلماء اللغة والنحو في الاعتماد على العامل في توجيه القراءات القرآنية والأنماط اللغوية المختلف فيها، ونظرية العامل كانت

(1) إبراهيم: 14

(2) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه: 169، وانظر: خزنة الأدب: 430/4-437، والمحتسب: 49/2.

(3) الكشاف: 374/2، 375

(4) البقرة: 126

(5) الكشاف: 311/1، وانظر النهر الماد من البحر المحيط: 284/1

(6) مختصر ابن خالويه: 9

(7) انظر الدراسات النحوية واللغوية: 195 وما بعدها.

وما زالت إلى اليوم محطَّ اهتمام الباحثين والدارسين، وكذلك محطَّ اختلاف بينهم وراثته المحدثون عن أجدادهم من أهل العلم، غير أن الزمخشري كواحد من علماء اللغة والتفسير انماز عن الجمهور بكونه معتزلي، والمعتزلة لهم رؤاهم الخاصة في كثير من المسائل الدينية والفقهية بشكلٍ ينعكس في بعض الأحايين على المسائل اللغوية والنحوية، وسأقدم مثالا على ذلك مما جاء في كشفه، ومن ثمَّ ستأى الدراسة بنفسها عن تناول العوامل التي تهتم بالتفسير أكثر من اهتمامها بالتوجيهات النحوية، وستقف الدراسة عند ما ذكره الزمخشري في توجيهه القراءات بناءً على نظرية العامل النحوي الصرّف<sup>(1)</sup>.

فمما وجهه الزمخشري وفق مذهبه الاعتزالي ما جاء في قوله تعالى: "إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زيننا لهم أعمالهم فهم يعمهون"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري: فإن قلت: كيف أسند تزيبين أعمالهم إلى ذاته وقد أسنده إلى الشيطان في قوله تعالى: "وزين لهم الشيطان أعمالهم"<sup>(3)</sup>، قلت: (بين الإسنادين فرق، وذلك أن إسنادَه إلى الشيطان حقيقة، وإسنادَه إلى الله عزّ وجلّ مجاز)<sup>(4)</sup>، وعلّق أحمد بن المنير على هذا بقوله: "وهذا الجواب مبنيٌّ على القاعدة الفاسدة في إيجاب رعاية الصلاح والأصلح"<sup>(5)</sup>، وغير ذلك في مثل هذه التوجيهات<sup>(6)</sup>. ذكرتُ في البداية أن الزمخشري لا يختلف عن سائر النحويين الذين سبقوه في نظرتهم إلى نظرية العامل النحوي، فهو يقول بها ويرجّح ويرفض على أساسها، جاء في المفصل: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ أو محلاً"<sup>(7)</sup> والإعراب عنده هو (اختلاف

(1) للاطلاع على مزيد من القول والتفصيل على أثر الاعتزال والعامل في دراسات الزمخشري انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 136-211.

(2) النمل: 4

(3) النمل: 24

(4) الكشف: 136/4

(5) انظر (الانتصاف من الكشف) في الكشف: 136/4

(6) انظر مثلاً: الكشف: 155/1، 226/1، 156

(7) المفصل: 44

آخر الكلمة باختلاف العوامل<sup>(1)</sup>. فكيف نظر الزمخشري للعامل؟ وكيف نظر لمعموله؟ وبعبارة أخرى ما رؤية الزمخشري؟ وما مذهبه النحوي في هذا المجال؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات نسوق بعضاً مما جاء في كشف الزمخشري، ففي قوله عزّ وجل: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم"<sup>(2)</sup> يقول: "ويوم يأتيهم" منصوب بخبر ليس، ويستدلّ به من يستجيز تقديم خبر ليس عليها، وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلاً على جواز تقديم خبرها، إذ المعمول تابع للعامل فلا يقع إلا حيث يقع العامل<sup>(3)</sup>، ومسألة تقديم خبر ليس عليها مسألة خلافية بين المدرستين<sup>(4)</sup>، إذ منع الكوفيون تقديم خبرها عليها وبالتالي لا يقدم معمولها عليها، أما البصريون فقد أجازوا تقديم خبرها مستدلين بالآية الكريمة السابقة، فـ (يوم يأتيهم) هو متعلق بـ (مصروفاً)، وهو خبر ليس أي (يوم يأتيهم) معمول (مصروفاً)<sup>(5)</sup>، واستدلال البصريين منطقيّ كعادتهم، فلجواز تقديم الخبر جاز تقديم المعمول على العامل، يقولون: "ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: (زيداً أكرمت) إلا بعد أن جاز "أكرمت زيداً"<sup>(6)</sup>، فتبدو في هذه المسألة نزعة شيخنا البصرية. وفي قوله تعالى: "هدىً ورحمةً للمحسنين"<sup>(7)</sup> قرأ حمزة (هدىً ورحمةً) بالرفع، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (هدىً ورحمةً) بالنصب<sup>(8)</sup>. يقول الزمخشري (هدىً ورحمةً) بالنصب على الحال من الآيات والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة<sup>(9)</sup>، ويذهب العكبري إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن

(1) شرح الأنموذج: 17

(2) هود: 8

(3) الكشف: 260/2

(4) الإنصاف: المسألة: 19، 138، وما بعدها

(5) انظر في هذه المسألة: مغني اللبيب: 700/2، وأوضح المسالك: 221/1، وشرح ابن عقيل: 157/1، 158

والخصائص: 171/2، 172، 435/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 169/1

(6) الإنصاف: 140

(7) لقمان: 3

(8) السبعة في القراءات: 512، والبحر المحيط: 183/7، والإتحاف: 349، وغرائب القرآن: 46/21، والطبري:

38/21، والسبعة: 512، والحجة لابن خالويه: 284، والنشر: 346/2، ومعاني الفراء: 11-12، 326/2، 16/3

(9) الكشف: 229/3

العامل: معنى الإشارة<sup>(1)</sup>، فكان المعنى (أشيرُ راحماً للمحسنين). ومثل هذا التوجيه ما جاء في قوله تعالى: "وتلك بيوتهم خاوية"<sup>(2)</sup> يقول الزمخشري: قرأ عيسى بن عمرو (خاويةً) بالرفع<sup>(3)</sup>، وقرأ الجمهور (خاويةً) بالنصب<sup>(4)</sup>، ووجهها الزمخشري على أنها حالٌ عملٌ فيها ما دلَّ عليه تلك<sup>(5)</sup> والحال في مثل هذه الموضع يجب أن تتأخر عن عاملها وجوباً، لأنَّ عاملها لفظٌ مُضْمَنٌ معنى الفعل دون حروفه<sup>(6)</sup>.

ومما وجهه الزمخشري على العامل الذي بمعنى الفعل قوله تعالى: "أغشيتُ وجوههم قطعاً من الليل مظلماً"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف: فإن قلت: إذا جعلت مظلماً حال من الليل، فما العامل؟ قلت: لا يخلو إما أن يكون (أغشيت) من قبل أن (من الليل) صفة لقوله (قطعاً) فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكون معنى الفعل في من الليل<sup>(8)</sup> وعدّ أبو حيان الوجه الأخير أولى، أي قطعاً مستقرّة من الليل أو كائنة من الليل في حال إظلامه<sup>(9)</sup>.

وفي قوله تعالى: "والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم..."<sup>(10)</sup>، قرأ الحسن: أشداءَ رحماءَ بنصبيهما<sup>(11)</sup>، ووجه الزمخشري نصبيهما على المدح أو على الحال والعامل فيهما المقدر في معه<sup>(12)</sup>، ويصير المعنى: والذين معه في حال شدتهم على الكفار وتراحمهم بينهم تراهم ركعاً سجداً<sup>(13)</sup>.

(1) انظر التبيان في إعراب القرآن: 187/2

(2) النمل: 52

(3) الكشاف: 153/3

(4) البحر المحيط: 86/7، ومعاني الزجاج: 125/4، ومختصر ابن خالويه: 110، والفخر الرازي: 203/24

(5) الكشاف: 153/3

(6) انظر أوضح المسالك: 288/2

(7) يوسف: 27

(8) الكشاف: 234/2

(9) البحر المحيط: 150/5

(10) الفتح: 29

(11) انظر البحر المحيط: 102/8، وانظر الإتحاف: 396، وفتح القدير: 55/5

(12) الكشاف: 550/3، وانظر إعراب النحاس: 169/3، وروح المعاني: 123/26.

(13) انظر تفسير القرطبي: 293/16، والتبيان في إعراب القرآن: 239/2

والعامل من بواعث التفكير اللغوي عند علماء اللغة، فنراهم يعملون الفكرَ ويجهدونه أحياناً، ويميلون إلى تأويله أحياناً أخرى، والزمخشري ليس بعيداً عن ذلك فرأيناه يتأولّه، ورأيناه يقلّب المسألة الواحدة على أكثر من وجه، مفترضاً آراءً ووجهاتٍ نظر، يردّها ومن ثمّ يقدم مقترحاته وصولاً إلى ما يبغى، ومما جاء في الكشاف على ذلك:

في قوله تعالى: "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى... فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون" (1).

قرأ عثمان وأبي بن كعب وعائشة وسعيد بن جبير (والصابيين) بالنصب، وقرأ السبعة والجمهور بالرفع (الصابئون) (2). وللعلماء في قراءة الرفع مذاهبٌ وتأويلاتٌ (3)، فمنهم من رأى أنّ (أن) في الآية السابقة بمعنى نعم، وما بعدها في موضع رفع، أو أنّ تكون (الصابئون) في موضع نصب على لغة بلحارث الذين كانوا يُجرون المثني بالألف والجمع بالواو في كل المواضع، ومنهم من رأى أنّها على العطف من موضع اسم إنّ، أو أنّ تكون معطوفة على الضمير في هادوا، والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين، هو على التقديم والتأخير كأنه ابتداء (والصابئون) بعدما مضى الخبر (4)، ويستشهد لها سيبويه بقول الشاعر (5):

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

ويعقب سيبويه على الشاعر بقوله: " كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم" (6).

(1) المائدة : 69

(2) انظر المحتسب: 217/1، وتفسير البحر المحيط: 531/3، معاني الفراء: 310/1-311، ومشكل إعراب القرآن: 232/1 ومعاني الزجاج: 192/2، وروح المعاني: 203/6، وإعراب النحاس: 510/1، والفخر الرازي: 51/12، وحاشية الشهاب: 267/3

(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: 222/1، ومشكل إعراب القرآن: 232/1، وروح المعاني: 202/6، 201، وتفسير أبي السعود: 62/3، والبحر المحيط: 531/3، وشرح التصريح: 227/1، 228، والدر المصون: 572/2

(4) الكتاب: 154/2، وأسرار العربية: 147، وشرح المفصل: 69/8، 70.

(5) لبشر بن أبي خازم في ديوانه: 165 وفيه (ما حيينا) مكان (ما بقينا)، وهو من شواهد الكتاب: 155/2، وشرح التصريح: 228/1، وشرح المفصل: 69/8.

(6) الكتاب: 155/2.

ويقول ابن جني: وإنما الرفع - ويعني رفع (الصابئون) - يحتاج إلى أن يقال: "إنه مقدّم في اللفظ مؤخر في المعنى... حتى كأنه قال: لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك"<sup>(1)</sup>.

أمّا الكسائي والفرّاء إماما مدرسة الكوفة فقد عدّا الرفع في (الصابئون) من باب العطف على الموضع، أيّ عطفوها على موضع اسم إن، وأصله الرفع بالابتداء، ولم يشترطا في مثل هذا النمط استكمال الخبر، محتجّين بشاهد سيبويه السابق، وتوجيهه عندهما أنّ الشاعر فد عطف (أنتم) وهو ضمير مرفوع على ضمير المتكلم في (أنا) قبل استكمال الخبر<sup>(2)</sup>.

ويورد الشيخ خالد الأزهري شاهدا آخر استشهدا به:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ<sup>(3)</sup>

فعطف (قِيَّار) بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، وهو (لغريب)<sup>(4)</sup>. وأمّا قول الزمخشري في توجيه قراءة الرفع من (الصابئون)، فنراه يأخذ بقول سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة. يقول: والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيّز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك<sup>(5)</sup>، واستشهد الزمخشري بشاهد سيبويه السابق وعلّق عليه أي "فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك"<sup>(6)</sup>، ثم يبدأ الزمخشري باستعراض بعض الآراء السابقة ومناقشتها وخصوصاً رأي الكسائي والفرّاء على طريقتة في المناقشة من خلال افتراض السؤال وتقديم الجواب، وتقنيده لتلك الآراء مستندا فيه على نظرية العامل، ويقول: (فإن قلت: هلا زعمت ارتفاعه للعطف على محلّ إنّ واسمها، قلت: لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول:

(1) المحتسب: 217/1.

(2) شرح التصريح على التوضيح: 228/1

(3) الشاهد لضابيء البرجُمي في خزائن الأدب: 326/9، وشرح التصريح: 228/1، والإنصاف: 85، وفي الكتاب: 75/1، وفيه (قياراً) بدل (قياراً) وعلى ذلك لا شاهد فيه .

(4) شرح التصريح: 228/1

(5) الكشف: 631/1

(6) الكشف: 632/1



إن زيدا وعمراً منطلقان، فإن قلت: لم يصحَّ والنية به التأخير، فكأنك قلت: إن زيدا منطلق وعمرو، لأنني إذا رفعتَه، رفعتَه عطفاً على محلِّ إنَّ واسمها والعامل في محلها وهو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأنَّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها إنَّ في عملها، فلو رفعتَ (الصابئون) المنوي به التأخير بالابتداء، وقد رفعتَ الخبرَ بانْ لأعملتَ فيها رافعين مختلفين، فإن قلت: ففوله (والصابئون) معطوفٌ لا بدَّ له من معطوف عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملةً معطوفةً على جملة قوله: إنَّ الذين آمنوا...ألخ، ولا محلَّ للتي عطفتَ عليها، فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أنَّ الصابئين يُتاب عليهم إن صحَّ الإيمان، والعملُ الصالح<sup>(1)</sup>، فما الظنَّ بغيرهم).

ومن المعروف أن الصابئين هم الذين ارتدوا عن الدين؛ فلذلك هم أشدُّ ضللاً من غيرهم، وعلى ذلك يتصور الباحث أن يكون رفعُ الصابئين في الآية الكريمة هو من باب القطع لجذب الانتباه، ومسألة العطف على الموضع قبل استكمال الخبر هي إحدى مسائل الخلاف بين المدرستين<sup>(2)</sup>.

وفي قوله تعالى: "ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم.." <sup>(3)</sup>

قرأ الجمهور (ثلاثة، وخمسة) بالجر، الأولى للإضافة والثانية للعطف عليها، وقرأ ابنُ أبي عبلَةَ (ثلاثةً وخمسةً) بالنصب فيها<sup>(4)</sup>.

(1) الكشاف: 632/1

(2) الإنصاف: 158، والتبيين: 341، وأسرار العربية: 147

(3) المجادلة: 7

(4) البحر المحيط: 235/8، وانظر القرطبي: 279/17، ومعاني الفراء: 140/3، والفخر الرازي: 265/29

ووجهها الزمخشري على الحال، وقال: قرأ ابنُ أبي عبلة (ثلاثة) و(خمسة) بالنصب على الحال بإضمار يتتاجون، لأنَّ (نجوى) يدلُّ عليه أو على تأويل نجوى بمتتاجين<sup>(1)</sup>، وجاء في الكشاف مثلُ هذه التوجيهاتِ، بناءً على نظرية العامل<sup>(2)</sup>.

---

(1) الكشاف: 73/4، وانظر مشكل إعراب القرآن: 723/2، والبحر المحيط: 235/8  
(2) الفاتحة: 7، البقرة: 217، التوبة: 38، التوبة: 61، يونس: 27، يونس: 28، طه: 98، الجاثية: 4،5، وفي الكشاف على التوالي: 71/1، 357/1، 189/1، 199/2، 234/2، 235/2، 552/2، 508، 509/3

## الفصل الثاني

### المستوى الصوتي

بات معروفاً في الدرس اللغوي المعاصر، أنّ الأصوات المتجاورة يؤثر بعضها في بعض، وغالباً ما يكون هذا التأثير ناتجاً عن قوانين التطور اللغوي، كالتسهيل والتيسير، الذي يسعى إليه الناطق في أثناء نطقه، ذلك أنّ المتحدث يميل إلى تحقيق أكبر أثر ممكن بأقلّ جهد<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لذلك فقد عرفت اللغة العربية بمستوياتها المختلفة مجموعة من الظواهر الصوتية، وسنقصر الحديث في هذا الفصل على بعض تلك الظواهر التي رصدتها الدراسة في كشاف الزمخشري - موضوع الدراسة - التي كانت نتيجة لتوجيه القراءات القرآنية، ومن هذه الظواهر:

#### 1.2: قضايا التماثل الصوتي، وفيه:

1-الإبدال

2-اللهجات\*

3-الإدغام

4-الإتباع

ثانياً: الهمز، وفيه:

1-همز غير المهموز

2-حذف الهمزة

3-حذف الهمزة بتعويض

4-حذف الهمزة بدون تعويض

ثالثاً: قضايا متفرقة:

1-التشديد والتخفيف

2-التقاء الساكنين

3-الحركات، وفيها:

(1) الصوتيات، مالبرج: 82

\* هي ليست من قضايا التماثل الصوتي، ووضعها الباحث في هذا الموضوع لصلتها بالموضوع.

4-تقصير الحركة

5-تسكين المتحرك

6-تحريك الساكن.

### 1.1.2 الإبدال:

حدّد علماء اللغة القدماء مصطلح الإبدال بأنه إقامة حرفٍ مقام حرفٍ غيره<sup>(1)</sup>، واستخدموا مصطلحاتٍ متعددةٍ للدلالة على هذا المعنى كالإبدال والتعويض والتعاقب والمعاقبة<sup>(2)</sup>، وقد تبعم المحدثون في تحديد المصطلح، وتوسّعوا في دراسة التغيرات الصوتية، وقسموها إلى قسمين:

أ- التغيرات التاريخية: وهي مجموعة من التغيرات التي تطرأ على صوتٍ ما، نتيجة التحوّل في النظام الصوتي للغة، إذ قد تؤدي هذه التغيرات إلى إنتاج صوتٍ جديد، بغض النظر عن السياق الذي استعمل فيه<sup>(3)</sup>، وهو مقسوم إلى قسمين: مطلق، ومقيّد<sup>(4)</sup>

ب- التغير التركيبي: ويقصد به: تلك التغيرات التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، فهي لذلك مشروطة بتجمّع صوتيٍّ معيّن، وليست عامة في الصوت في كلّ ظروفه وسياقاته اللغوية<sup>(5)</sup>، وأهمّ قوانينه قانونان: المماثلة والمخالفة. إنّ عملية التغير الصوتي (الإبدال) لا تحدث اعتباراً وإنما بسبب تجاور الأصوات وتأثيرها وتأثرها ببعضها ميلاً إلى السهولة واليسير في النطق غالباً<sup>(6)</sup>.

(1) شرح شافية ابن الحاجب (المتن): 197/3

(2) انظر التطور اللغوي التاريخي: 111

(3) اللغة المؤابية في نقش ميشع: 38

(4) المدخل إلى علم الأصوات، صلاح الدين حسنين: 73، وانظر اللغة المؤابية: 38

(5) التطور اللغوي، مظهره وعلله وقوانينه: 22

(6) انظر دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، وقد ذكر أن الإبدال قد يكون بين الأصوات المتقاربة صفة

أو مخرجاً أو تلك المتباعدة: 217 وما بعدها، وانظر: الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، ربحي كمال،: 95، 99.

لقد تعرضت اللغة العربية إلى ظروف خاصة بها، جعلت عملية التطور الصوتي فيها محدودة، فلم تبلغ التغيرات فيها المدى المطلق، والمقصود هنا هو نزول القرآن الكريم، والذي شكّل نظامه الصوتي النظام المعياري للغة العربية، مما حدّ من نزعة الأصوات إلى التغيّر<sup>(1)</sup>، فقد فطن القراء منذ القدم لهذا، وخشوا أن يصيب النطق القرآني شيء من التغيّر الصوتي، فعنوا بوصف كل صوت عربي وصفاً دقيقاً<sup>(2)</sup>، وهذا ما أكده تتبعنا للقراءات القرآنية في كشف الزمخشري فإننا وقفنا على أمثلة قليلة تمثل ظاهرة الإبدال في القراءات التي سجّلتها الدراسة، والتي غالباً ما تكون في مضمار الإبدال التركيبي، ومن ذلك:

### بين السين والصاد:

ليس ثمة فرق كبير بين السين والصاد من الناحية الصوتية، فهما من الأصوات الأسنان اللثوية المهموسة التي لا تتذبذب معها الأوتار الصوتية، والسين هي مرّقّ الصاد<sup>(3)</sup>، والفرق الوحيد بينهما هو أنّ الصاد صوت من أصوات النطق الثانوي<sup>(4)</sup>، أي أنه صوت مفخم، وأمّا السين فصوت مرّقق<sup>(5)</sup>.

وقبل عرض ما جاء من قراءات قرآنية تناوبت فيها السين والصاد نودّ أن نشير إلى أنّ إيثار الصاد على السين كان مشروطاً بالبيئة الصوتية، يقول ابن جني: "إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً"<sup>(6)</sup>.

ومما جاء في الكشف من قراءات تعاقب فيها الصوتان، في قوله: "اهدنا الصراط المستقيم"<sup>(7)</sup>، قرئ: (الصراط) يقول الزمخشري: "والصراط من قلب

(1) التغيّر التاريخي للأصوات: 13

(2) الأصوات اللغوية، إبراهيم، 179، 180

(3) انظر الرعاية لتجويد القراءة: 211، وانظر المدخل إلى علم اللغة: 47، وبحوث ومقالات: 234

(4) التغيّر التاريخي: 121

(5) الكتاب: 4/ 433-434، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

(6) سر الصناعة: 191/1، وعدّ أبو حيان هذا الإبدال لغة لبني العنبر، انظر البحر المحيط: 122/8

(7) الفاتحة: 6

السين صاداً لأجل الطاء كقوله: (بمصيطر)<sup>(1)</sup> في (بمسيطر)، وقد تشمّ الصاد صوت الزاي، وقرىء بهن جميعاً، وفصّاهن إخلاصُ الصّاد، وهي لغةُ قریش، وهي الثابتة في الإمام<sup>(2)</sup>.

فالذي سوّغ إبدال السين صاداً في هذه القراءة هو مجاورة الطاء، وهو ما يمكن أن نسميه في الدرس الصوتي المعاصر: المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الانفصال:

|         |   |                         |
|---------|---|-------------------------|
| السرائط | ← | السرائط                 |
|         |   | ويمكن توضيح ذلك صوتياً: |
| sirat   | < | sirat                   |
| صراط    |   | سراط                    |

فالسین صوت مرقق قد جاور الطاء وهو صوت مفخّم، فأثّر الطاء في السین، فتحوّلت السین إلى نظيرها المفخّم وهو الصاد.

ويمكن لنا أن نتصور أن الذي سوّغ هذا الإبدال في هذه القراءة - أيضاً - هو صوت الراء، إذ يميل هذا الصوت إلى تفخيم بعض الأصوات المجاورة له<sup>(3)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وحافظوا على الصلوات والصلوة والوسطى"<sup>(4)</sup>، قرأ عبدالله وعلي (الوسطى) بالسين، وقرأ نافع (الوسطى) بالصاد<sup>(5)</sup>.

وهذه القراءة من قبيل المماثلة الجزئية المدبرة في حالة اتصال.

ومن هذا النوع - أيضاً - في قوله تعالى: "سخرّ لكم... وأسبغ عليكم نعمة"<sup>(6)</sup>.

يقول الزمخشري: (وقرىء بالسين والصاد)<sup>(7)</sup>، وهكذا كلّ سين اجتمع معها

(1) الغاشية: 22، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم بالصاد، وقرأ الحلواني عن ابن عامر وغيره بالسين، انظر البحر المحيط: 464/8، والمحتسب: 356 / 2، إعراب القراءات السبع وعللها: 470/2، والسبعة: 185، 186، والمحرف: 427/15، والدر المصون: 514/6.

(2) الكشف: 68/1

(3) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 28

(4) البقرة: 238

(5) الكشف: 376/1، وانظر: البحر: 242/2، والقرطبي: 209/3، وغاية الاختصار: 433

(6) لقمان: 20

(7) البحر: 190/7، وسر صناعة الإعراب: 191/1، الدر المصون: 390/5، وحاشية الشهاب: 139 / 7

الغين والخاء، والقاف، نقول في سلخ: صلخ، وفي سقر: صقر، وفي سالف: صالح<sup>(1)</sup>، وهذا ما أكدّه علماء اللغة من أن السين تبدل صاداً إذا جاء بعدها أحد الأصوات المستعلية والمطبقة، وهي: القاف والخاء والطاء والغين<sup>(2)</sup>.

يقول ابن عصفور: "... فكرهوا الخروج من تسفل إلى تصعد، فأبدلوا من السين صاداً ليتجانس الحرفان"<sup>(3)</sup>، فعندما تجاور هذه الأصوات صوت السين، فإنّ اللسان يصعد عند نطقه بالسين إلى الأعلى ليقترّب من مخرجها، فنقلب السين إلى نظيرها المفخم وهو الصاد، وهو ما يعرف في الدرس الصوتي المعاصر بالمماثلة الجزئية المدبرة في حالة الانفصال،

> asbaga < > asbaga  
أصبغ أسبغ

وفي قوله تعالى: "والنخل باسقات"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف: "وفي قراءة الرسول "باصقات" بإبدال السين لأجل القاف"<sup>(5)</sup>، فيظهر من توجيه الزمخشري أنّ صوت السين انقلب صاداً لمجاورته القاف المستعلية، ويرى ابن جنّي أنّ السين في هذا النمط هو الأصل، وإنّما أبدلت السين صاداً لمجاورتها القاف المستعلية، كما قالوا: "صقر" في "سقر"<sup>(6)</sup>، وقد وجّهها أبو حيان وفق المعيار اللهجي وعزاها إلى قبيلة بني العنبر<sup>(7)</sup>.

واللافت للنظر أنّ علماء العربيّة قد عدّوا صوت السين هو الأصل في مثل الأنماط السابقة وغيرها<sup>(8)</sup>، بحكم البيئة الصوتية، وهذا صحيح، لكن ما نوّد أنّ نشير إليه، هو أنّ صوت السين خارج هذه البيئة الصوتية، وهي مجاورته للعين أو الخاء

(1) الكشف: 234/3

(2) انظر شرح المفصل: 51/10، والممتع في التصريف: 273، والبحر المحيط: 190/7،

(3) الممتع في التصريف: 273

(4) ق: 10

(5) الكشف: 5/4، وانظر حاشية الشهاب: 68/8، والمحتسب: 282/2، وروح المعاني: 176/26

(6) المحتسب: 283/2

(7) البحر المحيط: 122/8

(8) انظر: سبأ: 11، الكهف: 97، الطور: 37، الأحزاب: 19، وفي الكشف على التوالي: 282/3، 499/4،

26/4، 255/3، وانظر مثل هذا الإبدال والمعاقبة: 64، 65

أو القاف أو الطاء، فإنه من غير المتوقع أن تُبدل السين صاداً، بل نتوقع أن تُبدل الصادُ سيناً، لأنّ الصادَ صوتٌ مفخمٌ والسين صوتٌ مرققٌ.  
السين والزاي:

تعاقب السين والزاي مسوّغٌ في العربيّة، فصوتُ السين هو النظير المهموس لصوت الزاي، ولا يختلف عنه إلا في صفة الجهر<sup>(1)</sup>، وللتخلص من صفة الجهر التي تحتاج إلى جهدٍ عضلي أكثرَ ممّا يحتاجه نطق السين، لجأت اللّغة بفعل التطوّر الصوتي إلى الهمس، وهو قانون غير ملزم<sup>(2)</sup>، آخذين بعين الاعتبار أنّه قد يحدث العكس فتتحول السين زايّاً، كالقراءات التي رصدتها الدراسة في كشاف الزمخشري، ففي قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم"<sup>(3)</sup> قال الزمخشري: (وقد تشمّ الصاد صوت الزاي، وقرىء بهن جميعاً)<sup>(4)</sup>، ويقصد الزمخشري بقرىء بهن جميعاً: (السين والصاد والزاي) أي: الصراط السراط والزراط، وقد ذكرنا أنّ القدماء عدّوا السين هو الأصل في هذا النمط، وخالفهم من المحدثين إبراهيم أنيس: (أمّا ما روي عن الصراط والسراط، فيظهر أنّ الأصل هو النطق بالصاد بدليل ورودها في القرآن الكريم بالصاد، ثمّ تطوّرت حتى شاع فيها نطق آخر بالسين)<sup>(5)</sup>.

والحقيقة أنّنا لا نستطيع أن نجزم بأصلية أحدهما؛ لأنّ العربية روت لنا أمثلة تعاقب فيها الصوتان، ولم يجزم كثيرٌ من العلماء القول في أيّ الصوتين أصل<sup>(6)</sup>.  
ثمّ إنّ ما يرويه ابنُ جنّي عن الأصمعي في اختلاف رجلين في نطق الصقّر يؤكد عدم الجزم في أصلية أحدهما على الآخر، يقول ابن جنّي: (رُويتُ عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في (الصقّر) فقال أحدهما: (الصقّر) بالصاد وقال الآخر (السقّر)

(1) النظام اللغوي للهجة الصفاوية: 100

(2) انظر التغيّر التاريخي: 67

(3) الفاتحة: 6

(4) الكشاف: 68/1.

(5) في اللهجات العربيّة: 128.

(6) انظر سر صناعة الإعراب: 189/1، وشرح المفصل: 51/10، والممتع في التصريف: 273.



بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقْر<sup>(1)</sup>.

والذي دعانا لسوق هذا الكلام هو افتراض الزمخشري وغيره من علماء العربية أن صوت السين هو الأصل، وأنه قد أُبدل صادا خالصة أو بإشمامها زايًا، أو زايًا خالصة<sup>(2)</sup>.

وترى الدراسة أن ما ذهب إليه القدماء من أن السين أصل في هذه القراءة، وأنها أُبدلت زايًا له ما يسوغه في الدرس الصوتي المعاصر، ذلك أن السين جاورت الطاء، والطاء صوت مفخم أثر في صوت السين المرقق، فتحوّل السين إلى نظيره المفخم وهو الصاد.

وأما (الزراط) بالإشمام، أي مزج الصاد بالزاي<sup>(3)</sup>، فهو تحوّل مبرر أيضاً من الناحية الصوتية، فالسين والزاي يتفقان في المخرج، والاختلاف بينهما هو أن صوت السين مهموس والزاي صوت مجهور<sup>(4)</sup>، "ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايًا"<sup>(5)</sup>. ولما جاورت السين صوتين مجهورين الراء والطاء انقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاي، وبتأثير الإطباق الذي في الطاء، تحوّلت الزاي إلى صوت مطبق، فتشكّل في هذا النمط صوت زاي مطبق، أطلق عليه القدماء إشمام الصاد زايًا<sup>(6)</sup>.

وفي قوله تعالى: "ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف: (وقرىء<sup>(8)</sup>: "الرجز"<sup>(9)</sup>)، فتحوّل السين إلى زاي في هذه القراءة يعود إلى

(1) الخصائص: 371/1، 498/2

(2) انظر البحر المحيط: 25/1 وحجة أبي علي: 27/1، وسرّ الصناعة: 179/1.

(3) إتحاف فضلاء البشر: 123، وانظر السبعة: 105

(4) والأصوات اللغوية، أنيس: 277، والقراءات القرآنية: 402، وانظر اللهجة الصفاوية: 109

(5) الرعاية لتجويد القراءة: 211

(6) دور اللهجة في توجيه القراءات: 117

(7) يونس: 100

(8) وهي قراءة الأعمش، وانظر البحر المحيط: 193/5، وحاشية الشهاب: 64/5

(9) الكشاف: 255/2

تأثرها بالراء المجهورة قبلها، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاي<sup>(1)</sup>، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

(<sup>h</sup>)arrigza < (<sup>h</sup>)arrigsa  
الرجز الرجس

وهي مماثلة مقبلة جزئية في حالة انفصال.

وجاء في لسان العرب: "الرجس ههنا بمعنى الرجز، وهو العذاب، قُلبت الزاي سيناً كما قيل: الأسد والأزد، ولعلهما لغتان"<sup>(2)</sup>، وقال ابن جني: "وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحدٌ منهما أولى بالأصلية من صاحبه"<sup>(3)</sup>، فربما يكون كلٌّ من (رجس) و(رجز) شاع في بيئة معينة تختلف عن الأخرى، فيكون كلٌّ منهما أصلاً في بيئته، والذي يشجعنا على ذلك، أن الزمخشري ذكر في قوله تعالى: "وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْزَ الشَّيْطَانِ"<sup>(4)</sup>، أنه قرىء<sup>(5)</sup>: "رجس الشيطان"<sup>(6)</sup>، فالذي حدث في هذه القراءة هو عكس القراءة الأولى، وربما يكون إبدال الزاي سيناً أكثر مقبولية في اللّغة من حدوث العكس، فالزاي صوت مجهور<sup>(7)</sup>، فقد يسعى الناطقون أحياناً إلى التقليل من الجهد العضلي المبذول في نطق الزاي المجهور، وهذا يعني أن التخلّص من الجهر الموجود في صوت الزاي سيحوّله إلى السين.

أمّا تحوّل السين إلى زاي فغالباً ما يكون تحوُّلاً تركيبياً (سياقياً) في أول الأمر، ولكنه يتخذ السمّت التاريخي (الاتفاقي)، لأنّ اللّغة تتبنّى صورتين صوتيتين

(1) التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله: 27، 28

(2) لسان العرب: 106/6، وانظر تهذيب اللغة: 58/10، 610/10

(3) سر صناعة الإعراب: 190 / 1

(4) الأنفال: 11

(5) وهي قراءة أبي العالية، وذكرها السمين قراءة لابن عبلة، وقال ابن جني: فقراءة الجماعة (رجز الشيطان) معناه كمعنى رجس الشيطان، انظر المحتسب: 275/1، والمحزر: 234/6، وروح المعاني: 176/9، والدر المصون: 402/3.

(6) الكشف: 147/2

(7) انظر الكتاب: 433/4، وعلم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

لكلمة واحدة، إحداهما بالسين والأخرى بالزاي<sup>(1)</sup>، وهذا ما رجّحه ابنُ جنّي في قوله السابق بأنّ كلا الصورتين شاعت في بيئة خاصة بها، كما أننا نشير إلى أنّ رسمَ المصحف يؤكّد ذلك ففي سورة الأنفال رُسمتُ (الرجس) بالسين وفي سورة يونس بالزاي (الرجز).

وممّا يمكن عدّه من قبيل ذلك من أنّ كلّ نمطٍ شاع في لهجة معينة، ويمكن عدّه أصلاً في بيئته، ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: "وأهشّ بها على غنمي"<sup>(2)</sup>، يقول: "وقرأ عكرمة (أهسّ) بالسين"<sup>(3)</sup>، فمن الناحية الصوتية لا يمكننا أن نتصور حدوثَ تعاقب بين الصوتين، فصوت السين لثوي احتكاكي مهموس<sup>(4)</sup>، فهو صوت سهل النطق، ولا يتوقّع تغير صفاته بسبب تدخل قانون السهولة والتيسير ولا سيما إلى صوت الشين الذي يوصف بأنه صوت مهموس<sup>(5)</sup>، ويوصف بالسهولة أيضاً<sup>(6)</sup>، لذلك لا يمكن أن نتصور تبادلاً بين الصوتين وفقاً لقانون السهولة، وإنّما يمكننا أن نتصور مسوغين لهذا التناوب:

أولهما: وجود تداخل في النطق بين السين والشين، وسببه وجود صوت ثالث قريب من السين والشين معاً، وهو الصوت الذي ذكره برجسترايسر: "وأما السين والشين، فكانتا في الأصل ثلاثة أحرف: سيناً وشيناً وثالثاً لا نعرف نطقه الأصلي، وربما كان سيناً جنبية، ومخرجها من حافة اللسان أو شجرية ... وعلامتها (s) فصارت شيناً"<sup>(7)</sup>، وهذا ما ترجّحه الدراسة.

ثانيهما: أنّ كلا النمطين أصلٌ في ذاته، وله دلالاته الخاصة به، ولا يمكن عدّه من الإبدال، فقد جاء في لسان العرب (والهسّ: زجر الغنم)<sup>(8)</sup>، (والهشّ: إذا خبط الشجر

(1) التغير التاريخي: 129

(2) طه: 18

(3) الكشف: 533/2، وانظر المحتسب: 50 / 2، فتح القدير: 362/3، والدر المصون: 14/5

(4) الكتاب: 433/4، 434، وانظر علم اللغة العام: 120

(5) الكتاب: 433/4، وانظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 77

(6) انظر التغير التاريخي للأصوات في العربية: 222

(7) التطور النحوي للغة العربية، برجسترايسر: 34، وانظر التغير التاريخي: 222

(8) لسان العرب: 65/15 (هسس)

وألقاه إلى غنمه<sup>(1)</sup>، وأما ابن جنّي فلم يفصل بين النمطين في الدلالة، فقال: "أما (أهش) فيحتمل أن يكون: أميل بها على غنمي، إما لسوقها وإما لتكسير الكلاً لها بها، وأما (أهس) فمعناها: أسوق"<sup>(2)</sup>.

بقي أن نشير هنا إلى أن اللغة العربية سجّلت أنماطاً لا بأس فيها من قبيل هذا التحوّل<sup>(3)</sup>.

الزاي والتاء:

رصدت الدراسة قراءةً واحدةً كان فيها التحوّل من الزاي إلى التاء وذلك في قوله تعالى: "إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ"<sup>(4)</sup>.

يقول الزمخشري: (وقرىء: لازم ولا تب<sup>(5)</sup> والمعنى واحد)<sup>(6)</sup>.

ذكرت الدراسة فيما سبق وصف صوت الزاي، فهو صوت لثوي احتكاكي مجهور، وأما التاء فصوت لثوي أسناني انفجاري مهموس<sup>(7)</sup>، فيظهر لنا أن الفرق في المخرج ضئيل؛ لذا فإن إمكانية حدوث التغيّر بين الصوتين ممكنة، غير أن ما يقلل حجم هذا التغيّر هو أن الصوتين سهلان، ففي هذا النمط ربّما سعى المتكلم إلى التخلّص من صفة الجهر في الزاي التي تتطلب جهداً زائداً فأبدلها تاء، وقد عزا الفراء هذا الإبدال إلى قبيلة قيس<sup>(8)</sup>، قال: "وقيس تقول طين لازب، واللازب واللاتب واحد"<sup>(9)</sup>. يقول الطبري: "وربما أبدلوا الزاي التي في اللازب تاء فيقولون: طين لاتب، وذكر أن ذلك في قيس"<sup>(10)</sup>.

(1) لسان العرب: 65/15 (هشش)

(2) المحتسب: 51-50/4

(3) انظر التغير التاريخي: 228-222

(4) الصافات: 11

(5) انظر فتح القدير: 338/4، الدر المصون: 497/5، ومعاني الزجاج: 384/2

(6) الكشف: 337/3

(7) الكتاب: 433/4، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية: 120

(8) معاني الفراء: 384/2، وانظر لسان العرب: 167/13، 193/13، وتهذيب اللغة: 215/13، 220/13

والقرطبي: 69/15،

(9) معاني الفراء: 384/2، ولسان العرب: 167/13

(10) تفسير الطبري: 472/23، وانظر فتح القدير: 388/4، وروح المعاني: 75/23

وجاء عليه قول الشاعر<sup>(1)</sup>:

صداغٌ وتوصيمُ العظامِ وفترَةٌ  
وغمٌّ مع الإِشراقِ، في الجوفِ، لاتب  
أي لازب واللازب: الثابت.  
الباء والميم:

في الآية السابقة: "إنّا خلقناهم من طين لازب"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشف: "وقرىء:  
لازم<sup>(3)</sup>، ولاتب والمعنى واحد"<sup>(4)</sup>.

فالباء والميم صوتان من الأصوات التي يكون مخرجهما من منطقة الشفتين  
أو من الأصوات التي تشترك في إنتاجها الشفتان أو إحداهما: كالباء والميم والفاء  
والواو وهذه الأصوات ليست من الأصوات صعبة النطق، غير أنّ تقارب  
مخرجها أدّى إلى نوع من التداخل بينها<sup>(5)</sup>، فهي أصوات سهلة النطق، لذا لا  
يمكن أن نتصور أن تعاقبهما بتأثير قانون السهولة والتيسير، وإنّما يمكن أن نعيد  
هذا التعاقب إلى قرب المخرج أو السياق الصوتي أو إلى أخطاء السمع أحياناً<sup>(6)</sup>.

الباء والدال:

وردت قراءة في الكشف بالباء والدال مع الحفاظ على الدلالة نفسها في قوله  
تعالى: "فكان قاب قوسين أو أدنى"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (وقرأ زيد بن عليّ:  
قاد)، وهو المقدار<sup>(9)</sup>، وصوت الدال لثويّ أسنانيّ انفجاريّ<sup>(1)</sup>، وأمّا صوت الباء

(1) من إنشاد أبي الجراح في اللسان: 167/13، وديوان الأدب: 275/3، وتاج العروس: 198/4، والعين:  
440/4.

(2) الصافات: 11.

(3) انظر روح المعاني: 75/23، وفتح القدير: 388/4.

(4) الكشف: 337/3، وانظر معاني الفراء: 384/2، وتاج العروس: 198/4، 205/4.

(5) التغيير التاريخي: 199.

(6) نفسه: 120، وانظر التطور اللغوي: 110.

(7) النجم: 6.

(8) الكشف: 28/3.

(9) قراءة زيد بن علي في الكشف: 28/3، والقرطبي: 90/17، وروح المعاني: 48/27، وقراءة ابن

مسعود وأبي رزين في زاد المسير: 66/8.

فكما ذكرنا سابقاً، فهو صوتٌ شفويٌ ضعيفٌ<sup>(2)</sup>، والصوتان مجهوران<sup>(3)</sup>. وفي هذا النمط لا نتوقع أن يُبدلَ صوتُ الباء الضعيف إلى صوت أقوى منه وهو صوت الدال، وما يمكن قوله في مثل هذا؛ إما أن لهجةً معينةً كانت تؤثرُ صوتَ الدال على الباء، أو يمكن عدّهما من الأصوات المتداخلة التي تكون قابلةً لأخطاء في السمع فيها. واحتمالٌ ثالثٌ أن يكون كلُّ منهما أصلٌ والمعنى فيهما واحد، جاء في اللسان: "قاد قوس أي قدر قوس.. وقاب قوسين أي قدر قوسين"<sup>(4)</sup>.

الثاء والفاء:

يحتاج الناطق بصوت الثاء إلى جهدٍ عضلي كبير، إذ إن مخرجه من بين الأسنان<sup>(5)</sup>، لذا عمد الناطق للتخلص من صفة بين الأسنان فيه إلى تقديم مخرجه إلى الأمام قليلاً، فكان أقرب الأصوات إليه صوت الفاء، لأنّ الفاء هو الصوت الوحيد الشفوي الأسنان، وقد عدّ كثيرٌ من العلماء أنّ صوت الثاء في عملية التحول الصوتي هو الأصل<sup>(6)</sup>، فيكون السبب في هذا الإبدال هو قانون السهولة والتيسير<sup>(7)</sup>، ونشير إلى أنّ رمضان عبدالتواب كان قد أشار إلى أن تطور الثاء إلى الفاء قد يعود إلى الخطأ السمعي<sup>(8)</sup>.

وقد ظهر مثل هذا التعاقب في بعض القراءات القرآنية في الكشاف، ففي قوله تعالى: "مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَفُومِهَا"<sup>(9)</sup>، يقول الزمخشري: (وفومها: الحنطة، وقيل الثوم، ويدلّ عليه قراءة<sup>(10)</sup> ابن مسعود: وثومها)<sup>(11)</sup>.

(1) النظام اللغوي: 84

(2) الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 37، 96

(3) الكتاب: 434/4

(4) لسان العرب: 213/12 (قوب)

(5) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: 47

(6) الأصوات اللغوية (السابق): 47، وانظر دراسة الصوت اللغوي: 119، 142

(7) انظر دروس في علم أصوات العربية: 45 ومن أسرار اللغة، أنيس: 79، وفصول في فقه العربية: 47

(8) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 36

(9) البقرة: 61

(10) انظر البحر المحيط: 233/2، ومعاني الفراء: 41 / 1، والمحتسب: 88/1، والرازي: 107/3.

(11) الكشاف: 285/1

ويظهر من قول الزمخشري احتمالان: أولهما: يمكن أن يكون كلُّ من النمطين (الثوم والفوم) له دلالة تختلف عن الآخر، وثانيهما: أنّ الفوم لهجة في الثوم<sup>(1)</sup>، فمن الممكن أن يكون الأصلُ بالثاء (ثوم) ولصعوبة نطق الثاء -كما ذكرنا- فإنّ اللغة نَحَتْ باتجاه تقديم مخرج الثاء إلى الأمام لتتحولَّ إلى فاء، ميلاً إلى السهولة والاقتصاد في الجهد، والذي يدعونا إلى ترجيح هذا الرأي ورود مثل هذا الإبدال كثيراً في كتب الإبدال والمعاجم<sup>(2)</sup>، كما وردت قراءة أخرى في الكشاف تعزّز هذا. في قوله تعالى: "فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون"<sup>(3)</sup>، يقول الزمخشري: (والأجداث القبور، وقرىء<sup>(4)</sup> بالفاء)<sup>(5)</sup>.

والسبب الذي يجعلنا نميل إلى أنّ صوتَ الثاء هو الأصل وأنه تطوّر إلى الفاء بفعل قانون السهولة والتيسير، ما جاء في الممتع لابن عصفور وفيه: "والأصل الثاء لقولهم في الجمع أجداث ولم يقولوا أجداف"<sup>(6)</sup>، ويقول ابن جنّي: "وقالوا: أجدثتُ له جدثاً، ولم يقولوا أجدفتُ، فهذا يريك أنّ الفاء بدل من الثاء، ألا ترى الثاء أذهب في التصريف من الفاء"<sup>(7)</sup>. وقد عدّ أبو حيان (جدث) بالثاء لهجة للحجاز، (جذف) بالفاء لهجة تميم<sup>(8)</sup>. وقد وجّه الزمخشري قراءة (جدث) في (حدّب) في قوله تعالى: "وهم من كلِّ حدّبٍ ينسلون"<sup>(9)</sup>، ووفقَ المعيار اللهجي السابق، يقول: وقرأ ابن عباس<sup>(10)</sup>: (من كلِّ جدث)، وهو القبر، الثاء حجازية والفاء تميمية<sup>(11)</sup>.

(1) انظر لسان العرب: 243/11 (فوم)

(2) انظر لسان العرب: 90/1 (أرف)، الإبدال والمعاقبة ابن السكيت: 89، 125، والأمالى: 34/2

(3) يس: 51

(4) انظر القرطبي: 40/15، والدر المصون: 488/5، وروح المعاني: 32/23

(5) الكشاف: 325/3

(6) الممتع في التصريف: 275، وانظر اللهجات العربية في التراث: 417/2

(7) المحتسب: 66/2

(8) البحر المحيط: 339

(9) الأنبياء: 96

(10) انظر المحتسب: 66/2، مختصر ابن خالوية: 93، وروح المعاني: 92/17، والدر المصون: 112/5

(11) الكشاف: 584/2، وفي نسخة دار المعرفة (الباء) تميمية، وأظنه خطأ مطبعي والصواب ما أثبتناه،

وانظر دار إحياء التراث: 136/3

وما زالت ظاهرة إبدالِ الثاءِ فاءَ شائعةً في بعض اللهجات العربية، فهم يقولون: "مَفَلًا" و"فَنَيْنِ وَفَلَاةً" في: "مثلاً" و"اثنين وثلاثة"<sup>(1)</sup>، وقد سمعتُ مثلَ هذا في لهجة بعض الأردنيين.

الصاد والطاء:

تلتقي الصادُ والطاءُ في صفتين وهما الهمس والتفخيم<sup>(2)</sup>، كما أنّ الصوتين متقاربان في المخرج، فالصاد لثوي، وأما الطاء فلثوي أسناني، ويختلفان في صفتي الشدة والرّخاوة، فالصاد صوت رخو (احتكاكي) والطاء صوت شديد (انفجاري)<sup>(3)</sup>، وبناءً على هذا الوصف لكلا الصوتين، فإنّ احتمالية التعاقب بينهما ضئيلة، فالصوتان مفخمان، ولا يوجد مسوِّغ كافٍ للتغيير من صوت مفخم إلى صوت آخر مفخم<sup>(4)</sup>.

وقد رصدتُ الدراسة قراءةً يمكن عدّها من باب الإبدال بين هذين الصوتين في قوله تعالى: "وما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ"<sup>(5)</sup>، يقول الزمخشري: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "حَطَبٌ" و"حَضَبٌ" بالضاد متحركاً وساكناً<sup>(7)</sup>.

أشرتُ سابقاً إلى أنّ التناوبَ بين الصّوتين واردٌ في اللّغة وإن كان محدوداً غير أنّي وفي أثناء متابعتي لهذه الأنماط: (حصب، وحطب، وحضب) وجدت بعض العلماء يفرّقون في دلالة كلّ نمطٍ عن صاحبه، فجاء في زاد المسير أنّ الحصب: كلّ ما يُرمى في النار، وأمّا الحطب: فهو ما توقد به، ما تهيج به النار وتذكي<sup>(8)</sup>.

(1) انظر ظواهر نادرة : 31، 36.

(2) انظر النظام اللغوي: 109، 118، والتغير التاريخي: 117

(3) سر صناعة الإعراب: 189/1، 195/1

(4) انظر التغير التاريخي: 118

(5) الأنبياء: 98

(6) انظر الإتحاف: 312، والرازي: 224/22، ومختصر ابن خالويه: 93، ومعاني الفراء: 212/2،

والمحتسب: 66/2

(7) الكشف: 584/2

(8) زاد المسير: 390/5، 391



وفي مقابل ذلك فقد عدّ بعض العلماء أنّ معنى (حصب وحطب) واحد<sup>(1)</sup>، ومنهم من عدّ الحصب لغةً في الحطب، جاء في اللسان: الحصبُ في لغة أهل اليمن: الحطب<sup>(2)</sup>، والحطب لغة قريش<sup>(3)</sup>، ومن العلماء من عدّ حصب غير عربيّة، وعدّها ابنُ منظور من النوادر<sup>(4)</sup>.

والذي يمكن أن نرجّحه في هذا أنه من الممكن أن يكون كلُّ من النمطين قد شاع في بيئة استعماليّة معينة، وإنّ البحث في أصلية أيّ منهما يمكن رده إلى كثرة الاستعمال، فيكون الحطب هو الأصل، ومالت بعضُ اللهجات إلى صفة الرخاوة التي في صوت الصاد.

أمّا بالنسبة للطاء والضاد في (حطب وحضب)، فالضاد الحديثة هي صوت لثوي أسناني مفخم انفجاري مجهور (مطبق)<sup>(5)</sup>. وعلى هذا فإنّ نظيرها هو صوت الطاء القديمة<sup>(6)</sup>، في حين وصفها سيبويه بأنّها لا نظير لها من الأصوات العربية بسبب انفرادها في صفة المخرج، وربّما كانت الضادُ الحالية هي الطاء القديمة التي وصفها سيبويه<sup>(7)</sup>، لذا يرى بعض الباحثين أن الضاد التي وصفها سيبويه قد فقدت من النظام الصوتي في العربية، وحلّت محلّها الطاء المجهورة، ثمّ بفعل قوانين التطوّر اللغوي حلّت طاءً مهموسةً محلّ الطاء المجهورة<sup>(8)</sup>، وهذه الطاء من الحروف غير المستحسنة عند سيبويه، ولا كثيرة في لغة من تُرتضي عربيته<sup>(9)</sup>. والذي نبغي الوصول إليه من هذا العرض الموجز، أن نرجّح أنّ العربيّة قد احتفظت ببعض الأمثلة التي اختلط فيها نطق الضاد بالطاء، لأنّ العرب الذين

(1) انظر تهذيب اللغة: 4/260، ولسان العرب: 4/137 (حصب) و4/147 (حضب)، ومعاني الفراء: 2/212 والقرطبي: 11/344، والصنعاني: 3/30، وفتح القدير: 1/53، وتفسير الثوري: 1/205، وروح المعاني: 17/96

(2) اللسان: 4/137

(3) انظر التبيان في تفسير القرآن: 1/289

(4) انظر الإقتان، البيهقي: 1/399، والتبيان في تفسير القرآن: 1/298، لسان العرب: 4/136

(5) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 104، 105، وانظر النظام اللغوي: 114

(6) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 104

(7) انظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية: 114

(8) انظر التغيير التاريخي: 234

(9) الكتاب: 4/432

تحوّلت لديهم الضاد إلى طاء، حافظوا على الصفة القديمة للطاء، وهي الجهر، بعد أن فقدت الضاد وجودها نهائياً عندهم<sup>(1)</sup>، وعلى ذلك تكون (حصب، وحطب، وحضب) لهجات استعملت في بيئات مختلفة، وكلّها بمعنى واحد.  
اللام والراء:

صوتُ الراء في العربيّة صوتٌ مكرّر، وهو صوت لثوي مجهور<sup>(2)</sup>، وأما صوت اللام فهو صوت أسناني لثوي جانبي مجهور<sup>(3)</sup>، وهما من الأصوات المائعة، ويبدو من هذا الوصف أنّ الصوتين يشتركان في صفتي اللثويّة والجهر، لذا فإنّه من المحتمل أن يتعاقبا، ممّا يؤدي أنّ ينقلب أحدهما إلى الآخر، وقد جاء من ذلك في الكشف: في قوله تعالى: "فكان كلُّ فرّقٍ كالطّود"<sup>(4)</sup>، وقرىء: (كلُّ فلقٍ)<sup>(5)</sup>، والمعنى واحد<sup>(6)</sup>، وجاء في لسان العرب: "يقال: هو أبينُّ من فلق الصّبح وفرّق الصّبح"<sup>(7)</sup>، فالتعاقب بين الصوتين كما ذكرت وارد<sup>(8)</sup>، غير أنّنا نودُّ الإشارة إلى إمكانية إرجاع مثل هذا التعاقب إلى المشابهة الصوتية<sup>(9)</sup>، لأنّ كلا الصوتين من الأصوات المتوسطة<sup>(10)</sup>، فمن غير المرجّح أنّ يكون تعاقبهما بفعل قانون السهولة والتيسير. وفي قوله تعالى: "فإذا برّق البصر"<sup>(11)</sup>، جاء في الكشف: (وقرأ أبو السّمّال: "بَلَق")<sup>(12)</sup>، واللافت في هذه القراءة أنّ الزمخشري وغيره قد عدّوا كلا

(1) التغير التاريخي: 235

(2) علم اللغة العام، الأصوات العربية: 129، وانظر الأصوات اللغوية (الخولي): 95

(3) علم اللغة العام: 129

(4) الشعراء: 63

(5) قراءة أبي الجوزاء وعاصم الجحدري، انظر مختصر ابن خالويه: 107، الرازي: 139/14، ومجالس

العلماء للزجاجي: 248، وفتح القدير: 102/4، والدر المصون: 276/5

(6) الكشف: 115/3

(7) اللسان: 220/11 (فلق)

(8) انظر الإتقان، البزي: 239/2، والبحر المحيط: 20/7

(9) التغير التاريخي: 247

(10) الأصوات اللغوية (أنيس): 67

(11) القيامة: 7

(12) الكشف: 191/4

النمطين ذا دلالة مختلفة، فبرق: تحير فزعا، وفتح عينيه من الفرع، وبلق من بلق الباب إذا فتحه<sup>(1)</sup>، ويظهر من كلتا الدالتين أنّهما تعودان إلى معنى واحد وهو الفتح<sup>(2)</sup>، مما يرجح أن يكون أحدهما مقلوباً عن الآخر، وهذا ما أكدّه بعضُ العلماء قولهم: ويمكن أن تكون اللام بدل الراء فهما يتعاقبان، في بعض الكلم نحو نتر ونتل ووجر ووجل<sup>(3)</sup>، وسجّلت معاجم اللغة كلمات كثيرة تردّ بالراء مرّة وباللام مرّة أخرى<sup>(4)</sup>.

#### الكاف والقاف:

وصف سيبويه صوت القاف بأنه صوتٌ حنكي مجهور<sup>(5)</sup>، في حين تصفه الدراسات الصوتية الحديثة بأنه صوتٌ لهويّ مهموس<sup>(6)</sup>، وربّما يعود هذا الخلافُ إلى أنّ للقاف ألوفونين، أحدهما مجهور وهو ما وصفه القدماء، وأما ألفون الثاني فهو المهموس الذي استقرّ عليه النظام الصوتي للمستوى الفصيح للعربية<sup>(7)</sup>، وأما صوت الكاف فهو صوتٌ حنكي مهموس<sup>(8)</sup>، وهما من الأصوات الشديدة<sup>(9)</sup>، فالصوتان قريباً المخرج، ويشتركان في بعض الصفات، وخصوصاً ألفون القاف الحديثة، حتى القاف القديمة المجهورة تكاد تكون النظيرَ المجهورَ لصوت الكاف<sup>(10)</sup>، هذا التقارب أوجد كثيراً من الأنماط اللغوية التي تستخدم صورتين إحداهما بالكاف

(1) انظر لسان العرب: 66/2، 67 (برق)، و144/2 (بلق)، والكشاف: 191/4، وتفسير البيضاوي: 42/5،

وتفسير أبي السعود: 65/9

(2) انظر مختصر ابن خالويه: 165

(3) البحر المحيط: 385/8 و386، وروح المعاني: 139/29، ومجالس العلماء للزجاجي: 247، والدر

المصون: 427 /6

(4) انظر لسان العرب: 2/ (بلسم)، و2/ (بلم)، و2/ (تلع)، و3/ (جرسم)، و3/ (جرم)، و5/ (خزل)

(5) الكتاب: 433/4، 434

(6) علم اللغة العام: 109

(7) دراسات في فقه اللغة: 208، وانظر النظام اللغوي: 135

(8) الكتاب: 433/4

(9) نفسه: 433/4، 434

(10) التغير التاريخي: 88

والأخرى بالقاف ومن هذه الأنماط: في قوله تعالى: "وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف: "وقرا ابن مسعود<sup>(2)</sup>: كُشِطَتْ، واعتقَابِ الكافِ والقافِ كثيرٌ، يقال: لَبَكْتُ الثريدَ ولبقتُهُ، والكافور والقافور"<sup>(3)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ"<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري: (وفي قراءة ابن مسعود: فلا تَكْهَرْ)<sup>(5)</sup>، وجاء في لسان العرب: كَهَرَهُ وَقَهَرَهُ بِمَعْنَى، ومنه قراءة عبدالله بن مسعود السابقة، ويقول ابن منظور: وزعم يعقوب أن كَافَهُ بَدَلٌ مِنْ قَافٍ تَقْهَرْ<sup>(6)</sup>.

وعزا الفراء هذه اللهجة إلى بني أسد<sup>(7)</sup>.

فربما تكون قبيلة بني أسد قد قدّمت مخرج القاف قليلاً فكانت الكاف. وما زلنا نسمع اليوم في لهجاتنا المعاصرة شيئاً من ذلك، فأهل الأرياف في فلسطين نسمعهم يقولون: (كتلة) في (قتلة) و(أقول) في (أقول)<sup>(8)</sup>.

ويبدو أن صوت القاف صعبٌ في نطقه، فقد شهد تطوراتٍ مختلفةً، فزيادة على تطوره إلى صوت الكاف، فقد تطوّر في بعض اللهجات إلى صوت الغين كما في لهجة أبناء السودان<sup>(9)</sup>، ولهجة بعض أبناء جنوب الأردن في قرى الحمائدة<sup>(10)</sup>.

(1) التكوير: 11

(2) انظر معاني الفراء: 241/3، ومختصر ابن خالويه: 169، 175، إعراب القراءات السبع وعللها: 489/2،

روح المعاني: 71/30

(3) الكشف: 223/4

(4) الضحى: 9

(5) انظر الفخر الرازي: 220/31، والطبري: 149/30، والمحزر: 492/15، ومعاني الفراء: 274/3

(6) اللسان: 125/13، وانظر كتاب الإبدال: 114، وكتاب الإبدال والمعاقبة: 78-79

(7) معاني الفراء: 274/3، وانظر كتاب الإبدال: 114

(8) انظر منهج أبي حيان في اختياراته: 47

(9) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 54، وفي صوتيات العربية: 106

(10) التغير التاريخي: 69، والأنماط اللغوية: 44

## الجيم والياء:

مخرج صوت الجيم المركبة (g) هو مخرج الياء نفسه، فهما يخرجان من الغار أو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى وهما صوتان مجهوران<sup>(1)</sup>، والفرق بينهما أن الجيم تجمع بين الشدة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك)<sup>(2)</sup>.

وبناءً على هذا الوصف فإن اللغة سجّلت تبادلاً بين الصوتين، وهذا متوقع بالنظر إلى صعوبة الجيم الناجمة عن سمة التركيب فيه<sup>(3)</sup>.

ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "ولا تقرّياً هذه الشجرة"<sup>(4)</sup>.

يقول الزمخشري: "وقرىء"<sup>(5)</sup>: الشجرة بكسر الشين، والشيرة بكسر الشين والياء، وعن أبي عمرو أنه كرهها، وقال: يقرأ بها برابرة مكة وسودانها"<sup>(6)</sup>.

وقد عدّ الزمخشري قلب الجيم ياء في الشجرة في هذه القراءة لهجة، ولم يعزها، ويظهر ذلك في توجيهه لقوله تعالى: "إنّ شجرة الزقوم"<sup>(7)</sup>، يقول الزمخشري: (وقرىء)<sup>(8)</sup>: إنّ شجرة الزقوم، بكسر الشين، وفيها ثلاث لغات: بفتح الشين وكسرهما، وشيرة بالياء)<sup>(9)</sup>.

وقد وصف أبو حيان هذه القراءة بأنها قراءة صحيحة وأنها لغة، يقول: "قال الرياشي سمعتُ أبا زيد يقول: كُنّا عند المفضلّ وعنده أعراب، فقلتُ: إنهم يقولون شيرة، فقالوا: نعم، فقلت له: قل لهم يصغرونها، فقالوا: شيرة"<sup>(10)</sup>، فالقراءة لها وجه

(1) الكتاب: 433/4، 434/4

(2) فقه اللغات السامية: 48، وانظر فصول في فقه العربية: 132، والنظام اللغوي: 66، ومنهج أبي حيان: 470

(3) التغير التاريخي: 85

(4) البقرة: 35

(5) البحر: 158/1، والمحتسب: 73/1، والقرطبي: 304/1

(6) الكشف: 273/1

(7) الدخان: 43

(8) انظر البحر المحيط: 158/1، 39/8، وحاشية الشهاب: 12/8، والرازي: 252/27

(9) الكشف: 506/3

(10) البحر المحيط: 158/1

في العربية ولا ينبغي أن تكره، لأنها لغة تروى عن أعراب أقحاح يصغرونها على (شبيرة)، وأنشد الأصمعي:

تَحْسِبُهُ بَيْنَ الْأَنَامِ شَبِيرَةَ (1)

وينسب إبدال الجيم ياء إلى بني حنظلة وبني سعد وبني تميم (2).  
وروى أبو زيد أن بعض بني تميم قال: (شبيرة) للشجرة، وعلى ذلك أنشدت أم الهيثم (3):

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيرَاتِ

تريد: شجرات.

ولهذه اللهجة امتدادات كثيرة في شرق الجزيرة العربية وفي الكويت وسيف البحرين، فما زلنا نسمعهم يقولون: رِيَالٌ وَدِيَايَةٌ، في رَجَالٍ وَدِجَاجَةٌ (4).  
ونشير إلى أن عكس هذه الظاهرة وهو قلب الياء جيماً هو ما يعرف بالعججة وتنسب إلى قبيلة قضاة، كقول الراجز (5):

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ

المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج

ويريد: أبو علي، وبالعشي، والبرني.

(1) بلا نسبة في اللسان: 24/8 (شجر) وفيه الأكام بدل الأنام، والمحتسب: 74/1، وسر الصناعة: 288/2

(2) فصول في فقه العربية: 133

(3) بلا نسبة في شرح الأشموني: 859/3، والمقاصد النحوية: 589/4

(4) فصول في فقه العربية: 133، 134، وانظر منهج أبي حيان: 470

(5) الكتاب: 182/4، وشرح شافية ابن الحاجب: 287/2، وفيها (اللحم) بدل الشحم، وسر الصناعة: 161/1،

وفيه (عمي) بدل خالي، والمفصل: 490، 491، وفيه (كئل) بدل فلق، وشرح التصريح: 367/2، وشرح

المفصل: 74/9

## الهمزة والهاء:

يشارك صوتا الهمزة والهاء في المخرج، فكلاهما يخرج من أقصى الحلق<sup>(1)</sup>، والفرق بينهما في صفة الانفجار، فالهمزة صوت انفجاري (شديد)، وأمّا الهاء فصوت احتكاكي مهموس<sup>(2)</sup>.

إذن فإنّ إمكانية التبادل بين الصوتين أمرٌ وارد، وقد سجّلت العربية أنماطاً كثيرة تتأوبّ فيها الصوتان، والراجح أنّ سببَ هذا التأوبّ هو قانون السهولة والتيسير، إذ إنّ الهمزة أصعبُ في النطق من الهاء، وممّا رصدته الدراسة في الكشّاف: - في قوله تعالى: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ"<sup>(3)</sup> فيقول الزمخشري: (وفي حرف عبدالله وهي قراءة<sup>(4)</sup> الأعمش: هلا وهلا بقلب الهمزتين هاء، وعن عبدالله هلا تسجدون بمعنى ألا تسجدون على الخطاب)<sup>(5)</sup>، والمقصود بقراءة الأعمش (هلاً وهلاً) أنّ (ألاً) قرئت بالتشديد والتخفيف<sup>(6)</sup>، ومن ثمّ، فقد تمّ إبدال الهمزة في كلتا القراءتين وفق قانون السهولة والتيسير السابق ذكره. وقد عزا الزمخشري إبدال الهمزة هاء إلى قبيلة طيء<sup>(7)</sup>، وأورد عليها شاهداً، وهو قول جميل بثينة<sup>(8)</sup>:

وأنتى صواحبها فقلن: هذا الذي  
ومنح المودّة غيرنا وجفانا  
ويريد إذا الذي.....

وروى اللحياني أمثلة على ذلك في مثل (هرحت الدابة) و(هردت الشيء) و(هياك)<sup>(9)</sup> ويريد (أرحت وأردت وإياك).

(1) الكتاب: 433/4

(2) النظام اللغوي: 154

(3) النمل: 25

(4) انظر البحر: 68/7، وحاشية الشهاب: 43/7، ومعاني الفراء: 290/2، وشرح التسهيل: 228/3

(5) الكشاف: 145/3

(6) أشار الزمخشري إلى أنّ (ألاً) قرئت بالتشديد والتخفيف، انظر هذا البحث: 396.

(7) المفصل: 486، وانظر الممتع في التصريف: 264

(8) في الديوان: 196، وهو في سر الصناعة: 110/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 224/3، وشرح المفصل:

42،43/10

(9) المفصل: 486، وانظر سر الصناعة: 110/2، والممتع في التصريف: 264، وانظر الأنماط اللغوية

النادرة، دراسة في نوادر اللحياني: 34-37.

ومسألة أخرى نودُّ أن نشيرَ إليها هنا، وهي قراءة عبدالله (هَلَا تَسْجُدُونَ) بمعنى ألا تسجدون، فهي وإنْ خالفتُ رسمَ المصحف، إلا أن لها وجهاً في العربيّة، فتكون (ألا) مخففةً للتنبيه<sup>(1)</sup> أو الحضّ وتكون (أن) المدغمة في (ألا) المشدّدة ساقطة منها، وبناءً على ذلك يكون الفعلُ بعد (هلا) أو (ألا) المخففتين مرفوعاً وهو يسجدون، وفي قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: وقرئ<sup>(4)</sup>: وهياك، بقلب الهمزة هاء، ويورد عليها شاهداً لطيف الغنوي<sup>(5)</sup>:  
فهياك والأمر الذي إن توسعتْ      موارده ضاقتْ عليك مصادره  
وأراد فإيّاك.

وربّما يكون ما ذهب إليه إبراهيم أنيس صحيحاً، إذ تُبدلُ بعضُ اللهجات المتحضرة الهمزة هاءً لكي تتخلص من صفة الشدّة والانفجارية اللتين تميل لهما القبائل البدوية<sup>(6)</sup>، ويعزز هذا أننا ما زلنا نسمع<sup>(7)</sup> اليوم أهل ريف اللاذقية يقولون في (أنت): (هنت).  
الواو والياء:

الواو صوت لين، ومخرجه ومخرج الياء يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرها<sup>(8)</sup>، ومخرج الواو من الشفتين، وأما صوت الياء فمن وسط الحنك الأعلى<sup>(9)</sup>،

(1) الكشف: 145/3

(2) الفاتحة: 5

(3) الكشف: 63/1

(4) انظر القرطبي: 146/1، وشرح المفصل: 42/10

(5) ديوان طفيل الغنوي: 102، وبلا نسبة في الإنصاف: 175، وفيه: (المصادر) بدل (مصادره)، وسر

صناعة الإعراب: 107/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 223/3، وشرح المفصل: 118/8، 42/10، والمحتسب:

40/1، والممنوع في التصريف: 264

(6) في اللهجات العربيّة: 100

(7) في صوتيات العربيّة، محيي الدين رمضان: 85

(8) الكتاب: 435/4

(9) الكتاب: 433/4، 435



وبسبب هذه الخاصية فإنهما يعدّان صوتين يُسميان نصف حركة (علّة) (semi-vowel)<sup>(1)</sup>.

وقد عدّ القدماء تناوبَ هذين الصوتين من باب الإبدال، وفي الدراسات اللغوية المعاصرة هو نفورٌ من بعض الحركات المزدوجة إلى غيرها، أو من باب التّماتل الصوتي، كما سيظهر:

يقول الله تعالى: "إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدنّيا وهم بِالْعُدْوَةِ القصى" <sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف <sup>(3)</sup>: "والْعُدْوَةُ: شطّ الوادي، بالكسر والضم والفتح، وقرىء بهن <sup>(4)</sup>، وبالعدوية على قلب الواو ياء، لأنّ بينها وبين الكسرة حاجزاً غيرَ حصين كما في الصبية"، ويظهر من قول الزمخشري أنّ الياءَ في قراءة (العدوية) مبدلة من الواو في قراءة (العدوة)، وسوّغ أبو حيان هذا الإبدال لأجل كسرة العين <sup>(5)</sup>، فالحاجز بين الواو والكسرة ضعيفٌ وهو السكون، يقول ابن جنّي: "واعلم أنّهم أبدلوا الياءَ من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن، لأنّ الساكنَ لضعفه ليس حاجزاً حصيناً، فلم يُعتدّ فاصلاً، فصارت الكسرة كأنّها قد باشرت الواو" <sup>(6)</sup>.

أما في الدرس الصوتي المعاصر فإنّ ما يمكننا أن نتصوره هو أنّ اللّغة فرّت في هذا النمط الاستعمالي من الحركة المزدوجة الصاعدة الواوية (wa) إلى حركة مزدوجة صاعدة يائية، لأنّ الياءَ أخفُّ من الواو

">"al<idyati

">"al<idwati

العدوية

العدوة

وفي قوله تعالى: "الذين آمنوا وعملوا الصّالحات طوبى لهم وحسن مآب" <sup>(7)</sup>.

(1) علم اللغة العام، الأصوات اللغوية: 133، وانظر النظام اللغوي: 158، 162

(2) الأنفال: 42

(3) الكشاف: 159/2

(4) انظر معاني الأخصف: 323/2، والكشف: 491/1، والسبعة: 306، والنشر: 376/2

(5) البحر المحيط: 500/4

(6) سر صناعة الإعراب: 266/2، 267، وانظر البحر المحيط: 500/4

(7) الرعد: 29

يقول الزمخشري<sup>(1)</sup>: "وقرأ مكوزة الأعرابي<sup>(2)</sup>: "طِيبِي لهم، فَكَسَرَ الطَّاءَ لتسَلَّمَ الياءُ"، فنحن أمام قراءتين الأولى (طوبى) بالواو، وأصلها بالياء، قلبت الياء واواً لضمّة ما قبلها: كموقن وموسر<sup>(3)</sup>، وقال ابن يعيش: "إنّ (فُعَلَى) إذا كان اسماً وهو معتل العين بالياء، فإنهم يقلبون الياء واواً لانضمام ما قبلها نحو (طوبى) و(كوسى) فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلا أنها جارية مجرى الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، فطوبى أصلها (طِيبِي) لأنها من الطَّيِّبَةِ"<sup>(4)</sup>.

والقراءة الثانية (طِيبِي) قرئت بالياء على الأصل، إلا أن الطاء كُسرَت فيها لتسَلَّمَ الياء.

والدرس الصوتي المعاصر لا يُسَلِّمُ بهذا تماماً، وإنما يفسّره كما يلي:  
فالقراءة الأولى التي وافقت رسم المصحف (طوبى)، الأصل فيها (طِيبِي): tuyba إذ تشكّل في بنيتها الحركة المزدوجة الهابطة (uy)، فتخلصت اللغّة منها عن طريق إسقاط شبه الحركة (y) فتصير الكلمة (tuba)، ثمّ يعوّض عن المحذوف عن طريق مدّ الضمة: (tuba)<sup>(5)</sup>، والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

| tuba                 | tuba             | tuyba                        |
|----------------------|------------------|------------------------------|
| التعويض من خلال      | إسقاط شبه الحركة | الأصل أو البنية العميقة      |
| إطالة الحركة القصيرة | (y)              | وفيه الحركة المزدوجة الهابطة |
| (طوبى)               | (طُوبى)          | (طِيبِي)                     |

أما القراءة الثانية (طِيبِي) فالأصل فيها أيضاً (طِيبِي) حيث تأثرت ضمة الطاء بالياء بعدها تأثراً مدبراً، فانقلبت إلى حركة من جنسها وهي الكسرة، فصارت الكلمة:

(1) الكشف: 359/2

(2) قراءة مكوزة الأعرابي في الكشف: 359/2، وتفسير أبي السعود: 20/5، وفي البحر قراءة عن بكرة الأعرابي: 390/5

(3) الكشف: 359/2، وانظر تفسير القرطبي: 316/9

(4) شرح المفصل: 98/10

(5) انظر أثر الحركة المزدوجة: 207

(tiyba)، ثم أسقطت شبه الحركة (y) لتكون (tiba)، فعوّضت اللغة عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة الحادثة<sup>(1)</sup>، بفعل عملية المماثلة لتكون (tiba)

tiba < tiba < tiyba < tuyba  
طِيبِي      طِيبِي      طِيبِي      طِيبِي

الأصل أو البنية العميقة      عملية المماثلة      حذف شبه الحركة (y) البنية السطحية  
وتشكل الحركة الهابطة (iy)      بعد التعويض

باطالة الكسرة القصيرة

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلا النمطين قد شاع في بيئة استعمالية معينة وهذا ما ترجّحه القصة المعروفة عن الكسائي عندما أقرأ أحد الأعراب قوله تعالى: "طوبى لهم وحسن مآب" فقال الأعرابي: طيبى، فأعاد الكسائي طوبى، فقال الإعرابي: طيبى<sup>(2)</sup>.

#### الواو والتاء:

لا توجد أي صلة بين صوت الواو والتاء لا من حيث الصفة ولا من حيث المخرج، فصوت الواو كما ذكرنا يصفه المعاصرون بأنه نصف صحيح (شبه علّة) شفوي مجهور<sup>(3)</sup>، وأما التاء فصوت لثويّ أسنانيّ مهموس<sup>(4)</sup>.

وقد رصدت الدراسة قراءةً في الكشاف أُبدلت فيها التاء من الواو، في قوله تعالى: "أرسلنا رُسُلَنَا تَتْرَى"<sup>(5)</sup>. يقول الزمخشري: (تتري: فعلى الألف للتأنيث لأنّ الرسل جماعة، وقرىء: "تتري")<sup>(6)</sup> بالتونين، والتاء بدل من الواو، كما في تولج وتيقور، أي متواترين واحداً بعد واحد من الوتر، وهو الفرد<sup>(7)</sup>، وتسويغ هذا الإبدال عند علماء العربية القدماء أنّ الواو والتاء من حروف (سألتمونيها) التي قد تبدل في صيغة الافتعال وغيرها، فإذا كانت الواو مفتوحة أو مكسورة أو لا أُبدلت تاءً، وهذا

(1) نفسه: 207

(2) الخصائص: 120/1، 379/1.

(3) النظام اللغوي: 158

(4) الكتاب: 423/4، وانظر التشكيل الصوتي، العاني: 72، 74، وفي صوتيات العربية: 140

(5) المؤمنون: 44

(6) الفخر الرازي: 101/23، والتبصرة: 604، ومعاني الفراء: 36/2، والسبعة: 446

(7) الكشاف: 32/3، 33، وانظر شرح المفصل (المتن): 38/10

إبدالٌ ليس بمطرِد<sup>(1)</sup>، فمن ذلك قولهم: تراث من ورت... وتيقور، وزعم الخليل أنها من الوقار<sup>(2)</sup> كأنه حيثُ قال العجاج<sup>(3)</sup>:

فإنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي

ويقول سيبويه: وذلك قولهم تولج. وزعم الخليل أنها فَوْعَلٌ، فأبدلوا التاء مكان الواو<sup>(4)</sup>، والزمخشري قاس (تتري) على ما ذكره الخليل وسيبويه، وأما اختيارهم للتاء بدل الواو فلأنهم: "رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى تاء لأنها حرف جلد قوي لا يتغير بتغيير أحوال ما قبله"<sup>(5)</sup>. وأحياناً يكون الهمزة<sup>(6)</sup>.

وأما الدرسُ الصوتيُّ المعاصرُ فلا يرى هذا من باب الإبدال لعدم وجود قرابة صوتية بين الصوتين لا من حيثُ المخرج ولا من حيثُ الصفة، ولهذا يمكن أن يكونَ تعليلُ القدماء من باب القياس الخاطيء<sup>(7)</sup>، وما الأمر إلا جنوح اللغة عن بعض الحركات المزدوجة لما فيها من ضعف، فيبدلونها بصوتٍ أجد منها أحياناً يكون الهمزة وأحياناً يكون التاء، وهذا ما يفسر وجود سابقة التاء في بعض الأنماط واللغوية<sup>(8)</sup>.

|                                 |                |            |
|---------------------------------|----------------|------------|
| tatran                          | *atran         | watran     |
| اجتلاب التاء قياساً خاطئاً وفيه | حذف شبه الحركة | الأصل وترى |
| الحركة المزدوجة الصاعدة (wa).   |                |            |

(1) الكتاب: 332/4

(2) نفسه: 332/4

(3) للعجاج في ديوانه: 340/1، والرَّجْزُ من شواهد الكتاب: 332/4، وشرح المفصل: 38/10، والمنصف: 208، وفي اللسان: 257/15 (وقر).

(4) الكتاب: 333/4، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: 570/2

(5) شرح المفصل: 37/10، وانظر الكتاب: 334/4

(6) دراسات في فقه اللغة: 135

(7) انظر التطور اللغوي مظاهره وعلله: 74، والتطور النحوي، (برجشتراييسر): 52، وانظر فقه اللغات

السامية: 110

(8) انظر حول سابقة التاء: كتاب دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 43-63، لمزيد من التفصيل.

والحقيقة أنه يمكننا تفسير عملية القياس الخاطيء، فقد نظر القدماء إلى صيغة الافتعال، فالنمط (تترى) مرّ بالخطوات التالية:

|       |   |            |   |                |   |              |
|-------|---|------------|---|----------------|---|--------------|
| وتر   | < | اوتر       | < | اتتر           | < | اتّتر        |
| watar |   | iwtatara   |   | i*tatara       |   | ittara       |
|       |   | صيغة افتعل |   | حذف شبه الحركة |   | اجتلاب التاء |

ثمّ يشتق فعلٌ جديدٌ من (اتتر) قياساً خاطئاً على الافتعال التي تكون فاؤها تاء، وهو (تتر) ومنه تشتق الاشتقاقات الجديدة.

### 2.1.2 اللغات واللهجات :

أودّ أن أشيرَ لأمرٍ منهجيّ قبلَ الولوج في معالجة القراءات القرآنية التي وصفت بأنها لهجةٌ أو لغةٌ، فالباحث ارتأى وضعَ هذا العنوان في هذا الموضع لما له من شديد صلةٍ في باب الإبدال السابق، وأشير أيضاً إلى أنني أدرجتُ تحتَ هذا العنوان بعضَ المسائل التي تخصُّ أبواباً أخرى، إلا أنني ارتأيتُ أيضاً أن أضعَ معظمَ ما وصفه الزمخشري بأنه لغةٌ تحتَ عنوان واحد.

عرّف القدماء اللغة بأنها: أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم<sup>(1)</sup>، وقيل: الكلام المصطلح عليه بين كلِّ قبيلة<sup>(2)</sup>، ويبدو أنّ علماء اللغة القدماء لم يميّزوا بين اللغة واللهجة، أما في الدراسات اللغوية الحديثة فيفصل العلماء بين اللغة واللهجة فصلاً تاماً، فهم يجعلون اللغة أوسع وأعم<sup>(3)</sup>، فهي بيئة لغوية واسعة تشتمل مجموعة من اللهجات تشترك في مجموعة من الظواهر اللغوية، فالعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص<sup>(4)</sup>، فاللهجة إذن: مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة، ويشترك في هذه الصفات جميعُ أفراد هذه البيئة<sup>(5)</sup>.

(1) الخصائص: 87/1، وانظر الاقتراح: 38، والكليات: 796.

(2) الكليات: 796

(3) انظر منهج أبي حيان: 414

(4) في اللهجات العربية: 17، وانظر منهج أبي حيان: 413 وما بعدها

(5) في اللهجات العربية: 17.

أما بخصوص اللغة التي نزل بها القرآن فأغلبُ الروايات أنه نزل باللغة الأديبية المشتركة (النموذجية) التي تمثلها لهجة قريش<sup>(1)</sup>، ثم أبيح للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها<sup>(2)</sup>.

والزمخشري واحدًا من علماء اللغة استعمل مصطلح اللغة للدلالة على اللهجة في كشفه، وفيما يلي تفصيل بعض الظواهر اللهجية التي وجدنا الزمخشري يستعملها لتوجيه القراءات القرآنية: ظاهرة الإنطاء (الاستنطاء)<sup>(3)</sup>:

في قوله تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وفي قراءة رسول الله<sup>(6)</sup>):

"إنا أنطيناك"، بالنون، وفي حديثه صلى الله عليه وسلم<sup>(7)</sup>: "وأنطوا النّبجة"<sup>(8)</sup>. فقد وقف كثيرٌ من الدارسين أمام هذه القراءة (أنطيناك)، لأسباب منها: أولاً: أن القراءة خالفت رسم المصحف.

ثانياً: أن القراء الذين قرأوا بها هم ممن عرفوا بالقراءات الشواذ. ثالثاً: لا صلة صوتية بين صوتي العين والنون، حتى يبدل أحدهما من الآخر، لأن علماء اللغة المعاصرين<sup>(9)</sup> و بعض القدماء<sup>(10)</sup> رفضوا إبدال الأصوات المتباعدة

(1) انظر تفصيل القول في هذه المسألة: الإتيان في علوم القرآن: 1/135، وانظر في اللهجات العربية: 47، وفصول في فقه العربية: 78-80، ولغة القرآن الكريم، عبد الجليل عبدالرحيم: 108، ومنهج أبي حيان: 416، ودراسات في فقه اللغة: 112.

(2) الإتيان في علوم القرآن: 1/136

(3) الحقيقة أن الزمخشري لم يصف هذه الظاهرة باللغة ولم يعزها إلى قبيلة في الكشف، ولكنني أثرت وضعها هنا، لأنه وصفها في الفائق بأنها لغة حميرية، انظر الفائق: 3/442

(4) الكوثر: 1

(5) الكشف: 4/290

(6) البحر: 8/519، مختصر ابن خالويه: 181، المحرر: 15/582، روح المعاني: 30/313، فتح القدير: 502/5

(7) منال الطالب: 64

(8) النّبجة: الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته انظر لسان العرب: 3/7 وفي الكشف: النّيحة

(9) انظر فصول في فقه اللغة العربية: 121-122، ومنهج أبي حيان: 494

(10) سر صناعة الإعراب: 1/166

في المخرج أو الصفة، في حين عدّها كثيرون من الإبدال، وعزاها بعضهم إلى بعض اللهجات العربيّة، فالزمخشري عزاها إلى بني سعد وحمير<sup>(1)</sup>، وابن الأثير إلى اليمن<sup>(2)</sup>، والسيوطي إلى سعد بن بكر والأزد وقيس والأنصار<sup>(3)</sup>.

واللافت في هذه القراءة أنّ روايتها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو أفصح العرب، لذا فإنّ أمر الوقوف أمامها يتطلب جهداً زائداً، ولنا أن نظن أن الرسول كان يتكلم في هذه السورة فنطق بما يقوله قومه، بدليل أنه كان يستعمل هذه اللغة (الإنطاء) في غير قراءة القرآن<sup>(4)</sup>، كحديث أنطوا النيحة، وجاء في الفائق للزمخشري: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعطية السعدي: ما أغناك الله فلا تسأل الناس شيئاً، فإنّ اليد العليا هي المنطية، وإنّ اليد السفلى هي المنطاة، وإنّ مال الله مسؤولٌ ومنطى"<sup>(5)</sup>، ويعلق الزمخشري بقوله: (وهذه لغة بني سعد يقولون: أنطني وأعطني، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - لرجل: أنطه كذا)<sup>(6)</sup>، فيمكن أن نتصور أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد أخذها من بني سعد أيام كان رضيعاً عند السيّدة حليلة السعدية، وهي من بني سعد بن بكر.

عدّ القدماء الاستنطاء ظاهرة لهجية تعني: إبدال العين الساكنة نوناً عند مجاورتها للطاء<sup>(7)</sup>، وقلنا: إنّ علماء اللّغة المعاصرين يرفضون هذا الإبدال، وأخذوا يتأولون لها وجوهاً، فيرى أنيس أنّ تفسير هذه الظاهرة بأنّه كان ينطق بالعين نطقاً أنفمياً فتسمع العين ممتزجة بالنون، وأنّ الرواة سمعوا هذه الصفة ممثلةً في الفعل أعطى، فأشكلت عليهم<sup>(8)</sup> وهو وصفٌ نظريٌّ افتراضيٌّ.

(1) الفائق: 442/3

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر: 76/5

(3) المزهر: 222/1، وجعلها السيوطي من مستبشع اللغات.

(4) انظر منهج أبي حيان: 494

(5) الفائق: 442/3

(6) نفسه: 442/3

(7) انظر اللهجات العربية في التراث: 98/1

(8) في اللهجات العربية: 142

وذهب آخرون إلى الربط بين أصل (أنطى) في العربية وما يقابلها في العبرية والسريانية، ثم نحتت تلك القبائل التي روي عنها الاستتطاء ما في هاتين اللغتين واللغة العربية<sup>(1)</sup>.

ويفسر إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيراً عربياً خالصاً، فيقول: "وملاك الأمر في هذه (النون) أنها لم تكن مقابلة للعين في: (أعطى)، وإنما جاءت من أن الفعل كان: (أتى)، بمعنى (أعطى) ثم ضَعَفَ الفعلُ فصار (أتى) بتشديد التاء، ومعلومٌ أنّ فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات السامية يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما نقول في العربية: (جندل) وهي من (جدل) بتشديد الدال. وهذا كثيرٌ معروف"<sup>(2)</sup>.

ومن الناحية الصوتية يسهل تحليل قول السامرائي السابق فالفعل (أتى) الذي جعله أصلاً لـ (أعطى) أصله (أتى) بهمزتين فقلبت الهمزة الثانية عيناً، وهو قلبٌ مسوّغٌ لقرب مخرج الهمزة من مخرج العين وإن كان إبدال العين من الهمزة قليلاً (ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم)<sup>(3)</sup>، ثم تحوّلت التاء إلى طاء، وهذا مسوّغٌ إلاّ أنه يحتاج إلى تفسير أيضاً، ويمكن تمثيل ذلك:

|       |   |       |   |       |
|-------|---|-------|---|-------|
| >a<ta | < | >a<ta | < | >a>ta |
| أعطى  |   | أعتى  |   | أتى   |

الأصل                      إبدال الهمزة عيناً                      إبدال التاء طاء (تضخيم التاء)

ومما يضعفُ هذا التفسيرَ أنّ الأمر ليس مقصوراً على بيئة استعمالية معينة حتى نقول إنّ الرواة قد توهموا كما أنّ هذه العملية موجودة في النطق العربي الحديث في كثير من اللهجات الحديثة.

فحفحة هُذيل و(تعاقب العين والحاء):

الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق، والفرق الوحيد بينهما في صفة الجهر والهمس، فالعين صوتٌ مجهور والحاء صوتٌ مهموس<sup>(4)</sup>، "ولولا بحة في الحاء

(1) فصول في فقه العربية: 122، وانظر فقه اللغات السامية: 44، وانظر منهج أبي حيان: 495

(2) فقه اللغة المقارن: 258، وقد عرض عبدالنواب هذا الرأي في كتابه فصول في فقه العربية: 122، 123

(3) الممتع في التصريف: 276

(4) الكتاب: 4/433، وانظر المفصل: 520، 521، الرعاية لتجويد القراءة: 164



لكانت عيناً<sup>(1)</sup>، وبسبب اتحاد مخرجهما حدثت عملية التعاقب بينهما، ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "لَيْسْ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري: (وفي قراءة ابن مسعود "عَتَى حِينَ" وهي لغة لهذيل)<sup>(3)</sup>، وقد سميت هذه الظاهرة في لهجة هذيل بالفحفة، وإن كان ليس للظاهرة بحد ذاتها علاقة مع هذا الاسم<sup>(4)</sup>، وعدّها السيوطي من اللغات المستبشعة المذمومة<sup>(5)</sup>، وربما استند السيوطي في وصفه هذا على القصة التي رواها الزمخشري (أن عمر رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ "عَتَى حِينَ" فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن، فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش، فأقرأء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل والسلام)<sup>(6)</sup>، والدراسات اللغوية المعاصرة ترى في لهجة هذيل ظاهرة يمكن تفسيرها.

فالصوتان من أصوات الحلق، وصوت العين مجهور، وأما صوت الحاء فهو

نظير العين المهموس، والإبدال هنا لمناسبة تشديد التاء بعدها:

|                      |   |        |
|----------------------|---|--------|
| atta                 | < | hatta  |
| عَتَى (في لهجة هذيل) |   | حَتَّى |

ويقدم تشيم رابين تصويراً يجعلنا نميل إليه، ومؤدى هذا التصور إن كثيراً من شقيقات اللغة العربية يكون فيها صوت العين في (حتى) ففي العربية الجنوبية: (عد: <d) و(دي: <dy)، وفي العبرية: (عد، <ad)...<sup>(7)</sup>، ويتابع رابين: "والعربية الغربية، ولو لسبب جغرافي فقط، ينبغي أن تكون قد استخدمت عدي (<adi) في وقت ما، وصيغة هذيل من ثم لا بد أن تكون في منزلة وسطى بين الاثنين"<sup>(8)</sup>، ومقصد رابين أن (عَتَى) في لهجة هذيل منحوتة من (حَتَّى) العربية (في المستوى

(1) سر صناعة الإعراب: 213/1

(2) يوسف: 35

(3) الكشف: 319/2، وانظر مختصر في شواذ القرآن: 163، والدر المصون: 182/4

(4) انظر التغير التاريخي: 41

(5) المزهر: 222/1

(6) الكشف: 319/2، وانظر البحر المحيط: 307/5

(7) اللهجات العربية القديمة، رابين: 173، وانظر فصول في فقه العربية: 139

(8) نفسه: 173، 174

الفصح من اللغة) وبين (عد) و(عدي) في العبريّة والعربيّة الجنوبية<sup>(1)</sup>، وأودّ الإشارة إلى أن العلماء لم يرووا لنا أمثلة كافية على فحفة هُذيل، وذكر رايبن جملة كاملة على هذه الظاهرة: "اللعمُ الأحمرُ أعسنُ من اللعمِ الأبيضِ، أي اللحمُ الأحمرُ أحسن من اللحمِ الأبيضِ، وهو مثالُ مشكوكٍ فيه"<sup>(2)</sup>.

وفسّر بعض المعاصرين ومنهم رايبن<sup>(3)</sup> قراءة (عتّى حين) على أنها من المخالفة الصوتية فقد مال القارئ إلى المخالفة بين (الحاء) في حتّى و(الحاء) في حين:

<attahin

hattahin

(عتّى حين) في لهجة هذيل

(حتّى حين)

فإن صحّ هذا التفسير لهذه القراءة، فإنّه لا يمكننا بالتفسير نفسه أن نفسّر ما جاء في الكشاف في قوله تعالى: "وطلح منضود"<sup>(4)</sup>، (عن علي رضي الله عنه: أنه قرأ: وطلع<sup>(5)</sup>... وقرأ قوله تعالى: "لها طلع نضيد"، فقيل: له أتولها؟ فقال: آي القرآن لا تهاج اليوم ولا تحوّل)<sup>(6)</sup>.

ونود أن نشير إلى أنه لا يمكننا أن نخضع هذه القراءة للتفسير السابق، وهو المخالفة الصوتية بين الحروف المتشابهة كما في (حتّى حين) و(عتّى حين) لكننا نرجّح أن صوت العين المجهور مال إلى نظيره المهموس في بعض اللهجات، وقد عدّ بعض العلماء أن الطلح لغة في الطلع، والمعنى واحد<sup>(7)</sup>.

كما نشير إلى أنه قد يحدث العكس، فنقلب العين حاءً، ففي قوله تعالى: "إذا بُعثر ما في القبور"<sup>(8)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>:

(1) انظر التغير التاريخي: 41

(2) اللهجات العربية القديمة: 173

(3) انظر اللهجات العربية في التراث: 373/1، واللهجات العربية القديمة: 173

(4) الواقعة: 29

(5) انظر تفسير ابن كثير: 289/4، والبحر المحيط: 206/8

(6) الكشاف: 54/4

(7) انظر الصحاح: 388/1، ولسان العرب: 131/9 (طلح)، وابن كثير: 289/4

(8) العاديات: 9

(9) الكشاف: 279/4

(وقرى<sup>(1)</sup>): بُحْتِرَ بَحْتَرٌ، وربما يمكن تفسير هذا الإبدال وفق قانون المماثلة الصوتية بين الحاء والثاء<sup>(2)</sup>)

buhtira

bu<tira

بحثر

بعثر

وفي قوله تعالى: "أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرى<sup>(5)</sup>): وأعهد بالحاء، وأحد، وهي لغة تميم ومنه قولهم: دحا محاً<sup>(6)</sup>، ونلاحظ من قول الزمخشري أمرين:

أولهما: ورود قراءتين: أحهد، وأحد.

ثانيهما: أن لهجة تميم مالت إلى قلب العين حاء على عكس ما رأينا في لهجة هذيل سابقاً.

فإن إبدال العين حاء أمرٌ مسوّغ كما ذكرنا، فربما تكون لهجة تميم حاولت التخلص من صفة الجهر في صوت العين فعمدت إلى نظيره المهموس صوت الحاء، وأما قراءة (أحد) فأتصور أنها عملية متطورة عن (أعهد) إذ خضعت لقانون المماثلة الصوتي:

>ahhad

<

>ahhad

<

>a<had

أحد

أعهد

أعهد

عملية المماثلة

قلب العين حاء

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال.

(1) انظر تفسير الماوردي: 326/6، ومختصر ابن خالوية: 178، والطبري: 181/30، إعراب القراءات السبع وعللها: 519/2

(2) اللهجات العربية القديمة: 174

(3) يس: 60

(4) الكشف: 327/3

(5) انظر البحر المحيط: 343/7، وروح المعاني: 40/23، والدر المصون: 491/5

(6) دحا محاً من قولهم: "دعها معها"

### التثنية:

تمثل التثنية ميل بعض اللهجات العربية إلى كسر حرف المضارعة نحو: تعلم وتدرى وتصنع، ونسبها الزمخشري إلى تميم<sup>(1)</sup>، وعدّها سيوييه لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز<sup>(2)</sup>، كما تنسب إلى قيس وتميم وأسد وربيعه وهذيل<sup>(3)</sup>، وارتبطت ظاهرة التثنية بقبيلة بهراء<sup>(4)</sup>، ومما جاء في الكشف في هذه الظاهرة:

- في قوله تعالى: "ولا تَرَكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وعن أبي عمرو: بكسر التاء وفتح التاء)<sup>(7)</sup> (يَرَكَنُوا) على لغة تميم في كسرهم حروف المضارعة، إلا الياء في كل ما كان من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، ونحوه مَنْ قَرَأَ: "فَتَمَسَّكُمُ"<sup>(8)</sup>، بكسر التاء.

فقد ورد في هاتين القراءتين نمطان يمثلان ظاهرة التثنية (تركنوا) و(فتمسكم)، ونسبهما الزمخشري إلى تميم، وكذلك يقول ابن جنّي: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو عَلِمْتُ تَعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ وهي تَعْلَمُ، ونحن نِرْكَبُ"<sup>(9)</sup>.

ويظهر من قول الزمخشري أنّ لظاهرة التثنية قيوداً، منها: أولاً: أن يكون المضارع مكسور العين، كما في النمطين: (مَسَّ وَرَكَنَ) وهو ما ذهب إليه ابن جنّي أيضاً.

(1) الكشف: 296/2

(2) الكتاب: 110/4

(3) في اللهجات العربية: 139، انظر فصول في فقه العربية: 124، واللهجات العربية القديمة: 19 (مقدمة

المترجم) و 136، واللهجات العربية في التراث: 397-388/1

(4) انظر الخصائص: 400/1، والبحر المحيط: 23/1

(5) هود: 113

(6) الكشف: 296/2

(7) انظر المحتسب: 329/1، وفتح القدير: 530/2، والدر المصون: 144/4

(8) البحر: 269/5، المحتسب: 329/1، والعكيري: 717، إعراب النحاس: 116/2، روح المعاني: 155/12،

الدر المصون: 145/4

(9) المحتسب: 330/1، ولم ترد فيه قراءة (تركنوا)

ثانياً: استثنى الزمخشري (الياء) من الكسر دون أخواتها من حروف المضارعة، ونحن بدورنا لا نسلم بما ذهب إليه الزمخشري لسببين: أولهما: إنّ ظاهرة التثنية لم تستعمل في قبيلة بعينها حتى تُضبط جميعُ صيغِ أفعالها في الماضي والمضارع وتعمّم الظاهرة، وخير دليل على ذلك أن النمطين (مسّ وركن) جاز في عينهما الكسر والفتح<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: إن استثناء الزمخشري (الياء) من الكسر، فيه نظر، فقد روى الزمخشري نفسه قراءتين كُسرَت فيها ياء المضارعة - وسيأتي ذكرهما - وقد ذكر ابن جني أنماطاً كُسرَت فيها الياء على قلّة، "وتقلّ الكسرةُ في الياء، نحو يَعْلَمُ ويَرْكَبُ استتقالاً للكسرة في الياء"<sup>(2)</sup>، وكذلك يذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ الياء المشكلة بالكسر نادرة الشيوع في النطق العربي"<sup>(3)</sup>، ويرجّح أنيس كذلك إلى أنّ بهراء مالت إلى كسر ياء المضارعة، والذي يشجعنا على تحرير التثنية من القيدتين السابقين اللذين ذكرهما الزمخشري، هو أنّ ظاهرة التثنية لم تختصّ بها العربيّة وحدها بل هو تطوّر مرّ عبر مراحل من السامية الأولى التي كان الأصل فيها فتح حروف المضارعة، والذي مثلته لهجة الحجاز في الغالب ثمّ تطوّر إلى الكسر في معظم اللغات السامية<sup>(4)</sup>، وقد تحفظ بعض المحدثين على أقدمية الفتح في اللغة<sup>(5)</sup>، ويقول راببن: " وفي العبرية يكسرون حروف المضارعة وفي الآرامية الغربيّة وفي الأغاريتيّة، وفي لهجات قضاة (ومنها بهراء)<sup>(6)</sup>، التي تقع على تخوم الكنعانية يكسرون ياء المضارعة"<sup>(7)</sup>.

(1) اللسان: 72/14 (مسس)، و28/6 (ركن)، وانظر المحتسب: 329/1

(2) المحتسب: 330/1

(3) في اللهجات العربيّة: 140

(4) في اللهجات العربيّة: 140، وانظر اللهجات العربيّة في التراث: 397/1

(5) لغة تميم: 207

(6) الكتاب: 336/3

(7) اللهجات العربيّة القديمة: 136، 137

وما زالت ظاهرة التثنية شائعةً إلى اليوم في كثير من لهجاتنا العربيّة الحديثة، وما زلتُ أسمعُ في لهجاتِ الأردنيين وغيرهم هذه الظاهرة في مثل (نعملُ، يصنعُ، تكتبُ).

وبقيت ظاهرة التثنية في العربيّة الفصحى نفسها في بعض الأمثلة إذ يُكسرُ في الفصحى حرفُ المضارعة في (إخال) بمعنى (أظن) في كثيرٍ من النصوص التي وصلت إلينا<sup>(1)</sup>، ومنها<sup>(2)</sup>:

فغيرتُ بعدهم بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ أني لاحقٌ مستتبِعُ

وأما ما رواه الزمخشري بكسر ياء المضارعة، ففي قوله تعالى: "وهم لا يسأمون"<sup>(3)</sup> جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>: "لا يسأمون" بكسر الياء)، وفي قوله تعالى: "يكادُ البرقُ يخطفُ أبصارَهُمْ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: وعن الحسن<sup>(8)</sup>: يخطفُ، بفتح الياء والخاء، وعنه (الحسن): يخطفُ بكسرها" وفسر الزمخشري كسرَ الياء إتباعاً لحركة الخاء المكسورة<sup>(9)</sup>، وبالقانون نفسه (المماثلة) أو الإتباع يوجّه الزمخشري قراءة (بهدّي)<sup>(10)</sup>، في قوله تعالى: "أمن لا يهدّي"<sup>(11)</sup>، فإذا استطعنا أن نوجّه هاتين القراءتين فكيف يمكن تفسير القراءات السابقة بالقانون نفسه وكذلك القراءات التالية؟

(1) انظر منهج أبي حيان: 437

(2) ديوان الهذليين: 8/1

(3) فصلت: 38

(4) الكشف: 454/3

(5) انظر روح المعاني: 126/24

(6) البقرة: 20

(7) الكشف: 219/1

(8) انظر البحر المحيط: 90/1، ومعاني الفراء: 8/1، القرطبي: 222/1

(9) الكشف: 219/1

(10) نفسه: 237/2، وانظر المحتسب: 60/1

(11) يونس: 35

ففي قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: (وقرأ ابن حُبَيْش "نِسْتَعِينُ"<sup>(3)</sup> بكسر النون) والزمخشري لم يعزُ هذه القراءة لقبيلة معينة، وقد عزا أبو حيان (فتح النون) إلى لغة الحجاز وهي الفصحى عنده<sup>(4)</sup>، والكسر لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل<sup>(5)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (وقرىء: "وَلَا تَقْرَبُوا"<sup>(8)</sup> بكسر التاء).

وقد ورد في الكشف أمثلةٌ أخرى تمثل هذه الظاهرة<sup>(9)</sup> مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأنها الأصل في اللغة العربيّة وهذا ما يسميه رمضان عبدالنواب بالركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة، ومعناه أنّ الظاهرة قبل أن تموت قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل<sup>(10)</sup>.

### 3.1.2 الإدغام:

لم يختلف محمود بن عمر الزمخشري عن علماء العربية القدامى في تعريفهم الإدغام، فهو عندهم: إدخال حرف في حرف وجعل لفظه كلفظ الثاني<sup>(11)</sup>، من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف<sup>(12)</sup> بحيث يتمّ النطق بهما مرة واحدة، فيصيران صوتاً مشدداً<sup>(13)</sup>، ويشترط في هذين الصوتين أن يكونا متشابهين تماماً أو متقاربين في

(1) الفاتحة: 5

(2) الكشف: 66/1

(3) انظر إتحاف فضلاء البشر: 122، وإعراب النحاس: 123/1، والقرطبي: 146/1

(4) انظر البحر المحيط: 23/1

(5) البحر المحيط: 23/1، وانظر إعراب النحاس: 122/1

(6) البقرة: 35

(7) الكشف: 273/1

(8) انظر البحر المحيط: 158/1

(9) البقرة: 126، آل عمران: 106، الأعراف: 93، سبأ: 5، يس: 49، الحج: 31، يوسف: 12، في الكشف

على التوالي: 310/1، 453/1، 97/2، 306/2، 13/3، 325/3، 295/3.

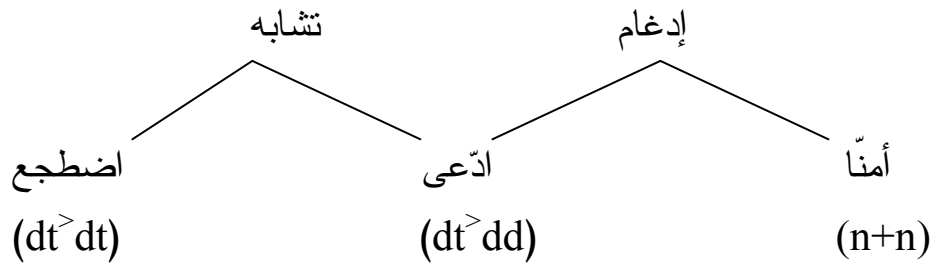
(10) انظر لحن العامة والتطور اللغوي: 376، ومنهج أبي حيان: 437

(11) انظر المفصل: 522 وشرح المفصل: 121/10 والكشف: 143/1 الأصول في النحو: 405/3

(12) الأصول في النحو: 405 والمقتضب: 197/1

(13) وانظر التبصرة في القراءات: 109

الصفة والمخرج<sup>(1)</sup>. ويقول الزمخشري: (ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين فلا بدّ من ذكر مخارج الحروف لتعرف متقاربها من متباعدها)<sup>(2)</sup> وأما علماء اللغة المعاصرون، فهو عندهم فناء الصوت الأوّل في الصوت الثاني فناء تامّاً بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً، وأطلقوا عليه مصطلح المماثلة<sup>(3)</sup>، وهي أعمّ من أن تكون إدغاماً فقط<sup>(4)</sup> وقد فرّق يحيى عابنة بينهما محيلاً إلى برجشترايستر بالرسم التوضيحي التالي<sup>(5)</sup>:



فإذا ما قارنا ما توصل إليه المستشرقون بما ذكره القدماء، فإننا لا نجد إضافة كبيرة عليه، وهذا مما سبق إليه علماء العربية القدماء بوسائلهم القليلة، وقد ذكر شاده هذا الفضل لعلماء العربية القدماء: (وكلّ ذلك لا يقلّ الفضل لسببويه، بأنّه اكتشف هنا قانوناً لم يُوفّق علم الأصوات العصري إلى معرفته إلا منذ خمسين سنة على الأكثر)<sup>(6)</sup>.

وسنورد فيما يلي صور الإدغام التي وجّه الزمخشري القراءات على هديها: التاء في التاء<sup>(7)</sup>.

رصدت الدّراسة بعض القراءات التي وجّهها الزمخشري على إدغام التاء في التاء، من ذلك: في قوله تعالى: (الذين تتوفّاهم الملائكة)<sup>(8)</sup>.

(1) الخصائص: 495/1 - 497 وانظر الأصول في النحو: 405/1 والنكت الحسان: 143/1

(2) شرح المفصل (المتن): 122/10

(3) انظر الأصوات اللغوية (أنيس): 183

(4) انظر منهج أبي حيّان: 101

(5) منهج أبي حيّان: 101 وانظر التطور النحوي، برجشترايستر: 29

(6) علم الأصوات عند سببويه وعندنا للمستشرقين (شاده): 25، عن منهج أبي حيّان (101)

(7) سنورد الدراسة الشواهد من القراءات القرآنية وبعدها نذكر المعالجة، وذلك نهج سنتهجه الدراسة في هذا الباب، تجنباً لتكرار التوجيهات.

(8) النحل: 28



جاء في الكشف<sup>(1)</sup>: (قرئ<sup>(2)</sup>): "تتوفاهم" بالياء والتاء، وقرئ<sup>(3)</sup>: "الذين توفاهم" بإدغام التاء في التاء) فـ(توفاهم) أصلها تتوفاهم، وكان منتظراً هنا أن يطبق قانون الحذف، بحذف إحدى التائين، مثلما جاءت في مصحف عبد الله بتاء واحدة<sup>(4)</sup>. ولكن القارئ لجأ إلى المماثلة بالإدغام فتحوّلت: تتوفاهم إلى توفاهم، مع ملاحظة أن الإدغام هنا يجب أن يكون ضمن سياق<sup>(5)</sup> لكي يُتخلّصَ من البدء بساكن، فلا يكون في ابتداء الكلام.

وفي قوله تعالى: (تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا)<sup>(6)</sup>: جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: ("تساقط" فيه تسع قراءات<sup>(8)</sup>، بإدغام التاء، وتتساقط بإظهار التائين وتتساقط بطرح الثانية). والملاحظ في هذه الآية الكريمة أن قراءة (تَسَاقَطَ) جاءت موافقة لرسم المصحف، وهي التي عبّر عنها الزمخشري بحذف التاء الثانية وهو مذهب سيبويه<sup>(9)</sup>، وقراءة الإدغام (تَسَاقَطَ) أصلها (تتساقط) وهو الخيار الثاني لمن لم يحذف التاء<sup>(10)</sup>. غير أن القارئ لجأ إلى المماثلة أيضاً عن طريق الإدغام<sup>(11)</sup>.

## 2- التاء في الدال

وقد ورد في مواضع كثيرة غير أن ما نودّ الإشارة إليه في البدء هو أن الزمخشري وصف بعض القراءات التي حدث فيها أبدال في صيغة الافتعال إذ

(1) الكشف: 407/2

(2) انظر الإتحاف: 278 والسبعة: 372 والكشاف: 36/2 ومعاني الفراء: 510/1

(3) انظر حاشية الشهاب: 327/5 وتاءات البزي في النشر: 232/2 والإتحاف: 164 والتيسير: 83

(4) البحر المحيط: 486/5

(5) انظر منهج أبي حيان: 101

(6) مريم: 25

(7) الكشف: 507/2

(8) انظر مختصر ابن خالويه: 84 وانظر البحر: 84/6 ومعاني الفراء: 166/2 والتبصرة:

586/6 والسبعة: 409 والكشف: 87/2 وشرح الشاطبية: 244

(9) الكتاب: 476/4

(10) نفسه: 476/4

(11) وجاء مثل هذا الإدغام أيضاً في الصافات: 25 وفي الحجرات: 13 والكهف: 77 وفي الكشف على التوالي

338/3 و 569/3 و 495/2

تبدل تاء الافتعال دالاً ووصفها بالإدغام، في حين وصفها المحدثون بالمماثلة، وعدّ ابنُ جنّي هذه المماثلةً من باب الإدغام الأصغر، وهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، ومنه ما يسمى بالإبدال والإمالة<sup>(1)</sup>. وسنذكر على مثل هذا النوع مثالين ونحيل للباقي<sup>(2)</sup>.

في قوله تعالى: "وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ"<sup>(3)</sup>، الأصل في (أذْكَرَ) أنها: اذتكر على وزن (افتعل) أبدلت التاء طاء وأدغمت الذال فيها، فصار (أذْكَرَ) وهو الفصح عند الزمخشري<sup>(4)</sup>. وعن الحسن: "وأذْكَرَ" بالذال المعجمة، والأصل تذكر، إبدال التاء ذالاً وأدغم الذال فيها، وفي هذا الموضع مثالان كما ذكرنا:

اذتكر < أذدكر < اذدكر = اذْكَرَ

(مماثلة مدبرة كليّة في حالة اتصال)

في قوله تعالى: "وما تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشاف: (وقرى: "تَدَّخِرُونَ" وبالذال والتخفيف)<sup>(6)</sup>.

فقراءة الجمهور: "تَدَّخِرُونَ"، بدالٍ مشدّدة ثمّ أدغمتِ الذالُ في الدالِ فقليل: ادّخر كما قيل: ادّكر، وقرأ أبو شعيب السوسي<sup>(7)</sup>، تَدَّخِرُونَ بدالٍ ساكنة، ودالٍ مفتوحة من غير إدغام، وهذا الفك جائز، وعدّ أبو حيان قراءة الجمهور أجود، وأجاز جعل الدال ذالاً، فتقول: ادّخر<sup>(8)</sup>.

فيمكن أن تتصورَ المراحلَ التي مرّ بها هذا النمطُ وهي<sup>(9)</sup>:

(1) انظر الخصائص: 495/1 و496

(2) انظر مثلاً: التوبة: 57، والأنفال: 9 ويونس: 35، النحل: 37 في الكشاف على التوالي 196/2، 146/2

409/4, 237/2

(3) يوسف: 45

(4) انظر الكشاف: 324/2، والبحر المحيط: 314/5

(5) آل عمران: 49

(6) الكشاف: 431/1، وهي قراءة مجاهد وأبي السمال وأيوب انظر إعراب النحاس: 334/1 والبحر: 467/2

ومعاني الفراء: 215/1

(7) البحر المحيط: 467/2

(8) انظر البحر المحيط: 467/2

(9) انظر منهج أبي حيان: 124

- 1- تَدْتَخِرُونَ = وزن الافتعال بالتاء من (نخر)  
 2- تَدْتَخِرُونَ = إبدال التاء دالاً لمناسبة الدال للمماثلة الجزئية المقابلة المتصلة  
 3- تَدْتَدَخِرُونَ = بإبدال الذال دالاً لمناسبة الدال للمماثلة الكلية المدبرة المتصلة  
 4- تَدَخِرُونَ = بالإدغام  
 أي: تَدْتَخِرُونَ < تَدْتَدَخِرُونَ < تَدَخِرُونَ < تَدَخِرُونَ  
 أمّا القسم الأول وهو الإدغام فقد جاء عليه:  
 في قوله تعالى: "بل أدرك علمهم" (1) ذكر الزمخشري في (أدرك) اثنتي عشرة قراءة<sup>(2)</sup>، وقراءة الجمهور (بل أدرك) وهي القراءة الموافقة لرسم المصحف، وأصل أدرك عند الزمخشري (تدارك)<sup>(3)</sup> فأدغمت التاء في الدال، وقرئ أيضاً: (أم تدارك) على الأصل، وجُعِلَتْ (أم) بدلاً من (بل).  
 وفي قوله تعالى: "أن لا يقولوا على الله إلا الحقّ ودَرَسُوا ما فيه"<sup>(4)</sup> جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرئ<sup>(6)</sup>): "وادّارسوا" بمعنى تدارسوا).  
 وفي قوله تعالى: (لولا أن تدارك<sup>(7)</sup>) جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (وقرأ ابن عباس وابن مسعود<sup>(9)</sup>: "تَدَارَكْتُهُ" وقرأ الحسن<sup>(10)</sup>: "تَدَارَكُهُ"، أي تتداركه).  
 وفي قوله تعالى: (يا أيها المزمّل)<sup>(11)</sup>، فبعد أن تناول الزمخشري قراءات المزمّل قال<sup>(12)</sup>:

- 
- (1) النمل: 66  
 (2) الكشف: 156/3 وانظر البحر: 92/7 والإتحاف: 339 والتبصرة: 622 معاني القراءة: 299/2  
 (3) الكشف: 156/3 وانظر مشكل إعراب القرآن: 154/2 وإعراب القراءات السبع وعللها: 161/2  
 (4) الأعراف: 169  
 (5) الكشف: 128/2  
 (6) انظر المحتسب: 267/1، والقرطبي: 312/7، وإعراب النحاس: 648/1  
 (7) القلم: 49  
 (8) الكشف: 148/4  
 (9) انظر المحتسب: 326/2، ومختصر ابن خالويه: 160، والإتحاف: 421  
 (10) الفخر الرازي: 98/30، والقرطبي: 253/18، والمحزر: 55/15، وإعراب القراءات الشواذ: 611/2.  
 (11) المزمّل: 1  
 (12) الكشف: 174/4

وقرئ المتزمل على الأصل وبإدغام التاء في الزاي، ونحوه (المدثر)<sup>(1)</sup> في المتدثر<sup>(2)</sup>.

ما نودّ أن نشير إليه هنا هو أنّ الأصل الذي ذهب إليه الزمخشري كان صحيحاً غير أنّ تعليقه لهذا التغيّر كان ناقصاً، فذكر في القراءات السابقة أنّ التاء أدغمت في الدال، وهذا صحيح غير أنّ العلة في هذا الإدغام غير صحيحة. فقد ذكر أنّ الإدغام حدث بين التاء المتحركة والدال الساكنة، وهذا لا يتمّ بغير علة، وإنما تمّت العملية أولاً في الفعل المضارع (تَدَارِك) و(تَدَارِس) و(تَدَثِّر)، فحدثت توالي أمثال (ت ت) وتوالي حركات قصيرة فتخلّصت اللّغة من الحركة على المقطع الثاني، ولم تتخلّص من الحركة التي على المقطع الأول، لأنّه تاء المضارعة وهو الذي يحمل النبر فصارت العملية على النحو التالي<sup>(3)</sup>:

تَدَارِك < تَدَارِك < تَدَارِك (بالإدغام) ادرك (صيغة الماضي)

تَدَارِس < تَدَارِس < تَدَارِس (بالإدغام) ادرس (صيغة الماضي).

تَدَثِّر < تَدَثِّر < تَدَثِّر (بالإدغام) مدثر (اسم الفاعل).

ثم حدث الاشتقاق الجديد وكأنّه اصبح فعلاً غير الأصل الذي كان تطوّر منه بعد أن تمّ طرد الباب على وتيرة واحدة<sup>(4)</sup>

### 3- التاء في الظاء

في قوله تعالى: " تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:  
(وقرئ<sup>(7)</sup>): "تَظَاهِرُونَ" بحذف التاء وإدغامها وتظاهرون بإثباتها، وتظاهرون<sup>(8)</sup>

(1) المدثر: 1

(2) الكشف: 174/4، وانظر التبيان في إعراب القرآن: 1246/2، والبحر المحيط: 360/8 و 370

(3) انظر منهج أبي حيان: 103

(4) التطور اللغوي مظاهرة وعلله: 29، وانظر منهج أبي حيان: 103

(5) البقرة: 85

(6) الكشف: 294/1

(7) الإتحاف: 140، والإملاء: 29/1، والبحر: 291/1، والطبري: 318/2

(8) الإتحاف: 140، وإعراب النحاس: 194/1

بمعنى (تتظاهرون). ونلاحظ من قول الزمخشري نمطين قرئاً بالإدغام (تتظاهرون) و(تتظَّهرون) والأصل فيهما: تتظاهرون، ويمكن أن نصف القراءتين لغوياً كما يلي:

تتظاهرون < تتظاهرون (تسكين) < تتظاهرون (مماثلة)

تتظَّهرون < تتظَّهرون (تسكين) < تتظَّهرون (مماثلة)

وحصلت عملية المماثلة الكلية أو الإدغام؛ لأنَّ صوتي التاء والطاء متقاربان في المخرج، فالتاء صوت أسناني شديد مهموس والطاء صوت أسناني رخو مجهور<sup>(1)</sup> وينسحب الكلام نفسه على قراءة<sup>(2)</sup> (تتظَّهرا) و(تتظَّهرا) في قوله تعالى: " وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه"<sup>(3)</sup>

5- التاء والذال

جاء في الكشاف قراءات كثيرة تمثل إدغام التاء في الذال، فالفعل (تذكر) ورد في خمس آيات<sup>(4)</sup> منها في قوله تعالى: "ما تذكرون"<sup>(5)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: (قرئ<sup>(7)</sup> يذكرون، وبالتاء مع الإدغام وبال حذف) فعلمية إدغام التاء في الذال في قراءة (تذكرون) يمكن تصوُّرها كما يلي:

تتذكرون < تتذكرون < تذكرون

(الأصل) (تسكين التاء الثانية) الإدغام "مماثلة"

فالمماثلة هنا مدبرة كلية في حال اتصال، بعد عملية تسكين التاء لزوال الفاصل بينهما<sup>(8)</sup>.

(1) انظر المدخل إلى علم اللغة:46 وعلم اللغة العام الأصوات العربية:89 والمدخل إلى علم الأصوات:115

(2) الكشاف:4/128

(3) التحريم:4

(4) انظر فاطر:37، المدثر:56، الأعراف:171 يوسف:45، القصص:48 في الكشاف على التوالي

311/3، 188/4، 129/2، 324/2 و183/3

(5) النمل:62

(6) الكشاف:3/155 و156

(7) انظر السبعة:484 والنشر:339/2 والكشف:164/2، والتيسير:168

(8) فقه اللغات السامية:60 وانظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:29

ومما أدغمت فيه الذال في التاء في قوله تعالى: (إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي) (1)، جاء في الكشاف (2): (وقرئ (3): "عت" بالإدغام، وقراءة الإدغام تنسب لأبي عمرو وحمزة والكسائي ونافع).

ويرى القدماء أنّ عملية الإدغام هذه لم تتمّ دفعة واحدة وإنما من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى أبدلت الذال تاء، والثانية تمّت فيها عملية الإدغام (4) أما المعاصرون فقد وجدوا أنّ لام الكلمة إذا كانت من الأصوات الأسنانية، تتماثل مع تاء الفاعل في كلّ اللغات السامية (5). وهو ما أدّى إلى أن ينتقل مخرجُ الذال إلى الوراة قليلاً ثم ينطق بها مهموسة شديدة (6)

< uttu                      <                      < udtu  
عُتُّ (مماثلة مدبرة كلية في حال اتصال)                      عُدْتُ

وجاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى تمّ فيها إدغام الصوتين (7).

6- التاء في السين:

وذلك كما في قوله تعالى: "فانظرْ إلى طعامك وشرابك لم يتسنه" (8). جاء في الكشاف (9): (وقرأ أبي لم يسنّه بإدغام التاء في السين)، كما جاءت كلمة (تَسَاءَلُونَ، يَتَسَاءَلُونَ) في ثلاث سور (10) أدغمت التاء فيها منها: قوله تعالى (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) (11).

- 
- (1) غافر: 27، وانظر الدخان: 20  
(2) الكشاف: 423/3 وانظر 503/3  
(3) انظر البحر المحيط: 460/7، وتفسير البيضاوي: 90/5، وزاد المسير: 216/7، وروح المعاني: 63/24، والمحرر 31/12، والسبعة: 570.  
(4) انظر الإتيان: 255/1  
(5) فقه اللغات السامية: 60، وانظر التطور النحوي (برجشترائيسر): 30  
(6) الأصوات اللغوية (أنيس): 198  
(7) انظر من ذلك: النور: 15، الذاريات: 1، الصافات: 1، 2، والتوبة: 90، في الكشاف 13/54، 4/3، 334/3، 207/2،  
(8) البقرة: 259  
(9) الكشاف: 390/1، وانظر البحر المحيط: 157/1  
(10) انظر النساء: 1، والمؤمنون: 101، وفي الكشاف: 493/1 و 43/3  
(11) النبأ: 1

قال الزمخشري<sup>(1)</sup>: وقرئ<sup>(2)</sup>: "يساءلون" بالإدغام ويمكن توضيح هذه المماثلة بما يلي:

يَتَسَنَّه < يَتَسَنَّهُ < يَسَنَّهُ  
يَتَسَاءلون < يَتَسَاءلون < يَسَاءلون

فالذي حدث هنا أننا سمحنا للهواء بالمرور مع التاء، فأصبحت رخوة، وبهذا أشبهت كلَّ المشابهة السين في رخاوتها وهمسها فتم الإدغام<sup>(3)</sup>، والصوتان يشتركان في المخرج وصفة الهمس، والفرق بينهما هو أنّ التاء شديد، والسين من الأصوات الرخوة<sup>(4)</sup>. وقد وردت في الكشاف أمثلةً أخرى<sup>(5)</sup>.

7- التاء في الصاد:

وقد جاء في الكشاف أيضاً قراءاتٌ لا بأس بها تمثل هذا (الإدغام) أو المماثلة الكلية المدبرة من ذلك قوله تعالى: (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)<sup>(6)</sup>

يقول الزمخشري<sup>(7)</sup>: (وقرئ<sup>(8)</sup>: تَصَدَّى بإدغام التاء في الصاد).

فقراءة (تَصَدَّى) أصلها: تتصدَّى فحدث فيها تسكين التاء الثانية لتوالي الحركات القصيرة (الفتحات) فَسَكِنْتُ الثانية لأنَّ التاء الأولى تاء المضارعة التي تحمل النبر<sup>(9)</sup>، والإدغام - أيضاً- مسوغ لقرب مخرجي التاء والصاد<sup>(10)</sup>. وفي قوله تعالى: (وطفقا يَخْصِفَانِ عليهما)<sup>(11)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(12)</sup>:

(1) الكشاف : 307/4

(2) انظر التيسير : 62، ومشكل إعراب القرآن : 449/2.

(3) الأصوات اللغوية (أنيس) : 192

(4) انظر المدخل إلى علم اللغة : 46-47

(5) النساء : 42 ، النساء : 111 ، وفي الكشاف 528/1 و 563/1

(6) عبس : 10

(7) الكشاف : 218/4.

(8) انظر السبعة : 672 ، والإتحاف : 433 والتيسير : 220

(9) انظر منهج أبي حيان : 106

(10) حجة القراءات (ابن زنجلة) : 750

(11) الأعراف : 22

(12) الكشاف : 73/2

"وقرأ الحسن<sup>(1)</sup>: يَخِصِّفَانِ بكسر الخاء وتشديد الصاد وأصله يَخْتَصِفَانِ" وإدغام يَخْتَصِفَانِ لا يتم إلا إذا سُكُنَتِ التاء، ولا يمكن تسكينها إلا في مثل قراءة الحسن، لقد كسر الخاء فأمكن تسكين التاء. وفي قوله تعالى: " وهم يَخِصِّمُونَ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>:

(وقرئ<sup>(4)</sup>): يَخِصِّمُونَ" بإدغام التاء في الصاد مع فتح الخاء وكسرها... ويَخْتَصِمُونَ (على الأصل). وعلى هذا فيمكن توضيح هذه المماثلة بما يلي:

تَتَّصِدِي < تَتَّصِدِي < تَصَدَّى = مماثلة كلية مدبرة متصلة.  
يَخْتَصِفَانِ < يَخْتَصِفَانِ < يَخِصِّفَانِ = مماثلة كلية مدبرة متصلة.  
يَخْتَصِمُونَ < يَخْتَصِمُونَ < يَخِصِّمُونَ = مماثلة كلية مدبرة متصلة.  
وقد وردت أمثلة أخرى في الكشاف<sup>(5)</sup>.

#### 7- التاء في الزاي

في قوله تعالى: " حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ"<sup>(6)</sup> قرأ الجمهور<sup>(7)</sup>: وَازَّيَّنَتْ، أصله: تَرَيَّنَتْ، فأدغم، وبالأصل قرأ عبد الله<sup>(8)</sup>. وفي قوله تعالى: " يا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ"<sup>(9)</sup>. جاء في الكشاف: وقرئ<sup>(10)</sup>: (الْمَزْمَلُ) بإدغام التاء في الزاي ونحوه المذَّثَّرُ في المذَّثَّرُ، وقرئ<sup>(11)</sup>: (الْمَتَزْمَلُ) على الأصل بفتح الميم وكسرها على أنه اسمُ فاعلٍ أو مفعول من زَمَلَهُ وهو الذي زَمَلَهُ غيره أو زَمَلَ

(1) انظر المحتسب: 245/1، القرطبي: 181/7، وإعراب النحاس: 605/1، والبحر: 280/4

(2) يس: 49.

(3) الكشاف: 325/3.

(4) انظر السبعة: 541، الكشف: 217/2، والنشر: 354/2، ومعاني القراء: 379/2

(5) انظر من ذلك: الأنعام: 125، والصفات: 201، والحشر: 21، وفي الكشاف: 49/2، 334/3، 87/4

(6) يونس: 24

(7) الكشاف: 233/2، وانظر البحر: 143/5، والإتحاف: 248، ومعاني الأجاج: 15/3

(8) الكشاف: 233/2، وانظر القرطبي: 357/8، وحاشية الشهاب: 20/5، ومختصر ابن خالوية: 59

(9) المزمَل: 1

(10) الكشاف: 173/4، وانظر البحر المحيط: 360/8 و370، والإملاء: 242/2

(11) انظر حاشية الشهاب: 262/8، والقرطبي: 31/9، وفتح الباري: 519/8، والمحرم: 154/15



نفسه<sup>(1)</sup>.

وفي قوله تعالى: "إلى أن تزكى"<sup>(2)</sup>، وقرأ أهل المدينة (تزكى) بالإدغام<sup>(3)</sup>. وكما قلنا سابقاً فإن تصورَ الزمخشري وعلماء اللغة تصورٌ دقيق نابعٌ من تصورهم لهذا الأصل؛ يقول الزمخشري: "وأدغموا تاء (تفعل) و(تفاعل)، فقالوا: (اطيروا) و(ازينوا) و(اذاقلوا) مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام"<sup>(4)</sup> غير أن ما يُؤخذ عليهم هو عدم تعليل (الاشتقاق الجديد)<sup>(5)</sup>.

فالفاعل: (تزيّن) مثلاً إذا صُعنا منه المضارع، صار (تتزيّن) ففيه توالي فتحات قصيرة وتوالي مقطعين متماثلين وهما (ta+ta)، فاللغة إما أن تحذف أحد المتماثلين، أو تحذف حركةً من الحركات، وبما أن حركة المضارعة تحمل النبر وتأتي في أول الكلام فلا تُحذف، وإنما تُحذف الثانية، وهو ما عبّر عنه القدماء بتسكين تاء الفعل، ثم تحدث المماثلة بين التاء والزاي، ولا سيما أن التاء والزاي من الأصوات اللثوية الأسنانوية، فيحدث عندنا اشتقاق جديد للفعل بدل (تزيّن) وهو (ازين)، فهو إذاً مرحلة من مراحل التطور اللغوي<sup>(6)</sup>.

ويمكن تمثيل هذه المماثلة كما يلي:

تزيّنت مضارع تتزيّن < تتزيّن < تزيّن، ومنه ازيّنت  
المتزمل من المضارع يتزمل < يتزمل < يزمل، واسم الفاعل منه المزمل  
تزكى من المضارع يتزكى < يتزكى < يزكي ومنه ازكى  
وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال، وجاء في الكشاف غيرها<sup>(7)</sup>.

(1) الكشاف: 473/4 و174 (بتصرف مع الحفاظ على المعنى)

(2) النازعات: 18، وانظر فاطر: 18

(3) الكشاف: 213/4 و306/3 وانظر السبعة: 671، وحجة القراءات: 749

(4) المفصل: 530

(5) انظر منهج أبي حيان: 107

(6) انظر منهج أبي حيان: 107 والتطور اللغوي: 29 وانظر فقه اللغات السامية: 45,60

(7) انظر من ذلك: الكهف: 17، فاطر: 18، الصافات: 2، النازعات: 18 وفي الكشاف: 475/2، 306/3،

213/4، 334/3

## 8- التاء في الشين:

في قوله تعالى: "إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرى<sup>(3)</sup>): تشابه بمعنى تتشابه بطرح التاء وإدغامها في الشين، وقرأ محمد<sup>(4)</sup> ذو الشامة: إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابَهُ بِالْيَاءِ وَالتَّشْدِيدِ) وذكر أبو حيان في (تَشَابَهُ) اثنتي عشرة قراءة<sup>(5)</sup>. وفي قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ"<sup>(6)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(7)</sup>: ("يَشَقُّ": يتشقق وقرأ به الأعمش<sup>(8)</sup>) "سُكِّنَتِ الْفَتْحَةُ الَّتِي عَلَى تَاءِ الْفَعْلِ، حَسَبَ قَانُونِ الْحَذْفِ لِتَوَالِي الْفَتْحَاتِ، ثُمَّ يَتَدَخَّلُ قَانُونُ الْمِمَاتِلَةِ لِيَشْكَلَ لَنَا الْاِسْتِقَاقُ الْجَدِيدُ:

|           |   |           |   |           |
|-----------|---|-----------|---|-----------|
| تَشَابَهُ | < | تَشَابَهُ | < | تَشَابَهُ |
| يَشَابَهُ | < | يَشَابَهُ | < | يَشَابَهُ |
| يَشَقُّ   | < | يَشَقُّ   | < | يَشَقُّ   |

فهي إذاً مماثلة كلية مدبرة منفصلة.

## 7- التاء في الطاء

في قوله تعالى: "لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: (وقرى<sup>(11)</sup>): "الْمُتَطَهَّرُونَ"، و"المطهَّرون" بالإدغام). وفي قوله تعالى: "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا"<sup>(12)</sup>، يقول الزمخشري: (وأصل

(1) البقرة: 70

(2) الكشف: 288/1

(3) قراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه: 7 وقراءة الأعرج في البحر المحيط: 211/2

(4) مختصر ابن خالويه: 7 وانظر الإتحاف: 139، والطبري: 211/2.

(5) انظر البحر المحيط: 254/1

(6) البقرة: 74

(7) الكشف: 290/1

(8) الكشف: 290/1

(9) الواقعة: 79

(10) الكشف: 59/4

(11) انظر البحر المحيط: 214/8 و215 ومختصر ابن خالويه: 151، وروح المعاني: 27 / 155 وفتح

الغدير: 160/5

(12) البقرة: 158، وانظر الرحمن: 44 والكشاف: 48/4

يَطْوَف: يتطوَّف، فأدغم<sup>(1)</sup>.

ولا يختلف هذا الإدغام عمّا سبقه، فتمّ تسكين الفتحة ثمّ تمتّ عملية المماثلة، وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال؛ لأنّ الفتحةً حالتُ بينَ الصوتين. وجاء في الكشف مثل ذلك<sup>(2)</sup>.

ويجوزُ أنْ تحدثَ في حالة الاتصال المباشر بين التاء والطاء، وذلك كما في قوله تعالى: (بَيَّتْ طَائِفَةٌ)<sup>(3)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(4)</sup>: "وقرئ<sup>(5)</sup>: "بَيَّتْ طَائِفَةٌ" بالإدغام"، ويمكن أنْ نمثّلَ هذه القراءةَ من خلال الكتابة الصوتية كما يلي:

|                                 |                                 |
|---------------------------------|---------------------------------|
| bayyatta <sup>ˤ</sup> ifat (un) | bayyat ta <sup>ˤ</sup> ifat(un) |
| بيّطائفة                        | بيّت طائفة                      |

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتّصال.

وقد يحدث العكس فتدغم الطاء في التاء كما في قوله تعالى: "فقال أَحَطْتُ بما لم تحط به"<sup>(6)</sup> جاء في الكشف: (أَحَطْتُ: بإدغام الطاء في التاء بإطباقٍ وغير إطباق)<sup>(7)</sup>.

ومن الناحية الصوتية فصوتا الطاء والتاء متشابهان تماماً، ولا فرق بينهما سوى إطباق الطاء، فالتاء مرّقّ الطاء، وذلك في نطقنا الحالي<sup>(8)</sup>. وأشير إلى أنّ (أَحَطْتُ) المثبتة في الآية السابقة، هي مخالفة من حيث الرّسم للمصاحف التي بين أيدينا، لأننا اعتمدنا على الكشف المثبت في أعلى صفحاته

(1) الكشف: 324/1 وانظر البحر المحيط: 4457/1 و458 ومختصر في شواذ القرآن

(2) البقرة: 20، 184 و222 والتوبة: 108 والحج: 31 والنمل: 18 والصفات: 10، وفي الكشف على

التوالي: 1/1، 335/219، 361/1، 213/2، 13/3، 142/3، 336/3

(3) النساء: 81

(4) الكشف: 546/1

(5) وهي قراءة أبي عمرو وحزمة، انظر البحر: 304/3 والسبعة: 235 وشرح الشاطبية 183، والعنوان: 85،

ومعاني الزجاج: 82/2 والتبصرة: 309-310

(6) النمل: 22

(7) الكشف: 143/3، وانظر تفسير البيضاوي: 263/4، القرطبي: 181/13، وتفسير أبي السعود: 280/6،

وفتح القدير: 132/4، والمكرر: 295، ومعاني الفراء: 289/2، 172/1، والتبصرة: 954

(8) المدخل إلى علم اللغة: 46، 47، وانظر منهج أبي حيان: 101

القرآن الكريم برسم وضبط الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وربما يرجح هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في تفسير ظاهرة الإدغام في بعض اللهجات العربية: "غير أن من الممكن أن نعزو الإدغام بصفة عامة إلى البيئة العراقية، والإظهار بصفة عامة إلى البيئة الحجازية"<sup>(1)</sup>.

ففي هذا اللفظ صورتان من الإدغام: (أحط) وذلك بإدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق، ويرى ابن الحاجب أن هذه القراءة ليس فيها إدغام إنما أطلقوا عليها إدغاماً توسعاً<sup>(2)</sup>، والثانية (أحت)، وهو الإدغام الحقيقي، فجاء التضعيف في التاء بياناً لصورة الإدغام<sup>(3)</sup>.

ونشير أيضاً إلى أن الفراء أجاز إدغام الطاء في التاء فيقال: (أحط) وكذلك أجاز إدغام التاء في الطاء فيقال: (أحت)<sup>(4)</sup>. ويمكن توضيح ذلك صوتياً:

|         |           |
|---------|-----------|
| أَحَطُّ | أَحَطَّتْ |
| >ahattu | >ahattu   |

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة اتصال.

|         |           |
|---------|-----------|
| أَحَتُّ | أَحَطَّتْ |
| >ahattu | >ahttu    |

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال.

10- التاء في التاء:

في قوله تعالى: "سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:  
(وقرىء<sup>(7)</sup>): "ثلاث رابعهم" بإدغام التاء في تاء التأنيث، وهو إدغام مسوَّغ لقرب

(1) في اللهجات العربية: 72

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 509/2

(3) حاشية الشهاب: 41/7

(4) انظر معاني القرآن، الفراء: 172/1 و 289/2، وفتح القدير: 132/4

(5) الكهف: 22

(6) الكشف: 478/2

(7) قراءة ابن محيصة في البحر المحيط: 113/6، والمحتسب: 26/2، والإملاء: 842/2، وفي مختصر ابن

خالويه: قرأ ابن محيصة (ثلاثة رابعهم) بإدغام التاء في الراء: 79

مخرج الثاء والتاء وكونهما مهموسين<sup>(1)</sup>، ويمكن تمثيل هذه المماثلة صوتياً كما يلي:  
ثلاثة < ثلاث < ثلاث

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة اتصال.

وفي قوله تعالى: "اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: (اثَّاقَلْتُمْ أَصْلُهُ:

تَثَّاقَلْتُمْ، وَبِهِ قَرَأَ الْأَعْمَشُ)<sup>(4)</sup>.

وقد مرّ توضيحٌ مثل هذا الإدغام، أو المماثلة، وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال.

11- الراء واللام:

في قوله تعالى: "كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): بإدغام اللام في الراء، إلا ما رواه حفص عن عاصم بالوقف على اللام وقفة خفيفة ثم يبتدىء "ران على قلوبهم" ليعلم بانفصال اللام عن الراء، أن كل واحدة منهما كلمة بذاتها)<sup>(8)</sup>.

وقد أجاز علماء العربية إدغام اللام في الراء لقرب مخرجيهما، ولأنّ في الراء انحرافاً قليلاً نحو اللام، ولمقاربتها لها في طرف اللسان، فهو إدغام حسن<sup>(9)</sup>، ويمكن توضيح هذه المماثلة كما يلي :

(1) انظر المحتسب: 26/2، والبحر المحيط: 113/6

(2) التوبة: 38

(3) الكشف: 189/1

(4) في مختصر شواذ القرآن: 79 والإتحاف: 242، وزاد المسير: 437/3

(5) المطففين: 14

(6) الكشف: 232/4

(7) قرأ بالإدغام أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وبإظهار اللام حفص عن عاصم، انظر الإتحاف: 63,278

والتيصرة: 365، السبعة: 675، المكرر: 151

(8) انظر الحجة في القراءات السبع: 240، وحجة القراءات: 754 وإعراب النحاس: 365/3، ومعاني

الزجاج: 299/5 ومعاني الفراء: 354/2

(9) الكتاب: 452/4 وانظر المفصل: 525، والأصول في النحو: 416/3 واللباب: 477/2

barrana

برّان

balrana

بلّ ران

وهي مماثلة كلية مدبرة في حالة اتصال.

وقد ذكر رمضان عبدالنواب على إدغام اللام في الراء شاهداً وهو قول الشاعر:

عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا  
بَلُّ رَدِّيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

ويقرأ (برّديه) (1)

12- القاف في الكاف:

في قوله تعالى: "فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ" (2)، جاء في الكشف (3): (وقرأ ابن كثير (4): "بَوْرِقَكُمْ" بكسر الراء وإدغام القاف في الكاف، وعن ابن محيصة (5) أنه: كسر الواو وأسكن الراء وأدغم، وهذا غير جائز لالتقاء الساكنين لا على حدّه). لا خلاف عند علماء اللغة في جواز إدغام القاف في الكاف، يقول سيبويه: (وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة) (6).

فالقاف صوت لهوي والكاف من الأصوات المطبقة (7).

فقراءة ابن كثير (بَوْرِقَكُمْ) جائزة، وهي مماثلة كلية مدبرة منفصلة، أمّا قراءة ابن محيصة بكسر الواو وإسكان الراء والإدغام (بَوْرِكُمْ)، فهي غير جائزة ومردودة عند جمهور اللغويين لالتقاء الساكنين (8)، ومن المفسرين والمعاصرين من دافع عن هذه القراءة، وقال: هي جائزة وواقعة في كلام العرب، لكن على شذوذ واستدل لها

(1) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب: 53/2، وتاج العروس: 428/7

(2) الكهف: 19

(3) الكشف: 476/2

(4) انظر السبعة في القراءات: 389، وتفسير البيضاوي: 485/3، والقرطبي: 375/10، والطبري

: 223/15، وأبي السعود: 241/5، والبغوي: 155/3، فتح القدير: 275/3

(5) انظر مختصر في شواذ القرآن: 79، وانظر روح المعاني: 230/15، والرازي: 104/21

(6) الكتاب: 452/4

(7) المدخل إلى علم اللغة: 53، 54

(8) الكشف: 476/2، والبيضاوي: 485/3، والقرطبي: 375/10، وإعراب النحاس: 270/2 ومعاني الفراء

: 137/2 والإملاء: 842/2 .

بقراءة (نعمًا)<sup>(1)</sup> بسكون العين والإدغام<sup>(2)</sup>. وقال الزجاج: (وذلك أنه غير ممكن في اللفظ، إنما يحتال فيه بمشقة في اللفظ)<sup>(3)</sup>، ولا يمكن أن ننكر أن قراءة ابن محيصن هذه مُشكلةً صوتياً (بِ وِ رِ قُ كِم) وهو مما دفع ببعض القراء إلى كسر الراء، ويمكن تمثيل القراءتين كما يلي:

|            |              |
|------------|--------------|
| Biwarikkum | biwarikikum  |
| بِوَرِكِّم | (بِوَرِكِّم) |

وهي مماثلة مدبرة كلية في حالة اتصال:

|                              |            |
|------------------------------|------------|
| biwirkkum                    | biwarikkum |
| بِوَرِكِّم (قراءة ابن محيصن) | بِوَرِكِّم |

ويظهر في التحليل الصوتي لقراءة ابن محيصن العنقود الصوتي المتشكل (rkk) وهو الذي دفع العلماء العرب إلى تخطئة قراءة ابن محيصن، وإن كنا نجد في الإدغام الأكبر المروي عن أبي عمرو بن العلاء كثيراً من الأمثلة على تشكّل مثل هذا العنقود الذي أباحت بعض المستويات اللهجية الفصيحة على ما يبدو. وتجدر الإشارة إلى أن القراء قرأوا بكسر الراء وسكونها بدون إدغام، والكسر هو الأصل في الراء، وأمّا السكون فللتخلص من توالي كسرات الراء والقاف للتكرير فيها<sup>(4)</sup>.

13- النون في اللام:

في قوله تعالى: (إِذَا لَمِنَ الْإِثْمِينَ)<sup>(5)</sup>. جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:

(وقرئ<sup>(7)</sup>): (لملا ثمين) بحذف الهمزة وطرح حركتها على اللام وإدغام نون (من)

(1) البقرة: 271 والنساء: 58، قرئت (نعمًا) بإسكان العين وإدغام الميم، انظر الحجة في القراءات السبع: 47، السبعة: 190، معاني الأخفش: 252/1

(2) انظر روح المعاني: 230/15 والتلخيص: 223

(3) معاني الزجاج: 67/2، إعراب النحاس: 291/1

(4) انظر الحجة في القراءات السبع: 130

(5) المائدة: 106

(6) الكشف: 651/1

(7) وهي قراءة محيصن في مختصر شواذ القرآن: 35، 36، والبحر المحيط 44/4 والدر المصون: 633/2

فيها، كقوله (عاد لُولَى)<sup>(1)</sup>، وإدغام النون في اللام جاء أيضاً، يقول سيبيويه: (وتدغم (النون) في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان)<sup>(2)</sup>

ونشير إلى أننا سنتناول أحوال الهمزة في الصفحات القادمة؛ لذا فإننا يمكننا

تصوّر الإدغام أو المماثلة في الآية الكريمة قد مرّا في المراحل التالية:

lamillatimina / laminlatimina / laminalatimina / laminal<sup>ˤ</sup>atimina

لَمِنَ الآثَمِينَ      لَمِنَ لآثَمِينَ      لَمِنَ لآثَمِينَ      لَمَّا ثَمِينَ

(الأصل)      (حذف الهمزة وإلقاء)      (مرحلة تسكين النون للإدغام)

أو المماثلة الكليّة المدبرة في حالة انفصال).  
ووصف النحاسُ هذا الإدغامَ بالرداءة؛ لأنّ اللامَ حكمها السكون، وإنْ حُرِّكَتْ

فإنما الحركة للهمزة<sup>(3)</sup>.

14- النون في النون

في قوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي)<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف: (لكنّا أصله: لكنّ أنا

فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون (لكنّ) فتلاقت النونان، فكان الإدغام)<sup>(5)</sup>  
وقرأ أبيّ والحسن: (لَكِنّ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي) على الأصل، وقرأ أبو عمرو (لكنّة) بالهاء<sup>(6)</sup>، وذكر أبو حيان أنّ حذف الهمزة على غير قياس<sup>(7)</sup>.

واستدلّ الزمخشري بجواز حذف همزة الضمير (أنا) وإلقاء حركتها على ما

قبلها بقول الشاعر<sup>(8)</sup>:

وَتَرَمَيْتَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتِ مُذْنِبٌ      وَتَقْلَيْتَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

(1) النجم: 50

(2) الكتاب: 452/4، وانظر المفصل: 527 والأصول في النحو: 416/3، واللباب: 447/2

(3) انظر إعراب النحاس: 525/1

(4) الكهف: 38

(5) الكشاف: 484/2 وانظر المحتسب: 29/2 والسبعة: 391، والعنوان: 123

(6) الكشاف: 484/2، وانظر مختصر في شواذ القرآن: 80، والإتحاف: 290، وإعراب القراءات السبع وعللها: 394/1

(7) البحر المحيط: 127/6، 128

(8) في الكشاف: 484 / 2، وخزانة الأدب: 255/11، وتذكرة النحاة: 23، وشرح المفصل: 141/8.



أي: لكنّ أنا لا أُقْلِيك، فحذفُ الهمزة وإلقاءُ حركتها على النون وهي الفتحة، أدّى إلى النقاء نونين متحركتين فسكّنت الأولى وأدغمت في الثانية:

lakinna      lakinna      lakinana      lakināna  
لكنّ أنا      لكنّ نا      لكنّ نا      لكنّ نا  
(المماثلة)

ففي الخطوة الأولى ظهرت الهمزة، وأسقطها القارئ في الخطوة الثانية، وبقيت حركتها التي فصلت بين النونين، ثم سقطت الحركة، فالتقت النون الأولى الساكنة مع الثانية المتحركة، فحدثت عملية الإدغام.

وفي قوله تعالى: "قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ"<sup>(1)</sup> جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرأ زيد بن ثابت<sup>(3)</sup>: "أتُحَاجُّونَا" بإدغام النون) ووجهُ هذا الإدغام أنه لما التقى مثلان - نون الأعراب ونون الوقاية - وكان قبل النون الأولى حرفٌ مدّ ولين جاز الإدغام<sup>(4)</sup>. ونمثل هذا النمط كما يلي:

أُتَحَاجُّونَنَا < أَتُحَاجُّونَنَا = اتَحَاجُّونَا

وفي قوله تعالى: "قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمِ تَبَشِّرُونَ"<sup>(5)</sup>. جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرئ<sup>(7)</sup>: "تبشرون" بفتح النون وكسرها على حذف نون الجمع، والأصل (تبشرونن)، (تبشرون)<sup>(8)</sup> بإدغام نون الجمع في نون العماد). وهذا النمط لا يختلف عن غيره، فقد تمّ تسكين النون الأولى وأدغمها في الثانية، وحذف الياء ودلّ عليها بالكسرة<sup>(9)</sup>. وهو ما يسمّى في الدرس اللغوي المعاصر بتقصير الحركات الطويلة.

(1) البقرة: 139

(2) الكشف: 316/1

(3) انظر الإتحاف: 148، والبحر المحيط: 412/1 ومعاني الأخفش: 150/1

(4) انظر البحر المحيط: 412/1

(5) الحجر: 54

(6) الكشف: 393/2

(7) البحر: 458/5، معاني الأخفش: 235/1، السبعة: 367 و368، العنوان: 116، الكشف: 30/2، معاني

الفراء: 48/2، المبسوط: 260، والتيسير: 136، النشر: 302/2، معاني الزجاج: 181/3

(8) قراءة ابن كثير، انظر حجة القراءات: 382

(9) الحجة في القراءات السبع: 118

tubassirunni                      tubassirunni                      tubassirunani  
تبشرونني                      تسكين النون الأولى                      الإدغام وتقصير الحركة الطويلة  
واللافت للنظر هنا أنّ الزمخشري استعمل مصطلحَ نون العماد للدلالة على نون  
الوقاية، وهو من مصطلحات الكوفيين<sup>(1)</sup>، إذ يستعملون مصطلح نون العماد في  
مقابل نون الوقاية عند البصريين، ولم أرَ هذا المصطلحَ عند البصريين إلا عند ابن  
هشام في مغني اللبيب<sup>(2)</sup> وهو متأخرٌ عن الزمخشري.  
ونشير إلى أنّ السيرافي قد ذكر أنّ أبا عمرو كان يدغم النون في النون ساكناً  
كان ما قبلها أو متحركاً ما لم تكن الأولى مشددة<sup>(3)</sup>.  
وقد جاء في الكشاف من ذلك كثير<sup>(4)</sup>.

#### 4.1.2 الإتياع:

يعدُّ الإتياع من تلك الأساليب التي يسعى المتكلم فيها لأحداث نوع من الانسجام  
اللفظي في كلامه، ليكونَ أيسرَ على لسانه، وأكثرَ اتساعاً في أذنِ سامعِهِ، وهو  
نوعان:

الأول: أنْ تتبعَ كلمةٌ كلمةً على وزنها ورويّها إتياعاً وتوكيداً<sup>(5)</sup>، نحو: حسنٌ بسنٌ.  
يقول الزمخشري في توجيه قراءة (نجس) في قوله تعالى: (إنّما المشركون  
نجسٌ)<sup>(6)</sup>: "نجسٌ" بكسر النون وسكون الجيم على تقدير حذف الموصوف...  
وأكثر ما جاء تابعا لرجس<sup>(7)</sup>، وهذا النوع لن تقفَ عنده الدراسة، وإنّما يعيننا  
النوع الثاني منه.

الثاني: أنْ تتبعَ الحركةُ الحركةَ، بمعنى أنّ تؤثرَ حركةٌ في حركةٍ أخرى سابقة لها أو  
لاحقة، فنقلبها حركةً مشابهةً أو مناسبةً لها، وذلك في كسر همزة كلمة (أم) إذا

(1) المرتجل لابن الخشاب: 283، والموفي في النحو الكوفي: 94، وانظر في مصطلح النحو الكوفي: 28

(2) مغني اللبيب: 450/1

(3) إدغام القراء: 54

(4) انظر الكهف: 38، يوسف: 12، الزمر: 64، إبراهيم: 9 وفي الكشاف: 484/2، 306/2، 407/3، 369/2.

(5) انظر الأشباه والنظائر: 17/1، وفقه اللغة، للثعالبي: 413، والألفاظ اللغوية: 84

(6) التوبة: 28

(7) الكشاف: 183/2

جاءت بعدها كسرة، إذ ذهب سيبويه وابنُ جنِّي إلى أن الهمزة كُسِرَتْ إِتِّبَاعاً للكسرة التي قبلها ومثالها يقول الشاعر (1):

اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلُ

وقبل عَرَضِ ما رصدته الدراسة من قراءات قرآنية وجَّهها الزمخشري على الإِتِّبَاعِ، أودُّ أن أُشيرَ إلى أن هذا النوع من الإِتِّبَاعِ - غالباً - ما يُحْمَلُ في الدراسات المعاصرة على المماثلة الصوتية، إذ يعرفها المحدثون بأنها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى أو تحوُّل الفونيمات المختلفة إلى مماثلةٍ إمَّا تماثلاً جزئياً أو كلياً<sup>(2)</sup>، وهي تشمل الصوائت والصوامت على حدِّ سواء، ومما جاء في الكشف:

1- تتحوُّلُ الضمَّةُ إلى كسرةٍ إذا جاء بعدها صوتٌ مكسورٌ أو ياءٌ كما في قوله تعالى: "الحمدُ لله"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف: الأصل في حركة (الحمد) النصب، لأنَّه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة، كقولهم: شكراً وكفراً... وأمَّا العدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء، فللدلالة على ثبات المعنى واستقراره<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري: "وقرأ الحسن البصري: "الحمد لله" بكسر الدال لإتباعها اللام"<sup>(5)</sup>، وهي قراءة زيد بن عليٍّ، فيُظنُّ في هذه القراءة أنَّ القارئ أتبع الحركة الإعرابية للحركة البنائية وهي كسرة اللام في (لله)، وقد وصف أبو حيان هذه القراءة بالغرابة<sup>(6)</sup>، فقد تأثرت الدال المضمومة باللام المكسورة بعدها، فتماثلت الحركتان بانقلاب الحركة الأولى وهي الضمَّة على الرغم من أنَّها حركة إعرابية إلى كسرة لمناسبة كسرة اللام بعدها على الرغم من أنها كسرة بناء، فهي مماثلة كلية مدبرة في حالة الانفصال.

(1) الكتاب: 146/4، المحتسب: 38/1، وشرح شافية الحاجب: 79/2

(2) دراسة الصوت اللغوي: 324

(3) الفاتحة: 2

(4) الكشف: 48/1

(5) الكشف: 48-53، وانظر: المحتسب: 37/1، والنشر: 47/1، المحرر: 100/1، ومعاني الزجاج: 45/1،

وشرح المفصل: 129/7، ومختصر ابن خالويه: 1، وحاشية الصبان: 60/1.

(6) البحر المحيط: 18/1

وفي قوله تعالى: "وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا"<sup>(1)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: من حُلِيِّهِمْ بضمّ الحاء والتشديد، جمع حَلِيٍّ كَثَدِيٍّ وَثَدِيٍّ، ومن حُلِيِّهِمْ بالكسر للإتباع، ووجه العلماء هذه القراءة بقولهم<sup>(4)</sup>: "وحجة من كسر الحاء، هي أنه استنقل ضمة الحاء بعد كسر اللام وبعدها ياء، فكسر الحاء لمجاورة كسر اللام، ليعمل اللسان عملاً واحداً في الكسرتين والياء بعدها، والضم هو الأصل وفيه علم الجمع".

وقد وردت في الكشف قراءات كثيرة<sup>(5)</sup>، تتحوّل فيها الضمة إلى كسرة إذا وليتها كسرة، كما في (فَلَامَهُ التُّلُثُ)<sup>(6)</sup>، "وقرىء"<sup>(7)</sup>: بكسر الهمزة إتباعاً للجرّة، ومثلها كذلك: "وفي أمّها رسولاً"<sup>(8)</sup>. يقول الزمخشري:

(وقرىء<sup>(9)</sup>: "أمّها" و"إمّها" بضمّ الهمزة وكسرها لإتباع الجر، وهي لغة هذيل وهوازن).

ونستطيع أن نبيّن هذه المماثلة بالتحليل الصوتي للأنماط السابقة كما يلي:

|                            |   |                            |
|----------------------------|---|----------------------------|
| alhamdilillahi = الحمد لله | < | alhamdulillahi = الحمد لله |
| hiliyyihim = حليّهم        | < | huliyyihim = حليّهم        |
| fali>immihi = فلامه        | < | fali>ummihi = فلامه        |

2- كما تتحوّل الفتحة إلى كسرة إذا وليها كسرة فتتأثر بها تأثراً مدبراً كلياً وذلك كما في الأمثلة التالية:

(1) الأعراف: 148

(2) الكشف: 118/2، وانظر لسان العرب: 214/4 (حلا)

(3) الإتحاف: 230، والنشر: 272/2، الرازي: 5/15، والسبعة: 294، والعنوان: 97، والمحزر: 82/6.

(4) انظر حجة القراءات: 296، والحجة في القراءات السبع: 90، والكشف: 478/1

(5) النحل: 68، والنحل: 78، والمائدة: 13، في الكشف: 417/2، و422/2، و600/1

(6) النساء: 11

(7) الكشف: 508/1، وانظر: التيسير: 94، والمكرر: 29، ومعاني الفراء: 5/1، والتبصرة: 473.

(8) القصص: 59

(9) الكشف: 186/3، وانظر: الكشف: 379/1، والمبسوط: 176، ومعاني الفراء: 5/1، والتبصرة: 447.

في قوله تعالى: "وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>): تَنِيَا بكسر حرف المضارع للإتباع)، وقد ذكرنا سابقاً أن كسر حرف المضارعة كان شائعاً في لهجة تميم، وهو ما يعرف بالثلاثة، ولذا فإنني لا أرى هذا إتباعاً إنما هو ميل بعض اللهجات العربيّة ومنها تميم إلى كسر حروف المضارعة. وفي قوله تعالى: "تَسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا"<sup>(4)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "جَنِيًّا" بكسر الجيم للإتباع)، وهي قراءة طلحة بن سليمان (جَنِيًّا) بكسر الجيم إتباعاً لحركة النون<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>: (وقرأ الأعمش: "مَنْسِيًّا" بالكسر على الإتباع) ولعلّ الزمخشري يقصدُ إتباع الميم لكسرة السّين كما قالوا: (مَنْتِن) في (مَنْتِن)<sup>(10)</sup>.

ولمزيد من التّوضيح سنحاول أن نُحلّل القراءات السابقة صوتياً:

|          |   |             |   |          |   |             |
|----------|---|-------------|---|----------|---|-------------|
| tiniya   | = | تِنِيَا     | < | taniya   | = | تَنِيَا     |
| giniyya  | = | جِنِيْيَا   | < | ganiyya  | = | جَنِيْيَا   |
| minsiyya | = | مَنْسِيْيَا | < | mansiyya | = | مَنْسِيْيَا |

(1) طه: 42

(2) الكشاف: 537/2، 538

(3) انظر مختصر في شواذ القرآن: 88، والبحر المحيط: 245/6، وهي قراءة ابن وثّاب

(4) مريم: 25

(5) الكشاف: 507/2

(6) البحر: 184/6، روح المعاني: 85/16، والمحتسب: 41/2، والمحزر: 454/9، والدر المصون: 501/4،

والرازي: 207/21، والقرطبي: 96/11.

(7) البحر المحيط: 185/6

(8) مريم: 23

(9) الكشاف: 507/2، وانظر البحر المحيط: 183/6، ومختصر ابن خالويه: 84، والتبيان: 870/2.

(10) انظر البحر المحيط: 183/6

3- تتحوّل الفتحة إلى ضمة إذا وليها صوت مضموم، وذلك في قوله تعالى: "وَمَنْعَبُدُّهُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى" (1)، جاء في الكشف (2): (وقرىء: نَعْبُدُهُمْ) بضمّ النون إبتاعاً للعين "الباء". وفي قوله تعالى: "وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثَلَاتُ" (3)، جاء في الكشف (4): ("المثلات" بضمّتين لإبتاع الفاء العين). ولمزيد من التوضيح سنحاول أن نحلّل القراءات السابقة صوتياً:

na<buduhum = نَعْبُدُهُمْ < nu<buduhum

matulat = مَثَلَات < mutulat = مُثَلَات

وهي مماثلة مدبرة كلية في حال انفصال.

كما نجد الضمة المتقدمة تؤثر في الصوت، فيأخذ الضمة مماثلة لها، كما في قوله تعالى: "يَكَاذُ سَنَا بَرْقِهِ" (5). جاء في الكشف (6): "وَبَرْقِهِ جمع بَرْقِهِ وهي المقدار من البرق، وِبَرْقِهِ للإبتاع"، وِبَرْقِهِ قراءة طلحة بن مصرف في مختصر شواذ ابن خالويه (7).

وفي قوله تعالى: "أَلَا نُؤْمِنُ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ" (8). جاء في الكشف (9): (وقرىء: بضمّتين ونظيره السُّلْطَانُ)، وذكر أبو حيان أن ابن عطية وصف قراءة (قُرْبَان) بضم الراء بأنه إبتاعٌ لضمة القاف، وليس بلغة؛ لأنه ليس في الكلام فُعْلَان بضم العين إلا سُلْطَان التي حكاها سيبويه (10)، وقراءة عيسى بن عمر (11) هي زيادة

(1) الزمر: 3

(2) الكشف: 386/3، والبحر المحيط: 415/7، وروح المعاني: 235/23، والدر المصون: 5/6.

(3) الرعد: 6

(4) الكشف: 350/2، وانظر البحر المحيط: 366/5، ومختصر في شواذ القرآن: 66

(5) النور: 43

(6) الكشف: 70/3

(7) مختصر في شواذ القرآن: 102، البحر المحيط: 465/6، والرازي: 15/24، روح المعاني: 192/18.

(8) آل عمران: 183

(9) الكشف: 485/1، وانظر القرطبي: 296/4، وروح المعاني: 144/4

(10) البحر المحيط: 132/3

(11) المحتسب: 177/1 و178، إعراب النحاس: 383/1، المحرر: 444/3، روح المعاني: 144/4.

على ما ذكره سيبويه، إذ لم يذكر إلا سُلطان على فُعْلان<sup>(1)</sup>، فإذا كان الأصل في النمطين السابقين (بُرْقه وقُرْبان) تسكين الراء في كلٍّ منهما، فإن ضمَّ الراء هو من باب المماثلة المقابلة الكلية ويمكن توضيحها :

$$\begin{aligned} \text{burukihi} &= \text{بُرْقه} < \text{burkihi} = \text{بُرْقه} \\ \text{kuruban} &= \text{قُرْبان} < \text{kurban} = \text{قُرْبان} \end{aligned}$$

أما إذا كان الأصل في الضمِّ، فإنَّ التسكينَ من باب التخفيف وسنشير إلى ذلك في حديثنا عن التشديد والتخفيف، حيثُ عدَّ الزمخشري مصطلح تسكين المتحرك من باب التخفيف، وهو عنده أيضاً يقابلُ عدم التشديد.

4- وقد تتحوَّل الكسرةُ إلى ضمَّةٍ إذا وليها صوتٌ مضمومٌ كما في قوله تعالى: "وإذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ"<sup>(2)</sup>.

جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرأ أبو جعفر<sup>(4)</sup>: "للملائكة اسجدوا" بضم التاء للإتباع) وقد ذكر الزمخشري أنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإِتباع إلا في لغةٍ ضعيفةٍ، كقولهم: (الحمد لله)<sup>(5)</sup>، وقد تبع الزمخشري ابنَ جنِّي في هذا الرأي<sup>(6)</sup>، وعدّها النَّحاسُ: لحناً لا يجوز<sup>(7)</sup>، وهي عند أبي حيان لغةٌ لأزدٍ شنوءة<sup>(8)</sup>، وفي قوله تعالى: "أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: "وقرئ<sup>(11)</sup>: (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) بالضمِّ على إِتباع النون الباء" وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافعٍ وابنِ عامرٍ والكسائي وعلِي بن

(1) مختصر في شواذ القرآن: 23

(2) البقرة: 34

(3) الكشف: 273/1

(4) المحرر: 244/1، والبحر: 150/1، معاني الزجاج: 111/1 و112، الإتحاف: 133، المبسوط: 128.

(5) الكشف: 273/1

(6) انظر المحتسب: 238/1، و71/1، 72

(7) إعراب النَّحاس: 161/1

(8) البحر المحيط: 152/1

(9) النمل: 45

(10) الكشف: 151/3

(11) الإتحاف: 153، 337، الرازي: 202/24، النشر: 225/2، المكرر: 96.

نصر عن أبي عمرو<sup>(1)</sup>، وكسرة النون في قراءة الجمهور (أن) منعاً للاتقاء الساكنين: النون والسين بعد سقوط همزة الوصل. ويمكن توضيح عملية التماثل كما يلي:

ليلي:  $lilmala^{>}ikatu\ sgudu < lilmala^{>}ikati\ sgudu$

للملائكة اسجدوا للملائكة اسجدوا

$^>anu^{<}budu = أن اعبدوا = ^>ani^{<}budu = أن اعبدوا$

وهي مماثلة كلية مدبرة.

وأودُّ أن أشيرَ قبلَ الانتهاءِ من هذا الموضوعِ إلى أنَّ العلماءَ رفضوا استهلاكِ الحركةِ الإعرابيةِ في إتباعها الحركةَ البنائيةَ، كما رأينا سابقاً في قوله تعالى: "للملائكةِ اسجدوا"، غير أنَّهم قبلوا إتباع الحركةِ البنائيةِ للحركةِ الإعرابيةِ، كما في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: "الحمدُ لله" بضم اللام لإتباعها الدال<sup>(2)</sup> وعدّها الزمخشري أقوى من قراءة الحسن: "الحمدُ لله"<sup>(3)</sup>، فقد أجاز الفراء تحريك لام الجر بالضمِّ إتباعاً لحركة المبتدأ، وقال: "فإنهم أرادوا المثال الأكثر في أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان"<sup>(4)</sup>، وذكر بعض العلماء أنَّ تحريكَ لامِ الجرِّ بالضمِّ إتباعاً لحركة الإعراب لغةً بعض بني ربيعة<sup>(5)</sup>.

أما ابنُ جنِّي فقد حمَّلها على الشذوذ في القياس والاستعمال، ولكنَّه جعله أقيسَ من إتباع الأول الثاني في (الحمدُ لله) وقال: (وحرمةُ الإعرابِ أقوى من حرمةِ البناء)<sup>(6)</sup>، وتفسير المماثلة في قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة كما يلي:

الحمدُ لله =  $^>al^{<}hamdulillah < ^>al^{<}hamdulullah =$

وهي مماثلة كلية مقبلة في حال انفصال.

كما أشيرُ أيضاً إلى أنَّ الإِتباعَ في الحركاتِ الإعرابيةِ قد يطالُ الأفعالَ كما في

(1) انظر السبعة في القراءات: 652 وروح المعاني: 211/19.

(2) الكشف: 50/1-53، وانظر إعراب ثلاثين سورة: 30

(3) السابق: 52/1-53

(4) معاني الفراء: 4/1

(5) إعراب النحاس: 121/1، وانظر معاني الفراء: 3-4

(6) انظر المحتسب: 38/1



قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم" (1).

جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرىء: "لا يضرُّكم"، وفيها وجهان: أن يكون خبراً مرفوعاً وتتصره قراءة أبي حيو: لا يضيركم، وأن يكون جواباً للأمر مجزوماً، وإنما ضُمَّت الرّاء إتباعاً لضمة الضاد المنقولة إليها من الرّاء المدغمة والأصل: لا يضرُّركم). فعلمية المماثلة تمت كما يلي:

|                     |   |                 |   |                    |
|---------------------|---|-----------------|---|--------------------|
| لا يضرُّركم         | < | لا يضرُّركم     | < | لا يضرُّركم        |
| الأصل في حالة الجزم |   | التسكين للإدغام |   | الإدغام (المماثلة) |
| جواب الأمر          |   |                 |   |                    |

وهي مماثلة كلية مقبلة.

## 2.2 الهمزة

يعدّ صوت الهمزة من الأصوات التي خالف المحدثون في وصفها سيبويه، فذكر سيبويه أنه يخرُجُ من أقصى الحلق<sup>(3)</sup>، ووصفه بالجهر والشدة، في حين ذكر المعاصرون أنّ مخرجه من الحنجرة<sup>(4)</sup>. ليس بالمجهور ولا المهوس<sup>(5)</sup>، وقد تصرف العرب في صوت الهمزة على أوجه كثيرة، تحقيقاً وتسهيلاً وإبدالاً وإسقاطاً<sup>(6)</sup>، وربما يعود ذلك لصعوبة نطقها<sup>(7)</sup>.

ومما رصدناه في الكشف من قراءاتٍ تخصّ ظاهرة الهمزة يندرج تحت ما يأتي:

أولاً: تغييرها إلى صوت آخر، وقد عرضنا لشيءٍ من ذلك في حديثنا عن الإبدال.

ثانياً: همزة بينَ بين.

ثالثاً: التخلّص منها.

(1) المائدة: 105

(2) الكشف: 650/1، وانظر معاني الزجاج: 214/2، ومعاني الفراء: 323/1، والمحزر: 76/5، ومعاني

الأخفش: 265/1، وحاشية الشهاب: 291/3

(3) الكتاب: 434/4

(4) انظر مناهج البحث في اللغة: 125 والمدخل إلى علم الأصوات: 153

(5) في اللهجات العربية: 77 والأصوات اللغوية: 91

(6) الرعاية لتجويد القراءة: 95

(7) انظر اللغة المؤابية: 55

رابعاً: إقحامها.

وقبل تناول تلك الظاهرة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القبائل البدوية بوجه عامّ كقبائل تميم وأسد وعقيل كانت أميلَ إلى تحقيق الهمزة في كلامها، وأنّ لهجات القبائل المتحضرة كهذيل وأهل وقريش تميل إلى التخلص من الهمزة<sup>(1)</sup>. وفسّر عبدالصبور شاهين اختلاف لهجات البدو عن اللهجات الحضرية إلى اختيار نوع النبر في كل بيئة<sup>(2)</sup>. كما أنّ للهمزة عنده وظيفة أخرى، وهي الهروب من تتابع الصوائت<sup>(3)</sup> فإذا كان الهمزُ ليس سوى صورةٍ وظيفية يمكن اللجوء إليها، ويمكن الاستعاضة عنها بصورة أخرى ويمكن الاستغناء عنها ونقل الوظيفة إلى موقع آخر<sup>(4)</sup>، فإنّ تحقيق هذه الوظيفة -النبر- أو الاستغناء عنها لا يمكن أن يتخذ مقياساً لتحديد مستوى الصواب أو الخطأ في الأداء اللغوي، ومن ثمّ لتحديد مقياس الصحة أو الشذوذ في القراءة القرآنية<sup>(5)</sup>.

إنّ كانت مفتوحةً فهي بين الهمزة والألف، وإنّ كانت مكسورةً، فهي بين الهمزة والياء، وإنّ كانت مضمومةً، فهي بين الهمزة والواو، إلا أنّها ليس لها تمكّن الهمزة المحققة<sup>(6)</sup> " فكرهوا أن يحقّقوا على غير ذلك فتحوّل عن بابها فجعلوها بين بين، ليُعلموا أنّ أصلها عندهم الهمز<sup>(7)</sup>" في حين يرى المعاصرون أنّ مصطلح بين بين يعني سقوط الهمزة تماماً والتقاء الحركتين بدون فاصلٍ بينهما وهو ما يسمى hiatus<sup>(8)</sup> ومما جاء في الكشف:

(1) فصول في فقه العربية: 82، 83 واللهجات العربية في التراث: 336/1

(2) انظر القراءات القرآنية: 109 و 110 وانظر منهج أبي حيان: 478

(3) القراءات القرآنية: 80

(4) نفسه: 80-82

(5) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز: 14

(6) انظر الكتاب: 541/3 وسر الصناعة: 49/1-52 ولسان العرب: 198/2 (بين)

(7) الكتاب: 542/3

(8) الأصوات اللغوية: أنيس: 92 وانظر القراءات القرآنية: 105

في قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم" (1)، جاء في الكشف (2):  
 (قرئ (3): بتحقيق الهمزتين، والتخفيفُ أعربُ وأكثرُ، وبتخفيفِ بَيْنَ بَيْنَ، وبتوسيطِ  
 ألفِ بينهما محققتين وبتوسيطها والثانية بَيْنَ بَيْنَ، وب حذفِ حرفِ الاستفهامِ وإلقاء  
 حركته على الساكن قبله كما قرئ "قَدْ أَفْلَحَ" (4) يُقول على طريقته التعليميّة: (فإنْ  
 قُلْتَ: ما تقولُ في قلبِ الثانيةِ ألفاً؟ قلتُ: هو لاحقٌ خارجٌ عن كلامِ العربِ خروجين،  
 أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكونَ الأولُ حرفَ لين،  
 والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: "الضالّين"، وخويصة. والثاني: إخطاء طريق  
 التخفيف؛ لأنّ طريقَ تخفيفِ الهمزةِ المتحركةِ المفتوح ما قبلها أن تخرجَ بينَ بينَ (5)،  
 فأما القلبُ ألفاً، فهو تخفيفِ الهمزةِ الساكنةِ المفتوح ما قبلها كهزمة رأس) (6).

وعند المحدثين لم يحدث إبدالٌ ولم يلتقِ ساكنان كما وَهَمَ القدماءُ، إنّما حُذفتِ الهمزةُ  
 والتقت حركتُها مع حركة ما قبلها، وهما الفتحان القصيرتان، وأصبحت الحركتان  
 القصيرتان ( a+a ) حركةً طويلةً واحدةً (a)، فليس الأمرُ تلييناً ولا قلباً ولا إبدالاً،  
 لأنّ القلبَ والإبدالَ يكونان في الأصوات المتقاربة الخارج المشتركة في بعض  
 الصفات الصوتية، وليس بين الهمزة وأحرف المدّ تقاربٌ في المخرج ولا في  
 الصفة (7).

وفي قوله تعالى: (فقاتلوا أئمةَ الكفر) (8)، جاء في الكشف (9): (فإنْ قلتُ: كيفَ  
 لفظِ أئمة (1) ؟ قلتُ: همزةٌ بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء)

(1) البقرة: 6

(2) الكشف: 154/1 - 155

(3) التيسير: 31، 32، المبسوط: 123، حجة القراءات: 86، الحجة في القراءات: 22، علل القراءات: 31

(4) المؤمنون: 1.

(5) وجعل أبو عمرو الداني القياس أن تكون بين بين، انظر التيسير: 32

(6) الكشف: 155/1

(7) انظر الظواهر اللغوية: 16، وانظر الأصوات اللغوية (أنيس): 93

(8) التوبة: 12

(9) الكشف: 177/2

وتحقيقُ الهمزتين قراءةً مشهورة، وإن لم تكن مقبولةً عند البصريين" وذكر الزجاجُ أنَّ (أئمة) فيها عند النحويين لغة واحدة (أئمة)، بهمزة وياء. أمّا اجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يُحكى عن ابن أبي إسحاق فإنه كان يحب اجتماعها (الهمزتين: أئمة)، وليس ذلك عندي جائز<sup>(2)</sup>، وأمّا تعليلُ القدماء فإنّ القراءة كرهوا الجمعَ بين الهمزتين فقلبت الثانية ياء<sup>(3)</sup>.

وما يراه الدرسُ اللّغوي المعاصر ذكرناه سابقاً، وقلنا: إنّ الأمرَ ليس بإبدال، وإنّما هو حذفٌ للهمزة الثانية فالتقت حركتان (الفتحة القصيرة والكسرة القصيرة) فتشكّلت الياء نتيجة الانزلاق بين حركتي الفتحة والكسرة<sup>(4)</sup>.

### 1.2.2 إسقاط الهمزة

تعدّ ظاهرة إسقاط الهمزة من الظواهر اللّغوية التي تتبّع قانونَ السهولة والتيسير، فبعض القبائل العربية حاولت التخلصَ من الهمزة، وخصوصاً قبائل الحجاز و تحديداً لهجة قريش، فصوتُ الهمزة يحتاجُ إلى جهدٍ عضليٍّ زائد في أثناء نطقه<sup>(5)</sup>. وجاءت قراءاتٌ لا بأس بها في الكشف تمثّل هذه الظاهرة منها:

في قوله تعالى: "فاسأل بني إسرائيل"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (.. وتدلُّ عليه قراءةُ الرسول صلى الله عليه وسلم: (فسال بني إسرائيل) على لفظ الماضي بغير همز وهي لغة قريش "ومثلها قوله تعالى: (سأل سائلٌ بعذابٍ واقع)<sup>(8)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>:

(1) انظر القراءات وعلل النحويين: 249/1 وحجة القراءات: 315، والحجة في القراءات السبع: 96-97 والسبعة: 312

(2) معاني الزجاج: 480/2 وانظر إعراب النحاس: 215/2 وتهذيب اللغة: 638/15 و(أئمة) بهمزتين في مختصر شواذ القرآن: 52

(3) انظر الحجة في القراءات السبع: 96

(4) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية: 30

(5) التطور اللغوي: 47، وانظر منهج أبي حيان: 143

(6) الإسراء: 101

(7) الكشف: 468/2

(8) المعارج: 1

(9) الكشف: 156/4

وَقَرَأَ<sup>(1)</sup>: "سأل سائل"، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ السُّؤَالِ وَهِيَ لُغَةٌ قَرِيشٌ يَقُولُونَ: سَلْتِ تَسْأَلُ، وَهِيَ يَتَسَاءَلَانِ"<sup>(2)</sup>، وَعَدَّ سَبِيْبِيَه أَنْ الأَلْفَ فِي (سَال) أَبْدَلَتْ مِنَ الهمزة<sup>(3)</sup>، وَمَثَلٌ بِقَوْلِ حَسَانِ<sup>(4)</sup>:

سَأَلَتْ هَذِيْلُ رَسُوْلَ اللهِ فَاحْشَةَ      ضَلَّتْ هُذِيْلُ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ

كَمَا عَدَّهَا فِي مَوْضِعِ آخِرِ لَهْجَةٍ "وَبَلَّغْنَا أَنْ سَلْتِ تَسْأَلِ لُغَةً"<sup>(5)</sup>

وَعَدَّهَا أَبُو حِيَانَ مِنْ بَابِ الْبَدْلِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، وَجَوَزَهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ: سَلْتِ أَسْأَلُ<sup>(6)</sup>. وَالْحَقِيْقَةُ أَنَّي وَجَدْتُ الزَّمخَشَرِي فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ يَجْعَلُهَا هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ<sup>(7)</sup>، وَأَمَّا الْمَعَاوِرُونَ فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنْ سَقُوْطَ الهمزة فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْمَاطِ عَائِدٌ إِلَى انْتِقَالِ مَوْضِعِ النَّبْرِ لِعَدَمِ تَعْوِيْضِ مَوْضِعِ الهمزة<sup>(8)</sup>، وَمَا يُمْكِنُ تَفْسِيْرَهُ صَوْتِيًّا لِسَقُوْطِ الهمزة، هُوَ إِمَّا سَقُوْطَ الهمزة مَعَ حَرَكَتِهَا ثُمَّ تَتَمُّ إِطَالَةُ الْحَرَكَةِ الْقَصِيْرَةِ لِلصَّوْتِ السَّابِقِ لَهَا، أَوْ أَنْ تَسْقُطَ الهمزة فَتَلْتَقِي حَرَكَتُهَا مَعَ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ الْفَتْحَتَانِ الْقَصِيْرَتَانِ، ثُمَّ تَتَوَحَّدَانِ لِتَكُونَ فَتْحَةً طَوِيْلَةً:

sala

sa\*la

sa>ala

إِطَالَةُ الْحَرَكَةِ (سَال)

سَقُوْطُ الهمزة مَعَ حَرَكَتِهَا

سَأَل

sala

sa\*ala

sa>ala

تَوَحُّدُ الْحَرَكَتَيْنِ (سَال)

سَقُوْطُ الهمزة وَبِقَاءِ الْحَرَكَةِ

سَأَل

وَقَدْ وَرَدَتْ قَرَاءَاتٌ حُدِفَتْ فِيهَا الهمزة وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الصَّوْتِ الَّذِي يَسْبِقُهَا، بِمَعْنَى إِنَّ الهمزة سَقُطَتْ وَبَقِيَتْ حَرَكَتُهَا، مِنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(1) انظر السبعة: 650، والعنوان: 197، والتيسير: 214، ومختصر ابن خالويه: 161، وشرح الشاطبية: 296

(2) ومن ذلك ما جاء في النساء: 1، والمؤمنون: 113، وفي الكشاف: 44/493,3/1

(3) الكتاب: 468/4 وانظر شرح المفصل (المتن): 122/4 والمحتسب: 90/1

(4) البيت لحسان في ملحق ديوانه: 373، وانظر المفصل: 461، وشرح المفصل: 114/9، والكتاب:

468/3 و554، والمحتسب: 90/1، والممتع في التصريف: 270.

(5) الكتاب: 554/4

(6) انظر البحر المحيط: 332/8

(7) انظر شرح المفصل (المتن): 111/9

(8) القراءات القرآنية: 160

الأنفال<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرأ ابن محيصن<sup>(3)</sup>): "عَنَّفال" بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام وإدغام نون عن في اللام). وفي قوله تعالى: "قل أعوذ بربِّ الناس"<sup>(4)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>: "وقرئ<sup>(6)</sup>: (قُلْ أعوذ) بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام".

وتجمع كتبُ القدماء التي أحلنا إليها في تخريج القراءتين السابقتين على أن حذف الهمزة -هنا- تخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، ونحن بدورنا نتفق معهم في صعوبة نطق الهمزة، وأن بعض اللهجات العربية القديمة والحديثة قد تخلّصت منها، غير أننا لا نسلّم بمسألة إلقاء حركتها على ما سبقها، فالأمر لا يعدو سقوط الهمزة، فيلتقي الصوت الساكن الذي يسبقها بالحركة التي كانت لها. ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:

|               |   |             |   |              |
|---------------|---|-------------|---|--------------|
| <allanfali    | < | <anlanfali  | < | <anil>anfali |
| مرحلة الإدغام |   | سقوط الهمزة |   | عن الأنفال   |
| عَنَّفال      |   | عن نَفال    |   |              |

ومن الظواهر التي رصدناها في الكشاف من أحوال تخفيف الهمزة ظاهرة سقوط الهمزة وتضعيف الساكن الذي يسبقها، كما في قوله تعالى: "لكلِّ بابٍ منهم جُزءٌ مقسوم"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: (وقرئ<sup>(9)</sup>: "جزء" بالتخفيف والتثقل، وقرأ الزهري: "جزء" بالتشديد، كأنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الزاي كقولك: خب في خبء، ثم وقف عليه بالتشديد، كقولهم: الرجل، ثم أجرى الوصل مجرى

(1) الأنفال : 1

(2) الكشاف: 142/2

(3) انظر مختصر في شواذ القرآن : 48 والبحر المحيط: 456/4

(4) الناس : 1

(5) الكشاف: 302/4

(6) انظر النشر: 408/1، والإتحاف: 59، ومختصر ابن خالويه: 183

(7) الحجر: 44، وانظر البقرة: 260

(8) الكشاف: 392/2، و393/1

(9) انظر الفخر الرازي: 195/19، والإتحاف: 163، 58، والمحتسب: 4، 7/2

الوقف). وفي قوله تعالى: "رِدْءاً يُصَدِّقُنِي" (1)، يقول الزمخشري (2): "وقرىء (3): (رداً) على التخفيف، كما قرىء الخب". وقد علّل الزمخشري تخفيف الهمزة في الآيتين الكریمتین قیاساً على ما تخفیف (الخبء) في قوله تعالى: "الذي يُخْرِجُ الخبء" (4). جاء في الكشاف (5):

"وقرىء (6): "الخب" على تخفيف الهمزة بالحذف، والخباء على تخفيفها بالقلب وهي قراءة ابن مسعود (7)، ومالك بن دينار، ووجهها أن تُخْرِجَ على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ورأيت الخبا، ومررت بالخبى، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من يقول: الكماة والحماة؛ لأنها ضعيفة مسترذلة".

وعلماء اللغة القدماء فسروا تخفيف الهمزة في مثل الأنماط السابقة على أنه من الظواهر اللهجيّة، يقول سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد" (8).

وهي كذلك عن ابن جنّي، إلا أنه أضاف أنها تكون في لغة من نوى الوقف وشدّد فقال: "هذا خالدٌ وهو يجعل" فصارت في الوقف: جزّ وخبّ، وهي لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع (9).

وفي الدرس اللغويّ المعاصر فسّر عبدالصبور شاهين سقوط الهمزة في مثل هذه الأنماط على أنه يعود إلى انتقال موقع النبر من موقعه إلى المقطع السابق له، فيقال: جزّ، وردّ، وخبّ (10)، ولا يمكن أن نميل إلى رأي من فسّر التضعيف في هذه

(1) القصص: 34

(2) الكشاف: 176/3

(3) انظر التيسير: 171، والسبعة: 494، والعنوان: 147

(4) النمل: 25

(5) الكشاف: 145/3

(6) المحتسب: 4/2، وشرح التصريح: 342/2

(7) البحر المحيط: 69/7، وفيه (ضعف أبو حاتم هذه القراءة)، وانظر: القرطبي: 188/13، والنشر: 442/1،

وفتح القدير: 134/4

(8) الكتاب: 177/4، وانظر: 179/4

(9) المحتسب: 4/2، وانظر: 149-148/1

(10) القراءات القرآنية: 152

الأنماط إلى أنه عائدٌ إلى إبدال الهمزة صوتاً من جنس الصوت السابق لها<sup>(1)</sup>، والأمر واضح، فلا صلة صوتية بين الهمزة والزاي والداد والباء، فالمماثلة بين الأصوات تستلزم القرابة الصوتية<sup>(2)</sup>.  
وورد في الكشاف قراءات أخرى<sup>(3)</sup>.

### 2.2.2 همز غير المهموز:

رصدت الدراسة على عكسٍ مما تقدّم قراءاتٍ قرآنيةً مهموزةً لم تكن في بنيتها العميقة (في أصلها) مهموزة، وقد فسّر العلماء وجود هذه الظاهرة في العربية وفق قانون الحذقة والمبالغة في التفصح أو المبالغة في التصحيح، وذلك بسبب اتخاذ العربية الفصحى الهمزة شعاراً لها، فتسابق العرب القدماء في النطق بالهمزة<sup>(4)</sup>.  
كما يمكن تفسير وجود هذه الظاهرة في العربية بسبب التخلص من سياق صوتي معين، كالفرار من المقطع المرفوض<sup>(5)</sup>، وهو المقطع الطويل المغلق بصامتين، أو الفرار من الحركات المزدوجة<sup>(6)</sup>، أو تحويل النبر من نبر طول إلى نبر توتر<sup>(7)</sup>.  
هذا من جهة معناها عند العلماء المعاصرين، أمّا عند القدماء فقد اتخذت أشكالاً عديدة، منها: تعدّد اللغات، أو القلب والإبدال، وأحياناً الهروب من النقاء الساكنين على حدّ تعبيرهم.

وستكتفي الدراسة بأمثلة توضيحية دالة، معتمدة في تناولها لهذه القراءات على منهجية اعتمدها يحيى عابنة في تناوله الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة<sup>(8)</sup>. في قوله تعالى: "كأنها جان"<sup>(9)</sup>.

(1) دروس في علم العربية: 59

(2) القراءات القرآنية: 153

(3) البقرة: 282، البقرة: 228، النمل: 5، وفي الكشاف: 403/1، 366/1

(4) لحن العامة والتطور اللغوي: 129، وانظر منهج أبي حيان: 148

(5) دراسات في فقه اللغة: 22

(6) نفسه: 178، وما بعدها

(7) القراءات القرآنية: 129-130

(8) انظر تفصيل القول (أثر الهمزة المقحمة في بنية الكلمة دراسات في القراءات القرآنية) كتاب: دراسات في

فقه اللغة: 165-187

(9) النمل: 10، وانظر الرحمن: 39، والحجر: 27



جاء الكشف<sup>(1)</sup>: (وقرأ الحسن<sup>(2)</sup>): (جأن) على لغةٍ مَنْ يَجِدُّ في الهرب من التقاء الساكنين، فيقول: شأبة ودأبة، ومنها قراءة عمرو بن عبيد: "ولا الضالين"<sup>(3)</sup>.  
والحقيقة أنّ عبارة الزمخشري (على من يجد... لها ما يسوغها، إذ إنهم أجازوا التقاء الساكنين في كلمة واحدة في حالتين<sup>(4)</sup>):

1- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون.

2- في وسط الكلمة على أن يكون الحرف الأول حرف مدّ والثاني مدغماً.

وأما ما حدث في النمط (جأن) والأنماط الأخرى التي ذكرها الزمخشري، فهو مسببٌ عن وجود المقطع الطويل المغلق بصامت (gan) مع العلم أنه جائزٌ هنا بسبب تكرار حدّ الإغلاق في المقطع الذي يليه، ومع ذلك فهو مكروه مستثقل في العربية وعرضة لأن تتخلّص منه<sup>(5)</sup>، وللتخلّص منه فقد قُسمت نواته الصائتة إلى حركتين قصيرتين  $a+a < (a)$

ويمكن توضيح ما حدث في هذه القراءة كما في المخطط الصوتي التالي:

$ga/\text{an/nun} < ga/*\text{an/nun} < gannun$

جانّ                      جَ - نَ                      جَانّ

الأصل                      بعد تقسيم الحركة الطويلة                      إقحام الهمزة لابتداء المقطع

في قوله تعالى: "واللذان يأتيانها منكم"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>):

"واللذان" بالهمزة وتشديد النون)، والقول في هذه القراءة هو القول نفسه الذي في القراءة السابقة، فأقحمت الهمزة بفعل كراهة المقطع الطويل المغلق (dan).

وقد تلجأ اللغة إلى سبيلٍ آخر غير تقسيم النواة، وهو تقصير الحركة الطويلة إلى

حركة قصيرة واحدة، كما في قوله تعالى:

(1) الكشف: 138/3، وانظر: 48/4، 290/2، 73/1

(2) انظر البحر المحيط: 56/7 و197/3، والمحتسب: 135/2، والرازي: 184/24

(3) الفاتحة: 7

(4) انظر تفصيل القول في ظاهرة التخلّص من التقاء الساكنين كتاب التشكيل الصوتي: 205/177

(5) انظر دراسات في فقه اللغة: 169

(6) النساء: 16

(7) الكشف: 512/1

(8) انظر البحر المحيط: 197/3، ومختصر في شواذ القرآن: 25، والدر المصون: 332/2

"أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ" (1)، جاء في الكشاف (2): (وقرأ زهير الفرقبي (3): "أدناً" بالهمز).

وفي قوله تعالى: "وَكَشَفْتَ عَنْ سَاقِيهَا" (4). يقول الزمخشري (5): (وقرأ ابن كثير (6): "سأقيها" بالهمز، ووجهه أنه سمع سوفاً فأجرى عليه الواحد).  
وقراءة الهمز في (سأقيها) ضعيفة عند أبي علي الفارسي (7)، أما توجيه الزمخشري لها فهي مهموزة حملاً على الجمع (سوقه)، وكذا عند ابن جني (8)، وقال: أنشد الفراء في مثلها (9):

يا دار مي بدكاديك البرق صبراً فقد هيجت شوق المشتق

وأما الدرس اللغوي المعاصر فيفسر إقحام الهمزة في مثل هذه الأنماط على أنه تصحيح للنظام المقطعي في بنية الكلمة، فقد قصرت الحركة الطويلة (a) إلى حركة قصيرة (a) مما أدى إلى حدوث فجوة صوتية أجحفت بالشكل الصوتي للكلمة، وهذا اقتضى من اللغة إغلاق المقطع القصير المفتوح بالهمزة ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً (10)، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

|              |                      |           |
|--------------|----------------------|-----------|
| >ad/na>      | >adna*               | >adna     |
| sa>/kay/ha   | sa*/kay/ha           | sa/kay/ha |
| إقحام الهمزة | تقصير الحركة الطويلة | سأقيها    |

(1) البقرة: 61

(2) الكشاف: 285/1

(3) انظر البحر المحيط: 233/1، 234، ومختصر في شواذ القرآن: 6

(4) النمل: 44

(5) الكشاف: 150/3

(6) البحر: 80/7، والكشف: 160/2، والسبعة: 483، والمكرر: 96

(7) الحجة: 391/5-392

(8) انظر الخصائص: 368/2، والمحتسب: 147/1

(9) بلا نسبة في الخصائص: 368/2، وسر صناعة الإعراب: 91/1، وتهذيب اللغة: 241/5، وشرح شافية

ابن الحاجب: 250/2

(10) دراسات في فقه اللغة: 172

ومثل ذلك كثير<sup>(1)</sup>.

وكذلك سلكت اللغة مسلكاً آخرَ في إقحام الهمزة للتخلص من أوضاع صوتية مكروهة، فأقحمت الهمزة للتخلص من الحركة المزدوجة، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "ثمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (وقرأ الحسن: "وِعَاءِ أَخِيهِ"، بضمّ الواو، وهي لغة، وقرأ سعيد بن جبير<sup>(4)</sup>، "إِعَاءِ أَخِيهِ"، بقلب الواو همزة)، وعدّ القدماء إقحام الهمزة في مثل هذه القراءة هي من باب إبدال الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة (وهذا مطردٌ في لغة هذيل)<sup>(5)</sup>، لأنّهم فرّوا إلى الهمز لثقل الكسرة على الواو، كما قالوا: إشاح وإسادة في: وشاح ووسادة<sup>(6)</sup>.

والحقيقة أنّ الأمر كما ذهب إليه القدماء من استئصال الكسرة بعد الواو، فالأمر يتمثل في تخلص بعض اللهجات العربية من الحركة المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها كسرة (wi)، وذلك باطّراح شبه الحركة، ثمّ تعوّض عنها عن طريق الهمز، كما يظهر في المخطط الصوتي التالي:

|                         |                          |                          |
|-------------------------|--------------------------|--------------------------|
| $i^{\langle a \rangle}$ | $*i^{\langle a \rangle}$ | $wi^{\langle a \rangle}$ |
| التعويض بالهمزة         | إسقاط شبه الحركة         | الأصل                    |

كما تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها ضمةً، وهي وإن كانت كسابقتها مقبولةً في النظام الفونولوجي العام للعربية (الوظيفي) ولكنهما مستنقلتان<sup>(7)</sup>، لذا تلجأ اللغة إلى التخلص منهما في بعض اللهجات والاستعمالات، وهذا يؤدي بدوره إلى نشوء كلمات جديدة مهموزة لم تكن موجودة أصلاً، وهذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم العربي وتستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغ

(1) انظر القصص: 10، وفصلت: 39، والحج: 5، وص: 33، وفي الكشاف: 167/3، 455/3، 6/3، 374/3

(2) يوسف: 76

(3) الكشاف: 335/2

(4) المحرر: 32/8، مختصر ابن خالويه: 65، حاشية الشهاب: 196/5، والمحتسب: 348/1

(5) انظر البحر المحيط: 332/5، والفخر الرازي: 185/18، الممتع في التصريف: 221

(6) التبيان في إعراب القرآن: 740/2، وانظر صناعة الإعراب: 100-99/1

(7) دراسات في فقه اللغة: 178

الأصلية التي تخلو من الهمز<sup>(1)</sup>. ومن ذلك: في قوله تعالى: "وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>): "التنأوش"، همزة الواو المضمومة كما همزت في أجوه وأدور، وعن أبي عمرو: التنأوش بالهمز التناول من بعد، من قولهم: نأشت إذا أبطأت وتأخرت، ومنه البيت<sup>(5)</sup>:

تمنى نئيشاً أن يكون أطاعني

ويظهر من قول الزمخشري السابق أمران<sup>(6)</sup>:

1- أن يكون الأصل غير مهموز ثم همزت الواو، لأن الحركة فيها خفية، وذلك كثير من كلام العرب.

2- أن يكون مشتقاً من النئيش ومعناه: الحركة في إبطاء.

وأما من وجهة نظر التحليل المعاصر، فإن (التنأوش) الأصل غير المهموز، لجأت اللغة فيه إلى حذف شبه الحركة (w) لصعوبة الحركة المزدوجة (wu)، فالتقت الفتحة مع الضمة، ثم عوض عن المحذوف بالهمزة للفصل بين الحركتين، فتولد من هذه العملية نمط مهموز وهو التنأوش<sup>(7)</sup>.

tanawus < tana\*us < tana>us

كما تخلصت اللغة في بعض اللهجات العربية من الحركات المزدوجة التي تكون نواتها فتحة، على الرغم من كونها أكثر الحركات المزدوجة قبولاً، ربما بسبب خفتها المتأتية من أن نواتها هي الفتحة<sup>(8)</sup>، من ذلك في قوله تعالى: "ولا تتبَعُوا

(1) نفسه: 179

(2) سبأ: 52

(3) الكشف: 296/3

(4) انظر: السبعة: 530، والنشر: 351/2، ومعاني الفراء: 365/2، ومعاني الزجاج: 259/4، وحجة

القرءات: 591، وفتح القدير: 336/4

(5) وعجزه في اللسان: ويُحدِّث من بعد الأمور أمور، (وفيه البيت لهشل بن حرّي): 167/14

(6) إعراب النحاس: 681/2، وانظر لسان العرب: 167/14

(7) دراسات في فقه اللغة: 180

(8) نفسه: 181، وانظر أثر الحركة المزدوجة: 15، 16

خُطُواتِ الشَّيْطان<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>): "خُطُوات" بضمّتين وهمزة، وجعلت الضمّة على الطّاء كأنّها على الواو).

وقبل الولوج في معالجة هذه القراءة، نودّ أن نشير إلى أن بعض العلماء رفض هذه القراءة وغلّطها<sup>(4)</sup>، وفسّرها بعضهم دلاليّاً فعدها من الخطأ، والهمزة أصلٌ فيها<sup>(5)</sup> وعدّ هذا ابن جنّي من الوهم، والتمس له العذر، يقول: (إلاّ أنّ الذي فيه طريق العذر أنّه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصوّر ذلك المعنى أطلّعت الهمزة رأسها)<sup>(6)</sup>، وإلاّ (فالهمز في هذا الموضع مردودٌ، لأنّه من خَطُوتٌ لا من أخطأت)<sup>(7)</sup>.

أما عند الزمخشري فالظاهر أنّها قراءة مقبولةٌ، ولها ما يبررها صوتياً، يقول أبو حيان: (قيل: هو جمع خطوة لكنّه توهم ضمّة الطّاء أنّها على الواو فهمز؛ لأنّ مثل ذلك قد يُهمز، قال معناه الزمخشري)<sup>(8)</sup>، والمقصود إبدال الواو همزة وهو من الإبدال الجائز<sup>(9)</sup>، هذا من وجهة نظر علماء اللّغة القدماء، ومن وجهة نظر المعاصرين فإنّ اللّغة قد تخلّصت في هذا النمط من حدّ الابتداء المقطع الثالث وهو شبه الحركة (w) والتعويض عنه بالهمزة كما في المخطط الصوتي:

|         |   |         |   |         |
|---------|---|---------|---|---------|
| خطوات   | < | خُطُوات | < | خطُوات  |
| hutuwat | < | hutu*at | < | hutu>at |

الأصل وفيه شبه الحركة حذف شبه الحركة التعويض عن طريق إقحام الهمزة

(1) البقرة: 168

(2) الكشاف: 327/1

(3) قراءة عمرو بن عبّيد وعيسى بن عمر، انظر مختصر ابن خالويه: 11

(4) انظر المحتسب: 117/1، وتهذيب اللّغة: 495/7

(5) انظر البحر المحيط: 479/1

(6) المحتسب: 117/1

(7) نفسه: 117/1

(8) البحر المحيط: 479/1

(9) المفصل: 477

كما تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة اليائية التي تكون نواتها فتحةً في بعض اللهجات، وهي كسابقتها من أخف الحركات المزدوجة نطقاً<sup>(1)</sup>، فقد جاء في الكشف من ذلك: في قوله تعالى: "وهو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: (الياء في "ضياء" منقلبة عن واو ضوء لكسرة ما قبلها، وقرىء: "ضياء" بهمزتين بينهما ألف على القلب، بتقديم اللام على العين، كما قيل في عاق: عقا، والضياء أقوى من النور).

ومعظم علماء اللغة والقراءات ذهبوا مذهب الزمخشري في توجيه (ضياء) و (ضياء)<sup>(4)</sup>، ويمكن تلخيص تحليل النمطين على الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى: ضواء: قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فصارت ضياء، وهي قراءة الجماعة.

الصورة الثانية: ضياء: لما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما فعل بدعاء وسقاء، فصار عندنا همزتان الأولى قبل الألف وهي الأصلية التي كانت لام الفعل، والثانية بعد الألف وهي المنقلبة عن ياء أو واو<sup>(5)</sup>، وأما في الدرس المعاصر فإننا نجد الأمر أيسر مما توّله العلماء، فالنمط ضياء، كان أصله ضواء فتخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الواوية وألقت شبه الحركة (w)، وعوّضت بدلاً منها شبه الحركة (y) طلباً للخفة.

diya>"an"

di\*a>"an"

diwa>"an"

التعويض عن طريق انزلاق الياء

إلقاء شبه الحركة

الأصل

وأما النمط ضياء، فنظن أن أصله (ضياء) بعد مروره في الخطوة السابقة وهو يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) وقد حذفت شبه الحركة للتخفيف

(1) دراسات في فقه اللغة: 189

(2) يونس: 5

(3) الكشف: 225/2

(4) انظر السبعة: 323، والإتحاف: 59، 247، وحاشية الشهاب: 7/5، والنيان: 665/2، وحجة القراءات:

328، والكشف: 512/1، ومشكل إعراب القرآن: 374/1، والمحتسب: 33/1

(5) البيان لابن الأنباري: 480/1، وانظر البحر المحيط: 125/5

أيضاً، فالتقت الكسرة السابقة عليها مع نواتها الفتحة الطويلة (a) مما دعا إلى إقحام الهمزة للفصل بينهما، لتصحيح النظام المقطعي<sup>(1)</sup>.

di>a>"an"      di\*a>"an"      diya>"an"

التعويض بالهمزة      إلقاء شبه الحركة      الأصل

وتخلّصت اللّغة من الحركة المزوجة الهابطة الواوية (uw) لصعوبتها فلجأت للتخلّص منها بحذفها وإشباع نواتها الصائتة وهو المسار القياسي، والمسار الثاني أن نغلق المقطع بالهمزة<sup>(2)</sup>، ومما يمثّل ذلك في الكشاف من قراءات قرآنية:

في قوله تعالى: "وبالآخرة هم يوقنون"<sup>(3)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(4)</sup>: (وقرأ أبو حية النميري<sup>(5)</sup>): "يوقنون" جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، فقلبها قلب واو وجوه ووقنت، ونحوه<sup>(6)</sup>:

لَحَبَّ الْمُؤَدَّانِ إِلَيَّ مُوسَى      وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

ولا يختلف توجيه قراءة (يوقنون) من وجهة نظر علماء العربية القدماء عن الأنماط السابقة كثيراً، فهم يرون أنّ الهمزة مبدلة عن واو أو ياء في أصل النمط اللغوي. والحقيقة أنّ الأمر لا يعدو - كما ذكرت سابقاً - من أنّ اللّغة حاولت التخلّص من المزدوج الحركي<sup>(7)</sup>، والمخطط الصوتي التالي يمثّل المسارين أنفي الذكر:

yukinuna < yu\*kinuna < yuwkinuna  
yu>kinuna < yu\*kinuna < yuwkinuna

وأما قراءة الحسن التالية، فإنّ بعض اللهجات العربية تخلّصت فيها من الحركة المزوجة الهابطة اليائية، ففي قوله تعالى: "ولا أدراكم به"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>:

(1) انظر دراسات في فقه اللغة: 183

(2) دراسات في فقه اللغة: 184

(3) البقرة: 4

(4) الكشاف: 137/1-138.

(5) البحر المحيط: 42/1، ومختصر ابن خالويه: 2، وإعراب ثلاثين سورة: 94، ومغني اللبيب: 897/2

(6) مرّ تخريجه، انظر هذه الرسالة: 99

(7) انظر دراسات في فقه اللغة: 184، والقراءات القرآنية: 117 و126

(8) يونس: 16

(9) الكشاف: 229/2، وانظر البحر المحيط: 133/5، وحاشية الشهاب: 15/5، والقرطبي: 321/8، والإتحاف:

247، والدر المصون: 14/4، ومختصر ابن خالويه: 56

"وقرأ الحسن: (ولا أدرا تكم به)، على لغة من يقول: أعطاته وأرضاته، في معنى: أعطيته وأرضيته، ورواه الفراء: ولا أدرا تكم به بالهمز<sup>(1)</sup>، وفيه وجهان: أحدهما أن تقلب الألف همزة، كما قيل لبأت بالحج وراثت الميت وحلأت السويق، وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد، ألا ترى أن الألف إذا مسستها الحركة انقلبت همزة، والثاني: أن يكون من درأته إذا دفعته وأدرا تته إذا جعلته درأاً".

ويبدو أن توجيه الزمخشري الثاني القائل بأن الهمزة أصل له ما يبرره فإن هذه القراءة كثر فيها التوجيه والتأويل بل إن بعض العلماء قد غلط الحسن فيها، قال أبو حاتم: "سمعت الأصمعي يقول: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن... أله وجه؟ قال: لا، قال أبو عبيد: لا وجه لقراءة الحسن... إلا على الغلط"<sup>(2)</sup>. قال مكّي بن أبي طالب القيسي: (وروي أن الحسن قرأ بالهمزة ولا أصل له في الهمز)<sup>(3)</sup>.

أما التوجيه الأول، والذي نحن بصدد توضيحه فإن الزمخشري قد تبع فيه ابن جنّي (إنما هي أدريتكم فقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، وهي لغة عقيل حكاها قطرب، يقولون في أعطيتك: أعطأتك)<sup>(4)</sup>، وقال العكبري: (ويقرأ في الشاذ: "ولا أدراكم به" بالهمزة فكان الألف، قيل: هي لغة لبعض العرب يقلبون الألف المبدلة من ياء إلى همزة، وقيل: هو غلط، وقيل: ليس بخلط)<sup>(5)</sup>.

وما نودّ قوله في هذا النمط هو أن الأصل (أدريتكم) يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة وقد استنقلت بعض اللهجات العربية هذا الوضع الصوتي، فحذفت شبه الحركة ثم عوّضت عنها عن طريق الهمزة<sup>(6)</sup>:

>adra>tukum

التعويض بالهمزة

>adra\*tukum

حذف شبه الحركة

>adraytukum

الأصل

(1) انظر معاني الفراء: 459/1، 216/2

(2) البحر المحيط: 133/5، وانظر الفخر الرازي: 61/17، وإعراب ثلاثين سورة: 51، 94، 95

(3) مشكل إعراب القرآن: 376/1

(4) انظر المحتسب: 309/1-310 (بتصرف).

(5) التبيان في إعراب القرآن: 668 / 2

(6) انظر دراسات في فقه اللغة: 185



عرضنا بعض الأسباب التي تدعو إلى إقحام الهمزة في بعض الأنماط اللغوية التي لم تكن مهموزة في بناها العميقة، والحقيقة أن هناك قراءات قرآنية أخرى أقحمت الهمزة في بناها السطحية، ولم تتناولها الدراسة تجنباً للتكرار والإطالة<sup>(1)</sup>.

### 3.2 قضايا صوتية متفرقة:

#### 1.3.2 التشديد والتخفيف:

##### 1- التشديد:

أشيرُ بدايةً إلى أنّ الزمخشري استعمل في كشفه مصطلحي التشديد والاستئقال من حيث هما علة من العلة التي احتكمت إليها في توجيه الأنماط الكلامية، ومفهومها عنده كما بدا لي هو تضعيف الحرف وتشديده، أو استئقال حركة دون أخرى؛ فالضمة أثقل من الفتحة عنده والسكون أخف من الحركتين.

ومما جاء في الكشف على ذلك:

في قوله تعالى: "وَأَتَوَا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ"<sup>(2)</sup> وذكر الزمخشري القراءات في صدقاتهن، وقال<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>): "صُدَّقَتْهُنَّ" بضم الصاد والدال على التوحيد وهو تثقيب صدقة كقولك: ظلمة)، وجاء في لسان العرب: "والصدقة والصدقة والصدقة.... ولا يُقرأ من هذه اللغات بشيء؛ لأنّ القراءة سنّة"<sup>(5)</sup>، ولسنا في صدد مناقشة ابن منظور في جواز القراءة بها أم لا، ولكن ما نودّ تأكيده هنا هو أنّ اللغة سجّلت هذا النمط في معجمها (صدقة)، وهو فصيح.

(1) الجن: 1، المؤمنون: 93، التوبة: 30، والتوبة: 106، والقصص: 10، والمرسلات: 11، وفي الكشف على التوالي: 166/4، 41/3، 213/2، 185/2، 167/3، 203/4.

(2) النساء: 4

(3) الكشف: 498/1

(4) قراءة النخعي وابن وثاب في البحر: 166/3، ومختصر ابن خالويه: 24، وانظر الرازي: 10/9،

والمحرر: 495/3

(5) لسان العرب: 216/8، وانظر معاني الزجاج: 12/2

كما ويمكن أن نفسر الضمّ في هذا النمط بأنه يعود إلى قبيلة تميم التي كانت تُؤثر الضمّ وهذا ميلُ القبائل البدوية بشكل عام<sup>(1)</sup>، كما يمكن تفسيره وفق قانون المماثلة الصوتية، فالصاد المفتوحة ماثلت الدال المضمومة وهي مماثلة كلية مدبرة:

Sudukatahunna < sadukatuhunna

في بعض القبائل العربية ومنها تميم

وسأعرض الآن لبعض القراءات التي وجهها الزمخشري بالتشديد ومن ثمّ نعرض تحليلنا لها: ففي قوله تعالى: "وَلْيُؤْفُوا نُدُورَهُمْ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>: (وليؤفوا) بتشديد الفاء) وقراءة الجمهور بالتخفيف<sup>(5)</sup>، وهما لغتان عند أبي زرعة<sup>(6)</sup>. وفي قوله تعالى في سورة التكوير<sup>(7)</sup>: "حُشِرَتْ" و"قُتِلَتْ" و"نُشِرَتْ"، جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: (وقرىء<sup>(9)</sup>: "حُشِرَتْ" بالتشديد، و"سُجِّرَتْ" بالتشديد والتخفيف، و"قُتِلَتْ" بالتشديد، و"نُشِرَتْ" بالتشديد والتخفيف). وفي قوله تعالى: "قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ"<sup>(10)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(11)</sup>: (وقرىء<sup>(12)</sup>: (قُتِلَ) بالتشديد).

(1) في اللهجات العربيّة: 95، وانظر الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 220

(2) الحج: 29

(3) الكشاف: 11/3

(4) انظر السبعة: 436، وحجة القراءات: 475، والكشف: 117/2، والمبسوط: 307، والتبصرة: 600،

والتنكرة في القراءات الثمان: 443/2، والدر المصون: 145/5

(5) انظر البحر المحيط: 365/6

(6) حجة القراءات: 473

(7) التكوير: 5، 9، 10

(8) الكشاف: 222/4

(9) انظر البحر: 432/8 - 434، ومختصر ابن خالويه: 169، وفتح القدير: 388/5 - 389، والسبعة: 673،

ومعاني الزجاج: 290/5

(10) البروج: 4

(11) الكشاف: 237/4

(12) وهي قراءة الحسن وابن مفسّم، انظر: البحر: 450/8، والإتحاف: 436، والرازي: 119/31، ومختصر

خالويه: 171، وروح المعاني: 114/30

وفي قوله تعالى: "وَيُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ" (1)، جاء في الكشف (2): (وقرىء (3):  
(يُبَشِّرُهُمْ) بالتخفيف والتثقيل).

وبعد هذا العرض للآيات الكريمة نودُّ أن نؤكد ما يلي:

أولاً: أن القرآن الكريم كان يراوح بين التشديد تارةً والتخفيف تارةً أخرى، وهما لغتان فصيحتان (4)، والمعنى فيهما واحد، و(فَعَلَ وَفَعَلَ وَأَفَعَلَ) تتناوب فيما بينهما، كما سيظهر في فصلنا القادم - إن شاء الله - يقول ابن خالويه: "فَقُلُّ: كَلٌّ فَعَلَ جازٍ فِيهِ فَعَلَ وَفَعَلَ اعترض بينهما أفعل" (5).

ثانياً: يمكن أن نعزو التشديد إلى القبائل البدوية كتميم التي تغلب الغلظة والشدة على طباعها، كما يُعرف عنهم قلة عنايةهم بالنطق وسرعتهم في الأداء، على عكس القبائل الحضرية كالحجازية التي تميل إلى التؤدة والليونة في كلامهم، لأن ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم (6).

ثالثاً: قد يكون التشديد أو التثقيل مظهراً من مظاهر التطور اللغوي، إذ عدّه بعض المعاصرين (7) بمثابة عملية ترميم في جسم العربية، فربما كانت صيغة فعل تدلّ على التكاثر في سابق عهدها، ثم بتطور الزمن ضعُف هذا المعنى فيها فتقوم اللغة بترميم هذا الخلل وتلجأ إلى تشديد هذا الوزن حتى تعيد إليه قوته.

## 2- التخفيف:

وعلى عكس ما رأيناه سابقاً، فإنّ هناك لهجات مالت إلى التخفيف كما ذكرنا، فروى الزمخشري قراءات كان رسم المصحف فيها بالتشديد قرئت بالتخفيف، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن القرآن الكريم استعمل الصيغتين التشديد والتخفيف.

(1) التوبة: 21

(2) الكشف: 180/2

(3) الإتحاف: 174، والمكرر: 49، والعنوان: 102، والتيسير: 87، والسبعة: 205

(4) انظر الحجة في القراءات السبع: 51

(5) الحجة في القراءات السبع: 52

(6) انظر في اللهجات العربية: 88، واللهجات العربية في التراث: 657/2

(7) اللهجات العربية في التراث: 657-658/2

ونشير في البدء إلى أن الزمخشري استعمل مصطلح التخفيف، للدلالة على عدم تضعيف الحرف وتشديده، وهو ما استعمله سيبويه قبله<sup>(1)</sup>، كما وتبع الزمخشري سيبويه في التخفيف بين الحركات، يقول سيبويه: (ويقولون: في فخذ: فخذ، وفي رُسل: رُسل، ولا يخففون الجمل؛ لأنّ الفتحة أخفّ عليهم من الضمة والكسرة)<sup>(2)</sup>، وقد استعمل القدماء معاني متعددة للتخفيف<sup>(3)</sup>.

وستقف الدراسة عند ما جاء في الكشف:

ففي قوله تعالى: "لكل واحد منهما السُّدُسُ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرأ الحسنُ ونعيم بنُ ميسرة<sup>(6)</sup>: "السُّدُسُ" بالتخفيف وكذلك التُّلُثُ والرُّبُعُ والتُّمُنُ).  
والتخفيف لغةٌ تميم وربيعة والضم لغةُ الحجاز وبني أسد<sup>(7)</sup>، وعدّ العكبري الضمّ هو اللغة الجيدة، والإسكان لغة فيها، وقرىء بهما<sup>(8)</sup>.

ونرجح أن يكون الأصل في الضمّ وأنّ الإسكان تخفيفٌ لنقل الضمّ، (ومن زعم أنّ الأصل فيه التخفيف وأنه ثقلٌ فخطأ، لأنّ الكلام موضوعٌ على الإيجاز والتخفيف<sup>(9)</sup> ثم نودّ أن نشير إلى أننا في التشديد ذكرنا أنّ تميماً والقبائل البدوية بشكلٍ عامّ قد مالت إلى التشديد، وأنّ القبائل الحضرية هي التي قد مالت إلى التخفيف، وما نراه هو هنا هو عكس ذلك، مما يجعلنا نتوقع أنّ نجد كلا الصيغتين في اللهجة الواحدة، وربما نفسر ذلك بتداخل اللغات، أو تأثر القبائل بعضها ببعض، والذي يدعونا إلى تأكيد ذلك أننا وجدنا في البحر المحيط<sup>(10)</sup>، أنّ أبا حيان عزا قراءة

(1) انظر الكتاب: 529/3-530.

(2) الكتاب: 67/4، و204/4، وانظر: 193/4، وشرح المفصل: 120/9

(3) انظر المصطلح الصوتي: 185

(4) النساء: 11

(5) الكشف: 507/1

(6) البحر: 181/3، والسبعة: 228، والنشر: 248/2، والتيسير: 94

(7) انظر إعراب النحاس: 399/1، ومعاني الفراء: 5/1

(8) التبيان في إعراب القرآن: 335/1

(9) انظر معاني الزجاج: 20/2

(10) البحر المحيط: 188/7

التشديد في قوله تعالى: "ولا تصعّر"<sup>(1)</sup> إلى تميم، بينما عزاها البناء الدميّاطي إلى لغة الحجاز<sup>(2)</sup>. وفي قوله تعالى: "لعلّهم يتّقون أو يُحدّثُ لهم ذكراً"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>: (وقرىء: "تُحدّث"، و"تُحدّث" بالنون والتاء، أي: تُحدّثُ أنت، وسكّن بعضهم التاء للتخفيف)<sup>(5)</sup>، كما في قول الشاعر:

فاليومَ أشربُ غيرَ مُستَحَقِّبٍ      إنّما منَ اللهِ ولا واغِل<sup>(6)</sup>

وذكر ابن جنّي شواهدَ أخرى مع هذا البيت وعدّ الإسكان فيها ضرورة<sup>(7)</sup>، والقرآنُ الكريمُ لا ضرورةَ فيه، وذكر في موضع آخر أنّ الإسكانَ في القراءة السابقة ينبغي أن يكون استتقالاً للضمة<sup>(8)</sup>، وكذلك ذهب أبو حيان في بحره<sup>(9)</sup>، وأورد عليه شاهداً، قول جرير<sup>(10)</sup>:

..... أو نهر تيّرى فلا تعرفكم العربُ

بسكون فاء تعرفكم تخفيفاً.

واللافت هنا أنّ التخفيفَ قد طال الحركات الإعرابية التي تمثّل الإعراب وتحملُ شعار الفصاحة، وفي ظنيّ أنّهم مصيبون في هذا، فالناطق لا يدّخر سبيلاً للاقتصاد في الجهد ولو على حساب الحركة الإعرابية؛ لأنّ فصاحتهم فطرية لا تضبطها حركة أو شكل إعرابيّ. وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى تمثّل التخفيفَ بإسكانِ

(1) لقمان: 18

(2) إتحاف فضلاء البشر: 390

(3) طه: 113

(4) الكشاف: 2/ 554

(5) المحتسب: 59/2، ومختصر ابن خالويه: 90، والمحرر: 97/10، والدر المصون: 59/5، وفتح القدير:

389/3

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 95، وفيه (فاليوم أسقى)، وعلى ذلك لا شاهد فيه، وهو من شواهد

الكتاب: 204/4، والخصائص: 100/2 و325/2، وشرح المفصل: 48/1، وشرح التصريح: 88/1

(7) الخصائص: 100/2

(8) المحتسب: 59/2

(9) البحر المحيط: 281 / 6

(10) البيت لجرير في ديوانه: 441، وصدّره (سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم)، وانظر الأغاني للأصفهاني:

253/3، وسمط اللآلئ: 527، والخصائص: 119/1، و100/2 و121

الحرف المتحرك<sup>(1)</sup>، أما مصطلح التخفيف من حيث هو عدم التشديد فقد جاء في الكشاف في قوله تعالى: "والذي قَدَّرَ فَهَدَى"<sup>(2)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: (وقرىء: "قَدَّرَ" بالتخفيف). وقراءة الجمهور بالتشديد وقراءة الكسائي وعلي بن أبي طالب مخفَّف الدال<sup>(4)</sup>، وقد ذكر الفراء أن قراءة التشديد أحبُّ إليه معللاً ذلك لاجتماع القراء عليه<sup>(5)</sup>.

وفي قوله تعالى: "الذي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>): "فَعَدَّلَكَ" بالتخفيف، وفيها وجهان: أحدهما: أن يكونَ بمعنى المشدَّد.... والثاني: فَعَدَّلَكَ: فصرفك، يقال عدَلَّ عن الطَّرِيقِ، أي عدلك عن خَلْقَةٍ غيرك إلى خَلْقَةٍ حسنة...).

ونشيرُ إلى أن رسمَ المصحفِ العثماني الذي بين أيدينا (فَعَدَّلَكَ) بالتخفيف، وأما قراءة التشديد فهي لغة الحجاز<sup>(9)</sup>، وهي الأجود في العربية عند الفراء<sup>(10)</sup>. والحقيقة أن ما نراه في مسألة التشديد والتخفيف، هو وإن كان التشديد من صفات البدو الكلامية، إلا أن بعض القبائل الحضرية كالحجازيين عُرِفَ عنهم التشديد كما ظهر غير متناسين أن البدو بشكل عام يؤثرون التشديد وقد يقفون عليه نحو (هذا خالدٌ وهذا فرجٌ)<sup>(11)</sup>، ثم إن القرآن الكريم قد جمع بين الصيغتين.

### 2.3.2 التقاء الساكنين:

(1) انظر من ذلك آل عمران: 62، 156، الكهف: 33، والتوبة: 61، وفاطر: 43، في الكشاف: 434/1 و473/1 و484/2 و199/2 و313/3

(2) الأعلى: 3

(3) الكشاف: 243/4

(4) البحر المحيط: 458/8، والنشر: 2/399، والتيسير: 221، والكشف: 2/370، والسبعة: 368

(5) معاني الفراء: 3/256

(6) الانفطار: 7

(7) الكشاف: 4/228، وانظر البحر المحيط: 8/437

(8) النشر: 2/399، والتيسير: 220، والتبصرة: 722، والكشف: 2/364، والتبيان: 2/1274، ومعاني الزجاج: 295/5

(9) انظر البحر المحيط: 8/437

(10) معاني الفراء: 3/244

(11) شرح المفصل: 9/67، وانظر الكتاب: 4/117.

للنحويين مذاهبٌ في التقاء الساكنين، فإذا لقيتِ النونُ الخفيفةُ ساكناً فإنّها تُكسّرُ مثل: اضربنِ الغلامَ فنقولُ فيما هو بغيرها: اضربِ الغلامَ، كما تقول: اضربِ الغلامَ بعد حذفِ النون<sup>(1)</sup>، وذلك كقول الشاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أن ترَ كعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَه<sup>(2)</sup>

أصله لا تهينن. فالسببُ في فتحِ النونِ إشباعُ الحركة، ولو كان بدونِ إشباعٍ لكسرنا<sup>(3)</sup>، وسنعرض فيما يلي لبعضِ القراءات التي وجهها الزمخشري وفق التقاء الساكنين. وقبل الولوج في معالجة تلك القراءات أودّ أن أشيرَ إلى أن علماء العربية ذهبوا إلى أنه لا يجوز التقاء الساكنين في العربية في كلمة واحدة إلا في حالتين هما<sup>(4)</sup>:  
أ- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون.

ب- في وسط الكلمة على أن يكون الحرفُ الأولُ حرفَ مدٍّ والثاني مدغماً

ومما جاء في الكشف: في قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ"<sup>(5)</sup>.

جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "والدَّوَابِّ" مخففاً، ونظير هذا التخفيف قراءة مَنْ قرأ: "ولا الضَّالِّينَ" لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فرارٌ من التقاء الساكنين، فحركَ ذاك أولهما، وحذف هذا آخرهما). والحقيقة أنه هنا لم يلتقِ ساكنان، ولكنَّ الزمخشري انطلق في توجيهه هذا من نظرة علماء العربية القدماء إلى الحركات الطويلة، فهي ساكنة عندهم على الرغم من أنها حركات طويلة، فحذفت الباءُ الأولى الساكنة من وجهة نظرهم حتى يتخلص من التقاء الساكنين.

وأما ما يراه الدرسُ اللغوي المعاصر، فهو تشكُّل ثلاثة مقاطع في النمط المشدّد الدَّوَاب da/ wab/ bi، والمقطع الثاني: (wab) هو ما يُسمّى بالمقطع الصوتي الطويل المغلق (ص ح ص) وهو مقطع مرفوضٌ في العربية<sup>(8)</sup> إلا إذا توافر الشرطان

(1) النكت الحسان: 180، وانظر منهج أبي حيان: 155

(2) المفصل: 432، وشرح المفصل: 43/9، 44، خزانة الأدب: 450/11، 452، شرح التصريح: 208/2، شرح شافية

ابن الحاجب: 32/2، ومغني اللبيب: 206/1، 842/2، في البحر المحيط: 173/1

(3) انظر منهج أبي حيان: 155

(4) التشكيل الصوتي: 179

(5) فاطر: 28

(6) الكشف: 307/3

(7) انظر البحر: 312/7، والقرطبي: 342/14، والمحتسب: 200/2، وفتح القدير: 348/4

(8) انظر التشكيل الصوتي: 192

السابقان، وتجدر الإشارة إلى أنّ الشرطَ الثاني، وهو أنّ يكون المقطع التالي له مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم به، متوفرٌ في هذا النمط إلاّ أنّ القارئ لجأ إلى التخفيف بحذف أحد الصامتين المتماثلين، لتصبح الكلمة مكونةً من ثلاثة مقاطع مفتوحة، وجميعها مقاطع مقبولة في العربية: da/ wa/ bi.

وفي قوله تعالى: "ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: ("وتتبعان": قرئت<sup>(3)</sup>: "ولا تتبعان"، بالنون الخفيفة، وكسرهما لالتقاء الساكنين تشبيهاً بنون التننية).

ونشير إلى أننا في أثناء تتبعنا لهذه القراءات وجدنا آراءً للعلماء في توجيه القراءة نحويًا، وقد تجنبنا عرض هذه الآراء هنا<sup>(4)</sup>؛ لأنّ ما نودّ تسليط الضوء عليه هنا هو التقاء الساكنين، والحقيقة أنّ ما قلناه في القراءات السابقة ينسحبُ تماماً على هذه القراءة، إلاّ أنّ تعليلَ الزمخشري بكسرِ نونِ يتبعانِ تشبيهاً بكسرِ نونِ المثني، وكأنّ ما يفهم من قول الزمخشري أنّهما كسرا لالتقاء الساكنين والحقيقة أنّه لا التقاء ساكنين، كما وأنّ نونَ المثني ونونَ التوكيدِ في أصلهما مفتوحتان وإنما كُسرتا للمخالفة الصوتية بين حركتي الفتح المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلة<sup>(5)</sup>، وقد جاءت نونُ المثني في بعض الشعر على أصلها المفتوح من ذلك<sup>(6)</sup>:

أعرفُ منها الأنفَ والعينانا

ومنخرانٍ أشبها ضيئانا

وفي قوله تعالى: "براءة من الله ورسوله"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>:

(1) يونس: 89

(2) الكشاف: 250/2

(3) المبسوط: : 235، الإتحاف: 253، والنشر: 253/2، وحجة القراءات: 336

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: 685/2

(5) انظر التطور اللغوي: 42

(6) عزاه الزمخشري لشاعر من ضبّة في شرح المفصل (المتن): 129/3، 67/4، 143، وفي نوادر أبي زيد:

168، وسر صناعة الإعراب: 55/2، 240/2، والبيت يحتج به على لغة بني الحارث وبني العنبر إذ يلزمون

المثني الألف في الأحوال كلها، وانظر شرح المفصل: 128/3.

(7) التوبة: 1

(8) الكشاف: 172/2



(وقرأ أهل نجران<sup>(1)</sup> "مِنْ اللَّهِ" بكسر النون، والوجه الفتح مع لام التعريف لكثرتة).  
الأصل في (مِنْ) حرف جر مبني على السكون، وبعدها اللام ساكنة في لفظ الجلالة فاتجهت لغة أهل نجران إلى كسر النون في (مِنْ) على أصل التقاء الساكنين، يقول ابن جنّي: (وهي أول القياس، تكسرهما لالتقاء الساكنين)<sup>(2)</sup>، وهذا ما نرجّحه، وذهب أبو حيان أيضاً إلى أنّ بالإمكان تفسير كسرة النون مماثلة لكسرة الميم<sup>(3)</sup>.  
وقراءة فتح النون (مِنْ) هي أيضاً للتخلص من الساكنين، وأمّا ترجيح الزمخشري لها على قراءة الكسر، فتعليه صحيح، وهو كثرة استعمال (مِنْ) مفتوحة مع لام التعريف، والذي ألبأ بعض اللهجات إلى الفتح هو فرارهم من توالي كسرتي الميم والنون، فلجأوا إلى الفتح، يقول ابن جنّي أيضاً: (وإذا كانوا قد قالوا: "قَمَ اللَّيْلُ"<sup>(4)</sup>، و"قُلَّ الحَقُّ"<sup>(5)</sup>، ففتحوا ولم تلتق هناك كسرتان، فالفتح في "مِنْ اللَّهِ" لتوالي الكسرتين أولى)<sup>(6)</sup>.

إنّ العرب في محاولاتهم للتخلص من التقاء الساكنين سلكوا مسالك عدّة منها التحريك بالكسر وهو الأصل، كما ذكرنا، وهو أكثر شيوعاً، وكذلك حرّكوا بالفتح، وحرّكوا بالضمّ، و التمسوا تعليلات للضمّ والفتح كالإتباع والخفة، وجاء في المفصل: (والأصل فيما حرّك منهما أن يحرك بالكسر والذي حرّك لغيره فلأمر)<sup>(7)</sup>، وهذا ما يفسّر تعدد الرواية في بيت جرير<sup>(8)</sup>:

فغضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ      فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

(1) مختصر ابن خالويه: 51، والمحرر: 399/6، وروح المعاني: 42/10، والدر المصون: 440/3

(2) المحتسب: 283/1، وانظر التبيان في إعراب القرآن: 634/2 (وعدها العكبري شاذة)

(3) البحر المحيط: 6/5

(4) المزمّل: 2

(5) الكهف: 9

(6) المحتسب: 283/1، وانظر المفصل: 465

(7) المفصل: 465

(8) لجرير في ديوانه: 821، والكتاب: 533/3، وشرح المفصل: 128/9، وشرح شافية ابن الحاجب: 244

فيروى بكسر الضاد وضمّها وفتحها<sup>(1)</sup>، وعزا الزمخشري الفتح لبني أسد<sup>(2)</sup>، ومما جاء في الكشف: في قوله تعالى:

"وسيحلفون بالله لو استّطعنا لخرجنا"<sup>(3)</sup>، ويقول الزمخشري<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>): "لو استّطعنا" بضمّ الواو تشبيهاً لها بواو الجمع في قوله تعالى: "فتمنّوا الموت"<sup>(6)</sup>، وتفسير القدماء لهذه القراءة بأنه فرارٌ من ثقل الكسرة على الواو مشبهين إياها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين أيضاً، وقرأ الحسن: (لو استّطعنا) -بفتح الواو- فراراً من التقاء الساكنين أيضاً<sup>(7)</sup>.

والحقيقة أنه لم يلتق ساكنان -أيضاً- وما أتصوره هو إقحام الحركة القصيرة (الكسرة أو الضمة أو الفتحة) على (واو) لو، وذلك لتصحيح النظام المقطعي لبنية الكلمة العربيّة، فالمقطع العربيُّ لا بدّ أن يتكوّن من صامت، وهذا الصامت يُنتهى بحركة، كما لا يمكن أن يبدأ المقطع العربيّ بحركة<sup>(8)</sup>، فكان لا بدّ من إقحام إحدى الحركات القصيرة لتصحيح النظام المقطعي كما يظهر في المخطط التالي:

lawistata<sup>na</sup>  
lawustata<sup>na</sup> < lawstata<sup>na</sup>  
lawastata<sup>na</sup>

وأما في (فتمنّوا الموت) فلم يلتق ساكنان أيضاً، وإنّما يعود السببُ في تحريك الواو بالضمّ أو الكسر للتخلص من المقطع الصوتي الخامس المرفوض (ص ح ص ص) القصير المغلق بصامتين، ويمكن توضيح ذلك كما يلي<sup>(9)</sup>:

(1) انظر شرح التصريح على التوضيح: 401/2

(2) المفصل: 465

(3) التوبة: 42

(4) الكشف: 191/2

(5) البحر: 1/310 و5/46 والمحرر: 6/505 و3/444، ومختصر ابن خالوية: 21، 163

(6) الجمعة: 6، والبقرة: 94، وانظر البقرة: 237، حيث قرئت الواو في (فتمنّوا الموت) بكسرها تشبيهاً (بلو

استّطعنا) انظر الكشف: 4/103 و1/375، وانظر النكت الحسان: 181، والأصول في النحو: 2/370،

والمحتسب: 1/55

(7) انظر المحتسب: 1/292 و1/55

(8) انظر المنهج الصوتي: للبنية العربيّة: 190

(9) التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة: 190

إذ إنّ الواو إذا سُكِّنَتْ وهي متلوّة باسم معرف بآل ليتشكّل فيها المقطع التالي: فتَمَنُو الموت (نَوُل) (nawl) وهو مقطع مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف، وإذا حركت الواو بالضمّ أو الكسر ينقسم هذا المقطع إلى مقطعين مقبولين في العربية وهما (ن:na) و(وُل:wul)<sup>(1)</sup>.

### 3.3.2 في الحركات:

#### 1- تقصير الحركة الطويلة:

في قوله تعالى: "يوم يأتٍ لا تكلم نفس إلا بإذنه"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>): "يوم يأتٍ بغير ياء، ونحوه قولهم: لا أدري، حكاة الخليل وسيبويه وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل). وفي قوله تعالى: "ذلك ما كنا نبغ فارتداً"<sup>(5)</sup> يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "نبغ" بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسن وهي قراءة أبي عمرو، وأمّا الوقف فالأكثر فيه طرح الياء إتباعاً لخطّ المصحف). وقد جاء في الكشف غير هذا<sup>(8)</sup>، وما نودّ قوله هنا أنّ حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة علّله الزمخشري كما ظهر وفق أمرين: أولهما: لهجي، إذ إنّ قبيلة هذيل مالت إلى الاكتفاء بالكسرة عن الياء تخفيفاً<sup>(9)</sup>.

(1) التشكيل الصوتي في اللغة العربية: 190

(2) هود: 105

(3) الكشف: 293/2

(4) البحر: 261/5، الإتحاف: 260، والسبعة: 338، والنشر: 292/2، والعنوان: 109، وتذكرة النحاة: 32،

ومعاني الفراء: 27/2، والمبسوط: 242، وفيها قرأ ابن كثير وجماعة (يأتي) بالياء في الوقف والوصل. وقد

جوّز أبو بكر بن السراج هذا الحذف- في غير القرآن- وعده شاذاً، انظر الأصول في النحو: 383/2

(5) الكهف: 64

(6) الكشف: 492/2

(7) معاني الزجاج: 300/3، والسبعة: 391، 403، والتبصرة: 584، والكشف: 83/2، ومعاني الفراء:

27/2، وسر الصناعة: 39/2، وفيها (بغير ياء) في الوصل والوقف لغة هذيل، وإثبات (الياء) في الحاليين لغة

(الحجاز)

(8) الفجر: 4، والزخرف: 5، ص: 45، وفي الكشف: 249/4، و491/3، و378/3

(9) انظر تفسير الطبري: 69/12

ثانيهما: إتباع خطّ المصحف، وما نتصوّره هنا أنّ هذه علّةٌ ضعيفةٌ، فالرسم العثماني للقرآن الكريم لا يعتدُّ به من الناحية المعيارية، إذ إنّ قواعد الكتابة لم تكن استقرت بعد<sup>(1)</sup>، وإن كان سنةً فيؤخذ به في الرّسم ولا يُفاس عليه في مثل: لا أدري، وقد مُثِّل لهذا التقصير للحركات الطويلة في الشعر؛ لكي يحتفظ الشاعرُ بموسيقى الوزن الشعري، وهذا التقصيرُ غيرُ مقبولٍ إلا إذا جاء بعد الحركة الطويلة ساكنٌ في الكلام، وتقصيرها يكون في النطق لا في الكتابة<sup>(2)</sup>، قال أبو خراش الهذلي<sup>(3)</sup>:

ولا أدري مَنْ ألقى عليه إزاره      خلا أنه قد سلَّ عن ماجدٍ محضٍ  
وقول الشاعر<sup>(4)</sup>:

كفّك كفٌّ لا تليق درهما      جوداً وأخرى تُعط بالسيف الدّما  
وفي قوله تعالى: "قد أفلح المؤمنون"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وعن طلحة بن مصرف أنه قرأ "أفلحوا" على أكلوني البراغيث)<sup>(7)</sup>، وعنه "أفلح"<sup>(8)</sup>، بضمةً بغير واو اجتزاء بها عنها، كقوله<sup>(9)</sup>:

فلو أنّ الأطباء كان حولي  
(.....)

(1) فصول في فقه العربية: 178

(2) نفسه: 178

(3) لأبي خراش الهذلي في خزنة الأدب: 406 / 5، وديوان الهذليين: 158/2، وبلا نسبة في الخصائص: 116/1، وقال ابن جنّي (يخصُّ المنظوم دون المنثور)

(4) بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 32/1، 177/1، والإنصاف: 329، وفي سر الصناعة (وأنشد البغداديون): 79/2.

(5) المؤمنون: 1

(6) الكشف: 25/3

(7) انظر هذه الدراسة: (أكلوني البراغيث)

(8) البحر: 395/6، وحاشية الشهاب: 319/6، ومختصر ابن خالويه: 97، والمحرر: 330/10

(9) صدر بيت وعجزه (وكان مع الأطباء الأساءة) ويروى (فياليت) بدل (ولو كان) و(الشفاعة) بدل (الأساة)، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب: 229/5 و231، ومعاني الفراء: 91/1، ومجالس ثعلب: 88، والأشباه والنظائر: 45/4، وشرح المفصل: 5/7، والإنصاف: 329

والحقيقة أنه يمكن أن نفسرَ تقصيرَ الحركة هنا والاجتزاء بالحركة المماثلة لها وفق نظرتين:

أولهما: ميّلاً بعض القبائل البدوية إلى الاقتصاد في الجهد والاختصار في النفس، والسرعة في النطق<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: إنَّ مَنْ قرأ بتقصير الحركة الطويلة، وَهَمَّ أَنَّهُ ملاقٍ ساكنين الواو وأل التعريف، وعلى طريق القدماء في التخلص من التقاء الساكنين حرّك الواو بالضمّ، أو اختلس الضمّ، ومن وجهة نظرنا كما بينا سابقاً لم يلتقِ ساكنان، ولم يحرّك بالضمّ، وإنما تشكل المقطع الصوتي الرابع المرفوض (ص ح ح ص)، فيقصر حرف المدّ للتخلص من هذا المقطع المرفوض<sup>(2)</sup>.

ثمَّ إنَّ الشاهد الشعري الذي ذكره الزمخشري، هو من البحر الوافر فكان قصرُ الأطبّا ضرورةً شعرية، والقرآن لا ضرورة فيه، وقد جاء في الكشاف مثل ذلك كثير<sup>(3)</sup>.

## 2- تسكين المتحرك:

مما لا شكّ فيه أنّ تسكين المتحرك في النمط اللغوي يغيّر في نظامه المقطعي، وقد وردت في الكشاف قراءاتٌ سُكِّنَتْ بعضُ صوامتها المتحركة من ذلك: في قوله تعالى: "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "أَحَدَ عَشَرَ" بسكون العين<sup>(7)</sup> تخفيفاً، لتوالي المتحركات فيما هو في حكم اسم واحد وكذا إلى تسعة عشر إلا اثني عشر؛ لئلا يلتقي ساكنان).

(1) انظر في اللهجات العربية: 132

(2) انظر التشكيل الصوتي: 190

(3) انظر ص: 45، وهود: 42، ويوسف: 4، والأنبياء: 112، والنور: 2، والنمل: 36، وسبأ: 13، وفي

الكشاف على التوالي: 378/3، 270/2، 301/2، 587/2، 47/3، 147/3، 283/3

(4) يوسف: 4، وانظر المدثر: 3

(5) الكشاف: 302/2، وانظر: 184/4

(6) البحر: 279/5، ومختصر ابن خالويه: 62، ومعاني الأخفش: 361/2، ومعاني الفراء: 34/2، والنشر:

279/2، والتبيان: 722/2، حاشية الصبان: 58/4

(7) وَهَمَّ مُحَقِّقٌ (معاني القرآن وإعرابه للزجاج) وقال: العين من عشر وهو الشين، وهذا خطأ.

وتعليل الزمخشري في تسكين العين: لأنهما صارا كالاسم الواحد، هو توجيه ابن جنّي ذاته: "سبب ذلك عندي أنّ الاسمين لما جُعِلَا كَالاسْمِ الْوَاحِدِ، وَبَنِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ كَصَدْرِ الْاسْمِ، وَالثَّانِي مِنْهُمَا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ الْعَطْفِ لَمْ يَجْزِ الْوَقْفُ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ كَصَدْرِ الْاسْمِ مِنْ عَجْزِهِ، فَجُعِلَ تَسْكِينُ أَوَّلِ الثَّانِي دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمَا قَدْ صَارَا كَالاسْمِ الْوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْعَدَدِ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، إِلَّا اثْنَا عَشَرَ وَاثْنِي عَشَرَ"<sup>(1)</sup>، فلما جُعِلَا كَالاسْمِ الْوَاحِدِ تَوَالَتْ الْحَرَكَاتُ الْقَصِيرَةُ (الفتحات) مُشَكَّلَةً مَعَ صَوَامَتِ الْكَلِمَتَيْنِ مَقَاطِعَ قَصِيرَةٍ مَفْتُوحَةٍ؛ لِذَا لَجَأَتْ اللَّغَةُ لِلتَّسْكِينِ تَخْفِيفًا. وَرَبْمَا يُفَسِّرُ هَذَا التَّسْكِينُ بِمِيلِ اللَّغَةِ إِلَى التَّخْلُصِ مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ فِي أُبْنَيْتِهَا<sup>(2)</sup>.

>a/ ha/ da/ < sa/ ra < >a/ ha/ da/ <a/ sa/ ra

أما رفض الزمخشري وعلماء العربية تسكين العين في (اثنا عشر) فيعود إلى نظرتهُم إلى الحركات الطويلة فهي ساكنة عندهم؛ لذا تصوّروا فيها النقاء ساكنين على غير حدّه، وهو وصف أبي حيّان لقراءة أبي جعفر وهبيرة عن حفص<sup>(3)</sup>: (اثنا عشر)<sup>(4)</sup>. والحقيقة أنّه لم يلتق ساكنان، وإنما تشكّل مقطعٌ صعبٌ النطق، لأنّه يتكوّن من (ص + ح ط + ص ص)<sup>(5)</sup>.

وفي قوله تعالى: "لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (وقرأ علي<sup>(8)</sup>): "لن تغني" بسكون الياء، وهذا من الجدّ في استنقال الحركة على حروف اللين).

ويمكن تفسير هذا الاستنقال على أنّه جنوحُ اللّغة عن الحركةِ المزدوجةِ الصاعدةِ (ya)، والتعويضُ بإطالةِ الكسرةِ القصيرةِ كما يلي:

tugni < tugniya

(1) المحتسب: 332/1، وانظر معاني الزجاج: 90/3

(2) التطور اللغوي: 45

(3) البحر المحيط: 38/5

(4) التوبة: 36

(5) انظر منهج أبي حيّان: 157

(6) آل عمران: 10

(7) الكشف: 414/1

(8) البحر: 388/2، ومختصر ابن خالويه: 19، وفيه: (قراءة السلمي عن علي)

### الفصل الثالث

#### المستوى الصرفي:

الصَّرْفُ فِي اللُّغَةِ هُوَ رَدُّ الشَّيْءِ عَنِ وُجْهِهِ، وَهُوَ التَّقَلُّبُ وَالْحَيْلَةُ وَالزِّيَادَةُ وَالْفَضْلُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ صَرَفَ مِنْ بَابِ (ضَرَبَ) وَمَعْنَاهُ التَّبْدِيلُ وَالتَّغْيِيرُ، وَالتَّصْرِيفُ: التَّغْيِيرُ وَالتَّقْلِيْبُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَهُوَ مَصْدَرٌ (صَرَفَ) لِلْمَبَالِغَةِ وَالكَثْرَةِ، أَيْ جَعَلَهُ يَنْقَلِبُ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَنَوَاحٍ كَثِيرَةٍ<sup>(1)</sup>.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: هُوَ مَعْرِفَةُ أَنْفُسِ الْكَلِمَةِ الثَّابِتَةِ<sup>(2)</sup>، وَالتَّصْرِيفُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى الْأَصُولِ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ فَتَتَصَرَّفُ فِيهَا بِزِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ تَحْرِيفٍ<sup>(3)</sup>، وَهُوَ عِنْدَ الْجَرَجَانِيِّ: "مَا يَطْرَأُ عَلَى أَحْوَالِ الْكَلِمِ مِنْ إِعْلَالٍ"<sup>(4)</sup>، وَالتَّصْرِيفُ مِيزَانُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَشْرَفُ شَطْرِيهَا<sup>(5)</sup>.

(1) لسان العرب: 228/8-230 (صرف)، وانظر منهج أبي حيان: 213، والصرف الواضح: 19

(2) المنصف: 34، وانظر الممتع في التصريف: 33، والمغني الجديد في علم الصرف: 14

(3) انظر التصريف الملوكي: 5-7

(4) التعريفات: 133

(5) الممتع في التصريف: 31

فالصرف أو التصريف هو علمٌ يبحثُ في التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة العربية بالزيادة والحذف والاشتقاق والتصغير والتكسير...  
ومما رصدته الدراسة من قراءات في الكشف الظواهر التالية:  
أولاً: في بنية الكلمة العربية:

### 1.3 معاني زيادات الأفعال:

#### معنى التكثير:

في قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: (يَلْمِزُكَ):  
النتقيل والبناء على المفاعلة مبالغة في اللزم".  
وهي مفاعلة من واحد، لأنه فَعَلٌ لم يقع من الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(4)</sup>.  
وفي قوله تعالى: "لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: "وقرىء": (تَلْبِسُونَ)  
بالتشديد، وقرأ يحيى بن وثاب (تَلْبِسُونَ) بفتح الباء، أي تَلْبِسُونَ الحقَّ مع الباطل،  
كقوله<sup>(7)</sup>:

إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

قراءة التشديد (تَلْبِسُونَ) للتكثير كقولهم: جرّحت وقتلت<sup>(8)</sup>.

وفي قوله تعالى: "بما كانوا يَكْذِبُونَ"<sup>(9)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(1)</sup>: "وقرىء"<sup>(2)</sup>:  
يُكْذِبُونَ) من كذّبه، الذي هو نقيض صدّقه، أو من كذّب الذي هو مبالغة في الكذب"

(1) التوبة: 58

(2) الكشف: 197/2

(3) مختصر ابن خالويه: 53، والسبعة: 315، وإعراب القراءات السبع وعللها: 249/1، وزاد المسير: 454/3،

والدر المصون: 476/3

(4) انظر البحر المحيط: 56/5

(5) آل عمران: 71

(6) الكشف: 436/1

(7) عجز بيت وصدرة (فلا أبَ وابنا مثلَ مروان وابنه) وهو لرجلٍ من عبد مناة في تلخيص الشواهد: 413-

414، وخزانة الأدب: 67/4، وشرح التصريح: 243/1، والمقاصد النحوية: 355/2، وشرح المفصل:

101، 110/2

(8) انظر البحر المحيط: 419/2

(9) البقرة: 10



تُعَدُّ صيغتا (المفاعلة = فاعل) و (تفعل = فعل) هما الصيغتان اللتان رصدتهما الدراسة في إفادة معنى التكرير في الكشف، وقد ذكر رمضان عبدالنواب أن تكرير عين الفعل في اللغات السامية يدلُّ على التكرار في الحدث<sup>(3)</sup>، كما فسّر عبد الصبور شاهين الزيادة في الصيغتين صوتياً، وهو مضاعفة زمن النطق<sup>(4)</sup>، وهذه المضاعفة في النطق لا بدّ أن يكون هدفها معنى معيّنًا، وأرجح أنه التكرير وخصوصاً أن بعض الباحثين قد ذكر أن أكثر معاني (فعل) هو معنى التكرير<sup>(5)</sup>.

### السلب والإزالة:

في قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: "وعن أبي الدرداء وسعيد بن جبير: (أُخْفِيهَا)<sup>(8)</sup> بالفتح من خفاه، إذا أظهره: أي قَرَّبَ إظهارها؛ كقوله تعالى: "اقتربت الساعة"<sup>(9)</sup>، وقد جاء في بعض اللغات أخفاه بمعنى خفاه، وبه فسّر بيت امرئ القيس<sup>(10)</sup>:

فإِنْ تَدْفِنُوا الدَّاءَ لَأَنْخِفَهُ      وَإِنْ تَبَعْتُوا الحَرْبَ لَا نَقْعُدُ

فأكاد أخفيها محتمل المعينين).

فجاءت (أُخْفِيهَا) بمعنى أظهرها<sup>(11)</sup>، فكأنه سلب خفاهها، تقول العرب: أخفيتُ

(1) الكشف: 178/1-179

(2) الإتحاف: 129، والتيسير: 72، والسبعة: 141، والطبري: 284/1، والعنوان: 44، والأمالى الشجرية: 240/2

(3) المدخل إلى علم اللغة: 232، وانظر منهج أبي حيان: 216

(4) المنهج الصوتي: 70

(5) أقسام الكلام العربي: 293

(6) طه: 15

(7) الكشف: 532/2

(8) انظر البحر: 232/6، والرازي: 22/22، والمحتسب: 47/2، ومختصر ابن خالوية: 87، ومعاني الفراء: 176/2، وحاشية الشهاب: 194/6

(9) القمر: 1

(10) لامرئ القيس في ديوانه: 645/2، واللسان: 116/5، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 595/7

(11) انظر الطبري: 121/13 و 113/16، ومعاني الزجاج: 352/3، وإعراب النحاس: 352/2، والتبيان:

887/2، والقرطبي: 182/11، والبرهان: 121/3، والثعالبي: 26/3،

الشيء، أي أظهرته<sup>(1)</sup>، ومنه قول الشاعر<sup>(2)</sup>:

خَفَاهُنْ مِنْ إِيْقَانِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنْ وَدَقَّ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلَّبٍ

وفي قوله تعالى: "فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ"<sup>(3)</sup> جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>:  
"وقرأ اليماني<sup>(5)</sup>: "أذهب الله نورهم" والفرق بين أذهب، وذهب به، أن معنى أذهب:

أزاله وجعله ذاهباً، وواضح أن صيغة (أفعل: أذهب) أفادت التعدية إلا أن الزمخشري اعتمد على الدلالة، فهي عنده بمعنى أزاله.  
الصيرورة: في قوله تعالى: "أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيِنَتْ"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: "وقرئ<sup>(8)</sup>: (وَأَزْيِنَتْ)، أي أفعلت من غير إعلال كأغيلت، أي صارت ذات زينة"، فمن معاني أفعل الصيرورة كأحصد الزرع<sup>(9)</sup>.

#### الدخول في الزمان والمكان:

في قوله تعالى: "بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ"<sup>(10)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(11)</sup>:  
"وقرئ<sup>(1)</sup>: وَالْإِيصَالِ، من أَصَلُوا إِذَا دَخَلُوا فِي الْأَصِيلِ"، والإيصال مصدر أصل

(1) انظر البحر المحيط: 232/6، وتهذيب اللغة: 595/7

(2) لامرئ القيس في ديوانه: 395/1، وفيه (أنفاقهن) بدل (إيقانهن) و(مُجَلَّبٍ) بدل (مَجَلَّبٍ)، ولسان العرب: 116/5، ومقاييس اللغة: 202/2، والعين: 314/4، وتهذيب اللغة: 596/7، وتاج العروس: 170/2.

(3) البقرة: 17

(4) الكشاف: 200/1

(5) البحر: 80/1، والبيضاوي: 190/1، والبرهان: 494/1، والطبري: 142/1، والدر المنثور:

80/1، والنسفي: 89/3، وروح المعاني: 164/1

(6) يونس: 24

(7) الكشاف: 233/2

(8) الطبري: 72/11، والقرطبي: 327/8، والإتحاف: 248، والمحنتسب: 311/1، ومختصر ابن خالويه: 56،

ومعاني الزجاج: 15/3، وحاشية الجمل: 342/2، ومشكل إعراب القرآن: 378/1، والعكبري: 671/2

(9) البحر المحيط: 143/5

(10) الرعد: 15

(11) الكشاف: 354/2

أي دخلوا في الأصل كما تقول: أَصْبَحَ، إذا دخلَ في الإصباح<sup>(2)</sup>. وفي قوله تعالى: "ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: "وقرىء<sup>(5)</sup>: (ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ) بالفاء بمعنى: ثمَّ انتهوا إليَّ بشركم، وقيل هو من أفضى الرجلُ إذا خرج إلى الفضاء، أي أصحروا به"الدخول في الشيء: في قوله تعالى: "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: "أفلح: دخل في

الفلاح، كأبشَرَ دخل في البشارة، وعليه قراءة طلحةَ بنِ مصرف<sup>(8)</sup>: "أُفْلِحَ) على البناء للمفعول"

في قوله تعالى: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ"<sup>(9)</sup>. جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: "وقرىء<sup>(11)</sup>: (تُكْشَفُ) بالتاء المضمومة وكسر الشين من أكشف: إذا دخل في الكشف" يظهر من العرض السابق أنَّ من معاني (فعل وفاعل) التكثر والمبالغة ومن معاني (أفعل) السلب والإزالة والصورورة والدخول في الزمان والمكان والدخول في الشيء<sup>(12)</sup>.

### 2.3 المشتقات:

- 
- (1) مختصر ابن خالويه: 66، وحاشية الشهاب: 231/5، والمحرر: 152/8، وروح المعاني: 126/13، والدر المصون: 236/4
- (2) انظر البحر المحيط: 378/5، والمحتسب: 356/1
- (3) يونس: 71
- (4) الكشف: 246/2
- (5) معاني الفراء: 474/1، والتبيان: 681/2، وإعراب النحاس: 69/2، ومختصر ابن خالويه: 57، ومعاني الزجاج: 29/3، والرازي: 145/17، والمحتسب: 315/1، والدر المصون: 55/4، وروح المعاني: 158/11
- (6) المؤمنون: 1
- (7) الكشف: 25/3
- (8) الرازي: 78/23، ومختصر ابن خالويه: 97، وحاشية الشهاب: 319/6، ومعاني الزجاج: 5/4، والمحكم في نطق المصاحف: 88، والمحرر: 330/10، وفتح القدير: 473/3
- (9) القلم: 42
- (10) الكشف: 147/4
- (11) الإتحاف: 421، ومختصر ابن خالويه: 160، وفتح القدير: 375/5، وروح المعاني: 43/29، والدر المصون: 316/8، والبحر: 358/6
- (12) انظر التطبيق الصرفي، عبده الراجحي: 32، وما بعدها

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، وهذا يعني أنّ المادة اللغوية (الجزر) في اللغة العربية، يُمكن تشكيلها على هيئات مختلفة، كلُّ هيئة لها وزن خاص، ولها وظيفة خاصّة<sup>(1)</sup>.

اختلف القدماء حول المصدر والفعل، أيهما أصل وأيهما فرع، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصل للفعل، ومن ثمّ فإنّه أصل المشتقات، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر، وبالتالي فإنّه أصل المشتقات<sup>(2)</sup>، ونحن في الحقيقة إذ نعرضُ هذا الرأي، لا نهدف ترجيح رأي على آخر، فلا أهمية لهذا الترجيح في الدرس اللغوي بعامّة، وفي دراستنا على وجه الخصوص، وإنّما كانت إشارتنا لأننا وضعنا المصدر أو ما يتداخل فيه المصدر مع بعض المشتقات تحت باب واحد. ومن القراءات القرآنيّة التي وردت في الكشف ووجّها الزمخشري وفق علّة الصرف ما يلي:

#### المصادر:

المصدر هو الاسم الذي يدلُّ على الحدث مجرداً من الزمن المكان<sup>(3)</sup>، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخصّبة، أي يمكن الاشتقاق منها قياساً<sup>(4)</sup>، والحقيقة أنّنا وقفنا في هذا الموضوع من الدراسة عند تلك القراءات التي وجّهها الزمخشري على المصدر أو على الجمع أو اسم المكان أو الفعل في الوقت نفسه، من ذلك: في قوله تعالى: "نرى الله جَهْرَةً"<sup>(5)</sup>. جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: "وقرىء<sup>(7)</sup>: (جَهْرَةٌ) بفتح الهاء، وهي إمّا مصدر كالغلبة وإمّا جمع جاهر".

وتوجيه الزمخشري صحيح، فإذا عددنا (جَهْرَةٌ) من المصادر، فمصادر الأفعال الثلاثية لا ندرك إلا بالسماع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف<sup>(1)</sup>، أما من حيث إنّها

(1) التطبيق الصرفي: 75، والمغني الجديد في علم الصرف: 213، ومصادر الأفعال الثلاثية: 16

(2) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف: 192، الإيضاح في علل النحو: 56، والتبيين: 143

(3) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 208، ومعجم النحو: 343

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: 109، ومنهج أبي حيان: 226

(5) البقرة: 55

(6) الكشف: 282/1

(7) البحر: 211/1، والتبيان: 64/1

جمع جاهر، فذلك صحيحٌ أيضاً، إذ إنَّ بناءَ (فَعَلَّة) يُجمع عليه ما كان على وزن فاعل، ويشترط أن يكون صحيح اللام، ووصفاً لمذكر عاقل<sup>(2)</sup>، ولكننا نودُّ الإشارة إلى أمرين: أولهما: هو أن قبيلةَ تميم تميلُ إلى فتح أصوات الحلق؛ لأنَّ أصوات الحلق تؤثر الفتح<sup>(3)</sup>، وفي هذه المسألة خالف ابنُ جنِّي البصريين إذ عدّوا التحريكَ فيما هو ساكنٌ لغةً، ووافقَ الكوفيين الذين أجازوا فتحَ الأصواتِ الساكنةِ الحلقيةِ وإن لم يسمعوها<sup>(4)</sup>.

والثاني: إنَّ معاجمَ اللغةِ في تفسيرها للآيةِ ذكرتُ أنَّ (جَهْرَةً) مصدرٌ، ومعناه: عياناً يكشف ما بيننا وبينه<sup>(5)</sup>.

وفي قوله تعالى: "فَسَبَّحُهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: والأدبار: جمع دُبُر، "وقرىء"<sup>(8)</sup>: (وإدبار) من أدبرت الصلاة، إذا انقضت وتمت، ومعناه: وقت انقضاء السجود، كقولهم: آتيتك حقوقَ النجم".

فالبناء (أفعال) هو من أبنية جموع الفعلة المقيسة<sup>(9)</sup>، كما أنَّ البناءَ (إفعال) من أبنية المصادر غير الثلاثية المقيسة<sup>(10)</sup>.

وقد وجّهَ الزمخشري قراءاتٍ لا بأسَ بها في الكشف على المصدر والجمع<sup>(11)</sup>، كما جاءت توجيهاتٌ أخرى له اشترك فيها المصدر والفعل كما في قوله تعالى:

(1) أبنية الصرف: 211، وانظر مصادر الأفعال الثلاثية: 177

(2) الصرف، حاتم الضامن: 265

(3) اللهجات العربية في التراث: 263/1

(4) المحتسب: 84/1

(5) انظر الصحاح: 618/2، وتاج العروس: 489/10، ولسان العرب: 225/3، وأساس البلاغة: 67

(6) ق: 40

(7) الكشف: 12/4

(8) الإتحاف: 398، والسبعة: 607، والكشف: 285/2، والنشر: 276/2، والعنوان: 179

(9) انظر الكتاب: 490/3

(10) أبنية الصرف: 218

(11) فاطر: 5، محمد: 24، محمد: 26، والمرسلات: 6، وفي الكشف: 300/3، 536/3، 537/3، 203/4

"وكذلك أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى" (1) جاء في الكشاف (2): (مَحَلُّ الكافِ الرِّفْعُ تقديره: ومثل ذلك الأَخْذُ (أَخَذَ رَبُّكَ)، والنَّصْبُ فيمن قرأ (3)، (وكذلك أَخَذَ رَبُّكَ) بلفظ الفعل). وفي قوله تعالى: "إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ" (4)، جاء في الكشاف (5): "وقرىء (6): (عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ)، أَي عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ" وما يمكن أن يشار إليه هنا هو أثر الحركات في تحديد صيغة الكلمة العربية، فهي التي ميّزت (أَخَذَ) الفعل الماضي عن مصدره أَخَذَ، و(عَمِلَ) عن عَمَلٌ، فإذا وُصِفَتْ الحركات بأنها تميّز المعاني المتكافئة (7)، فهي أيضاً تميّز الألفاظ المتكافئة. ويتداخل المصدر مع اسمي المكان والزمان كذلك، ففي قوله تعالى: "ما شَهِدْنَا مَهْلَكَ أَهْلِهِ" (8)، جاء في الكشاف (9): "وقرىء (10): (مَهْلَكٌ) بفتح الميم واللام وكسرها من هَلَكَ، و(مَهْلَكٌ) بضمّ الميم من أَهْلَكَ، ويحتل المصدر والزمان والمكان "فإِذَا أَنْ يَكُونُ المعنى: شَهِدْنَا إِهْلَاكَهُمْ، أَوْ وَقْتَ مَهْلَكِهِمْ أَوْ مَكَانَ مَهْلَكِهِمْ. - وفي قوله تعالى: "آيَاتُنَا مُبْصِرَةٌ" (11)، يقول الزمخشري (12): "وقرأ علي بن الحسين وقتادة: (مُبْصِرَةٌ) (13)، وهي نحو مَجْبِنَةٌ وَمَنْحَلَةٌ وَمَجْفَرَةٌ، أَي مَكَانًا يَكْثُرُ فِيهِ التَّبَصُّرُ"،

(1) هود: 102

(2) الكشاف: 292/2

(3) البحر: 261/5، والقرطبي: 95/9، وإعراب النحاس: 110/2، والرازي: 58/18

(4) هود: 46

(5) الكشاف: 273/2

(6) البحر: 229/5، وإيضاح الوقف والابتداء: 713، وغرائب القرآن: 20/12، والسبعة: 334، ومعاني

الأخفش: 353/2، والمكرر: 56، والتبصرة: 539

(7) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية: 202

(8) النمل: 49

(9) الكشاف: 152/3

(10) البحر: 84/7، والسبعة: 393، 483، والكشف: 65/2، 162، والتيسير: 144، والعنوان: 123

(11) النمل: 13، وانظر الإسراء: 56

(12) الكشاف: 139/3، و454/2

(13) حاشية الشهاب: 37/7، والقرطبي: 163/13، والمحتسب: 136/2، والرازي: 184/24، ومجمع البيان:

201/19

وعدها أبو حيان مصدراً ، لكنها كثرت في صفات الأماكن نحو: أرضٌ مَسْبُوعَةٌ  
ومكان مصبغة<sup>(1)</sup>.

وقد جاء مثل ذلك في الكشف<sup>(2)</sup>.

### اسما الزمان والمكان:

ما زال الموضوعُ ذا صلةٍ بالجزئية السابقة، وهي تداخل اسمي الزمان والمكان مع المصادر الصريحة، ويصاغُ اسما الزمانِ والمكانِ من الثلاثي المجردِ على بناءين (مَفْعَل) و(مَفْعِل)، ويمكن أن تتراد عليها تاء التأنيث (مَفْعَلَةٌ) و(مَفْعِلَةٌ) و(مَفْعَلَةٌ) ويصاغان من المزيد الرباعي، على لفظ اسم المفعول من فوق الثلاثي، وهما يدلان على زمن وقوع الفعل أو مكانه<sup>(3)</sup>.

ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرَ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: "وقرىء<sup>(6)</sup>: (مَطَّلَعِ)

بفتح اللام وكسرها" وفتح اللام عند الزمخشري مصدر، كقول الشاعر:

كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ذِيُولَهَا.....<sup>(7)</sup>

فجعلَ (مَجْرَّ) مصدراً بمعنى (الجرّ) عاملاً عملَ فعله فنصب (ذِيُولَهَا) على المفعوليّة. وعدّ بعضُ اللغويين (مَطَّلَعِ) بالكسر اسمَ مكانٍ في لغة تميم<sup>(8)</sup>، وعدّ بعضهم الكسرَ والفتحَ مصدرًا في لغتهم أيضاً، أمّا في لغة الحجاز فالمصدر بالفتح،

(1) البحر: 58/7

(2) المؤمنون: 29، والحج: 34، وهود: 41، والتوبة: 57، والنساء: 31، والأحزاب: 13، والدخان: 51،

ومريم: 73، وفي الكشف على التوالي: 3/3، 14/31، 270/2، 196/2، 522/1، 254/3، 507/3، 521/2

(3) انظر المفصل: 295، وهمع الهوامع: 326/3، والتطبيق الصرفي: 85

(4) القدر: 5، وانظر الكهف: 90

(5) الكشف: 273/4، وانظر: 498/2

(6) السبعة: 693، والإتحاف: 442، والرازي: 37/22، والنشر: 403/2، والتيسير: 224، ومعاني الفراء:

28/3-281، والكافي: 204، والعنوان: 211، والكشف: 385/2، ومشكل إعراب القرآن: 488/2

(7) صدر بيت للنابغة في ديوانه: 31، وعجزه (عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ)، وفي الكشف: 498/2، والمفصل:

296، وخزانة الأدب: 453/2، وشرح المفصل: 110/6، 111، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب: 16/2،

وشرح عمدة الحفاظ: 733

(8) شرح السيرافي: 279/5

وموضع الطلوع بالكسر<sup>(1)</sup>، فإذا كان (مَطَّلَع) بالكسر اسمَ مكانٍ فإنَّه خالف قواعد الصرفيين، إذ عدّوا أنّ اسم المكان أو الزمان يصاغ على (مَفْعَل) مما كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها من الصحيح وغيره، ومما كان معتل اللام مطلقاً<sup>(2)</sup>، وعلى هذا فإنّ القياس (مَطَّلَع) بفتح اللام في اسم المكان، وكان الكسائي يقول: في (مَطَّلَع) بكسر اللام، اسم مكان، هذه لغةٌ ماتت في كثيرٍ من لغات العرب، وبقي (مَطَّلَع) بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس<sup>(3)</sup>، أي لا بدّ أن يكون مضارع (طَّلَع) هو (تَطَّلَع) في لغة مَنْ قالَ (مَطَّلَع) اسم مكان، ويضيف أحمد علم الدين الجندي: وصيغة الكسر (مَطَّلَع) وإن خالفت قياس الصرفيين، غير أنّها لهجة معترفٌ بها في تميم<sup>(4)</sup>.

ومن القراءات المشكّلة عند الصرفيين قراءة (مَسْكَنِهِمْ) في قوله تعالى: "لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ"<sup>(5)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "مَسْكَنِهِمْ"، بفتح الكاف وكسرها، موضع سكناهم وهو بلدُهم وأرضُهم التي كانوا مقيمين فيها، أو مسكن كل واحدٍ منهم)، والأصل في اسم المكان من سكن: مَسْكَنٌ؛ لأنه من: فَعَلَ يَفْعُلُ.

يقول السيوطي في مثل ما ورد في القراءتين: (مَطَّلَعٌ وَمَسْكِنٌ) بالكسر هي مسموعة ولا يقاس عليها، والقياس فتحها<sup>(8)</sup>. وربّما يجوز لنا أن نعدّ بناء (مَفْعَل) في مثل الأنماط السابقة بناءً مقيساً، وأنّ الاستقراء للغة كان ناقصاً في أثناء وضع القواعد والضوابط وخصوصاً الصرفيّة، وتشدّد القدماء في تحديد زمان ومكان

(1) انظر البحر المحيط: 497/8، والتبيان: 1296/2، والبيان، لابن الأنباري: 524/2

(2) أبينية الصرف: 287

(3) البحر المحيط: 161/6

(4) اللهجات العربيّة في التراث: 606/2

(5) سبأ: 15

(6) الكشف: 284/3

(7) البحر: 269/7، والإتحاف: 359، ومعاني الزجاج: 247/4، والسبعة: 528، والتبصرة: 644، والطبري:

53/22، والعنوان: 156

(8) همع الهوامع: 326-327، وهذه الأنماط هي: المَشْرُق، والمَطَّلَع، والمَغْرِب، والمَرْفِق، والمَجْزِر،

والمَحْشِر، والمسْقَط، والمنبِت، والمسكِن، والمنسِك، والمسجِد.



الاحتجاج اللغوي، هو ما دفع إلى إهمال كثير من الأنماط اللغوية. ويصاغ اسما المكان والزمان من المزيد والرباعي على بناء اسم المفعول، وهو أيضاً يتداخل مع المصدر، ففي قوله تعالى: "وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا"<sup>(1)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>:

"وَمُدْخَلًا"<sup>(3)</sup> بضم الميم وفتحها بمعنى المكان، والمصدر فيهما". ويقول في المفصل: "وما بُني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، فعلى لفظ اسم المفعول، كـ (الْمُدْخَلُ وَالْمُخْرَجُ وَالْمُغَارُ)"<sup>(4)</sup> ومنه قول الشاعر<sup>(5)</sup>:

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ      مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَنْعَمَا  
والشاهد فيه نَصْبُ مُغَارٍ عَلَى الظرفية، يقول سيبويه: "فصير "مُغَارًا" وقتاً وهو ظرف"<sup>(6)</sup>.

#### اسم الفاعل والصفة المشبهة:

قرّر النحويون أنّ اسم الفاعل هو ما دلّ على الحدث (الوصف) والحدث وفاعله<sup>(7)</sup>، وأنّ صياغته من الثلاثي المجرد غالباً ما تكون على فاعل<sup>(8)</sup>، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر<sup>(9)</sup>، وقرروا أيضاً أنّ الصفة المشبهة "ما اشتق من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت"<sup>(10)</sup>،

(1) النساء: 31

(2) الكشاف: 522/1

(3) البحر المحيط: 235/3، والنشر: 249/2، والطبري: 30/5، وإعراب النحاس: 411/1، والسبعة: 232، والمكرر: 29، وحجة القراءات: 199، والعنوان: 84، وروح المعاني: 19/5

(4) المفصل: 295

(5) لحميد بن ثور الهلالي في الكتاب: 234/1-235، والأشباه والنظائر: 323/1، وبلا نسبة في الخصائص:

12/2، وشرح المفصل: 109/6، والمحتسب: 121/2

(6) الكتاب: 235/1

(7) انظر شرح ابن عقيل: 126/2، وشذور الذهب: 385، وقطر الندى: 230، وأوضح المسالك: 218/3

(8) انظر شرح المراح في التصريف: 116

(9) شرح التصريح: 79/2، وشرح ابن عقيل: 129/2

(10) رسالة في اسم الفاعل: 12

وذكرت خديجة الحديثي أنّ سيبويه لم يفرّق بين صيغ الصفة المشبهة واسم الفاعل<sup>(1)</sup>، فبعض النحويين قد ذكر صيغاً متعددةً لاسم الفاعل، وأنّ بناء (فاعل) يكون قياسياً من (فَعَل) متعدياً كان أم لازماً<sup>(2)</sup>.

ويمكن التفريق بين الصيغتين بأنّ اسمَ الفاعلِ قائمٌ على الحدوثِ وضعاً، وعلى الثبوتِ وضعاً في الصفة المشبهة، (وكان حقاً واجباً أن يكون الحدان حاسمين لكل لبس أو اضطراب)<sup>(3)</sup>، غير أنّ كثيراً ممّا جاء على فاعل دالّ على الثبوت، وأنّ بعض ما جاء على أبنية الصفة المشبهة دالّ على الحدوث<sup>(4)</sup>.

ولعلّ الزمخشري من علماء اللّغة الذين استندوا على تلك الدلالة (الحدوث والثبوت) في التفريق بين الصيغتين، يقول في توجيهه قراءة (عامين) في قوله تعالى: "قوماً عمين"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:

"وقرىء<sup>(7)</sup>: (عامين)، والفرق أنّ العمى يدلّ على ثابت، والعمى يدلّ على عمى حادث، نحو قوله: "ضائق به صدرك"<sup>(8)</sup>.

يقول أبو حيان: (ويدلّ على ثبوت هذا الوصف كونه جاء على وزن (فَعَل)، ولو قصد الحدث لجاء على فاعل كما جاء: ضائق في ضيق، وثاقل في ثقيل إذا قصد به حدوث الضيق والثقل)<sup>(9)</sup>.

وقال الأزهرى أيضاً بصدد التفريق بين الصيغتين: (... جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل إلاّ إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين)<sup>(1)</sup>. وممّا تناوبت الصيغتان فيه من قراءات:

(1) أبنية الصرف: 276

(2) شرح ابن عقيل: 128-126/2، وانظر أوضح المسالك: 219-218/3

(3) رسالة في اسم الفاعل: 12

(4) نفسه: 12

(5) الأعراف: 64

(6) الكشف: 86/2

(7) مختصر ابن خالويه: 44، وحاشية الجمل: 55/2، والرازي: 160/14، وروح المعاني: 154/8، وشرح

المفصل: 83/6، والدر المصون: 289/3

(8) هود: 12

(9) البحر المحيط: 321/4

في قوله تعالى: "مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: "وقرىء<sup>(4)</sup>: مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ومالك يوم الدين،.... ومَلِكِ هو الاختيار".

فـ(مالك) اسم فاعل، و(مَلِكِ) على وزن سَهْلٍ، وهي لغة بكر بن وائل، وذكر أبو حيان ثلاث عشرة قراءة<sup>(5)</sup> في (ملك يوم الدين).

وفي قوله تعالى: "وهذا مَلِحٌ أُجَاجٌ"<sup>(6)</sup> يقول الزمخشري<sup>(7)</sup>: "وقرىء<sup>(8)</sup>: (مَلِح) على فعل"، وقيل كأنه حَذَفُ (مالح) تخفيفاً، كما قال<sup>(9)</sup>:

وَصَلَّيْنَا بَرْدَا

يريد بارداً"، وذكر ابن جنِّي في باب شجاعة العرب جوازَ حَذَفِ الألفِ من فاعل لتكون فَعَلِ<sup>(10)</sup>. وقد جاء في الكشاف: من ذلك كثير<sup>(11)</sup>.

ومسألة أخرى نوّد الإشارة إليها هنا، وهي مسألة إعمال اسم الفاعل عمل فعله، فقد أجمع النحويون على إعمال اسم الفاعل، إلا أنّهم اختلفوا في علّة العمل، وهي مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع لفظاً ومعنى<sup>(12)</sup>، ووضعوا شروطاً لعمله، ومنها

(1) شرح التصريح على التوضيح: 78/2

(2) الفاتحة: 4

(3) الكشاف: 56/1

(4) البحر: 20/1، ومختصر ابن خالويه: 1، والمحزر: 104/1، والإتحاف: 154، والطبري: 50/1، ومعاني

الزجاج: 46-47/1، وزاد المسير: 13/1، والنشر: 47/1

(5) انظر البحر المحيط: 20/1

(6) الفرقان: 53

(7) الكشاف: 96/3

(8) البحر المحيط: 507/6، وفتح الباري: 32/9، والمختصر: 105، والمحزر: 52/11، وغرائب القرآن:

27/19، والتبيان: 988/2، وروح المعاني: 124/2

(9) شطر من رجز للضبّ في تهذيب اللغة: 199/2 و308/3، وتاج العروس: (ضبيب): 237/3 وبلا نسبة في

العين: 193/6، 97/7.

(10) الخصائص: 145/2

(11) الأحقاف: 9، والمؤمنون: 104، وفاطر: 12، والأعراف: 165، ويس: 55، وفي الكشاف: 3/517،

43/3، 304/7، 127/2، 327/3.

(12) يقول الزمخشري: (أو شبّه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتأخ بينهما) انظر الكشاف: 341/3، وانظر

رسالة في اسم الفاعل: 30، و38

أنَّ اسمَ الفاعلِ المنونِ المجردِ من (أل) يجب أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال وأن يكون معتمداً<sup>(1)</sup>، وأجازَ الزمخشري أن يعمل اسم الفاعل عملَ الفعل سواءً أكان مثنىً أو جمعاً<sup>(2)</sup>.

ومنَعَ ذلكَ الخليلُ وسيبويه<sup>(3)</sup>. ومما رصدناه في الكشاف من قراءاتٍ حول هذه المسألة:

في قوله تعالى: "والمقيمي الصلاة"<sup>(4)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وقرأ الحسن<sup>(6)</sup>: "والمقيمي الصلاة" بالنصب على تقدير النون، وقرأ ابن مسعود<sup>(7)</sup>: "والمقيمين الصلاة" على الأصل).

ويمكن أن نفسرَ قولَ الزمخشري: (على تقدير النون) بما جاء في الكتاب، فالنون عند سيبويه لم تُحذف للإضافة، ولكنها حُذفت لعلّة الطول كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام<sup>(8)</sup>.

وأما بالنسبة لقول السيوطي السابق بأنَّ الخليلَ وسيبويه قد منَعَا عملَ اسمِ الفاعلِ مثنىً أو جمع سلامة فقد قلنا: إنَّ في هذا الكلام نظراً، إذ وجدنا سيبويه في الكتاب يجيز عمل اسم الفاعل المجموع جمع السلامة، يقول سيبويه: (فإن كَفَفَتْ

(1) انظر شرح المفصل: 78/6، والتصريح: 56/2-66، وشرح ابن عقيل: 100/2-105، المفصل: 282-283

(2) المفصل: 281

(3) همع الهوامع: 68/3

(4) الحج: 35

(5) الكشاف: 14/3

(6) معاني الزجاج: 427/3، والرازي: 35/23، وغرائب القرآن: 89/17، والمحتسب: 80/2، ومعاني

الفراء: 225/2، ومختصر ابن خالويه: 95، والتبيان: 942/2، وشرح التسهيل لابن عقيل: 46/1 و203/2

(7) البحر: 369/6، والمختصر: 30، 95، والمحزر: 279/10، الإتحاف: 315، وإعراب النحاس: 402/2،

ومعاني الفراء: 225/2، وروح المعاني: 155/17.

(8) الكتاب: 186/1، وانظر المقتضب: 145/4

النون جرّرت، كان المعمول فيه نكره أو فيه ألفٌ ولام، كما قلت: هؤلاء الضاربو زيد، وذلك قولهم: هم الطيبو أخبار، وإن شئت نصبت<sup>(1)</sup>، كقول الشاعر<sup>(2)</sup>:

الحافظو عورة العشيّرة لا يأتهم من ورائنا نطف

فإذا كان اسمُ الفاعلِ دالاً على الحال أو الاستقبال جاز فيه الإعمال وجازت الإضافة كذلك<sup>(3)</sup>؛ لذا لا أرى ضرورةً لتأويل حذف النون، فهي حذفت تخفيفاً مثلما حذفت في الإضافة.

ثم إن قول الزمخشري: (بأنّ قراءة ابن مسعود: "والمقيمين الصلّة" على الأصل، لا يصحّ إذ لا يمكن أن نعدّ قراءةً أصلاً للقراءة الثانية، (والوجه أن يقال: كلُّ منهما أصلٌ قائمٌ برأسه غير محمولٍ على الآخر)<sup>(4)</sup>)، ثم إنّ النحويين لم يتفقوا على هذه الأصلية، فبعضهم ذهب إلى أنّ الإضافة أصلٌ والتتوين فرعٌ، وبعضهم ذهب إلى العكس، وفريقٌ ثالثٌ ذهب إلى أنّ الإضافة والتتوين سيان<sup>(5)</sup>.

لم يكن الزمخشري بمنأى عن هذا الاختلاف، فهو يرى أنّ الإضافة فرعٌ كما مرّ، كذلك في قوله تعالى: "فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسِكَ"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>): "باخِعٌ نَفْسِكَ"، على الأصل، وعلى الإضافة: أي قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمن قرأ: إن لم يؤمنوا، وللماضي فيمن قرأ: إن لم يؤمنوا، بمعنى لأن لم يؤمنوا).

وفي قوله تعالى: "وما أنا بطارد الذين آمنوا"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>): "وما أنا بطارد الذين آمنوا" بالتتوين على الأصل)، وهو مذهب

(1) الكتاب: 202/1

(2) لرجلٍ من الأنصار في الكتاب: 185/1-186 و 202/1، والمقتضب: 145/4

(3) الجمل للزجاجي: 95-99، والمقتضب: 30/4، ومعاني النحو: 148/3

(4) رسالة في اسم الفاعل: 41

(5) انظر في ذلك البحر المحيط: 140/1 و 218/5، وشرح التصريح: 9/2، وشرح يس على التصريح: 69/2،

ورسالة في اسم الفاعل: 41

(6) الكهف: 6

(7) الكشاف: 473/2

(8) البحر: 97/6، وحاشية الجمل: 24/3، ومختصر ابن خالويه: 78، وزاد المسير: 104/5، وروح المعاني:

204/15، والدر المصون: 434/4

سيبويه<sup>(4)</sup>، وما يمكن قوله في هذا الصدد أنّ بعض علماء اللغة المعاصرين ذهب إلى أنّ اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال وكان مضافاً غير معرفٍ بأل، فالإضافة فيه أصلٌ لا فرعٌ، والتنوين غير مقدر فيه<sup>(5)</sup>.

### صيغة المبالغة:

إذا أُريد للدلالة على الكثرة والمبالغة على معنى اسم الفاعل حُوّل إلى أبنية متعددة هي "صيغ المبالغة"<sup>(6)</sup>، والأبنية المشهورة فيها خمسة، جمعها ابن مالك في قوله<sup>(7)</sup>:

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ      -في كثرة- عن فاعلٍ بديلٍ  
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ      وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ

وذكر السيوطي عن ابن خالويه: (إنّ العربَ تبني أسماءَ المبالغةِ على اثني عشر بناءً)<sup>(8)</sup>. فصيغةُ المبالغةِ هي اسمُ فاعلٍ من حيثُ إيقاع الفعل، إلّا أنّ فيها زيادةً في المعنى عنه، يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلّا أنّه يريد أن يُحدّثَ عن المبالغة"<sup>(9)</sup>.

ومما جاء في الكشاف حول صيغة المبالغة ما يلي:

### 1- بناء فعل:

- 
- (1) هود: 29
  - (2) الكشاف: 267/2
  - (3) البحر: 218/5، ومختصر ابن خالويه: 59-60، وروح المعاني: 41/12، والدر المصون: 95/4
  - (4) الكتاب: 168/1
  - (5) رسالة في اسم الفاعل، دراسة المحقق: 41
  - (6) انظر أبنية الصرف: 269، والتطبيق الصرفي: 77
  - (7) شرح ابن عقيل: 104/2، وانظر الكتاب: 110/1، والمقتضب: 112/2
  - (8) المزهر: 243/2
  - (9) الكتاب: 110/1، وانظر المفصل: 279

في قوله تعالى: "وإنّا لجميعٌ حذرون"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: ( وقرىء<sup>(3)</sup>):  
 "حذرون"، و"حاذرون" فالحذر اليقظ، والحاذر الذي يجدد حذره). وقال أبو عبيدة:  
 (حذر وحاذر بمعنى واحد)<sup>(4)</sup>، في حين عدّ سيوييه (حذر) صيغة مبالغة<sup>(5)</sup>. وأورد  
 عليها شاهداً شعرياً، هو قول الشاعر<sup>(6)</sup>:

حَذِرٌ أَمُوراً لَا تُخَافُ وَأَمِنٌ      مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

2- فعّال:

في قوله تعالى: "يأتوك بكلّ ساحرٍ عليم"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: ( وقرىء<sup>(9)</sup>):  
 "سحّار" (وعقب النحاس على قراءة (سحّار) بأنّها مخالفة للرسم، ويجب أن يُتجنّب  
 مخالفة السواد)<sup>(10)</sup>.

3- فعيل:

في قوله تعالى: "أَقْتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ"<sup>(11)</sup>، جاء في الكشف<sup>(12)</sup>:  
 ( وقرىء<sup>(13)</sup>: "زكّية").

يقول ابن حجر في الفتح: (وكان ابن عباس يقرأها: زكّية بغير ألف، وقرأ نافع  
 وابن كثير وأبو عمرو زاكية، والأولى أبلغ لأنّ فعيلة من صيغ المبالغة)<sup>(14)</sup>، وذهب

(1) الشعراء: 56

(2) الكشف: 114/3

(3) الكشف: 151/2، والرازي: 137/24، والسبعة: 471، والعنوان: 142، ومعاني الفراء: 49/2، و280،  
 والمختصر: 106، والمبسوط: 327، والمكرر: 94، وتفسير الماوردي: 171/4، والتبيان: 996/2

(4) البحر: 18/7، وانظر الطبري: 48/19

(5) الكتاب: 113/1

(6) بلا نسبة في الكتاب: 113/1، والمقتضب: 115/2، وقيل هو بيت مصنوع كما في خزنة الأدب: 456/3

(7) الأعراف: 112

(8) الكشف: 102/2

(9) حاشية الجمل: 174/1، والسبعة: 289، والتيسير: 112، والإتحاف: 228، والتبصرة: 512

(10) إعراب النحاس: 630/1

(11) الكهف: 74

(12) الكشف: 493/2

(13) معاني الفراء: 155/2، وشرح الشاطبية: 241، والنشر: 313/2، والكشف: 68/2، والعنوان: 124

(14) فتح الباري: 318/8

ابن خالويه إلى أن كلتا القراءتين حسنة، والمعنى واحد، كقوله: (قاسية وقسيّة)(1)، ومن المعاصرين من ذهب إلى أن صيغة المبالغة هي كاسم الفاعل(2).

#### 4-فَعُول:

في قوله تعالى: "قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامَ الْغُيُوبِ"(3)، يقول الزمخشري(4): (وقرىء(5): "الغُيُوب" بالحركات الثلاث، فالغُيُوب كالبُيُوت، والغُيُوب كالصَّبُور)، فقراءة الضمّ والكسر في الغين في (الغُيُوب) هي جمع غَيْب، والأصل بالضم والكسر استنقلاً فكسروا الغين لتتناسب الكسر مع الياء(6)، ويمكن عدّها في الدرس اللغوي المعاصر المخالفة في الحركات، وأما (الغُيُوب) بالفتح فهو مفرد للمبالغة كالصبور. وقد جاء غير ذلك على أبنية المبالغة في الكشف(7).

#### اسم المرّة:

اسم المرّة: مصدر يدلّ على حدوث الفعل مرّة واحدة، ويصاغ من الثلاثي المجرد على (فَعَلَّة)(8)، ويصاغ من غير الثلاثي على بناء المصدر المستعمل فإن لم تكن فيها تاء زدتها(1).

(1) الحجة في القراءات السبع: 134 وقوله: (القاسية وقسيّة) هي قراءة قسيّة في قاسية من سورة المائدة:

13 وانظر الكشف: 600/1

(2) معاني النحو: 153/3

(3) سبأ: 48

(4) الكشف: 295/3

(5) الجامع: 313/14، وحاشية الشهاب: 211/7، وفتح القدير: 334/4، والدر المصون: 453/5، وتحفة

الأقران: 134

(6) انظر البحر المحيط: 292/7

(7) الحج: 36، وفاطر: 32، ونوح: 22، وفي الكشف: 15/3، و309/3، و164/4

(8) انظر الكتاب: 45/4، والمفصل في صنعة الإعراب: 275



والحقيقة أنّ ما رصدته الدراسة من قراءات في الكشف حول اسم المرّة كانت على وزن فعلة، أي أنها مشتقة من أفعال ثلاثية مجردة، ومن ذلك: "أذرتكم صاعقةً مثل صاعقة عادٍ وثمود" (2)، جاء في الكشف (3): (وقرىء (4): "صَعَقَةٌ مِثْلُ صَعَقَةِ عَادٍ وَثَمُودٍ"، وهي المرّة من الصعق). وفي قوله تعالى: "تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ" (5)، يقول الزمخشري (6): (وقرىء: "كَلِمَةٌ" بسكون اللام) وهي قراءة أبي السّمّال (7)، كضربّة بفتح الضاد وبالكسر كسدرة. فقراءة فتح الكاف اسمُ المرّة من الكلام، وأما بالكسر فقد عدّها بعضُ العلماء من باب التخفيف، مثل: فخذٌ وكبِدٌ في فخذٍ وكبِدٍ (8). وفي قوله تعالى: "اتّوني بكتابٍ من قَبْلِ هذا أو أثارةٍ من علمٍ" (9)، وجاء في الكشف (10): (وقرىء (11): "أثرةٌ" بالحركات الثلاث في الهمزة، مع سكون الناء، وأمّا "الأثرة" فالمرّة من مصدر أثار الحديث إذا رواه (12). وذكر ابن جنّي أنّ قراءة "الأثرة" فهي أبلغ معنىً، وذلك أنّها الفعلة الواحدة من هذا الأصل (أثر) فهي كقولك:

- 
- (1) شرح شافية ابن الحاجب: 178/1 وما بعدها، وانظر أبنية الصرف: 224، والتطبيق الصرفي: 73، والمنهج الصوتي: 111
- (2) فصلت: 13، وانظر الذاريات: 44
- (3) الكشف: 447/3، وانظر: 19/4
- (4) البحر: 489/7، ومختصر ابن خالويه: 133، والرازي: 111/27، وإعراب النحاس: 30/3، وإعراب القراءات الشواذ: 427/2
- (5) آل عمران: 64
- (6) الكشف: 435/1
- (7) البحر: 482/2، والمحرر: 154/3، والدر المصون: 142/2، والقرطبي: 106/4، ومختصر ابن خالويه: 21، والأخيران لم يذكرنا قراءة فتح الكاف (كلمة).
- (8) التبيان في إعراب القرآن: 268/1
- (9) الأحقاف: 4
- (10) الكشف: 515/3
- (11) البحر: 55/8، والتبيان: 1154/2، ومعاني الزجاج: 438/4، ومجمع البيان: 4/26، والمختصر: 139، والطبري: 3/26، والرازي: 4/28، وإعراب القراءات الشواذ: 473/2
- (12) وانظر لسان العرب: 53/1 (أثر)، وتهذيب اللغة (أثر): 119/15

أَتُونِي بِخَبْرٍ وَاحِدٍ، أَوْ حِكَايَةٍ شَادَّةٍ، أَي قَنَعْتَ فِي الْإِحْتِجَاجِ لَكُمْ بِهَذَا الْقَدْرِ، عَلَى قَلَّتِهِ، وَإِفْرَادِ عَدَدِهِ<sup>(1)</sup>.

اسم الهيئة:

مصدرٌ يُؤْتَى بِهِ لِبَيَانِ هَيْئَةِ وَقُوعِ الْحَدَثِ، وَهُوَ قِيَاسٌ لَا يُصَاحُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فِعْلَةٍ، وَقَدْ شَدَّتْ صِيَاعَتُهُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي<sup>(2)</sup>، وَاسْتَعْمَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِصْطَلَحَ مَصْدَرِ النُّوعِ<sup>(3)</sup>.

ومما جاء في الكشف على ذلك:

في قوله تعالى: "وقولوا حطّة"<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>:

("حِطَّةٌ": فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ كَالْجِلسَةِ وَالرِّكْبَةِ) وَهِيَ مَصْدَرٌ عِنْدَ مَعْظَمِ اللُّغَوِيِّينَ<sup>(6)</sup>،

وَأَجَازَ أَبُو حِيَانَ الْوَجْهَيْنِ الْمَصْدَرُ: (وَقِيلَ هُوَ هَيْئَةُ كَالْجِلسَةِ وَالْقِعْدَةِ)<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَفَعَلْتَ فَعَلْتَك"<sup>(8)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>: (وعند الشعبي<sup>(10)</sup>:

"فَعَلْتَك" بِالْكَسْرِ، وَهِيَ قَتْلَةُ الْقَبْطِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِالْوَكْزَةِ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْقَتْلِ، وَأَمَّا الْفِعْلَةُ فَلِأَنَّهَا كَانَتْ وَكْزَةً وَاحِدَةً).

وقراءة الفتح أجود، لأنه يريد المرّة الواحدة، وأمّا قراءة الكسر فعلى معنى القتل التي عرفتھا، لأنه قتلہ بؤكزة، يقال: جلسّت جلسة تريد المرّة، وجلسّت جلسة تريد الهيئة<sup>(11)</sup>، وعدّ الطبري قراءة الكسر مخالفة<sup>(12)</sup>.

(1) انظر المحتسب: 264/2، ومعاني الفراء: 50/3، وإعراب النحاس: 144/3

(2) الكتاب: 44/4، وانظر أبنية الصرف: 225، والمنهج الصوتي: 111

(3) المفصل: 275

(4) البقرة: 58

(5) الكشف: 238/1

(6) انظر معاني الزجاج: 139/1، وإعراب النحاس: 178/1، ومعاني الأخفش: 96/1، والتبيان: 65/1، ومعاني الفراء:

38/1، وفي لسان العرب: 154/4

(7) البحر المحيط: 217/1، وانظر مختصر ابن خالويه: 5

(8) الشعراء: 19

(9) الكشف: 108/3

(10) المحرر: 97/11، والمحتسب: 127/2، والمختصر: 106، والرازي: 125/24، والمذكر والمؤنث: 663

(11) معاني الزجاج: 86/4، وانظر معاني الفراء: 279/2

(12) الطبري: 41/9

وقد تناوبت الصيغتان (اسم المرّة واسم الهيئة) في بعض القراءات كالسابقة، تُفسّر كلُّ واحدةٍ وفقاً ما تؤدّيه من معنى.

ولا يمكن ردّ واحدةٍ منها، كما لا يمكن أنْ نحكمَ بأفضليةٍ إحداهما على الأخرى، ما دامت موافقةً لشروط القراءة الصحيحة.

#### اسم التفضيل:

تستعمل العربية للتفضيل اسماً يصاغ على وزن أفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وصيغته القياسية أفعل<sup>(1)</sup>، وفيه مسائل أخرى<sup>(2)</sup>، ونحن نقتصر الحديث وفق ما ورد في الكشف، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "سيعلمون من الكذاب الأشر"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>): "الأشر") وهو الأبلغ في الشرارة، والأخير والأشْرُ أصلُ قولهم هو خير منه وشر منه، وهو أصلٌ مرفوضٌ، وقد حكى ابن الأنباري قول العرب: هو أخير وأشر، وما أخيره وما أشره).

و(خير وشر) يكونان دالين على المصدر وعلى التفضيل والسياق يفصل بينهما<sup>(6)</sup>، وأصلهما في التفضيل: (أخَيْرَ وَأَشْرَر) <sup>(7)</sup>، على وزن أفعل، وإنما أدغموا إحدى الراءين لئلا يجتمع حرفان متحركان في كلمة واحدة<sup>(8)</sup>. وقد اختلف النحويون في حذف الهمزة فيها، فمنهم من ذهب إلى أن حذفها يعود إلى كثرة الاستعمال<sup>(9)</sup>، ومنهم من قال: إن حذفها تخفيفٌ لأجل كثرة الاستعمال أيضاً<sup>(10)</sup>، وقال الأخفش:

(1) المنهج الصوتي: 118

(2) انظر أبينية الصرف: 282، والتطبيق الصرفي: 94، وانظر أوضح المسالك: 256/3 وما بعدها، والمفصل: 288،

وشرح قطر الندى: 240

(3) القمر: 26

(4) الكشف: 39/4

(5) البحر: 180/8، والتبيان في تفسير القرآن: 453/9، وحاشية الشهاب: 125/8، ومجمع البيان: 172/27،

ودرة الغواص: 40

(6) انظر اللسان: 186/5 (خير)

(7) شرح التصريح: 101/2

(8) الإنصاف: 393

(9) الإنصاف: 393

(10) شرح قطر الندى: 288

(لأنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما)<sup>(1)</sup>، فصيغتا (أخير وأشر) هما الأصل في التفضيل، إلا أنه أصل مرفوض عند جمهور النحويين<sup>(2)</sup>، وقد جاء في تاج العروس: لا يُقال (أشر) إلا في لغة رديئة<sup>(3)</sup>، وعدّ العكبري قراءة (الأشر) السابقة على التفضيل شاذة<sup>(4)</sup>. والواقع أنني لم أمل إلى رفض هذا الأصل في الاستعمال اللغوي، فقد استعملت بعض القبائل هذا الأصل في لغتها كبنو عامر<sup>(5)</sup>، ثم إن ابن جنّي وهو من الذين رفضوا هذا الأصل، قد ذكر شاهداً لرؤية<sup>(6)</sup>، كان فيه الأصل (أخير):

بِلالٌ خَيْرَ النَّاسِ وَابْنَ الْأَخِيرِ

يقول ابن جنّي: (فعلى هذا جاءت القراءة)<sup>(7)</sup> ويقصد (الأخير).

والذي نرجّحه أنّ كلا النمطين استعمل في بيئة لغوية معينة، وأنّ الاستقراء الناقص للغة هو الذي دفع إلى ردّ الأصل، ناهيك عن أنّ الأمر في شيوع نمط على آخر، قد يعود إلى صراع الأنماط اللغوية، وخصوصاً أنّ المعجم العربي قد سجّل الصيغتين جنباً إلى جنب<sup>(8)</sup>.

ومما قرىء على التفضيل في الكشف:

في قوله تعالى: "لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: (وقرىء<sup>(11)</sup>): "من أنفسكم": أي من أشرفكم وأفضلكم، وقيل هي قراءة رسول الله صلى الله عليه

(1) شرح التصريح على التوضيح: 101/2

(2) الكشف: 39/4، والمحتسب: 299/2، والقرطبي: 139/17

(3) تاج العروس، (شرر): 154/12

(4) التبيان: 1195/2

(5) المصباح المنير: 309/2

(6) لم أجده في ديوان رؤية وهو في المحتسب: 299/2، وبلا نسبة في شرح التصريح: 101/2

(7) المحتسب: 299/2

(8) اللسان: 186/5 (خير)

(9) التوبة: 128، وانظر آل عمران: 164

(10) الكشف: 223/2، وانظر: 476/1

(11) القرطبي: 301/8، ومختصر ابن خالويه: 56، والمحتسب: 306/1، والإتحاف: 246، والمحرر: 89/7

وسلم - وفاطمة وعائشة)، وهو من النفاسةِ والشيء النفيس<sup>(1)</sup>. وفي قوله تعالى: "قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ"<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: " وقرىء"<sup>(4)</sup>: ربي احْكُم على أفعال التفضيل".

وقد تناوبت بعضُ الصيغِ على معاني بعض المشتقاتِ السابقةِ كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، في توجيهات الزمخشري لبعض القراءات من ذلك: فَعَلٍ بمعنى فاعل:

في قوله تعالى: "وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ"<sup>(5)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وَالرَّجُلُ: اسم جمع للراجل ونظيره الرِّكْبُ والصَّحْبُ، وقرىء<sup>(7)</sup>: "وَرَجْلِكَ" على فَعَلًا بمعنى فاعل، نحو، تَعَبَ وتَاعَبَ)، وعدّ ابن خالويه كسر الجيم لمجاورة اللام<sup>(8)</sup>.

فَعَلٍ بمعنى مفعول:

في قوله تعالى: "فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ"<sup>(9)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(10)</sup>: (قرىء بالحركات<sup>(11)</sup> الثلاث، فالفتح والضم مصدران، وأمّا المكسور فبمعنى المشروب، أي

(1) البحر المحيط: 104/3، وانظر: 118/5

(2) الأنبياء: 112

(3) الكشف: 587/2

(4) مختصر ابن خالويه: 93، وإرشاد المبتدي: 445، وفتح القدير: 431/3، وإعراب النحاس: 387/2

(5) الإسراء: 64

(6) الكشف: 456/2

(7) السبعة: 383، وخرائب القرآن: 54/15، وحجة القراءات: 406، والإتحاف: 285، وحجة ابن خالويه: 127،

والنشر: 308/2، والكشف: 48/2، والعنوان: 120

(8) الحجة في القراءات السبع: 127

(9) الواقعة: 55

(10) الكشف: 56/4

(11) البحر المحيط: 210/8، والمحرر: 256/14، وحاشية الجمل: 277/4 و543، والتاج: 110/3،

والصاحح: 153/1

ما يشربه الهيم). ويجمع اللغويون على أن قراءة الكسر (شرب) هي اسم لا مصدر، فالشرب كالرعي والطحن، غير أنني وجدت في زاد المسير ما يشير إلى أنها مصدر والكسر فيها لغة بني سعد بن تميم، جاء في زاد المسير: "وزعم الكسائي أن قوماً من بني سعد بن تميم يقولون: (شرب الهيم بالكسر)<sup>(1)</sup>، وفي قوله تعالى: "هذه أنعامٌ وحرثٌ حبر"<sup>(2)</sup>. وجاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (حجر بمعنى مفعول كالذبح والطحن (أي المذبوح والمطحون) ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع لأن حكّمه حكم الأسماء غير الصفات). وفي (حجر) قراءات أخرى<sup>(4)</sup>.  
فعلٌ بمعنى مفعول:

في قوله تعالى: "إنها ترمي بشرراً كالقصر"<sup>(5)</sup>. بقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: (وقرأ ابن مسعود<sup>(7)</sup>: "القصر"، بمعنى المقصور كـ(رهن ورهن)).  
وفي قوله تعالى: "ثم إن لهم عليها لشوباً"<sup>(8)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(9)</sup>: (وقرىء<sup>(10)</sup>: "لشوباً" بالضم، وهو اسم ما يشاب به، والأول تسمية بالمصدر) أي أنه اسم مصدر .

وقال ابن جنّي: (ولم يمرر بنا الضم، ولعله لغة فيه كالفقر والفقر)<sup>(11)</sup>.

(1) زاد المسير: 145/8

(2) الأنعام: 138

(3) الكشاف: 55/2

(4) الكشاف: 55/2، والبحر: 231/4، وفتح القدير: 167/2، ومعاني الأخفش: 287/2، والدر المصون: 195/3

(5) المرسلات: 32

(6) الكشاف: 456/4

(7) الرازي: 30/276، ومختصر ابن خالويه: 167، وإعراب القراءات الشواذ: 665/2، والدر المصون: 458/6

(8) الصافات: 67

(9) الكشاف: 342/3

(10) البحر: 363/7، ومعاني الزجاج: 307/4، والمختصر: 128، والتبيان: 1090/2، والمحرر: 368/12

(11) المحتسب: 221-220/2

وقد استند اللغويون في التفريق بين صيغتي المصدر ومعنى اسم المفعول (الاسم) على الفتح والضمّ كما في قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ" (1)، وجاء في الكشاف (2): "وقرىء (3): (السُدَّيْنِ) بالضمّ والفتح، وقيل ما كان من خلف الله فهو مضموم مما فعله الله تعالى وخلقّه، والسدّ بالفتح مصدر، حَدَثٌ يُحَدِّثُهُ النَّاسُ".

وهذا مذهب الخليل وسيبويه في التفريق بين الصيغتين (4)، لكنهما لم يعللا تعليل الزمخشري الذي يستند في كثير من توجيهاته على فكره الاعتزالي، كما وضحنا سابقاً. وذهب الكسائي إلى أنّهما لغتان (الضمّ والفتح) والمعنى واحد (5).  
فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ:

في قوله تعالى: "قَلَمًا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ إِلَى الْجِبَلِ جَعَلَهُ دَكَاً" (6). جاء في الكشاف (7): "دكاً) بمعنى مدكوك، مصدر بمعنى مفعول كضرب الأمير"، وقد جعل سيبويه ومن تبعه (ضرب الأمير) من المصادر النائية عن مفعول (فيقولون للدرهم: ضرب الأمير، يريدون: مضروب الأمير) (8). وهذا أمرٌ يخضع للسياق الاستعمالي، فإذا قلنا الدرهم ضرب الأمير، فهو بمعنى مضروب الأمير وأمّا إذا قلنا ضربته ضرب الأمير، فهو مفعول مطلق مبين للنوع.

فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ:

وفي قوله تعالى: "يُرْسَلُ الرِّيحَ نَشْرًا" (9)، جاء في الكشاف (10): "... وقرأ مسروق (1): (نَشْرًا) بمعنى منشورات فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ: كَنَفَضَ وَحَسَبَ" وعدّها ابن

(1) الكهف: 93

(2) الكشاف: 498/2

(3) التبصرة: 58، والإتحاف: 294، وغرائب القرآن: 20/16، والتيسير: 145، والنشر: 315/2، ومجمع

البيان: 202/15، والسبعة: 399، والمكرر: 77

(4) البحر المحيط: 164/6

(5) نفسه: 164/6

(6) الأعراف: 143

(7) الكشاف: 114/2

(8) الكتاب: 43/4، وانظر الأصول في النحو: 111/3، وأوضح المسالك: 187/2، وشذور الذهب: 225

(9) الأعراف: 57، وفي الرسم العثماني (بشراً)، وفيها قراءات أخرى انظر الحواشي التالية من (3-6)

(10) الكشاف: 84/2

ابن عطية شاذة<sup>(2)</sup>، أما ابن جنّي فتأولها على معنى انتشار الغنم بالليل، فهذا على تشبيه السحاب في انتشاره وعمومه<sup>(3)</sup>.

فَعَلَّةُ بمعنى مفعول:

في قوله تعالى: "فَقَبَضْتُ قَبْضَةً"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: "وقرأ الحسن<sup>(6)</sup>: (قُبْضَةً) بضمّ القاف وهي اسمُ المقبوض كالغُرْفَة والمُضْغَة". وجاء في لسان العرب: "فَأَخَذَ قُبْضَةً مِنَ التُّرَابِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ كَالغُرْفَةِ بِمَعْنَى الْمَغْرُوفِ، وَهِيَ بِالضَّمِّ الْإِسْمُ وَبِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ"<sup>(7)</sup>.

فَعَلَّةُ بمعنى مفعولة:

في قوله تعالى: "يقولون أَنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ"<sup>(8)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>: "وقرأ أبو حيوة<sup>(10)</sup>: (الْحَافِرَةُ) بِمَعْنَى الْمَحْفُورَةِ".

ويمكن أن نتصور أن الذي حصل في هذه القراءة هو تقصيرُ الحركة الطويلة إمّا لميل بعض اللّهجات إلى الاقتصاد في الجهد أو نتيجة للسرعة في النطق ويعزز هذا الرأي أن أبا حيان في حديثه عن هذا الموضوع قد ذكر أن المعنى فيهما واحدٌ والتمثيل الصوتي يوضح تقصير الحركة الطويلة:

|                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| ( <sup>h</sup> al)hafirati | ( <sup>h</sup> al)hafirati |
| الْحَافِرَةُ               | الْحَافِرَةُ               |

فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ:

- 
- (1) البحر: 316/4، ومختصر ابن خالويه: 44، والرازي: 139/14، وزاد المسير: 218/2، والدر المصون: 285/3
- (2) المحرر الوجيز: 536/5
- (3) المحتسب: 255/1
- (4) طه: 96
- (5) الكشف: 551/5
- (6) الرازي: 110/22، والتبيان: 902/2، ومجمع البيان: 131/16، والدر المصون: 50/5
- (7) اللسان: 10/12 (قبض).
- (8) النازعات: 10
- (9) الكشف: 213/4
- (10) البحر: 420، والمحتسب: 350/2، والمختصر: 168، وحاشية الشهاب: 314/8، ومجمع البيان: 16/30، والرازي: 35/31، والقرطبي: 197/19



في قوله تعالى: "وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلِ السَّبْعُ"<sup>(1)</sup>.

جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: "وقرأ عبد الله<sup>(3)</sup>: (والمنطوحة)"، وقال ابن جني:

(يريد النطيحة)<sup>(4)</sup>، والنطيحة والمنطوحة هي التي نطحتُها أُخرى فماتت.

وللعلماء في (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) مذاهبٌ من حيثُ تذكيرُها وتأنِيثُها وإثباتِ الهاءِ فيها وحذفها<sup>(5)</sup>، غير أن ما نودُ الإشارةَ إليه في هذا المقام هو أن صيغةَ فَعِيل هي الصيغةُ الأولى التي اختارتها اللُّغةُ للتعبير عن اسمِ المفعول، أي أنها الصيغةُ القياسية لهذا الباب<sup>(6)</sup>، وأما صيغةُ مفعول، فهي صيغةٌ طارئةٌ على اللُّغة بعد استعمالِ صيغةِ فَعِيل، وقد سجَّلتْ معاجمُ اللُّغةِ رواياتٍ عن اللحياني في الصيغتين<sup>(7)</sup>.

### 3.3 التصغير:

التصغير ظاهرةٌ لغويةٌ معروفةٌ تحتاجُها اللُّغاتُ لأغراضٍ معينة؛ فهو بناءُ الكلمة على هيئةٍ معينة، وتتمثل هذه الهيئةُ لبنيةِ الكلمة في ثلاثِ خطواتٍ هي<sup>(8)</sup>: ضمُّ الحرفِ الأوَّلِ وفتحِ الثاني، وزيادةِ ياء ساكنةٍ تكون حرفاً ثالثاً.

وأما أبنيته فقد حدَّدها سيوييه وتبعه الزمخشري بثلاثةِ أبنية<sup>(9)</sup>: فُعِيلٌ وفُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ، يقول السيرافي: (لو ضمَّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كلِّه، وذلك: أفَيْعَال)<sup>(10)</sup>.

ويبنى التصغيرُ لأغراضٍ معينةٍ يسعى الناطقون لتحقيقها، منها: التَّحْقِيرُ والتَّقْلِيلُ والتَّقْرِيْبُ والتَّحْبِبُ، وقد يكون للتَّعْظِيمِ<sup>(11)</sup>.

(1) المائدة: 3

(2) الكشف: 592/1

(3) البحر: 423/3، والقرطبي: 49/6، وروح المعاني: 75/6، والمحزر: 337/4، والطبري: 46/6

(4) مختصر ابن خالويه: 31

(5) انظر المنكر والمؤنث للأنباري، ط1: 452، والمنكر والمؤنث، للسجستاني: 75

(6) انظر تفصيل القول حول صيغة فَعِيل بمعنى مفعول كتاب: دراسات في فقه اللغة وفنولوجيا العربية: 75، وما بعدها

(7) انظر من ذلك، اللسان: 277/5 (دفن)، و22/12 (قتل)، وانظر الأنماط اللغوية النادرة، دراسة في نوازل اللحياني:

177-179

(8) المنهج الصوتي: 143

(9) الكتاب: 415/3، وانظر المفصل: 250

(10) الكتاب: 415/3 (حاشية المحقق)

(11) شرح الشافية: 191/1، وانظر أبنية الصرف: 340

رصدت الدراسة قراءتين في التصغير إحداهما للتحبب والثانية للتحقير وتقليل الشأن في قوله تعالى: "يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: "وعن الجحدري<sup>(3)</sup>: "(أُوَيْرِثُ) على تصغير وارث، وقال: غُلَيْمٌ صغير". وقد نصّ القدماء على أنّ الأصل في هذه القراءة: "وَوَيْرِثُ" وهو تصغير وارث، فأبدلت الواو همزةً على اللزوم لاجتماع الواوين: الواو الأولى: الفاء الأصلية، والثانية بدل ألف فاعل، لأنها تقلب واوا في التصغير كَضُوَيْرِبِ<sup>(4)</sup>. وذكر الشوكاني: "وهذه القراءة في غاية الشذوذ لفظاً ومعنى"<sup>(5)</sup>، وذكر ابن خالويه قراءةً أخرى: "يَرِثُنِي وَيَرِثُ" قال غُلَيْمٌ صغير"<sup>(6)</sup>.

والحقيقة التي قررناها في فصلنا السابق أنّ القدماء توهموا في مسألة إبدال الواو همزة في مواضع كثيرة، وهذا منه، فما يمكن تصوّره في هذا النمط أنّ الأصل (وَوَيْرِثُ) كما نصّوا، فتشكّلت الحركة المزدوجة الصاعدة في بنية مقطعه الأول (wuwayrit) ، فعمدت اللّغة إلى حذف شبه الحركة (w) وهي حدّ ابتداء المقطع الأول، وتبقى النّواة وهي الضمّة القصيرة (u) ، ولما كان من المستحيل أن تقبل اللّغة مقطعاً يبدأ بالحركة أو يتكوّن من الحركة، فقد قامت اللّغة بعملية تعويض أخرى وهي اجتلابُ الهمزة لتكون حدّ ابتداءً للمقطع مكان شبه الحركة (w) المحذوفة<sup>(7)</sup>، والتمثيل الصوتي يوضح ذلك:

|            |                  |                |               |
|------------|------------------|----------------|---------------|
| وارث       | وَوَيْرِثُ       | *وَيْرِثُ      | أُوَيْرِثُ    |
| waritun    | wuwayritun       | *uwayritun     | >uwayritun    |
| اسم الفاعل | تصغير اسم الفاعل | حذف شبه الحركة | اجتلاب الهمزة |
|            | (الأصل)          | لتصحيح المقطع  |               |

(1) مريم: 6

(2) الكشف: 503/2

(3) المحرر: 430/9، والرازي: 182/21، وروح المعاني: 63/6، والدر المصون: 492/4

(4) البحر: 174/6، ومختصر ابن خالويه: 83، وحاشية الشهاب: 145/6-146

(5) فتح القدير: 323/3

(6) مختصر ابن خالويه: 83

(7) أثر الحركة المزدوجة: 145

كما يمكن أن نتصورَ القراءة التي ذكرها ابنُ خالويه (وَيَرِث) زيادةً على القراءة السابقة، فقد حصل فيها حَذْفُ الحركة المزدوجة بجزئها شبه الحركة والنواة (wu) ولم تلجأ اللُّغَةُ إلى التَّعْوِيزِ عن المحذوف.

wayritun < wuwayritun  
وَيَرِثُ وُؤَيَرِثُ

والقراءةُ الثَّانِيَةُ التي رصدتها الدراسةُ في باب التَّصْغِيرِ:  
في قوله تعالى: "وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>):  
"وَمُرَيْتُهُ" للتصغير).

نشير أولاً إلى أن تصغير امرأة: (مُرَيْتُهُ) قياساً، وعليها قراءة ابن مسعود  
"وَمُرَيْتُهُ"<sup>(4)</sup> بالهمز.

وقد نصَّ القدماءُ في هذه القراءة على مثل ما قرروا في القراءة السابقة (فمُرَيْتُهُ)،  
أصلها (مُرَيْتُهُ)، ثمَّ فيها إبدال الهمزة ياء وإدغامها في ياء التصغير<sup>(5)</sup>.

والدرس اللُّغَوِي المعاصر لا يرى حدوثَ إبدالٍ للهمزة، وإنما هو عكس ما جُعِلَ  
في القراءة السابقة، فإنَّ اللُّغَةَ لجأت للتخلُّص من الهمزة<sup>(6)</sup> ممَّا سبَّب إجحافاً في بنية  
الكلمة، فقامت اللُّغَةُ بالتَّعْوِيزِ عن طريق التَّشْدِيدِ لتصحیح النظام المقطعي.

Murayyat(un) /muray\*at(un) /muray>at(un)/ >imra>at(un)

مُرَيْتُهُ مُرَيْتُهُ مُرَيْتُهُ امرأة

#### 4.3 النسب<sup>(7)</sup>:

(1) المسد: 4

(2) الكشاف: 297/4

(3) البحر: 525/8، ومختصر ابن خالويه: 182، وإيضاح الوقف والابتداء: 991، وإعراب القراءات السبع  
وعلها: 552/2، والدر المصون: 586/6

(4) المحتسب: 375/2، والمحرر: 598/15، والرازي: 171/32، وإعراب ثلاثين سورة: 240

(5) انظر البحر: 525/8، وإعراب القراءات السبع وعلها: 552/2

(6) لجأت اللغة في بعض الأنماط اللغوية إلى الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز، ومن الهمز إلى  
الحركات المزدوجة في أنماط أخرى، انظر دراسات في فقه اللغة: 153

(7) يسميه سيبويه باب الإضافة والنسبة: 335/3

النَّسبُ أُسْلُوبٌ مِنْ أُسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَدَاءِ، وَهُوَ اسْمٌ تَلْحَقُ آخِرَهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، عَلَامَةٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَيْهِ، كَمَا أُلْحِقَتْ التَّاءُ عَلَامَةٌ التَّائِيثِ<sup>(1)</sup>، وَبِهَذَا يَصِيحُ الْاسْمُ بَعْدَ إِحْقَاقِ الْيَاءِ بِهِ اسْمًا مَرْكَبًا قَابِلًا لِلتَّحْلِيلِ<sup>(2)</sup>.

كَمَا وَيَتِمُّ النَّسْبُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ بِصِيغٍ تَخْلُو مِنْ يَاءِ النَّسْبِ (الْيَاءِ الْمَشَدَّدَةِ) مِثْلُ: فَاعِلٌ، وَفَعَّالٌ وَفَعَلٌ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ، يَقُولُ سَبِيوِيَّةُ: "تَقُولُ لِصَاحِبِ الثِّيَابِ: ثَوَّابٌ"<sup>(3)</sup>، "وَلِذِي الدَّرْعِ دَرَّاعٌ"<sup>(4)</sup>، "وَقَالُوا: نَهْرٌ وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ نَهَارِي"<sup>(5)</sup>، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ<sup>(6)</sup>: (وَقَدْ يُبْنَى عَلَى (فَعَّالٍ) وَ(فَاعِلٍ) مَا فِيهِ مَعْنَى النَّسْبِ مِنْ غَيْرِ إِحْقَاقِ الْيَاءِ كَقَوْلِكَ: ... وَثَوَّابٌ وَوَلَابِنٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (فَعَّالًا) لِذِي صَنْعَةٍ يَزُولُهَا وَيُدِيمُهَا، وَعَلَيْهِ أَسْمَاءُ الْمُحْتَرَفِينَ؛ وَ(فَاعِلٍ) لِمَنْ لَا يَلْبَسُ الشَّيْءَ فِي الْجُمْلَةِ) وَقَالَ الْخَلِيلُ<sup>(7)</sup>: (إِنَّمَا قَالُوا: عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ، أَي: ذَاتُ رِضَى، وَ"رَجُلٌ طَاعِمٌ كَاسٍ" عَلَى قِيَاسِ ذَا) وَمِمَّا جَاءَ فِي الْكَشَافِ مَا يَلِي:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "مُتَّكِّئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ"<sup>(8)</sup>. جَاءَ فِي الْكَشَافِ<sup>(9)</sup>: "وَقَرِيءٌ"<sup>(10)</sup>: (وَعَبَاقِرِيٌّ) كَمَدَائِنِيٍّ، نَسْبَةٌ إِلَى عَبَاقِرِيٍّ<sup>(11)</sup> فِي اسْمِ الْبَلَدِ.

(1) المفصل: 255

(2) المغني في علم الصرف: 346، وانظر المنهج الصوتي: 160

(3) الكتاب: 381/3

(4) نفسه: 381/3

(5) الكتاب: 384/3

(6) المفصل: 261، وانظر شرح الشافية: 84/2-85

(7) الكتاب: 382/3

(8) الرحمن: 76

(9) الكشاف: 50/4

(10) البحر المحيط: 199/8، والبيان: 413/2، والقرطبي: 192/17، والتبيان في تفسير القرآن: 486/8،

والمحرر: 222/14، وإعراب النحاس: 317/3

(11) عبقر: قرية في اليمن تسمى فيها الثياب والبسط، وقيل قرية تسكنها الجن، انظر لسان العرب:

18/10(عبقر)، والعين: 298/2 وتاج العروس: 513/12-514

والحقيقة أنّ هذه القراءة محيرة، فمن جهة نجد أنّ الزمخشري لم يضبطها، كما صادفني في كتب القراءات في أثناء التخرّيج قراءاتٍ مشابهة في الرسم غير أنّها كانت مضبوطة، وما أثبتته (عباقرى) كان على هديّ مما جاء في المحتسب: (قال: ولو قالوا: (عباقرى) فكسروا القاف وصرّفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن: مدائني<sup>(1)</sup>).

ومن جهة ثانية فقد وجدتُ آراء تمنع النسب في مثل هذه القراءة يقول الزجاج: (وهذه القراءة لا مخرج لها في العربية لأنّ الجمع الذي بعد ألفه حرفان، نحو: مساجد ومفاتيح لا يكون فيه مثل عباقرى، لأنّ ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب)<sup>(2)</sup>. وفي ظني أنّ الزجاج يقصد أنّ النسب يكون في مفردة لا في جمعه، وقد قدّم ابن منظور في اللسان دليلاً آخر زيادة على ما رواه ابن جنّي، جاء في اللسان<sup>(3)</sup>: "وقرأ بعضهم "عباقرى" وهذا خطأ؛ لأنّ المنسوب لا يجمع على نسبه ولا سيما الرباعي... ولا يجوز ذلك إلاّ أنّ يكون نسب إلى اسم على بناء الجماعة". ومن الجزء الأخير هذا (إلاّ أنّ يكون نسب إلى بناء الجماعة) كانت انطلاقتنا إلى كتاب سيبويه إذ وجدنا فيه صحة ما ذهب إليه الزمخشري فكان قياسه صحيحاً على (مدائني)، فهي عنده اسم للبلد، يقول سيبويه: (سألت الخليل: عن مدائني، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد... وهو واحد يقع على الجميع كما يقع المؤنث على المذكّر)<sup>(4)</sup>، فعباقرى كمدائني.

وفي قوله تعالى: "وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفةً ورحمةً ورهباناً" ابتدعوها<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: "وقرىء<sup>(7)</sup>: (ورهبانية) بالضم كأنها نسبة إلى الرهبان، وهو جمع راهب، كراكب وركبان".

(1) المحتسب: 305/2-306، وهي قراءة تمّ تخرّيجها في الحاشية (6) السابقة.

(2) معاني الزجاج: 104/5

(3) لسان العرب: 18/10 (عبر).

(4) الكتاب: 380/3، وانظر شرح الشافية: 79/2

(5) الحديد: 27

(6) الكشف: 67/4

(7) حاشية الجمل: 163/8، والرازي: 485/5، وتفسير الماوردي: 484/5، وحاشية الشهاب: 163/8

إذا كان مقصودُ قولِ الزمخشري أنّ (رُهْبَانِيَّة) منسوبة إلى رُهْبَان الذي مفرده راهب، ففي هذا نظر، إذ الأصلُ أن يكونَ النسبُ إلى المفرد، والمفرد راهب فالمنسوب إليه راهبيّ، ووفق الآية الكريمة (راهبيّة) لذلك نرجّح ما ذهب إليه أبو حيان: "والأولى أن يكون منسوباً إلى (رُهْبَان) وغيرِ بضمِّ الرَّاء، لأنَّ النسبَ بابُ تغيير" (1).

ورهبان في قول أبي حيان مفرد<sup>(2)</sup>، كما سُمِعَ عن العرب ألفاظُ في النسب جاءت على غير القياس، وقال الخليل: "كلُّ شيءٍ من ذلك -النسب- عدلته العربُ تركته على ما عدلته عليه،... فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُدَيْل: هُدَيْليّ... وفي دَهْر: دُهْرِيّ..."<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الزمخشري أنّ النسبَ يُجْرِي بعضَ التّغييرات في بنية الكلمة والمقصود في هذه التغييرات أن تخرج الكلمة عن قياسها التي وُضِعَ لها أصلاً، وذلك يوافق قول سيبويه السابق، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وكأين من نبيٍّ قاتلَ معَهُ رِبِّيُون كثيرٌ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: "وقرىء<sup>(6)</sup>: (رِبِّيُون) بالحركات الثلاث، فالفتح على القياس، والضم والكسر من تغييرات النسب".

والرَّبُّ هو العابد لله<sup>(7)</sup>، وقيل هم العلماء الأتقياء<sup>(8)</sup>، وأصل النسب فيه كما نصّ العلماء بفتح الرَّاء (رَبِّي: رِبِّيُون)، (وأما الكسر والضمّ فمن تغييرات النسب كما قالوا في: أمس: إمسيّ وفي دَهْر: دُهْرِيّ)<sup>(9)</sup>، وعدّ ابن جنّي الضمّ لهجة تميم،

(1) البحر المحيط: 228/8

(2) اللسان: 240/6 (دهر)، (وأجاز ابن منظور أن يكون جمعاً)

(3) الكتاب: 336-335/3

(4) آل عمران: 146

(5) الكشف: 469/1

(6) مختصر ابن خالويه: 22، والقرطبي: 230/4، والإتحاف: 180، وإعراب النحاس: 369/1، والتبيان:

299/1، وحاشية الشهاب: 70/3، والمحرر: 360/3، والرازي: 271/9

(7) اللسان: 72/6 (ربب).

(8) معاني الزجاج: 476/1

(9) انظر البحر المحيط: 74/3، وانظر اللسان: 72-71/6 (ربب).

والكسر لغة، والثلاثة (الضمّ والفتح والكسر) عند أبي حيان لغات<sup>(1)</sup>. وجاء في الكشاف غير هذا الموضع على هذه الظاهرة<sup>(2)</sup>.

ومما جاء على النسب بغير ياء، في قوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة"<sup>(3)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(4)</sup>: (وقرأ عطاء<sup>(5)</sup>: "فناظرة"، بمعنى صاحب الحق ناظرة، أي منتظر، أو صاحب نظرتة على طريقة النسب، كقوله: مكان عاشب وباقل، أي ذو عشب وذو بقل).

وفي قوله تعالى: "إن ابنك سرق"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>: "سرق" أي نُسب إلى السرقة).

وكان للعلماء في هذه القراءة آراء، فالفراء يقول فيها: (ولا اشتهيا لأنها شاذة)<sup>(9)</sup>. والزجاج عدّ (سرق) أكد من (سرق)، وسرق على معنيين: إما علم أنه سرق، وإما اتهم بالسرقة<sup>(10)</sup>. ونرجح توجيه الزمخشري لها على النسب؛ لأن فيه تنزيهاً لبيت النبوة عن السرقة<sup>(11)</sup>، هذا من جهة، ولأنهم لم يقطعوا عليه بالسرقة<sup>(12)</sup> من جهة أخرى.

### 5.3 فعل وأفعل:

(1) المحتسب: 173/1

(2) النور: 25، ويونس: 22، والشعراء: 198، والمؤمنون: 110، وفي الكشاف على التوالي: 68/3، و231/2، و128/3، و44/3

(3) البقرة: 28

(4) الكشاف: 401/1

(5) البحر: 340/2، والمحتسب: 143/1

(6) يوسف: 81

(7) الكشاف: 337/2

(8) التبيان في تفسير القرآن: 6/180، وتأويل مشكل القرآن: 124، ومجمع البيان: 103/12، والمحزر: 45/8 والرازي: 193/18

(9) معاني الفراء: 53/2

(10) معاني الزجاج: 125/3

(11) انظر حاشية الشهاب: 200/5

(12) انظر البحر المحيط: 337/5

وقف كثيرٌ من الباحثين قداماً ومحدثين في دراساتهم عند استعمالات القبائل العربية لهاتين الصيغتين<sup>(1)</sup>، لذا لن تطيل الدراسة الوقوف عندها، وإنما نحاول أن نشير إلى نتيجة قد وصلت إليها الدراسة من خلال الدراسات المشار إليها آنفاً، ومن خلال القراءات القرآنية التي جاءت في الكشاف موضوع الدراسة.

يبدو أن القبائل العربية لم تتفق على استعمال صيغة واحدة من هاتين الصيغتين في الأنماط اللغوية التي يستعملونها، للدلالة على المعنى نفسه، ويرى بعض العلماء أن هذا الاستعمال كان في البيئة الواحدة والزمن الواحد، يقول ابن جنّي: "... فَعَلْ وَأَفْعَلْ كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو: جَدَّ في الأمر، وأجدَّ، وصدَدْتَه وأصدَدْتَه..."<sup>(2)</sup>. والحقيقة أننا نتفق مع القداماء في أن معنى الصيغتين واحد، إلا أننا نشير إلى مسألتين:

أولاهما: أن زيادة المبنى في (أفعل) لا بد أن يتبعها زيادة في المعنى<sup>(3)</sup>، كما وأن صيغة (أفعل) تدلّ على معاني صرفية متعدّدة كالتعدية والسلب والإزالة وغيرها<sup>(4)</sup>.

ثانيهما: يميل الباحث إلى رأي بعض المحدثين الذين يرون أنه ليس من المعقول أن تكون الصيغتان قد استخدمتا في زمن واحد وبيئة واحدة<sup>(5)</sup>، لأن استخدام صيغة معينة يصبح عادةً لغوية، كالعادات الاجتماعية التي يصعب التحول عنها، لذا رأينا الزمخشري وغيره من علماء اللغة ينسب إحدى الصيغتين إلى لهجة تختلف عن نسبة الصيغة الثانية، يقول الزمخشري: "قد يجيء فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا"<sup>(6)</sup>،

(1) الكتاب: 61/4، والخصائص: 18/2، ومن المحدثين انظر: لغة تميم، السامرائي: 174، واللهجات العربية في التراث: 613/2، ودراسة في صيغتي فعل وأفعل، أحمد الجندي: 150، مجلة مجمع اللغة العربية/القاهرة: 324، 1973م، ومعالم دراسة في الصرف: 31، ومنهج أبي حيان: 455

(2) الخصائص: 18/2، وانظر القراءات وعلل النحويين فيها: 115/1، وفَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ، للسجستاني: 82

(3) انظر منهج أبي حيان: 458

(4) شذا العرف في فن الصرف: 21

(5) اللهجات في كتاب سيبويه: 398، واللهجات العربية في التراث: 621/2، ولغة تميم: 174

(6) الكتاب: 61/4، وانظر المزهري: 384-385/1، والمحاسب: 173/1



فمعظم الروايات تشير على أنّ الصيغة المجردة (فعل) كانت شائعة في الحجاز التي تمثّل البيئة الحضرية، وأنّ صيغة (أفعل) المزيدة كانت شائعة في تميم التي تمثّل البادية<sup>(1)</sup>، ويفسّر إبراهيم أنيس ميل كل بيئة إلى إحدى الصيغتين تفسيراً صوتياً مؤداه: إنّ القبائل البدوية وتميم منها كانت تؤثر صيغة (أفعل) من قبيل ميلها إلى المقاطع المغلقة إضافة إلى إيثارها صوت الهمزة<sup>(2)</sup>. الذي يعدّ شعاراً للعربية.

فصيغة (فعل) تتكوّن من ثلاثة مقاطع مفتوحة متتالية: (fa) (<) (la). في حين أنّ صيغة (أفعل) تتكوّن من ثلاثة مقاطع أولها (مغلق) (>af) (<a) (la)، كما أنّ العربية نfert من المقاطع المفتوحة المتتالية، يقول أنيس: (والحقيقة أنّ معظم اللهجات العربية تنفر من توالي المقاطع المتحركة (المفتوحة) ولكنها تختلف في نسبة هذا النفور)<sup>(3)</sup>.

وقد راوح القرآن الكريم بين الصيغتين، وظهر اختلاف استعمال الصيغتين في القراءات القرآنية، بل إنّ بعض المواضع قد اختلف فيها رسم المصحف بين مصرٍ وآخر تبعاً للقراءة التي قرىء بها في ذلك المصّر<sup>(4)</sup>، وذلك ظاهراً في المواضع التالية: في قوله تعالى: "فَيَسْحَنُكُمْ بِعَذَابٍ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: "وقرىء<sup>(7)</sup>: (فَيُسْحَنُكُمْ) والسّحت لغة أهل الحجاز، والإسحات لغة أهل نجد وبني تميم ومنه قول الفرزدق<sup>(8)</sup>: إلاّ مسحتاً أو مجلّف

(1) انظر معاني الفراء: 78/2

(2) اللهجات في كتاب سيبويه: 398

(3) في اللهجات العربية: 161

(4) منهج أبي حيّان: 455

(5) طه: 61

(6) الكشف: 542/2

(7) التبصرة: 592، والكشف: 98/2، والسبعة: 419، والمختصر: 87، والتبيان: 894/2، ومعاني الحروف،

للرمانى: 44، والمكرر: 82، والعنوان: 129، ومعاني الفراء: 182/2، وأدب الكاتب: 436، والمخصص:

119/12، والتذكرة في القراءات الثمان: 430/2

(8) مرّ تخريجه، انظر هذه الرسالة: 95.

في بيت لا تزال الركبُ تصطك في تسوية إعرابه". وفي قوله تعالى: "ألمْ نُهْلِكِ  
الأوليين" (1). جاء في الكشف (2): (وقرأ قتادة (3):

"نَهْلِكُ" بفتح النون من هَلَكَهُ بمعنى أَهْلَكَهُ قال العجاج (4):

ومَهْمَهُ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا

وفي قوله تعالى: "أَمَا فَتَنَّا" (5). يقول الزمخشري (6): "وقرىء (7): (فَتَنَّا) بالتشديد  
للمبالغة، وأفتناه، من قول الشاعر (8):

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت

ونشير إلى أن أعشى همدان الذي استشهد الزمخشري بشعره قد استعمل الصيغتين  
المجردة (فَتَنَ) والمزيدة (أَفْتَنَ)، وقد أنكر الأصمعي على الأعشى استعماله الصيغة  
المزيدة ونعته بالمخنث الذي لا يؤخذ بلغته (9)، وعزاها أبو زيد لتميم (10). وفي  
قوله تعالى: "واجنبني وبنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأصْنَامَ" (11). جاء في الكشف (12):

(1) المرسلات: 16

(2) الكشف: 203/4

(3) البحر: 405/8، والتبيان: 1263/2، والمحاسب: 346/2، ومعاني الأخفش: 522/2، ومختصر ابن  
خالويه: 167، ومعاني الفراء: 223/3

(4) الرجز للعجاج في ديوانه: 43/2، و45، وفي الخصائص: 15/2، وديوان الأدب: 178/2، والعين:  
378/3، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 15/6، وبعده: هائلة أهواله من أدلجا

(5) ص: 24

(6) الكشف: 371/3

(7) البحر: 393/7، والمحزر: 448/12، وروح المعاني: 183/23، والدر المصون: 532/5، وفتح القدير:  
426/4

(8) صدر بيت وعجزه: (سعيداً فأضحى قد قلى كل مسلم) في ديوان الأعشى: 162، وفي اللسان: 125/11،  
والمخصص: 62/4، ولابن قيس في الخصائص: 506/2، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 289/4، والعين:  
128/8، ومقاييس اللغة: 473/4

(9) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 92، وانظر الخصائص: 506/2

(10) فعلت وأفعلت، السابق: 92

(11) إبراهيم: 35

(12) الكشف: 379/2

(وقرىء<sup>(1)</sup>): "وأجْنِبْ نِي" وفيه ثلاث لغات: جَنْبُهُ الشَّرُّ، وَجَنْبُهُ، وَأَجْنِبُهُ، فأهل الحجاز يقولون: جَنْبِي شَرُّهُ، بالتشديد، وأهل نجد: جَنْبِي، وَأَجْنِبِي، والمعنى: تَبَّئْنَا وَأَدْمُنَا على اجتناب عبادتها).

وللعلماء آراء في نسبة كل صيغة إلى قبيلة، فقد رأيتُ صاحبي حاشية الجمل والبحر المحيط يذهبان إلى ما ذهب إليه الزمخشري<sup>(2)</sup>، في حين يقول الفراء عكس ذلك: "أهل الحجاز يقولون: جَنْبِي، وهي خفيفة، وأهل نجد يقولون أجْنِبِي شَرُّهُ، وجَنْبِي شَرُّهُ"<sup>(3)</sup>. وبصرف النظر عن انتماء كل صيغة إلى أي لهجة عربية، فإنَّ المرجح فيها أن المعنى واحد، يقول ابن خالويه: "سمعتُ أبو عمرو الزاهد يقول: جَنْبَ وَأَجْنِبَ وَجَنْبَ وَتَجَنْبَ بمعني واحد"<sup>(4)</sup>.

واللافت للنظر في هذه القراءة أيضاً مجيء (فَعَل) بمعنى (فَعَلْ وَأَفْعَل) وقد ذكر الزمخشري أن هذه الصيغ تتعاقب على المعنى الواحد كما تعاقبت صيغ أخرى في مثل قوله تعالى: "وَلَا تُصَاعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ"<sup>(5)</sup>. جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "تصاعر" و"تصعر"، بالتشديد والتخفيف، يقال: أصعرَ خدَّه وصعَّره، وصاعره، كقولك: أعلاه وعلاه وعالاه بمعنى).

نلاحظ في قول الزمخشري ثلاث قراءات: (تُصَاعِر) بألف وهي لغة الحجاز و(تُصَعِّر) من صعَّر وهي لغة تميم، و(تُصَعِر) من أصعَّر، والمعنى فيها واحد<sup>(8)</sup>،

- 
- (1) الرازي: 134/19، والمحتسب: 363/1، والقرطبي: 368/9، والتبيين: 271/2، والمحرر: 250/8، وروح المعاني: 234/13، وإعراب النحاس: 185/2
- (2) حاشية الجمل: 271/5، والبحر المحيط: 341/15
- (3) معاني الفراء: 78/2
- (4) مختصر ابن خالويه: 68، وانظر معاني الزجاج: 164/3
- (5) لقمان: 18
- (6) الكشف: 34/3، وانظر: 235/2
- (7) البحر: 188/7، والطبري: 47/21، وحجة ابن خالويه: 181، والسبعة: 513، وحجة القراءات: 565، ومعاني الفراء: 462/1 و328/2، 234، 170/3، والنشر: 346/2، والعنوان: 152، والمبسوط: 352، والتذكرة في القراءات الثمان: 496/2
- (8) معاني الزجاج: 198/4

يقول سيبويه: (وقد يجيء الشيء على فَعَلْتُ فَيُشْرِكُ أَفْعَلْتُ، وذلك قولك: فَرِحَ وَفَرِحْتُهُ، وَإِنْ شُنْتُ قَلْتُ: أَفْرَحْتُهُ)<sup>(1)</sup>.

ولقد رصد الباحثُ في كشاف الزمخشري ما زاد على الستين قراءةً تناوبت فيها هذه الصيغ<sup>(2)</sup>، وهذا دليلٌ على أنّ القبائل العربية لم تتفق على استعمال إحدى الصيغتين، وقد وردت كلتا الصيغتين في القرآن الكريم وفي القراءات القرآنية، وذلك تبعاً لتعدد الروايات عن الرسول صلى الله عليه وسلم، تيسيراً على الناس<sup>(3)</sup>، لتجدَّ كلُّ قبيلةٍ لهجتها في هذا الكتاب العزيز، وكأنَّ القرآن الكريم يوثِّق هذه اللهجات العربية بالقراءة المروية<sup>(4)</sup>.

### 6.3 في بنية الاسم والفعل:

لما كانت الأصواتُ هي التي تشكِّلُ بنيةَ الكلمة العربية فإنَّ النظامَ الصرفيَّ في العربية نظامٌ صوتيٌّ بالدرجة الأولى<sup>(5)</sup>، ويهمننا في هذا الموضوع من الدراسة من الصوامت الحركات: (الضمة والفتحة والكسرة)، وهذه الأصوات ليست على درجة واحدة من الخفة والثقل؛ لذا فإنَّ استعمالَ العرب لها لم يكن واحداً في الموقع الواحد في بنية الكلمة العربية، ولعلَّ هذا التعاقبُ في الحركات بين القبائل العربية ناتجٌ عن أنّ المتكلمين يسلكون أيسرَ السُّبُلِ في التعبير<sup>(6)</sup>، وهذا السبيلُ السهلُ في النطق غيرُ متفقٍ عليه، لأنَّه يخضعُ للذوقِ الخاصِّ والعادات اللغوية عند كلِّ جماعةٍ لغوية، ومن هنا نشأت خلافاتٌ في نطق الكلمة العربية.

وقد رصدتُ الدراسةُ في أثناء تتبعها للقراءات القرآنية في كشاف الزمخشري صوراً للخلاف في بنية بعض الأنماط اللغوية، مما نتج عنه اختلافٌ في بعض

(1) الكتاب: 55/4

(2) انظر من ذلك النساء: 101، والتوبة: 49، وإبراهيم: 3، ويونس: 65، والمؤمنون: 20، والقصص: 87، والفرقان: 49، يس: 76، والأحقاف: 25، والقلم: 51، والفتح: 9، وفي الكشاف على التوالي: 559/1، 194/2، 366/2، 243/2، 29/3، 194/3، 95/3، 330/3، 524/3، 148/4، 542/3-543، وغير ذلك كثير..

(3) انظر دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)، أحمد الجندي (مرجع سابق): 113، ومنهج أبي حيَّان: 458

(4) اللهجات العربية في التراث: 623/2

(5) انظر: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين: 21-22

(6) انظر: الصوتيات، مالبرج: 82

الصيغ الصرفية، ويمكن تسويغ هذا الخلاف بأنه يعود إلى تحقيق الانسجام الصوتي داخل بنية الكلمة الواحدة، وقد وجدت الدراسة أن هذه الخلافات جاءت في الأسماء والأفعال.

### 7.3 في الأسماء:

رصدت الدراسة الظواهر الآتية التي أثرت في بنية الاسم:

#### 1.7.3 حركة الفاء:

رصدت الدراسة ما يعتور حركة الفاء من اختلافات صوتية يتمثل في الظواهر التالية: بين الفتحة والكسرة، أو بين الكسرة والضمة، أو بين الفتحة والضمة، أو بين الحركات الثلاث.

#### 1- الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "والشَّعِ وَالْوَتْرُ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: (الوتر) بفتح الواو وكسرها، وهما لغتان كالحَبْر والحَبْر"<sup>(4)</sup>.  
وقد ذهب علماء اللغة إلى أن الفتح لغة قريش والحجاز، والكسر لغة تميم وبكر وأسد<sup>(5)</sup>.

ويمكن تفسير فتح الواو في الوتر وفق نظرية النطق المتوازي<sup>(6)</sup>، ففتحت الواو لاقتربانها بالشَّع، فلهجة الحجاز اختارت المطابقة في العدد، وأما تميم فسبب اختيارها الكسر لأنها نظرت إلى المعنى، فالشَّع معناه الزوج، والوتر معناه الفرد فمعنى الكلمتين مختلف، فأثرت اختلافهما في الحركات<sup>(7)</sup>.

(1) الفجر: 3

(2) الكشاف: 249/4

(3) البحر: 468/8، 509، ومختصر ابن خالويه: 173، وحاشية الشهاب: 357/8، وإعراب القراءات الشواذ: 708/2، والدر المصون: 518/6

(4) الحبر والحبر: العالم، ذمياً كان أو مسلماً بعد أن يكون من أهل الكتاب، وانظر اللسان: 11/4 (حبر).

(5) انظر معاني الفراء: 260/3، والكشف: 372/2، والفخر: 110/24، والبحر: 468/4، واللسان: 146/15، و147 (وتر)

(6) نظرية النطق المتوازي: في أثناء نطق الصوت الأول يتم الاستعداد لنطق الصوت الثاني، انظر الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 53

(7) انظر اللهجات العربية في التراث: 260/1

في قوله تعالى: "لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نِعْجَةً"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء: تَسْعٌ وَتَسْعُونَ" بفتح التاء<sup>(3)</sup>، وَنِعْجَةً بكسر النون<sup>(4)</sup>، وهذا من اختلاف اللغات نحو: نَطْعٌ، وَنَطْعٌ، وَلِقْوَةٌ وَلِقْوَةٌ).

ويمكن اعتماد التفسير السابق في فتح الواو في (وتر)، إذ عدَّ ابن جنِّي وغيره<sup>(5)</sup> أن فتح التاء في (تَسْعٌ وَتَسْعُونَ وَتَسْعَاءُ) مردّه المعيارُ اللّهجيّ، وكذلك مجاورة (التَّسْع) للعشرة، يقول ابن جنِّي: "قد كَثُرَ عنهم مجيء الفعل والفعل على المعنى الواحد، نحو: البَرَزِ والبِرْزِ... والحَبْرِ والحَبْرِ، فلا يُنْكَرُ على ذلك (التَّسْع) بمعنى (التَّسْع)"<sup>(6)</sup>، وذكر الطوسي أن الكسرَ أكثرُ وأفصحُ<sup>(7)</sup>، والقول نفسه في قراءة (نعجة) بكسر النون، ففَعَلَةٌ وفِعْلَةٌ يتعاقبان على المعنى الواحد<sup>(8)</sup>، وعزاها بعضُ العلماء لتميم، وكثرت في كلامهم كناية عن المرأة<sup>(9)</sup>.

وفي قوله تعالى: "هَنَالِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ"<sup>(10)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(11)</sup>: "الْوَلَايَةُ، بالفتح والكسر، بالفتح: النَّصْرَةُ والتَّوَلَّى وبالكسر: السُّلْطَانُ وَالْمَلِكُ، وقد قرىء بهما<sup>(12)</sup>".

(1) ص: 23، والكهف: 25 "وازدادوا تسعا"

(2) الكشاف: 369/3، 481/2

(3) البحر: 392/7 و 117/6، والمحتسب: 231/2، ومختصر ابن خالوية: 130 و 79، والإتحاف: 172،

و 279، حاشية الشهاب: 305/7، والرازي: 196/26

(4) معاني الزجاج: 432/4، ومجمع البيان: 104/22، والمخصص: 37/7، وإعراب القراءات الشواذ:

393/2، والدر المصون: 531/5

(5) انظر المحتسب: 231/2، والبحر المحيط: 117/6

(6) المحتسب: 231/2

(7) التبيان في تفسير القرآن: 32/7

(8) انظر المحتسب: 232/2

(9) البحر المحيط: 392/7

(10) الكهف: 44، وانظر الأنفال: 72

(11) الكشاف: 486/2، وانظر: 170/2

(12) الرازي: 130/21، الإتحاف: 290، وفتح القدير: 288/3، والتبصرة: 575، و معاني الزجاج: 289/3،

غرائب القرآن: 127/15، والتيسير: 143، والسبعة: 392

وقد فرّق الزمخشري وغيره من علماء اللغة<sup>(1)</sup> بين النمطين، فقد جعل النمطَ المفتوحَ بمعنى النَّصرة، والمكسورَ بمعنى: السُّلطان والملك، مستنديين على ما في (الولاية) بالكسر من معنى الحرفة: كالخِياطة والحِياكة.

وذهب أبو عمرو والأصمعي إلى أنّ هذه القراءة (الولاية) بالكسر لأنّ (فعالة) إنّما يجيء في ما كان صنعةً، أو معنى مُتقلِّداً، وليس هنالك تولّي أمورٍ<sup>(2)</sup>.

وترجّح الدراسة الرأي الثالث المتمثّل في أنّ كلا النمطين بمعنى واحد، وهما يمثّلان لهجتين مختلفتين، قال ابن حجر: "الكسرُ لغةٌ بمعنى الفتح كالدلالة - بفتح دالها وكسرها - بمعنى"<sup>(3)</sup>.

ويمكن تحليل الأنماط السابقة صوتياً وفق منظور علم اللّغة المعاصر، ففي النمط الأول (الوتر) بالكسر، بدأ المقطع الأوّل فيه بالحركة المزدوجة الصاعدة التي نواتها الكسرة، وقد لجأت اللّغة في بعض البيئات إلى تغيير نواة الحركة المزدوجة الصاعدة من الكسرة إلى الفتحة؛ لأنّ الفتحة أسهل في النطق من الكسرة<sup>(4)</sup>.

watr < witr

ولا يختلف القول كثيراً في النمط (الولاية) الذي نميل إلى أنه الأصل، فهو نمطٌ يبدأ بحركة مزدوجة صاعدة كسابقه (wi) نواتها الكسرة، وقد مالت بعض القبائل إلى تغيير نواة هذه الحركة من الكسرة على الفتحة؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة كما مالت إلى المماثلة الصوتية بين الكسرة القصيرة (i) والفتحة الطويلة (a)، فقلبت الكسرةُ فتحةً، لتحقيق الانسجام الصوتي الذي مالت إليه القبائلُ البدوية بوجه عام<sup>(5)</sup>، ويمكن تمثيلها صوتياً كما يلي:

walayat < wilayat

وهي مماثلة مدبرة في حالة الانفصال.

(1) انظر معاني الفراء: 418/1، والكشف: 62/2، والقرطبي: 411/10

(2) البحر المحيط: 131/6، وفتح الباري: 309/8

(3) نفسه: 131/6، وفتح الباري: 309/8

(4) الخصائص: 108/1، وانظر الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 141، وفي صوتيات العربية: 198

(5) في اللهجات العربية: 97، وانظر اللهجات العربية في التراث: 98/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم

اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين: 407

وأما الأنماط (تسعة، وتسعون، وتسعاً، ونعجة) فلم يبدأ المقطع الأول منها بالحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، لذلك يمكن أن نتصور أن الأصل فيها (البنية العميقة) بالكسر، لأن تفسير الانتقال من الكسر إلى الفتح مسوّغ في اللغة وهو طلب الخفة، كما أن النطق بالكسر شائع في قبيلة الحجازيين، وهي من القبائل الحضرية التي تعطي كل صوت حقه في النطق، بينما يُنطق بالفتح في قبيلة تميم وهي من القبائل البدوية التي تتأثر فيها الأصوات المتجاورة بشكل كبير<sup>(1)</sup>.

|            |   |            |
|------------|---|------------|
| tas<at(un) | < | tis<at(un) |
| na<gat(un) | < | ni<gat(un) |

## 2-الكسر والضم:

في قوله تعالى: "صِنوانٌ وغيْرُ صِنوانٍ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: "والصِنوان: جمع صِنو، وهي النخلة لها رأسان وأصلهما واحد، وقرئ<sup>(4)</sup>: بالضم، والكسر: لغة أهل الحجاز، والضم: لغة بني تميم وقيس".

يظهر من قول الزمخشري أن النمط المكسور (صِنوان) يستعمل في لغة أهل الحجاز، وهي من القبائل الحضرية، وأن النمط المضموم قد شاع في القبائل البدوية كتميم وقيس، وهذا يعزّز ما ذهب إليه بعض المعاصرين من أن القبائل البدوية بشكل عام تميل إلى الضمة؛ لأنها مظهر من مظاهر الخشونة المعروفة لدى البدوي، في حين لجأت القبائل المتحضرة إلى الكسر دليل التحضر والرفقة<sup>(5)</sup>.

والحقيقة أن الحكم بأصلية أحد النمطين على الآخر لا يمكن الجزم به غير أننا نرجح أن يكون النمط المكسور هو الأصل، يقول أبو علي الفارسي: (وأظن سيبويه قد حكى الضم فيه، والكسر فيه أكثر في الاستعمال)<sup>(6)</sup>.

(1) انظر في اللهجات العربية: 97

(2) الرعد: 4

(3) الكشاف: 349/2

(4) شرح اللمع: 537-538، والسبعة: 356، والتبيان: 751/2، وتحفة الأقران: 12، والمحتسب: 351/1،

وإعراب النحاس: 165/2، ومختصر ابن خالويه: 39، 66

(5) في اللهجات العربية: 91

(6) حجة الفارسي: 9/5، وانظر اللسان: 295/8



وقد ورد في الكشاف مثل ذلك، ويمكن تفسيره بالتفسير نفسه من إيثار لغة أهل الحجاز الكسر، وإيثار لغة قبائل تميم وأسد وقيس الضمّ، ومن ذلك: في قوله تعالى: "والرَّجَزَ فَاهْجُرْ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: بالكسر والضمّ وهو العذاب. وفي قوله تعالى: "قد كانت لكم أسوة حسنة"<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>: "وقرىء"<sup>(6)</sup>: (أسوة)، وهم اسم المؤمنس به". ويمكن توضيح تحوّل الكسرة إلى ضمّة في الأنماط السابقة كما يلي:

الضمّ في لغة تميم

sunwan

rugza

>uswatun

الكسر في لغة الحجاز

sinwan

rigza

>iswatun

وفي قوله تعالى: "مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ"<sup>(7)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: "وقرأ الحسن"<sup>(9)</sup>: (وُعاء) أخيه بضمّ الواو، وهي لغة".

والحقيقة أنّ توجيه الأنماط السابقة ينسحب أيضاً على هذا النمط (وُعاء) غير أنّ ما نوّد الإشارة إليه هو أنّ هذا النمط يبدأ بالحركة المزدوجة الصاعدة (wi) التي نواتها الكسرة، فمالت بعض القبائل إلى تحويل النواة من الكسرة إلى الضمّة؛ لأنّ الضمّة مظهرٌ من مظاهر الخشونة والقوّة في القبائل البدويّة، ومما يؤيّد ما ذهبنا إليه

(1) المدثر: 5

(2) الكشاف: 181/4

(3) البحر: 37/8، والتيسير: 216، والنشر: 393/2، والكشف: 347/2، والسبعة: 659، والمكرر: 146

(4) الممتحنة: 5

(5) الكشاف: 90/4

(6) السبعة: 520، و521، و633، ومعاني الزجاج: 156/2، والمبسوط: 434، والعنوان: 189، والتبصرة:

641، والكشاف: 196/2، وحجة القراءات: 575

(7) يوسف: 76

(8) الكشاف: 335/2

(9) البحر: 332/5، ومختصر ابن خالويه: 65، والمحتسب: 348/1، والإتحاف: 266، والرازي: 185/18،

والدر المصون: 202/4

من أن الأصل بالكسر قولُ العكبري: "الجمهور على كسر الواو، وهو الأصل، لأنه من وعى... ويقرأ بضمّها وهي لغة"<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:

$$\text{wu}^{\langle \text{a} \rangle} \text{i} < \text{wi}^{\langle \text{a} \rangle} \text{i}$$

وُعَاء                      وِعَاء

وقد ورد في الكشف قراءاتٌ أخرى تناوبت الكسرة والضمّة على فاء الاسم فيها<sup>(2)</sup>.  
3-الفتح والضمّ:

في قوله تعالى: "فقالوا هذا لله بزعمهم"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: "وقرىء<sup>(5)</sup>: (بزعمهم) بالضمّ"، ووجه علماء العربية الاختلاف في بنية الاسم (بزعمهم) وفق المعيار اللهجي، فعدّوا الضمّ لغة بني أسد وبني تميم، والفتح لغة الحجاز، وهما مصدران، وقيل: الفتح في المصدر والضمّ في الاسم<sup>(6)</sup>.  
وفي قوله تعالى: "ولا يجدون إلا جهدهم"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: "وقرىء<sup>(9)</sup>: (جهدهم) بالفتح والضمّ، أي إلا طاقتهم"، وقيل: هما لغتان بمعنى واحد<sup>(10)</sup>.  
وفي قوله تعالى: "ما لها من فواق"<sup>(11)</sup>، جاء في الكشف<sup>(12)</sup>:

- 
- (1) التبيان في إعراب القرآن: 739/2-740، وانظر تاج العروس: 393/10  
(2) انظر هود: 17، ويونس: 15، ويوسف: 30، والإسراء: 3، والإسراء: 35، وغافر: 64، وفي الكشف: 263/2، و229/2، و316/2، و438/2، و449/2، و435/3  
(3) الأنعام: 136  
(4) الكشف: 52/2  
(5) الإتحاف: 217، والسبعة: 270، وزاد المسير: 129/3، والتيسير: 107، والنشر: 263/2، وحجة القراءات: 273، وحجة ابن خالويه: 81، ومعاني الفراء: 356/1  
(6) انظر البحر المحيط: 227/4، والتبيان في تفسير القرآن: 284/4، وحجة ابن خالويه: 81  
(7) التوبة: 79  
(8) الكشف: 204/2  
(9) مختصر ابن خالويه: 54، وفتح الباري: 249/8، والمخصص: 76/15، والمحرر: 579/6، وأدب الكاتب: 308، ومعاني الزجاج: 462/2، ومعاني الفراء: 234/1  
(10) البحر المحيط: 75/5، والطبري: 137/10  
(11) ص: 15  
(12) الكشف: 363/3

(وقرىء<sup>(1)</sup>: بالضمّ "فُوق")، وذهب علماءُ العربيّة في هذا النمط (فُوق) بالفتح والضمّ إلى ما ذهبوا إليه فيما سبقه، فالقراءتان وُجّهتا على أنّهما لهجتان تمثّل قراءة فتح الفاء لهجة الحجازيين، وقراءة الضمّ تمثّل لهجة تميم وقيس وأسد<sup>(2)</sup>، وفرّق بعضُ العلماء بين القراءتين وفق المعيار الدلالي، ففُوق بالضمّ: قَدْر ما بين الحَلْبَتَيْن للناقاة، وقيل من رجوع، ومَنْ فتحَ أراد: من راحة<sup>(3)</sup>.  
ونودّ الإشارة إلى مسألتين:

أولهما: أن الزمخشري لم يعزُ القراءات التي بسطناها للبحث إلى القبائل التي نطقت بها، كما لم يشر في معظم القراءات إلى قرّائها.

ثانيهما: عدّ بعضُ الباحثين المعاصرين أنّ القبائل البدوية كانت تميلُ إلى مقياس اللين الخلفي (الضمّة)، بمعنى: ميلهم إلى الضمّة في مقابل القبائل التي مالت إلى الكسرة، أمّا إذا كانت الضمّة تقابل الفتحة، فلا بدّ أن نلجأ إلى ظاهرة الانسجام الصوتي، وهي ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمة<sup>(4)</sup>،

وهذا قانون مهمّ في الدرس اللغوي، وذلك أنّ بعضَ الباحثين لجأ إلى تعميم ظاهرة الضمّ في القبائل البدوية؛ لأنّ الضمّ دليلُ خشونة وقوّة - كما أسلفنا - كما عمّموا الفتح في القبائل المتحضرة<sup>(5)</sup> وهذا ما لم تثبته الروايات التاريخية<sup>(6)</sup> ولا القراءات القرآنية، ففي القراءة السابقة (جُهدهم)، عزا الطبري الضمّ إلى أهل الحجاز وعدّ

(1) التيسير: 187، والنشر: 361/2، وشرح الشاطبية: 277، والتبيان: 1098/2، ومعاني الزجاج: 323/4، والكشف: 231/2، والرازي: 182/26

(2) انظر البحر المحيط: 398/7، ومعاني الفراء: 400/2، والطبري: 84/23

(3) انظر حجة ابن خالويه: 197، وحجة القراءات: 613

(4) انظر في اللهجات العربيّة: 97

(5) انظر اللهجات العربيّة في التراث: 260/1، واللهجات في معاني الفراء: 20

(6) انظر إصلاح المنطق: 132، البحر المحيط: 377/3، ولهجة تميم، غالب المطلبي: 132، ودراسة في نواذر اللحياني: 130، وما بعدها.

الفتح لغة نجد<sup>(1)</sup>. وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى تعاقبت فيها الضمة والفتحة على فاء الاسم<sup>(2)</sup>.

4- ما جاز فيه الحركات الثلاث:

في قوله تعالى: "حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"<sup>(3)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>: "وقرىء<sup>(5)</sup>: (في سَمِّ) بالحركات الثلاث".

وفي أثناء تتبعنا لبنية الاسم (سم) وجدنا أنه من الكلمات المثلثة التي يجوز في فائها الضمّ والفتح والكسر<sup>(6)</sup>، وقد ذكر ابن منظور عن يونس أن الفتح لغة تميم، وأن الضمّ لغة أهل العالية، فيقولون: السُّمُّ والشُّهُدُ<sup>(7)</sup>.

والحقيقة أن القراء السبعة على الفتح، وقرىء شاذاً بالكسر والضمّ، وأمّا قراءة السّم بالكسر، فلم أقع على لهجة تنسب إليها، وفي ظني أن من قرأ بكسر السين تأثر بكسرة الميم، فتكون مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال.

وفي قوله تعالى: "كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ"<sup>(8)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>: "وقرىء<sup>(10)</sup>: (بربوة) بالحركات الثلاث".

(1) انظر الطبري: 137/10

(2) البقرة: 168، والأعراف: 133، والتوبة: 79، والكهف: 66، وص: 41، والمعارج: 43، وفي الكشاف: 327/1، و2/108، و2/204، و2/492، و3/376، و4/160

(3) الأعراف: 40

(4) الكشاف: 79/2

(5) البحر: 297/4، والقرطبي: 207/7، ومختصر ابن خالويه: 43، والتبيان: 568/1، والمحزر: 503، وتحفة الأقران: 116، وروح المعاني: 119/8

(6) انظر المثلث، لابن السيد البطليوسي: 403/2، وحاشية الشهاب: 141/2

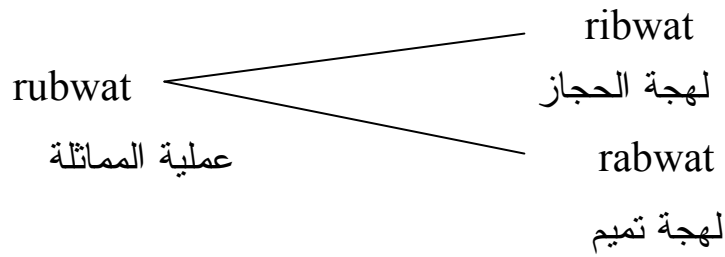
(7) لسان العرب: 261/7 (سم)، وانظر التاج: 346/8، والفتح والكسر فيها في إصلاح المنطق: 91، والصاح: 1953/5

(8) البقرة: 265

(9) الكشاف: 395/1

(10) السبعة: 190، ومختصر ابن خالويه: 16، ومعاني الزجاج: 348/1، والتبيان: 216/1، ومعاني الأخفش: 184/1، والدر المصون: 640/1، وزاد المسير: 319/1، وفتح القدير: 285/1، وإعراب النحاس: 288/1، والمبسوط: 151

وقد عزا العلماء قراءة الفتح إلى تميم، والضم إلى قريش<sup>(1)</sup> وهما القراءتان الجائزتان عند الطبري، وأما قراءة الكسر في (ربوة) فقد رفضها<sup>(2)</sup>. وما يمكن أن أتصوره في هذه الأنماط الثلاثة هو افتراضي (ربوة) بالفتح هي أصل عند تميم وأن (ربوة) بالكسر هي أصل في لهجة الحجاز والضمّة قد جيء بهما عن طريق المماثلة بين شبه الحركة (w) والضمّة القصيرة (u)، ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:



وفي قوله تعالى: "وَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ مِنْ وَجْدِكُمْ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وَالْوَجْدُ: الوُسْعُ والطاقة، وقرئ<sup>(5)</sup>: بالحركات الثلاث).

وقد نصّ القدماء أنّ الضمّ في (وَجْدِكُمْ) هو الأكثر والأفصح في اللّغة، وعدّه الفراء إجماعاً من القراء<sup>(6)</sup>، ولا أدري ما المعيار الذي استند إليه الفراء في عدّه الأفصح؟ فالمعجم ذكر الأنماط الثلاثة<sup>(7)</sup>، ناهيك أنّ بعض العلماء قد نسب قراءة الفتح إلى تميم<sup>(8)</sup>، وتبقى قراءة الكسر دون نسبة، وما أتصوره: أنّها ميلٌ بعض القبائل البدويّة لها.

وما يمكن قوله في هذا النمط -أيضاً- أنّ ما حصل هو تحوّل في نواة الحركة المزدوجة فيه، فقد رجّح بعض علماء اللّغة المعاصرين أنّ الكسرة أو الضمّة

(1) انظر لسان العرب: 6/92 (ربا)، وفيه أيضاً (والاختيار من اللغات (ربوة) لأنها أكثر اللغات، والطبري: 48/3)

(2) انظر الطبري: 48/3، و71/3

(3) الطلاق: 6

(4) الكشف: 4/122

(5) البحر: 8/85، والقرطبي: 18/168، والنشر: 2/388، ومختصر ابن خالويه: 158، وإرشاد المبتدي:

597، والمخصص: 12/281، ومعاني الألف: 1/501، والتبيان: 2/1228، ولسان العرب: 15/156 (وجد)

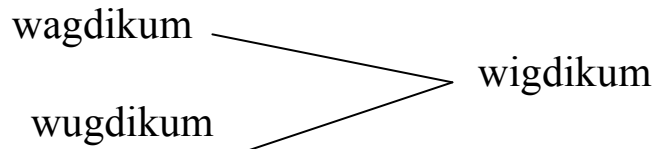
(6) انظر معاني الفراء: 3/164، والبحر المحيط: 8/285

(7) لسان العرب: 15/156 (وجد).

(8) انظر البحر المحيط: 8/285

تتغيران في الغالب إلى الفتحة<sup>(1)</sup>، ويمكن أن أتصور أن قبيلة تميم قد شاع فيها الكسر أصلاً، ومنهم من تحول عنها إلى الفتحة طلباً للخفة والسهولة، فقد تحولت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) في (وَجِدْكُمْ) إلى الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) ليكون النمط (وَجِدْكُمْ) طلباً للخفة.

وأما النمط (وَجِدْكُمْ)، فإما أن يكون قد شاع في الحجاز على غير ما عُرف عنهم والمشهور عنهم الفتح - وهو ما أشرنا إليه سابقاً - من أن تعميم الظاهرة على الإطلاق هو أمر غير ثابت، وإما أن يكون قد شاع في القبائل البدوية التي كانت تُؤثر الضم، فالذي حدث هو تغيير نواة الحركة المزدوجة أيضاً من الكسر إلى الضم (wu)، ويمكن تمثيل ذلك:



إنَّ التَّحْرِكَ اللُّغَوِيَّ بِاتِّجَاهِ تَغْيِيرِ نَوَاةِ الْحَرَكَةِ الْمَزْدُوجَةِ يَسْهُمُ فِي وُجُودِ أَشْكَالٍ نَطْقِيَّةٍ مُخْتَلَفَةٍ لِبَعْضِ الْأَنْمَاطِ اللُّغَوِيَّةِ، الَّتِي يَفْتَرِضُ أَنَّهَا كَانَتْ ذَاتَ شَكْلِ بِنَائِي وَاحِدٍ<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أنني وفي أثناء تتبعي لتناوب الحركات على فاء الاسم لا يمكنني الجزم بأنَّ الفتح اختصت به لهجة قبيلة ما، كما لا يمكنني الجزم أنَّ الكسر اختصت فيه قبيلة أخرى<sup>(3)</sup>، وما أتصوره أن الرواة وجامعي اللغة ومن بعدهم الصرفيون والنحويون، قد صنّفوا نطق القبائل على ما استقرّوه، وهو استقرار ناقص بلا شك. وما نوّد الإشارة إليه هو أننا نرجح أن صيغتي الكسر والضم سارتا جنباً إلى جنب مع صيغة الفتح، ولم تكن واحدة منها متطورة عن الأخرى، بل كلُّ منها شاع في بيئة استعمالية معينة<sup>(4)</sup>.

(1) دراسات في فقه اللغة: 141

(2) دراسات في فقه اللغة: 142

(3) انظر اللسان: 213/10 (عفا)، 198/10 (عظب)، وإصلاح المنطق: 115، والقراءات وعلل النحويين:

185/1، ولغة تميم، السامرائي، مجلة كلية الآداب والدراسات الإسلامية: ع 4، 1992، ص: 161

(4) انظر في اللهجات العربية: 92

### 2.7.3 حركة العين:

ذكر النحويون أن حركة العين في الأسماء لها أربعة احتمالات، فإما أن تكون مضمومةً، وإما أن تكون مكسورةً، وإما أن تكون مفتوحةً، وإما أن تكون ساكنةً<sup>(1)</sup>، وقد رصدت الدراسة اختلافات حركة العين في الكشاف، وتقع فيها الظواهر التالية: الكسر والفتح، والحركة والسكون.

#### 1-الكسر والفتح:

في قوله تعالى: "فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>:  
(وقرىء<sup>(4)</sup>: "عشرة" بكسر الشين وفتحها، وهما لغتان).

ففي النمط (عشرة) ثلاث قراءات، تمثل لهجتين مستعملتين وثالثة مهجورة في تصورنا كما سيظهر، فقراءة (عشرة) بالسكون تمثل لهجة الحجاز وقراءة الكسر (عشرة) تمثل لهجة تميم، يقول سيبويه: (وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نبقة، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى تمرّة، وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً)<sup>(5)</sup>، وقال: ( وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة، قلت: له ثنتا عشرة واثنتا عشرة، وإن له ثنتي عشرة واثنتي عشرة. وبلغة أهل الحجاز "عشرة")<sup>(6)</sup>. وهذا عكس الاتجاه الذي سارت عليه كلتا اللهجتين في حركة عين الأسماء، يقول ابن يعيش: ( وهذا عكس ما عليه لغة أهل الحجاز وبني تميم؛ لأنّ أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني، وأما بنو تميم فيسكنون، فيقول الحجازيون: نبقة، ويقول التميميون: نبقة بالسكون،

(1) انظر الكتاب: 242/4-244، وشرح جمل الزجاجي، ابن هشام: 432

(2) البقرة: 60

(3) الكشاف: 284/1، وانظر: 124/2

(4) الرازي: 94/3، والتبيان: 67/1، وشرح الشافية: 1670، والإتحاف: 137، وتوضيح المقاصد: 311/4،

والمحرر: 313/1 (وفيه عدّ ابن عطية: فتح الشين لغة ضعيفة)

(5) الكتاب: 557/3، وانظر اللسان: 155/10 (عشر)، والمفصل: 265، والبحر المحيط: 406/4.

(6) نفسه: 558/3

فلما رُكِّبَ الاسمان في العدد واستحالَ الوضعُ فقال بنو تميم: إحدى عَشْرَةَ وثنتا عَشْرَةَ إلى تسع عَشْرَةَ، وقال أهل الحجاز: عَشْرَةَ بسكونها<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى مسألة أخرى في هذا الموضوع، وهي أن النحويين قد نصّوا الفتحَ في حركة الشين إذا كانت العشرة مركبةً والمعدود مذكراً، ونصّوا على السكون في حركة الشين إذا كانت العشرة مركبةً والمعدود مؤنثاً، وتشترك العربية في هذه الظاهرة مع أخواتها من اللغات السامية<sup>(2)</sup>، والحقيقة أنه يصعبُ تفسيرُ هذا الاختلافِ في حركة الشين بين التذكير والتأنيث<sup>(3)</sup>. وما يمكن أن نتوقعه في تغيير حركة الشين إنما يعود للتعريف بين معنيي التأنيث والتذكير، وأن اختيارَ الفتح والسكون في لهجتي تميم والحجاز قد تمّ اعتباطاً.

وأما قراءة الفتح فقد قرأ بها الأعمشُ، وقد عدّها بعضُ اللغويين من الشواذ<sup>(4)</sup>، وأجملَ ابنُ جنّي القولَ في القراءات الثلاث: (وعلى الجملة فينبغي أن يُعلمَ أن ألفاظَ العددِ قد كثرَ فيها الانحرافاتُ، والتخليطاتُ، ونُقِضتْ فيها العادات<sup>(5)</sup>)، وذهب ابنُ يعيش إلى أن الأصلَ فتحُ الشين. يقول في توجيه قراءة الأعمش: (ففتحُ الشين على الأصل، والقياس عليه الجماعة وهو المسموع)<sup>(6)</sup>، ويُلمحُ ابنُ جنّي إلى فصاحة قراءة الأعمش أو صحتها لغوياً على الأقل بقوله: "وينبغي أن يكونَ قد روى ذلك رواية، ولم يره رأياً لنفسه"<sup>(7)</sup>.

وما يمكننا قوله في تحليل الأنماط الثلاثة (عَشْرَةَ، وعَشْرَةَ، وعَشْرَةَ) صوتياً هو أننا نعتمد على ما ذهب إليه ابنُ يعيش من أن الأصلَ فتحُ شين عَشْرَةَ، وأن لهجة تميم بكسر الشين متطورة عن هذا النمط، وأن لهجة الحجاز لجأت إلى تخفيف

(1) شرح المفصل: 27/6

(2) انظر فقه اللغات السامية: 106، والتطور النحوي، برجشترابسر: 122

(3) انظر التطور النحوي، برجشترابسر: 122

(4) انظر لسان العرب: 10/155 (عشر)، والتاج: 13/42، والمحتسب: 1/85

(5) المحتسب: 1/85، وانظر شرح المفصل: 27/6

(6) شرح المفصل: 27/6

(7) المحتسب: 1/86



(عشرة) التيممية<sup>(1)</sup>، إذ لا يعقل أن تكون لهجة الحجاز متطورةً عن الأصل المفتوح، لأنّ المفتوح لا يُسكّن لخفة الفتحة<sup>(2)</sup>، والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

>itnata<asrata < >itnata<asirata < >itnata<asarata  
الأصل (المهجور) لهجة تميم لهجة الحجاز

ويظهر من هذا المخطط أنّ لهجة تميم قد نفرت من توالي الحركات (المقاطع المفتوحة)، فلجأت إلى المخالفة بينها عن طريق الكسرة، في حين لجأت لهجة الحجاز إلى تخفيف الكسرة عن طريق التسكين. وفي قوله تعالى: "لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا"<sup>(3)</sup>. وجاء في الكشف<sup>(4)</sup>: "الماء الغدق: وهو الكثير بفتح الدال وكسرها، وقرىء بهما<sup>(5)</sup>؛ لأنه أصل المعاش وسعة الرزق". والغدق والغدق مصدران بمعنى واحد<sup>(6)</sup>، وهو قول الزمخشري أيضاً. وفرق بعض اللغويين بين المعنيين، فالغدق المصدر، والغدق اسمُ الفاعل<sup>(7)</sup>، ولم تنسب كتب اللغة إلى أي قبيلة تنتمي إحدى الصيغتين، غير أننا نتصور أنّ كلا النمطين قد شاع في بيئة لغوية مختلفة، إذ من غير المعقول أن تنطق جماعة لغوية واحدة بالنمط المكسور مرّة وبالمفتوح مرّة أخرى، كما نميل إلى أنّ الأصل بالكسر (غدقاً)، والنمط المفتوح متطور عنه لما في الفتحة من خفة وسهولة.

## 2- الحركة والسكون:

تتفق الدراسات اللغوية المعاصرة، وما توصل إليه علماء العربية القدماء على أنّ الاسم الثلاثي الذي يتم فيه تحريك وسطه وتسكينه يمثل التحريك فيه لهجة

(1) انظر شرح المفصل: 27/6

(2) انظر المحتسب: 86/1

(3) الجن: 16

(4) الكشف: 170/4

(5) البحر: 352/8، وحاشية الشهاب: 258/8، والرازي: 161/30، وحاشية الجمل: 421/4، ومختصر ابن

خالويه: 163، والمحزر: 144/15، وروح المعاني: 112/9

(6) انظر تاج العروس (غدق): 234-233/26، والعين: 353/4، وأساس البلاغة: 321، ولسان العرب:

18/11 (غدق).

(7) انظر معاني الزجاج: 236/5

الحجاز، فيما يمثّل التسكينُ لهجةً تميم<sup>(1)</sup>، كما كانت تميم تميلُ إلى إسكان الوسط طلباً للخفةِ وفراراً من توالي المقاطع المتحركة<sup>(2)</sup>.

وقد تناوبت الحركةُ والسكون على عينِ الاسم في كثيرٍ من القراءات القرآنية التي ذكرها الزمخشري في كشفه، نذكرُ تالياً بعضَ الأمثلة: الضمّ والسكون: في قوله تعالى: (في شُغْلٍ فَاكِهُونَ)<sup>(3)</sup>. جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرئ<sup>(5)</sup>): (في شُغْلٍ)، وضمةٌ وسكون). واللافت في هذا النمط أنّ ابنَ مجاهد قد ذكر: (وروى أبو زيد وعليّ بنُ نصر عن أبي عمرو (شُغْلٍ و شُغْلٍ)، وهما لغتان للحجازيين)<sup>(6)</sup> وجاء في حاشية الشهاب أنّ الفراءَ -أيضاً- قد نسب اللغتين إلى الحجازيين<sup>(7)</sup>، فإذا قررتنا في السطور السابقة أنّ الحجازيين مالوا إلى تحريك عين الاسم، فكيف يمكن أن نفسّرَ التسكينَ عندهم؟ وربما يفسّرُ ذلك ما عقده ابنُ جنّي في خصائصه في: باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً، (لأنّ العربَ تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أفعالها)، وقد يجوز أن تكونَ لغته في الأصل إحداهما، ثم استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهدُه، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدّة واتّصال استعمالها بلغته الأولى<sup>(8)</sup>، وهذا تفسيرٌ مقبول، فتكون كثيرةُ الاستعمال هي الأصليةُ والقليلةُ في الاستعمال هي المُفادَة، وإنّما قلّت في الاستعمال لضعفها في نفسه<sup>(9)</sup>، فإذا سلّمنا بأنّ الأصلَ عند الحجازيين (شُغْلٍ) بالضمّ على وزن فُعْلٍ، فهذا يعني توالي ثلاثة مقاطع نواتها الضمة: su/

- 
- (1) انظر الكتاب: 113/4، وشرح الشافية: 40/1، والمحتسب: 261/1 وفي اللهجات العربية: 161، وكتاب تصنيف الأفعال ومقدمة الصرف: 113
- (2) انظر: أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمات العربية: 140
- (3) يس: 55
- (4) الكشف: 327/3
- (5) البحر: 342/7، الإتحاف: 142، التبصرة: 651، حجة القراءات: 601، الكشف: 219/2 معاني الزجاج: 291/4، التبيان: 1984/2، المكرر: 110، المحرر: 311/12 والعنوان: 159
- (6) السبعة: 541
- (7) انظر حاشية الشهاب: 247/7، (ولم أهنّد إلى هذا القول عند الفراء)
- (8) الخصائص: 370-369/1 وانظر شرح المفصل: 154/7 وشرح الشافية: 134/1، والمزهر: 262/1
- (9) نفسه: 370/1

gu/lun ، ومن المعروف أنّ الضمّة أثقل الحركات، لذا عمّد بعضُ الحجازيين للتخلص من حركة المقطع الثاني طلباً للخفة و فراراً من توالي المقاطع المتحركة:

Suglun < sugulun

(بعد حذف حركة المقطع الثاني طلباً للخفة) الأصل في لهجة الحجاز

وينبغي أن لا ننسى أنّ القراءة مروية وليست اجتهادية. والتحليل نفسه في قراءاتٍ أخرى جاءت في الكشاف<sup>(1)</sup>.

الفتح والسكون

في قوله تعالى: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ)<sup>(2)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: ( وقرأ يحيى بن وثّاب<sup>(4)</sup>: " إلى النَّحْلِ " بفتحين، وهو مذكر النَّحْلِ، وتأتيه على المعنى)

جاء في حاشية الشهاب: ( وهو يحتمل أن يكون لغةً، وأن يكون إتباعاً لحركة النون)<sup>(5)</sup>، والحقيقة أنّ الرأيين اللذين ذكرهما الشهاب يعتمدان على تفسير صوتي، فإذا كانت الفتحة في ( النَّحْلِ ) تمثل لهجة قبيلة عربية، فإنّ هذه القبيلة لجأت إلى الفتح، لأنّ عين الاسم ( النَّحْلِ ) من الأصوات الحلقية التي تؤثر الفتحة غالباً<sup>(6)</sup>، وعزا ابن جنّي تحريك الساكن من الأصوات الحلقية بالفتح إلى لغة عقيل<sup>(7)</sup>. وقد ذكر علماء اللغة المحدثون أن أصوات الحلق تؤثر الفتحة غالباً، لأنّ أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها تحتاج إلى اتّساع في مجراها، ولهذا ناسبها من الصوائت أكثرها اتساعاً وهو الفتحة<sup>(8)</sup>. فيكون التحوّل على النحو التالي:

nahal

nahl

(1) انظر: الأنفال: 41، والأحقاف: 15، وفي الكشاف: 158/2 و 520/3

(2) النحل: 68

(3) الكشاف: 417/2

(4) البحر: 511/5، ومختصر ابن خالويه: 73، التذكرة في القراءات الثمان: 197/1، القرطبي: 133/10 والمحزر: 460/8، وفتح القدير: 175/3 وروح المعاني: 182/14 .

(5) حاشية الشهاب: 348/5

(6) انظر المحتسب: 84-85 و 234 وشرح الشافية: 40/1

(7) المحتسب: 85/1

(8) انظر في اللهجات العربية: 170، القراءات القرآنية: 113، وفقه اللغات السامية: 54، وفي الأصوات اللغوية، المطلبي: 51، واللهجات العربية في التراث: 265/1

ويكون الرأي الثاني ( الإِتباع ) هو عملية مماثلة كلية مقبلة في حالة انفصال.  
وفي قوله تعالى: " على الموسعِ قَدْرُهُ وعلى المُقْتَرِ قَدْرُهُ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>:  
(وقرى<sup>(3)</sup>: بفتح الدال، والقَدْر والقَدْر لغتان).

وعدَّ أكثرُ اللّغويين أنّهما بمعنى واحد (القَدْر والقَدْر)، يمثل كلُّ نمطٍ منهما لهجةً قبيلة معينة. يقول أبو حيان: (وعلى أنّهما بمعنى واحد أكثرُ أئمة العريّة، وقيل الساكن مصدر، والمتحرك اسم)<sup>(4)</sup>.

ونشيرُ أولاً إلى أنّ عينَ هذا النمطِ (قدر) ليس صوتاً حلقياً، كالنمط السابق (النحل) الذي آثرَ الفتحَ، وعلى ذلك فلا بدّ من علّة صوتيّة أخرى لتحريك (الدال) بالفتح. وتميل الدّراسة إلى أنّ الأصلَ في هذا النمطِ هو السكون (قَدْره) ذلك أنّ المفتوح لا يجوز تخفيفه بالسكون<sup>(5)</sup>، فيكون النمطُ المفتوحُ متطوراً عن النمطِ الساكن، وذلك ميلٌ لتحقيق الانسجام الصوتي عن طريق إتباع حركة الصامت الثاني لحركة الصامت الأوّل. فيتحوّل فَعْل إلى فَعَل، وهو ما سماه القدماء بالإِتباع:

kadar < kadr

ويمكن أن نتصورَ أنّ فتح الدال هو ناتجٌ عن تأثير صوت الرّاء الذي يؤثر الفتحَ في اللغات السامية.

الكسر والسكون:

في قوله تعالى: "مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وقرأ ابنُ أبي إسحاق<sup>(8)</sup>: "على عَقْبَيْهِ" بسكون القاف).

(1) البقرة: 236

(2) الكشاف: 374/1

(3) السبعة: 184، حجة الفارسي: 255/2، الكشاف: 298/1 و التذكرة في القراءات التراث 270 والتبصرة: 440، والمبسوط: 147

(4) انظر البحر المحيط: 233/2، والطبري: 332/2، والتبيان: 189/1

(5) انظر المحتسب: 53/1 وانظر الكتاب: 115/4، وانظر كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، حاشية الكشاف: 177/1، 178

(6) البقرة: 143

(7) الكشاف: 319/1

(8) مختصر ابن خالويه: 10، والدر المصون: 395/1

لقد ذكر بعض علماء العربية أنّ الاسم الثلاثي إذا كان مكسور العين جاز إسكانه، وذكروا أنّ المشهور عند الحجازيين تحريك الاسم الثلاثي إذا كان مكسور العين، في حين أنّ التميميين يميلون إلى التسكين<sup>(1)</sup>.

وحدّد أبو حيان تسكين عين (فعل) في قبيلة تميم اسماً كان أو فعلاً<sup>(2)</sup>. والحقيقة أنّ تسكين (فعل) إذا كانت مكسورة لا يختلف عن تسكينها إذا كانت مضمومة؛ لأنّ الكسرة ثقيلة كالضمة، لهذا نتصور أنّ قبيلة تميم لجأت إلى التسكين طلباً للسهولة والخفة، فتحوّل هذا النمط كما يلي:

<akbayhi < <akibayhi

بعد حذف حركة المقطع الثاني

في لغة تميم (تخفيفاً)

وأثر هذا التسكين هو تقليل عدد المقاطع التي تشكّل الكلمة، فقد تحولت من رباعية المقاطع إلى ثلاثيتها.

### 8.3 في الأفعال :

سنتناول في هذا القسم الأفعال، من حيث حركة فائها وحركة عينها، كما فعلنا في القسم الأوّل، وسنتحدث أولاً عن حركة الفاء، ومن ثمّ عن حركة العين:

#### 1.8.3 حركة الفاء:

من المعروف أنّ حركة فاء الفعل تلزم حالة واحدة هي الفتح<sup>(3)</sup> ولا تتغير إلا في حالات معيّنة، كالبناء للمجهول، ويكون هذا التغير ناتجاً عن أسباب صوتية، كما سيظهر تالياً: في قوله تعالى: (بل زينّ للذين كفروا مكرهم وصدّوا عن سبيل الله)<sup>(4)</sup>. جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (قرئ بالحركات الثلاث<sup>(6)</sup> (صدّوا)، وذكر الزمخشري في

(1) الخصائص: 80/1، وانظر المحتسب: 261/1

(2) انظر البحر المحيط: 425/1

(3) انظر شذا العرف في فن الصرف: 12-14

(4) الرعد: 33، وانظر غافر: 37 ( وصدّ عن السبيل)، وفي مصحفنا بضمّ الصاد فيها.

(5) الكشف: 362/2

(6) انظر البحر: 395/5، والتبيان: 759/2، الإتحاف: 270 والمختصر: 67، إعراب القراءات السبع

وعلها: 330/1، وتحفة الأقران: 123 وفتح القدير: 85/3

موضع آخر<sup>(1)</sup>: "صَدَّ بفتح الصَّادِ، وضمَّها وكسرها، على نَقْلِ حركة العين إلى الفاء كما قيل). فتكون قراءةُ فتح الصاد (صُدُّوا) مبنياً للفاعل: أي صدُّوا غيرَهم والمفعول محذوف<sup>(2)</sup>.

وأما قراءةُ ضمِّ الصَّادِ (صُدُّوا) فتكون مبنيةً للمفعول، وهذا الأصل في بناء الأفعال الماضية للمجهول، وأما قراءة كسرِ الصَّادِ (صُدُّوا) فهي لغة في (صُدُّوا) فقد نصَّ القدماءُ على أنَّ الفعلَ المضعَّفَ - وهو الذي يتكرَّر فيه الصامت الثاني - يجوز في حركة فائه عند بنائه للمجهول الضمُّ والكسر والإشمام<sup>(3)</sup>.

وتفسير القدماء لكسر الصَّادِ في (صُدُّوا) مطابقٌ لقول الزمخشري (نَقْل حركة العين إلى الفاء)، فالأصل عندهم صُدِّدُوا، فلما أُدغمت الدال الأولى في الثانية نُقلت حركةُ الدال الأولى وهي الكسرة إلى الصَّادِ.

والحقيقة أننا نتفق مع القدماء في أنَّ الأصلَ (صُدِّدُوا) لكننا لا نتفق معهم في نقل حركة العين إلى الصاد، وإنما نتصور أنَّ العملية في هذا النمط مرَّت بخطوات، يمكن إجمالها بما يلي:

لما كان الأصلُ في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمجهول على وزن (فَعِل) فإنَّ أصلَ الفعل (صَدَّ) للمجهول هو (صُدِّدَ): (sudida)، ويلاحظ أنَّ المقطعين الأخيرين يبدآن بالصامت نفسه، وهما مقطعان قصيران مفتوحان، والعربية قد تتخلَّص من مثل هذه المقاطع في بعض السياقات الصوتية<sup>(4)</sup>، لذا لجأت اللُّغة إلى حذف الحركة القصيرة (i) وهو ما يسمى إسكان الوسط فتحوَّل النمطُ الأصيل إلى (sudda) وهو المعيار الفصيح الذي اتَّفقت عليه معظم اللهجات العربية لتمثيل حالة البناء للمجهول من الفعل الثلاثي، وهو الضمُّ في (صُدُّوا).

(1) الكشف: 458/8

(2) البحر المحيط: 395/5

(3) انظر المحتسب: 345/1 وكتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 200

(4) أثر القوانين الصوتية: 136

أما قراءة الكسر (صِدُّوا) فنشير إلى أن بعض العلماء قد ذكر أن هذه اللهجة تُنسبُ لقبيلة ضبّة<sup>(1)</sup>. وأما عن تفسير الكسرة من وجهة نظر علم الأصوات الحديث فإنّ الذي حدث في النمط في هذه اللهجة هو أنّ هذه اللهجة مالت أولاً إلى المماثلة الصوتية بين الضمّة القصيرة والكسرة القصيرة في النمط الذي يمثل الأصل (sudida) فتحوّلت الضمّة كسرة (sidida) ثمّ مالت إلى حذف الكسرة الثانية تخلّصاً من المقاطع المبدوءة بالصامت نفسه، فنتج (صِدِّ: صِدُّوا) وفقاً لقانون الإدغام غير الإلزامي<sup>(2)</sup>. والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

siddu < sididu < sudidu

الأصل عملية المماثلة تدخل قانون الإدغام غير الإلزامي  
وفي قوله تعالى: (يَالْيَتِيَّتِي مُتٌ قَبْلُ هَذَا)<sup>(3)</sup>. جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرئ<sup>(5)</sup>): (مُتٌ) بالضم والكسر، يقال: مات يموت، ومات يمات، يظهر لنا من قول الزمخشري السابق أنّ في النمط (مات) الأجوف لهجتين، إحداهما مات مضارعه يموت (فَعَلَ: يفعل) وعزاها أبو حيان إلى سفلى مضر<sup>(6)</sup>، والثانية: مات مضارعه يمات (فَعَلَ: يفعل) وقد عزاها أبو حيان إلى لهجة الحجاز<sup>(7)</sup>، وعليه قول الشاعر<sup>(8)</sup>:

بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ  
عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وقد نصّ النحويون على أنّ الفعلَ الأجوفَ عند إسناده إلى ضمائر المخاطب أو المتكلم، تُحذف عينه وتُحرّك فاؤه بحركة العين المحذوفة<sup>(9)</sup>، وهذا يفسّر ضمّ الميم

(1) انظر شذ العرف في فن الصرف: 31

(2) انظر دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية: 80

(3) مريم: 23 وانظر آل عمران: 157 (أومُّم)

(4) الكشف: 506/2 وانظر: 474/1

(5) البحر: 138/6 و 96/3 المكرر: 79 والإتحاف: 298، وزاد المسير: 220/5، والمحرر 447/9

(6) البحر المحيط: 96/3

(7) نفسه: 96/3

(8) بلا نسبة في اللسان: 147/14 (موت)، وتاج العروس: 97/5، والصاحح: 267/1، وشرح شافيه ابن

الحاجب: 137/1 والخصائص: 376/1

(9) انظر شرح ابن عقيل: 589/2، 590

وكسرها في القراءة السابقة، فمن ضمَّ الميم، فأصل الفعل في لغته (مَوْت)، وأمَّا من كسر الميم، فالأصل عنده (مَوْت). وهذا يعني أنّ في أصل الفعل مات لهجتين (مَوْت) و (مَوْت) وقد تمَّ التحول في (مَوْت) إلى (مُت) كما يلي:

mawuta < mawutatu < mauuttu (لتدخل قانون الإدغام)

الأصل (مَوْت) الفعل المجرد مَوْتَتُ مَوْتٌ سقوط الحركة ثمّ عملية الإدغام ثم حذفت شبه الحركة (w) تخلصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)<sup>(1)</sup>. فالتقت حركتان، وهذا لا يجوز في نظام العربيّة، لذا حذفت الفتحة وبقيت الضمة دليلاً على شبه الحركة المحذوفة:

mawuttu < ma\*uttu < muttu  
مَوْتٌ مَ ت مَتُّ

ولا يختلف كثيراً ما حدث في اللهجة الثانية (مَوْت) عن ما ذكرناه في (مَوْت)، ويمكن توضيحه كما يلي:

mawita < mawitatu < mawittu  
مَوْتٌ مَوْتَتُ مَوْتٌ

ثم حذفت شبه الحركة (w) تخلصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) فالتقت حركتان، فَحُذِفَتِ الفتحة وبقيت الكسرة لتشير إلى أصل بناء الفعل (i) ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

mawittu < ma\*ittu < mittu  
الأصل بعد الإدغام حذف شبه الحركة (w) حذف الفتحة

وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى على هذا الأمر<sup>(2)</sup>.

### 2.8.3 حركة العين:

لقد توصلت الدراسة إلى أنّ التغيّرات الصوتية التي تَعْتَوِرُ عينَ الفعل تقسم إلى قسمين: قسم يخصّ الأفعال الماضية، والثاني يخصّ الأفعال المضارعة، وسنُفَصِّلُ تالياً الحديث في كلٍّ منهما على حده:

(1) انظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة: 50، 51 ودور اللهجة: 82

(2) البقرة: 260، الأعراف: 93، الأعراف: 156، يوسف: 23، مريم: 26، وفي الكشاف: 392/1، 97/2،

122/2، 310/2، 507/2



### 3.8.3 حركة العين في الأفعال الماضية:

لقد رصدت الدراسةُ القراءاتِ القرآنيةَ في كشف الزمخشري التي كان اختلاف القراء فيها، تبعاً لحركة عين الفعل تدور في المحاور التالية:

- 1- الضم والفتح
- 2- الضمّ والكسر
- 3- الكسر والفتح
- 4- الحركة والسكون

#### 1- الضمّ والفتح:

في قوله تعالى: "يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرأ ابنُ أبي عبلة<sup>(3)</sup>: "صَلَحَ" بضمّ اللام، والفتحُ أفصح). والحقيقة أنّ الزمخشري وغيره قد ذهبوا إلى ترجيح النمط (صَلَحَ) على (صَلُحَ)<sup>(4)</sup>، فقد جاء في معجم تاج العروس: "صَلَحَ (كَمَنَعَ) وهي أفصح؛ لأنها على القياس، وقد أهملها الجوهري"<sup>(5)</sup>، فقد ذكر الجوهري في الصحاح أنّ الفراء حكى عن أصحابه (صَلُحَ) بالضم<sup>(6)</sup>، والأزهري ذكر النمطين، وجاء في تهذيب اللغة: (صَلُحَ فلانٌ صلوحاً وصلحاً)<sup>(7)</sup>، وأنشد أبو زيد<sup>(8)</sup>:

وكَيْفَ بِأَطْرَافِي إِذَا مَا شَتَمْتَنِي      وما بَعْدَ شَتْمِ الْوَالِدَيْنِ صَلُوحُ

(1) الرعد: 23

(2) الكشف: 358/2

(3) الرازي: 45/19، وروح المعاني: 144/13، وزاد المسير: 325/4، والدر المصون: 239/4

(4) انظر البحر المحيط: 387/5

(5) تاج العروس: 548/6

(6) الصحاح: 383/1

(7) تهذيب اللغة: 243/4

(8) من إنشاد أبي زيد في تهذيب اللغة: 243/4، و322/3، وفي تاج العروس: 548/6، وأساس البلاغة: 279

وذكر الزبيدي - أيضاً - أن الفيروز آبادي لم يذكر اللغة المشهورة (وهي صَلَحَ (كَنْصَرَ) يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ، صلاحاً وصلوحاً)<sup>(1)</sup>، وذكر ابن منظور النمطين: (صَلَحَ: كَصَلَحَ)، غير أنه عَقَّبَ: بأنَّ (صَلَحَ) غيرُ ثابتٍ عند ابن دريد<sup>(2)</sup>.

والباحثُ إذ يعرضُ هذه الآراء، إنما يودُّ أن يشيرَ إلى أن معيارَ الفصح والأفصح في الحكم على الأنماط اللغوية معيارٌ غيرُ دقيقٍ دائماً، إذ إنَّ الاستقراء للغةٍ كان ناقصاً كما هو معلوم، ثمَّ إنَّ المعاجمَ ذاتها قد ذكرت النمطين، وإنَّ إنشادَ أبي زيدٍ للبيت السابق يشير إلى استعمال النمط (صَلَحَ) في بيئة لغوية معينة، وربما تكون هذه البيئة اللغوية هي إحدى قبائل البدو التي كانت تؤثر الضمَّ بشكلٍ عام، لأنه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدوية<sup>(3)</sup>، فالذي نتوقعه في النمط (صَلَحَ) أن يكون الناطقون به قد كرهوا توالي ثلاثة مقاطع نواة كلِّ واحدٍ منها الفتحة القصيرة، فلجأ إلى المخالفة بين الحركات:

saluha < salaha

الضمَّ والكسر:

في قوله تعالى: "وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وقرأ عيسى ابن عمر<sup>(6)</sup>: "بَعَدَتْ" بكسر العين، ومنه قوله<sup>(7)</sup>):

يقولون: لا تَبْعُدْ وهم يَدْفُنُونِي ولا بُعْدَ إِلَّا ما تَوَارِي الصَّفَائِحُ

وفي قوله تعالى: "فَبَصَّرْتَهُ بِهٖ عَن جَنْبٍ"<sup>(8)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>:

(1) تاج العروس: 548/6، و80/24، ولم أجد مادة (صلح) في القاموس المحيط.

(2) لسان: العرب (صلح): 267/8

(3) انظر في اللهجات العربية: 91، و95

(4) التوبة: 42، وانظر هود: 95 (كما بَعَدَتْ ثمود)

(5) الكشاف: 191/2، وانظر: 291/2

(6) مختصر ابن خالويه: 53، والتبيان في تفسير القرآن: 225/5، وفتح القدير: 363/2، والمحرر: 504/6، والرازي: 74/16، والتذهيب: (إلا أن العرب بعضهم يقول: بَعْدَ وبعضهم بَعِدَ مثل: سَحِقَ وَسَحُقَ). (بعد).

(7) البيت لمالك بن الربيع في ديوانه: 46، وخراتة الأدب: 338/2، و46/5، وشرح شواهد المغني: 630/2، وبلا نسبة في مغني اللبيب: 247/1، وروايته:

يقولون: لا تَبْعُدْ وهم يَدْفُنُونِي وأين مكان البُعْدِ إِلَّا مكانيا

(8) القصص: 11، وانظر طه: 96، (بَصَّرْتُ)

(9) الكشاف: 167/3، وانظر: 551/2

(وقرىء<sup>(1)</sup>): "فَبَصِرَتْ" بالكسر).

وقد ذكرنا في حديثنا عن بنية الاسم أنّ الضمّ - في الغالب - يمثّل لهجة القبائل البدوية كتميم وقيس وأسد وبكر، وأنّ الكسر يمثّل لهجة الحجازيين، لأنّ الضمّ يمثّل الخشونة والقوّة، والكسر يمثّل التحضّر والتمدّن، وقد أنكر بعض المعاصرين هذا التخصيص للحركات في القبائل العربيّة<sup>(2)</sup>، وهذا صحيح، لأننا رأينا فيما سبق ميل بعض اللهجات التي عُرِفَ عنها الكسر قد مالت إلى الضمّ، وكذلك العكس عند قبائل أخرى، ويؤيد هذا أنّ أبا حيّان قد نسب كلا النمطين (بَعْدَ وَبَعْدَ) إلى بني تميم<sup>(3)</sup>، وهذا فيه نظر، إذ لا يعقل أن يُنطق بالنمط الواحد في بيئة واحدة بنطقين مختلفين، إلا إذا نظرنا إلى تميم على أنها قبيلة مترامية الأطراف، ولكن مما نتصوره في تفسير مثل هذا، أن يكون أحد النمطين هو الأصل المستعمل في هذه البيئة، وأنّ النمط الثاني قد شاع في هذه البيئة بتأثير تداخل اللغات، أو بفعل نطق البدوي على سجيته، إذ إنّ الكسرة تتطلب جهداً أقلّ من الضمة في أثناء النطق بها، والبدوي بطبعه ميّالٌ إلى الاقتصاد في المجهود العضوي<sup>(4)</sup>، وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يسير النمطان في بيئة واحدة جنباً إلى جنب.

الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "وما نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بالله العزيز الحميد"<sup>(5)</sup>.

جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرأ أبو حيوة<sup>(7)</sup>): "نَقَمُوا" بالكسرة، والفصيح هو الفتح، قال ابن قيس الرقيّات<sup>(8)</sup>:

(1) حاشية الشهاب: 66/7، ومختصر ابن خالويه: 112، وتحفة الأقران: 124، وتاج العروس: 197/10 واللسان: 92/2 (بصر)، والصاح: 591/2.

(2) منهج أبي حيّان: 430

(3) البحر المحيط: 45/5

(4) في اللهجات العربيّة: 96.

(5) البروج: 8

(6) الكشف: 239/4

(7) البحر: 415/8، والرازي: 120/31، والقرطبي: 294/19، والمختصر: 171، والمحرر: 390/15، وفتح

القدر: 413/5

(8) في ديوانه: 4، واللسان: (ويروى بالفتح والكسر: نَقَمُوا وَنَقَمُوا): 346/14، والناج: 84/9.

ما نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِنَّ غَضَبُوا

يظهر من قول الزمخشري أمران:

أولهما: أنه قرىء بالقراءتين (نَقَمَ) و(نَقِمَ).

وثانيهما: أنه ذكر أن الفصيح هو الفتح، وقد ذكرنا فيما سبق أن معيار الفصاحة عند علماء العربية القدماء لم يكن دقيقاً تماماً، فقد ظهر لنا أن النمطين قد سجّلهما المعجم العربي، وذكر ابن منظور عن أبي إسحاق: (يقال: نَقَمْتُ عَلَى الرَّجْلِ أَنْقَمَ، وَنَقَمْتُ عَلَيْهِ أَنْقَمُ)، والأجود: نَقَمْتُ أَنْقَمُ، وهو الأكثر في القراءة<sup>(1)</sup>.

وفي تصوّرنا أن كلا النمطين يمثل لهجةً من لهجات القبائل العربية، وإلا كيف يقرأ بها أبو حيوة، ومعلوم أن القراءة سنة، وليست بالرأي. وما يمكننا قوله هو أن الكسر هو الأصل في هذا النمط، ثم تطوّرت كسرة عين الفعل إلى فتحة في إحدى اللهجات العربية، بينما ظلّت لهجة أخرى محافظةً على البنية العميقة (نَقَمَ) لتمثّل تراكمًا لغويًا، وبناءً على هذا تمّ وصفها بأنها أقلُّ فصاحةً من الصيغة المتطورة عنها (نَقَمَ) لما كثر استعمالها، وقد تمّ هذا التطور كما يلي:

nakama < nakima

وذلك عن طريق المماثلة الصوتية بين الفتحة القصيرة (a) والكسرة

القصيرة (i)، وهي مماثلة مقبلة في حالة الانفصال.

وقد ورد في الكشاف أفعالٌ ماضيةٌ ليست قليلةً قرئت بالفتح والكسر<sup>(2)</sup>، والتفسير

فيها لا يختلف عمّا ذكرناه في (نَقَمَ، وَنَقِمَ).

الحركة والسكون:

في قوله تعالى: "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>:

(1) اللسان: 346/14 (نقم)، والتاج: 84/9 (دار الفكر)، والتهذيب: 202/9.

(2) البقرة: 133، وآل عمران: 146، والأعراف: 22، والأنفال: 2، وهود: 71، والشرح: 7، وفي الكشاف:

267/4، 281/2، 142/2، 73/2، 469/1، 314/1

(3) الكهف: 5

(4) الكشاف: 472/2

"وقرىء<sup>(1)</sup>: (كَبَرَتْ كَلِمَةً)". ذكر سيبويه أن بعض اللهجات العربية تميل إلى تسكين العين طلباً للخفة "وذلك قولهم... وفي كَرَمٍ كَرَمٍ وفي عِلْمٍ عِلْمٍ"<sup>(2)</sup>، ونسب سيبويه هذه الظاهرة إلى بكر بن وائل وأناسٍ كثيرٍ من تميم<sup>(3)</sup>.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن لهجة تميم تميل إلى إسكان الوسط - في الغالب - في مقابل لهجة قبائل الحجاز التي كانت تميل إلى تحريكه، ولعل لهجة تميم قد نفرت من تتابع المقاطع المفتوحة المتتالية<sup>(4)</sup>، فلجأت إلى إغلاق المقطع الثاني بحذف حركته؛ لأن ذلك يعطيها سرعةً في الكلام وهذه سمةٌ عُرِفَتْ بها القبائل البدوية<sup>(5)</sup>.

kabrat < kaburat

الأصل (كَبَرَتْ) بعد حذف الحركة في لغة تميم (كَبَرَتْ)

وفي قوله تعالى: "رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضَلَّانَا"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>: "أرنا" بسكون الراء لتقل الكسرة، كما قالوا في فخذ: فخذ).

والحقيقة أن قول الزمخشري هذا يؤكد ما ذهبنا إليه في القراءة السابقة، من أن بعض القبائل العربية ونرجح أنها تميم، كرهت توالي المقاطع المفتوحة، وما نودّ الإشارة إليه في هذا الموضع أن القراءتين (أرنا وأرنا) متطورتان عن الأصل وهو (أرئنا). يقول الزجاج: (والكسر أجود (أرنا) لأنه في الأصل (أرئنا) فحذفت الهمزة

(1) البحر: 97/6، ومعاني الزجاج: 268/3، وروح المعاني: 204/15، والدر المصون: 433/4

(2) الكتاب: 113/4، وانظر التبيان في إعراب القرآن: 837/2

(3) نفسه: 113/4، وانظر البحر المحيط: 97/6

(4) انظر لغة تميم، السامرائي: 162، واللهجات العربية في التراث: 239/1، وأثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: 136

(5) في اللهجات العربية: 88

(6) فصلت: 29

(7) الكشاف: 453/3

(8) البحر: 495/7، و390/1، والمبسوط: 136، وزاد المسير: 253/7، والسبعة: 170، والنشر: 222/2، والعنوان: 169، وحجة القراءات: 636

وبقيت الكسرة دليلاً عليها<sup>(1)</sup>. فيكون التطور للنمط (أرنا) قد مرّ بالمراحل التالية التي يوضحها المخطط الصوتي التالي:

> arna                      > arina                      > ar>ina

الأصل                      سقوط الهمزة بدون تعويض                      بعد حذف حركة المقطع الثاني  
فالأصل (أرنا) يتكوّن من ثلاثة مقاطع الأول والثاني منهما يبدأ بالصّامت نفسه وهو الهمزة، وهو صوتٌ صعبٌ يتطلبُ جهداً عضلياً زائداً في نطقه، فتخلّصت إحدى اللهجات العربيّة من أحدهما، وهو الذي يمثّل حدّ ابتداء المقطع الثاني، ليتشكّل نمطٌ متطوّر عنه (أرنا: > arna). وهو يتكوّن من ثلاثة مقاطع متتالية مفتوحة، فلجأت لهجة أخرى إلى حذف حركة الحرف الثاني، وهي الكسرة القصيرة (i) وهي أيضاً صوتٌ صعب، فتشكّل النمط الثالث (أرنا: > arna). وهو نمطٌ مستعمل في بعض اللهجات العربيّة فقد أورد أبو حيّان شاهداً شعرياً عليه، وهو قول الشاعر<sup>(2)</sup>:

أرنا أدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوها                      مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمُوا

#### 4.8.3 حركة العين في الفعل المضارع:

ذكر الصرفيون أبواباً ستة عليها مضارع الفعل الثلاثي<sup>(3)</sup>، وقد رأى كثيرٌ من الدارسين المعاصرين أنّ هذه الأبواب الستة عاجزةٌ عن استيعاب كلِّ ما جاء عن العرب من أفعالٍ، ثمّ إنهم رأوا ثلاثة أبوابٍ أخرى أغفلها الصرفيون<sup>(4)</sup>، و نوّد الإشارة إلى أمرين:

أولهما: إنّ الصرفيين القدامى لم يحدّدوا الأبوابَ التي يجيء عليها الفعل المضارع بشكلٍ كامل.

ثانيهما: إنّ بعضَ الأفعال قد جاء على بابين من الأبواب الستة السابقة<sup>(5)</sup>.

(1) انظر معاني الزجاج: 385/4

(2) بلا نسبة في البحر المحيط: 391/3

(3) انظر الكتاب: 5/4، و102، و103، وشرح الشافية: 114/1، وما بعدها، والمقتضب: 209/1، وإصلاح

المنطق: 216، وكتاب الأفعال، للسرقي: 60/1، وهي: (فَعَلٌ يَفْعَلُ وَفَعَلٌ يَفْعَلُ وَفَعَلٌ يَفْعَلُ)

(4) انظر اللهجات في كتاب سيويه: 413، واللهجات العربيّة في التراث: 558/2-559، والأنماط اللغوية

النادرة: 207، وهي (فَعَلٌ يَفْعَلُ، فَعَلٌ يَفْعَلُ، فَعَلٌ يَفْعَلُ)

(5) انظر الكتاب: 102-101/4

ويهدفُ الباحثُ من هذا العرض الموجز أن يقول: إنّ الصرفيين لم يراعوا الفصل بين لهجة وأخرى، لذا خلطوا اللهجات بعضها ببعض، يقول إبراهيم أنيس: (إذ إنّ الرواة تَلَقَّفُوا تلك الصيغَ من لهجاتٍ عربيّةٍ متباينةٍ خضعتُ كلُّ منها لقاعدةٍ خاصّةٍ في اشتقاق المضارع من الماضي)<sup>(1)</sup>، إذ عدّ القدماءُ أنّ ورود أكثر من بابٍ للمضارع هو من بابٍ تداخل اللغات<sup>(2)</sup>، وهذا ما لم يقبله الواقع اللغوي، فمن غير المنطقي أن يأخذ العربيّ الماضي من لهجةٍ والمضارع من لهجةٍ أخرى<sup>(3)</sup>، وربّما هذا ما يفسّر وجود أكثر من قراءة في النمط الواحد، والقراءات القرآنية التي وقف عليها الباحثُ في الكشف، التي تخصّ عين الفعل المضارع تدور في المحاور التالية:

الكسر والضمّ، الكسر والفتح، ما جاء على الحركات الثلاث.

#### 1- الكسر والضمّ:

في قوله تعالى: "إنّك لن تخرقَ الأرض"<sup>(4)</sup>. جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>: "تخرقُ" بضمّ الراء). قال الزبيدي<sup>(7)</sup>: (يخرقُهُ ويخرقُهُ من حدّي نصرَ وضربَ ... وقرأ الجراخُ بن عبدالله "لن تخرقُ" بضمّ الراء، وهي لغة)، وجاء في التبيان: يخرقُ ويخرقُ لغتان<sup>(8)</sup>. وفي قوله تعالى: "فدوقوا ما كنتم تكنزون"<sup>(9)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(10)</sup>: "وقرىء<sup>(11)</sup>: تكنزون بضمّ النون"، وقال الزبيدي في هذا النمط ما قاله في النمط السابق، (وحكى شيخنا في مضارعه: (يكنزُ) بالضمّ، من حدّ نصرَ)<sup>(12)</sup>.

(1) من أسرار اللغة: 48

(2) انظر الخصائص: 372/1، والمزهر: 263/1

(3) انظر في اللهجات العربيّة: 166، واللهجات في كتاب سيبويه: 414

(4) الإسراء: 37

(5) الكشف: 449/2

(6) البحر: 37/6، والمختصر: 76، وفتح القدير: 228/3، والدر المصون: 391/4، والمحزر: 8/9

(7) تاج العروس : 219/25 (خرقُ)، وانظر لسان العرب: 53/5 (خرق).

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 822/2

(9) التوبة: 35

(10) الكشف: 188/2

(11) البحر: 37/5، وحاشية الشهاب: 324-323/4، ومختصر ابن خالويه: 52، وروح المعاني: 89/19، والدر

المصون: 416/2

(12) انظر تاج العروس (كنز): 304/15.

وفي قوله تعالى: "فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: (يَبْطِشُ) بالضم" وقد سجل المعجم العربي النمطين (يَبْطِشُ وَيَبْطِشُ) جنباً إلى جنب<sup>(4)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وممّا يَعْرِشُونَ"<sup>(5)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: ("وَيَعْرِشُونَ"<sup>(7)</sup> بكسر الراء وضمّها). وقد نسب أبو حيان قراءة (يَعْرِشُونَ) بالكسر للحجازيين<sup>(8)</sup>. وروي أنّ الكسائي نسب النمط المضموم (يَعْرِشُونَ) إلى تميم<sup>(9)</sup>. والذي عليه أكثر العلماء أنّهما لغتان، يُقال: عَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ، بمعنى بنى<sup>(10)</sup>. بعد هذا العرض لهذه المجموعة من القراءات، نرجح أن يكون كل نمط من الأنماط السابقة (بالضمّ والكسر) أصلاً في بيئته وليس متطوراً عن الآخر، وأنّ العلة (صوتية) في اختيار كل بيئة منهما الضمّ دون الكسر أو العكس، والذي يؤيد هذا ما ذهب إليه بعض المعاصرين: (يبدو أنّ أبنية الأفعال، التي جاءت متباينة في لهجات القبائل العربية، كان بسبب العادات النطقية الصوتية لهذه القبائل التي وجهت البنى صوب قوانين اختزال الجهد، ونسب التسارع، والسهولة والتيسير... تميم تقول: بضمّ عين المضارع في (يَبْطِشُ) وأهل الحجاز بكسرها)<sup>(11)</sup>. وقد ذكر أبو زيد صاحب النوادر - المشهور بأنّه طاف ليعرف أيّ الصيغتين أصل في باب: فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ،

(1) القصص: 19

(2) الكشف: 169/3

(3) البحر: 110/7، والمحزر: 279/11، وإعراب النحاس: 548/2، ومعاني الزجاج: 137/4، والنشر: 274/2

(4) انظر اللسان: 102/2 (بطش)، وتاج العروس: 81/17 (بطش)

(5) النحل: 68

(6) الكشف: 417/2

(7) السبعة: 292، و374، والرازي: 71/20، والمبسوط: 214، والنشر: 271/2، والمكرر: 70، والعنوان: 118، والتيسير: 113، وزاد المسير: 465/4، ومعاني الفراء: 272/2

(8) انظر البحر المحيط: 377/4، و512/5

(9) انظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 134/10

(10) انظر التاج: 253/17 (عرش)، والكشف: 475/1، وحجة القراءات: 392، والحجة لابن خالويه: 89

(11) علم الصرف الصوتي: 225، وانظر اللهجات العربية في التراث: 560/2



بالضمّ والكسر، فلم يجد لذلك قياساً، وإنّما يتكلّم كلُّ امرئ على ما يستحسنُ ويستخفُّ لا على غير ذلك<sup>(1)</sup>، وهذا يتفق مع ما ذكرَ من أنّ القبائل الحضريّة تميل إلى الكسر، في مقابل القبائل البدويّة التي تميل إلى الضمّ. وقد وردت في الكشف قراءاتٌ أخرى<sup>(2)</sup>.

## 2-الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "إِنَّ تَحْرِيصَ عَلَى هِدَاهِمَ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (قرأ النخعي: "إِنَّ تَحْرِيصَ" بفتح الراء، وهي لغة)<sup>(5)</sup>، يقول ابن منظور: (واللغة العالية: يَحْرِيصُ، وأما يَحْرِيصُ، فلغة رديئة)<sup>(6)</sup>. والمعيار الذي استند عليه ابن منظور في توصيف قراءة الفتح (يحرص) بالرداءة، إنّما يعود إلى أنّ الأصل في بناء المضارع مخالفته للماضي، يقول ابن جني: (دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع... فَجُعِلَ لكلِّ زمانٍ مثالٌ مخالفٌ لصاحبه)<sup>(7)</sup>. والحقيقة أنّ تناوب الحركات في عين الفعل المضارع عدّ من تداخل اللغات<sup>(8)</sup>، وهذا يعني أنّ كلا الصيغتين مستعملة في بيئة لغوية، فقد نسب بعض اللغويين قراءة الكسر (يحرص) إلى الحجازيين، والفتح لغة فيها<sup>(9)</sup>، وإلى ذلك ذهب الزمخشري غير أنّه لم ينسبها إلى لهجة معينة، واكتفى بوصفها لغتين، والحقيقة أنّنا نميل إلى أنّ الأصل (تحرص) بلغة أهل الحجاز، ذلك أنّ الأصل مخالفة المضارع للماضي، وأنّ من

(1) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 207/1-208

(2) البقرة: 30 والنساء: 71 والنساء: 172، والأعراف: 137 و138، والأنبياء: 96، والفرقان: 17، والأحزاب: 26، والفتح: 15، والمجادلة: 10، وفي الكشف: 271/1، 541/1، 588/1، 110/2، 584/2، 284/3، 75/4، 545/3، 257/3

(3) النحل: 37

(4) الكشف: 409/2

(5) مختصر ابن خالويه: 73، والمحرر: 415/8، وحاشية الجمل: 570/2، والطبري: 72/14، وروح المعاني: 139/14، والدر المصون: 325/4

(6) لسان العرب: 87/4(حرص).

(7) الخصائص: 372/1

(8) الخصائص: 372/1، وما بعدها، ويسميه ابن جني (باب تركب اللغات): وانظر شرح المراح: 41

(9) انظر المحتسب: 9/2، والبحر المحيط: 490/5

نطق بالفتح مال إلى المماثلة بين الفتحة والكسرة، فانقلبت الكسرة إلى كامل خصائص الفتحة؛ تحقيقاً للانسجام الصوتي:

tahrasu < tahrisu

وهي مماثلة مقبلة في حالة الانفصال.

وفي قوله تعالى: "وَتَتَحْتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بَيْوتاً"<sup>(1)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(2)</sup>:  
(وقرأ الحسن<sup>(3)</sup>): "وَتَتَحْتُونَ" بفتح الحاء، والفعل (نَحَتَ) مفتوح العين في ماضيه، فالأصل أن تُخَالَفَ هذه الحركة عند بنائه للمضارع، التي عليها قراءة الجمهور (تَتَحْتُونَ)، فقد قرّر الصرفيون وعلماء اللغة أن الفعل المضارع إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً كان على وزن (يَفْعَلُ) بفتح العين<sup>(4)</sup>، لأنّ الفتحة تناسب أصوات الحلق التي تحتاج عند نطقها إلى اتّساع في مجراها<sup>(5)</sup>، وقد ضمّ المعجم العربي الصيغتين معاً<sup>(6)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً"<sup>(7)</sup>. جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: "وَقَرِئَ"<sup>(9)</sup>: بفتح السين (تَحْسِبَنَّ). والحقيقة أنّ في هذا النمط أقوالاً عند العلماء، فعّد بعضهم (يَحْسِبُ) شاذاً، إذ القياس بالفتح يَحْسِبُ<sup>(10)</sup>؛ لأنّ الأصل مخالفة الماضي كما ذكرنا.

(1) الشعراء: 149

(2) الكشف: 123/3

(3) البحر: 39/7، والرازي: 159/24، ومختصر ابن خالويه: 107، وإعراب النحاس: 496/2

(4) انظر الكتاب: 101/4، والمقتضب: 209/1، والمحتسب: 134/1، وكتاب الأفعال: 10/1-11، وفقه

اللغات السامية: 71، والتطور النحوي، برجسترايسر: 63، وفي اللهجات العربية: 17

(5) انظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 289

(6) انظر لسان العرب: 207/14-208 (نحت)، وتاج العروس: (نحت)

(7) آل عمران: 169

(8) الكشف: 479/1

(9) البحر: 328/2، والمكرر: 227، وإلتحاف: 165، 182، والنشر: 236/2، وروح المعاني: 122/4،

والسبعة: 191، وحجة القراءات: 148، وحجة الفارسي: 300/2

(10) انظر الجامع لأحكام القرآن: 341/3، وشرح المراح: 40

وذهب بعضهم إلى أن (يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ) لغتان معروفتان عند العرب، والكسرُ لغةُ أهل الحجاز، والفتحُ لغةُ تميم<sup>(1)</sup>، وهذا ما نرجّحُه، فالأصلُ في تصوّرنا بالكسر والنمط المفتوح متطوّر عنه طلباً للخفة، مع الإشارة إلى أن الأصلَ (يَحْسِبُ) بقي مستعملاً في بعض اللهجات العربيّة، ليُشكّلَ تراكماً لغوياً<sup>(2)</sup> فيكون التطوّر كما يلي:

yahsabu < yahsibu

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة الانفصال. وقد جاء غير ذلك في الكشف<sup>(3)</sup>.

ما جاء في الحركات الثلاث وعدم الحركة (السكون):

في قوله تعالى: "قال مَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>: "يَقْنَطُ" بالحركات الثلاث في النون)، ومثل ذلك في سورة الزمر: "ولا تَقْنَطُوا"<sup>(7)</sup> يقول الزمخشري<sup>(8)</sup>: (قرىء: بفتح النون وكسرها وضمّها)

يظهر من القراءات ثلاث لهجات في هذا النمط، وللعلماء آراء في هذا النمط ففي لسان العرب: قَنَطَ يَقْنِطُ وَيَقْنِطُ، وفيه لغة ثالثة: قَنِطَ يَقْنِطُ، مثل: تَعَبَ يَتَعَبُ<sup>(9)</sup>. فيكون النمطان (يَقْنِطُ وَيَقْنِطُ) من باب المخالفة الصوتية بين صيغتي الماضي والمضارع، وهي ما يُعرَف في الدراسات الحديثة بقانون المغايرة<sup>(10)</sup>، ويمثّل النمطُ (يَقْنِطُ) بكسر النون لهجة الحجازيين وأسد وهي الأكثر<sup>(11)</sup>، وهي الأجود عند العكبري<sup>(12)</sup>، وأمّا

(1) انظر القراءات وعلل النحويين: 98/1، والكشف: 318/1، والمزهر: 365/1، واللهجات العربية في التراث: 586/2

(2) قطوف ونوادر، السامرائي: 60

(3) سبا: 50، والحج: 31، والشورى: 28، وفي الكشف: 295/3، 13/3، 469/3

(4) الحجر: 55

(5) الكشف: 393/2

(6) السبعة: 367، والتيسير: 136، وحجة القراءات: 383، والطبري: 28/14، والإتحاف: 275، والتبيان:

785/2، والكشف: 301/2، وشرح الشاطبية: 232، ومعاني الأخفش: 380/2، ومعاني الزجاج: 181/3

(7) الزمر: 53

(8) الكشف: 403/3

(9) لسان العرب: 201/12 (قنط).

(10) من أسرار العربية: 49

(11) البحر المحيط: 459/5، و269

(12) التبيان في إعراب القرآن: 785/2، وانظر حجة ابن خالويه: 119

(يَقْنُطُ) بضمّ النون، فهي لغة تميم<sup>(1)</sup>، ولا غرو في ذلك، فقد ذكر أنّ الحجازيين يؤثرون الكسر دليل التحضر، وأنّ التميميين يؤثرون الضمّ دليل البداوة.

وأما النمط الثالث (يَقْنُطُ) فهو عند ابن منظور من (قَنْطُ)، وهذا ما نرجّحه، لأنّ الأصل المغايرة الصوتية بين الصيغتين، في حين ذهب ابن جنّي على أنّه من الفعل (قَنْطُ) ومثله من فَعَلَ يَفْعَلُ: رَكَنَ يَرَكُنُ، وأبَى يَأْبَى<sup>(2)</sup>، وعدّه من باب تداخل اللّغات<sup>(3)</sup>، وإلى ذلك ذهب الأخفش<sup>(4)</sup>، والحقيقة أنّنا لا نميل إلى أنّ لهجة أخذت الماضي من قبيلة والمضارع من أخرى، فكوتت لهجة مستقلةً (قَنْطُ يَقْنُطُ).

### 9.3 البنية العددية:

#### 1.9.3 في الجموع:

رصدت الدّراسةُ بعضَ القراءاتِ التي وجّهاها الزمخشري على الجمع، وستقف الدراسة عند بعض المسائل منها:

والجمع لغةً، الضمّ، وفي الاصطلاح ما دلّ على ثلاثة فأكثر، إمّا بزيادة في آخره (معلّم: معلّمون-معلّمات) وإمّا بتغييرٍ في بنية مفردة، نحو: (عَيْن: أعَيْن - عُيُون)<sup>(5)</sup>.  
1- جمع المذكر السالم:

جمع المذكر السالم: هو ما سلم بناءً مفرده، ودلّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة على مفرده في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة على مفرده في حالتي النصب والجر. ويشترط في مفرده أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من (تاء) التأنيث والتركيب أو صفة لمذكر عاقل، خالية من (تاء) التأنيث، ليست من باب (أفعل: فعلاء) ولا من باب (فعلان: فعلى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث<sup>(6)</sup>.

ومما وجّهُه الزمخشري على هذا النوع من الجمع ما يلي:

(1) البحر: 459/5، و269

(2) المحتسب: 5/2

(3) الخصائص: 372/1

(4) معاني الأخفش: 380/2، وانظر لسان العرب: 201/12(قنط)

(5) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 49، وانظر المعجم المفصل في علم الصرف: 200

(6) انظر أبنية الصرف: 292، والصرف: 245، والمغني الجديد في علم الصرف: 381، وما بعدها.

في قوله تعالى: "قالوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحاقَ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>: "أبيك"، وفيه وجهان: أن يكون واحداً وإبراهيم وحده عطفُ بيان له، وأن يكون جمعاً بالواو والنون، قال: وَفَدَّيْنَا بِالْأَبِينَا<sup>(4)</sup>)

وقد أنكر ابنُ جنِّي الوجهَ الأوَّل الذي ذكره الزمخشري، لأنَّهُ مخالفٌ لقراءة الجماعة على الجمع (آبائك) إلَّا أنْ يكون (أبيك) واحداً في معنى الجماعة<sup>(5)</sup>. وأمَّا الوجه الثاني فقد تبع فيه الزمخشري كثيراً من علماء العربيَّة، فقد ذكروا أنَّه جمع سلامة حذفَت النون منه للإضافة<sup>(6)</sup>، والحقيقة أنَّه جمع غريبٌ، لأنَّ جمع المذكر السالم إنَّما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل، كمسلمين ومسلمات. وفُسِّرَ هذا الجمعُ على أنَّه من باب التوسُّع في العربيَّة، فقد قالوا: هؤُلاءِ أبون أحرار<sup>(7)</sup>، يقول سيبويه: "سألتُ الخليل عن أب، فقال: إنَّ ألحقتَ به النون والزيادة التي قبلها قلتَ: أبون، وكذلك آخُ تقول: أخون"<sup>(8)</sup>. وفي قوله تعالى: "ما تتلوا الشياطين"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: (وقرأ الحسن<sup>(11)</sup>):

(1) البقرة: 133

(2) الكشف: 314/1

(3) المحرر: 499/1، ومختصر ابن خالويه: 9، والقرطبي: 138/2، والإتحاف: 148، والمحتسب: 112/1، والتبيان: 119/1، وإعراب النحاس: 216/1، ومعاني الزجاج: 212/2، ومعاني الفراء: 82/1، 406/2

(4) البيت بتمامه:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا      بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَبِينَا

وهو لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب: 474/4، 477، وبلا نسبة في الكتاب: 406/3، والمقتضب: 172/2، والخصائص: 246/1، والأشباه والنظائر: 43/3، وشرح المفصل: 37/3، والمفصل: 144

(5) المحتسب: 112/1

(6) انظر الكتاب: 405/3، 406، والمحتسب: 112/1، والمقتضب: 172/2

(7) انظر المحتسب: 112/1

(8) الكتاب: 405/3

(9) البقرة: 102

(10) الكشف: 301/1

(11) البحر: 326/1، 158/4، 64/7، والمحرر: 414/1، ومختصر ابن خالويه: 8، وشرح الشاطبية: 154، والإتحاف: 144، والتبيان: 99/1، ومعاني الزجاج: 68/3

(الشياطون) وعن بعض العرب: بستان فلان حَوْلَهُ بساتون، وقد ذُكِرَ وجهه فيما بعد) فقد قال الزمخشري معللاً هذا الجمع على أنه يمكن حمله على القياس الخاطيء أو التوهم قياساً على أنماط كان آخرها بالياء والنون، ففي توجيه قوله تعالى: "وما تنزلت به الشياطين"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: "وقرأ الحسن: (الشياطون)، ووجهه أنه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخيّر أن يجري الإعراب على النون وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيرت العرب بين أن يقولوا: هذه يبرون ويبرين، وفلسطون وفلسطين".

وقد تتبّع علماء العربيّة قراءة الحسن (الشياطون) فذهب بعضهم إلى ردّها وتغليطها<sup>(3)</sup>، وعدّها آخرون غير جائزة في العربيّة<sup>(4)</sup>، وسوّغ بعضهم هذه القراءة، (وهذا مما يعرض للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابهها عنده)<sup>(5)</sup>، وقد دافع عن هذه القراءة الزمخشري وأبو حيّان، فقد ذكرا رأي النضر بن شميل في ردّه على الفراء: (إن جاز لأن يحتج بقول العجاج ورؤية فهلا جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه يريد محمد بن السميع، مع أننا نعلم أنّهما لم يقرأ بها إلا وقد سمعا فيه)<sup>(6)</sup> وقال يونس بن حبيب برواية الأصمعي: (سمعت إعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن)<sup>(7)</sup>.

والدراسة تميل لرد هذه التعليقات في قبول هذا الجمع لعدّة وجوه ذكرها بعض علماء اللغة المعاصرين، منها<sup>(8)</sup>:

1- أنها قراءة غير متواترة.

(1) الشعراء: 210

(2) الكشف: 131/3

(3) انظر البحر: 46/7، ومعاني الفراء: 285/2، ومعاني الزجاج: 61/4 و 103/4، وإعراب النحاس: 503/2

(4) البحر: 46/7 (وهذا قول المهدي)

(5) المحتسب: 133/2

(6) انظر الكشف: 131/3، والبحر: 46/7

(7) انظر البحر: 46/7، و 326/1

(8) انظر منهج أبي حيّان: 256

2- أنّها قراءة تخالف العربيّة، (فالشياطين) ليس جمعٌ مذكرٍ سالماً، وقد توهم الحسن ومن معه أنّها كذلك، كما توهموا غيرها.

3- ثمّ إنّها تخالفُ رسمَ المصحف.

## 2- جمع المؤنث السالم:

جمع المؤنث السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء، ويشترك في هذا الجمع مَنْ يعقل وما لا يعقل<sup>(1)</sup>. وممّا جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "الذين لم يظهروا على عَوْرَاتِ النساءِ"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>: "عَوْرَات" على لغة هذيل)، ونسبَ الزمخشري هذه القراءة للأعمش في موضع آخر<sup>(5)</sup>.

وقد قرّر التصريفيون أنّ الاسمَ الثلاثي ساكنُ الوسط لا يطرأ عليه تغييرٌ إذا كان صفةً، أو مضعفاً أو معتلّ العين، وصحّ أنّ يُجمع جمع السلامة، في مثل سَهْلَةٍ، وَجَبَّةٍ وَخَيْمَةٍ، وَعَوْرَةٍ، فنقول في جمع هذه الكلمات وامثالها: سَهْلَاتٍ، وَجَبَّاتٍ، وَخَيْمَاتٍ، وَعَوْرَاتٍ<sup>(6)</sup>. وقد جاءت قراءة الجمهور (عَوْرَات).

وأما بالنسبة لقراءة الأعمش (عَوْرَات) فقد نسبها الزمخشري إلى هذيل، وتبعه أبو حيان وزاد تميماً على هذيل<sup>(7)</sup>، كما ذهب سيبويه -قبلهم- إلى أنّ فتح العين في جمع (فَعَلَّة) صحيحاً أو معتلاً لغةً لهذيل<sup>(8)</sup>. فقد قال قائلهم<sup>(9)</sup>:

(1) الصرف: 248، وأبنية الصرف: 292، والمغني الجديد في علم الصرف: 392

(2) النور: 31

(3) الكشف: 62/3

(4) إعراب النحاس: 439/2، ومعاني الزجاج: 42/2، وشرح التصريح: 299/2، والمحزر: 493/10،

والهمع: 89/1، وشرح التسهيل: 69/1، وحاشية الجمل: 220/2، وروح المعاني: 146/18.

(5) الكشف: 75/3، في توجيهه لقوله تعالى: "ثلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ" من سورة النور: 58

(6) انظر المفصل: 232، والمغني الجديد في علم الصرف: 392

(7) البحر المحيط: 449/6، وانظر شرح شافية ابن الحاجب: 132/4

(8) الكتاب: 600/3، وانظر الخصائص: 401/2

(9) لأحد الهذليين في المفصل: 232، وشرح المفصل: 30/5، وشرح التصريح: 299/2، وبلا نسبة في

الخصائص: 401/2، وسر الصناعة: 298/2، وأسرار العربيّة: 355، وهمع الهوامع: 89/1، ويروى (أبو) مكان (أخو).

أخو بِيضَاتِ رَائِحٍ مُنَاوِبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَمِينِ سَبُوحٌ

فالأصل في مثل هذه الأنماط (عَوْرَاتٍ وَبِيضَاتٍ وَجَوْرَاتٍ) هو التّسكين، ولكن بعض اللهجات العربيّة ومنها تميم لجأت إلى الفتح، تخلصاً من الحركة المزدوجة الهابطة (aw)، كما في المخطط الصوتي التالي:

|              |        |
|--------------|--------|
| <awarat      | <awrat |
| النمط الحادث | الأصل  |

وفي قوله تعالى: "يُنَادُونَكَ مِنْ وَّرَاءِ الْحُجْرَاتِ"<sup>(1)</sup>. وفي الكشف<sup>(2)</sup>: (والْحُجْرَةُ وهي فُعْلَةٌ كَالْغُرْفَةِ وَالْقُبْضَةِ وَجَمْعُهَا: (الْحُجْرَاتُ) بضمّ الجيم، وَالْحُجْرَاتُ بفتح الجيم، وَالْحُجْرَاتُ بتسكينها، وقرىء بهن جميعاً)<sup>(3)</sup>.

يظهر لنا في هذا الجمع (الْحُجْرَاتُ) ثلاث قراءاتٍ تمثل ثلاث لهجاتٍ عربيّة في الغالب فالأصل في تصوّرنا (حجرات) بضمّ الجيم، وهي لغة الحجازيين<sup>(4)</sup>، ثمّ تطوّر في لهجة أخرى إلى (حجرات) بفتح الجيم، بسبب المخالفة الصوتية بين ضمة الجيم وضمة الحاء، يقول الزجاج: (... وأنّ الفتح جاز بدلاً من الضمة لثقل الضمّتين)<sup>(5)</sup>. ثمّ لجأت لهجةٌ ثالثة إلى حذف حركة المقطع الثاني وأرجّح أنها لهجة تميم - طلباً للخفة، لأنها - في الغالب - تكره توالي المقاطع المفتوحة، يقول الزجاج - أيضاً - : (لا يجوز في اللغة (الْحُجْرَاتُ) بتسكين الجيم)<sup>(6)</sup>.

ولا يختلف القولُ في توجيه قوله تعالى: "وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ"<sup>(7)</sup>.

فقد قال الزمخشري<sup>(8)</sup>:

(1) الحجرات: 4

(2) الكشف: 558/3

(3) المبسوط: 412، وغرائب القرآن: 55/26، والمحرر: 139/26، وفتح القدير: 60/5، ومختصر ابن خالويه: 143.

(4) انظر البحر المحيط: 108/8

(5) معاني الزجاج: 33/5، وانظر معاني الفراء: 70/3

(6) معاني الزجاج: 33/5

(7) النور: 21

(8) الكشف: 56/3



(وقرىء<sup>(1)</sup>): "خُطُوات" بفتح الطاء وتسكينها).

وفي قوله تعالى: "ألم ترَ أَنَّ الْفُلُكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ"<sup>(2)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>):

"بنعمت الله" بسكون العين، وعين فعلات، يجوز فيها الفتح والكسر والسكون).  
والحقيقة أنّ ما ذهب إليه الزمخشري صحيحٌ، فقد نصّ الصّرفيون في قواعد صياغة جمع المؤنث السالم أنّ (فاء) المفرد إذا كانت مكسورةً، يجوز في عينه عند جمعه الكسرُ والفتحُ والسكون<sup>(5)</sup>، كما روى لسان العرب عن اللحياني أنّ بعضهم قرأ (إنّ الفلّك تجري في البحر بنعمت الله) بفتح العين، وكسرهما، ويجوز (بنعمت الله) بإسكان العين<sup>(6)</sup>.

فأمّا قراءة الكسر (نعمات) فعلى من جمع كِسْرَةً كِسِرَاتٍ، وهو لغة أهل الحجاز<sup>(7)</sup>، وأمّا قراءة الفتح (نعمات) فالتخلص من ثقل توالي الكسرتين، فلجأت بعض القبائل للفتحة؛ لأنها أخفّ الحركات، وهي أكثر في الاستعمال من سابقتها<sup>(8)</sup>، وأمّا قراءة (نعمات) بسكون العين، وهو أجود الوجوه عند الزجاج<sup>(9)</sup>، وأتصور أنّه لغة تميم التي نفرت من المقاطع المفتوحة المتتالية، وقد ذكرنا ذلك في أكثر من موضع في هذا البحث.

- 
- (1) الإتحاف: 323، والمكرر: 89، والبدور الزاهرة: 220، وروح المعاني: 124/18، وحاشية الشهاب: 366/6  
(2) لقمان: 31  
(3) الكشف: 237/3  
(4) البحر: 193/7، ومختصر ابن خالويه: 117، والمحتسب: 170/2، والمحزر: 517/11، وروح المعاني: 244/21  
(5) انظر الصرف: 249  
(6) لسان العرب: 303/14 (نعم).  
(7) نفسه: 303/14، وانظر معاني الفراء: 329/2  
(8) نفسه: 303/14  
(9) معاني الزجاج: 201/4

والقول نفسه في توجيه قوله تعالى: "في الغُرُفات آمنون" (1). إذ روى الزمخشري (2): ( "الغُرُفات" بضمّ الراء وفتحها وسكونها، في الغرفة).

### 3- جمع التكسير:

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين وتغيّر بناء مفرده، إمّا بزيادة صوتية على أصل المفرد، مثل: (قَلَم، أَقْلَام) أو نقصان عناصر صوتية عن الأصل المفرد (رَسُول، رُسُل)، أو تغيير في الصوائت القصيرة، كما في (أَسَد، أُسَد) (3)، ونتيجة لهذه التغيرات التي تعترض بنية المفردة في أثناء جمعها جمع تكسير، عبّر بعض الدارسين عن جمع التكسير بـ (الجمع الداخلي، أو التحوّل الداخلي) (4). وذلك لكثرة أوزانه وأشكاله، إذ بلغت سبعة وعشرين بناءً؛ جعل اللغويون أربعةً منها لجمع القلّة، وأوزانه: أفعال وأفعلة وفِعْلة، وجعلوا بقية الوزن لما زاد عن العشرة (5)، وتجدر الإشارة إلى أنّ علماء العربية لم يجعلوا الأوزان السابقة هي العلاقة المعيارية التي تقاس عليها جموعُ التكسير، بل إنّ جموعاً كثيرة سجّلتها معاجمُ اللغة كان للسمع فيها حظٌ كبير (6).

وتهدف الدراسة من هذه الإشارة أن تصل إلى أمرين (7):

أولهما: أن تؤكّد أنّ استقراء اللغة كان ناقصاً، ممّا أفضى إلى الشذوذ والندرة والعزيب والمحفوظ الذي لا يقاس عليه، وما إلى ذلك من الأوصاف التي رمى اللغويون القدماء بها بعض الأنماط التي خالفت أقيستهم وقواعدهم الصارمة.

(1) سبأ: 37

(2) الكشف: 292/7

(3) المعجم المفصل في علم الصرف: 201، وانظر علم الصرف الصوتي: 381، وأبنية الصرف: 292

(4) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 66، والمنهج الصوتي: 133

(5) انظر أوضح المسالك: 276/4، وشرح ابن عقيل: 415/2، وما بعدها، وأبنية الصرف: 293، والمغني

الجديد: 396

(6) انظر الكتاب: 568/3

(7) انظر الأنماط اللغوية النادرة: 148، وما بعدها.

ثانيهما: إنَّ تعدّد صيغ جمع التكسير في النمط الواحد دليلٌ على خصوبة اللّغة ومرونتها، وقد أغنت المعجم العربيّ.

ومما جاء في الكشاف، وعلّله الزمخشري من حيث موافقته العربيّة صرفياً وفق باب جموع التكسير ما يلي:

### 1-بناء أفعال:

في قوله تعالى: "عليها تسعة عشر"<sup>(1)</sup>. وجاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: (تسعةُ أعشُر) جمع عشير مثل يمين وأيمن".

والحقيقة أنّ بناء (أفعل) من أبنية جموع القلّة، وقد أجاز سيبويه أنّ يُجمع عليه النظير الذي قدّمه الزمخشري (يَمِينٌ - أَيْمُنٌ)<sup>(4)</sup>، وإلى ذلك ذهب ابن هشام أيضاً، فجعلَ (أعشُر) جمع (عشِير) مثل (أَيْمُن) في جمع (يمين)<sup>(5)</sup>.

### 2-بناء أفعال:

في قوله تعالى: "واتبعك الأردلون"<sup>(6)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(7)</sup>: (وقرىء)<sup>(8)</sup>: "واتباعك"، جمع (تابع): (كشاهد وأشهد)، أو جمع (تبع): (كبطل أبطل)). وبناء (أفعال) هو أيضاً من أبنية القلّة، ويجمع عليه قياساً (فعل) و(فاعل)<sup>(9)</sup>، وزاد أبو حيّان على توجيه الزمخشري أنّها جمع (تبيع): كشريف وأشراف<sup>(10)</sup>، وعدّ كثيرٌ من اللغويين أنّ قراءة (أتباعك) قوية في اللّغة؛ لأنّ واو الحال تصحبُ الأسماء أكثر في العربيّة<sup>(11)</sup>.

(1) المدثر: 30

(2) الكشاف: 184/4

(3) البحر: 375/8، وحاشية الشهاب: 276/8، والدر المصون: 418/6، وإعراب القراءات الشواذ: 642/2

(4) الكتاب: 607/3

(5) شرح شذور الذهب: 78، وانظر معاني الزجاج: 248/5

(6) الشعراء: 111

(7) الكشاف: 120/3

(8) الإتحاف: 333، والنشر: 335/2، والرازي: 155/24، والمحتسب: 131/2، والتبيان: 998/2

(9) انظر الكتاب: 570/3، 628، وأبنية الصرف: 297

(10) البحر المحيط: 31/7

(11) انظر معاني الزجاج: 95/4، ومجمع البيان: 164/19، ومعاني الفراء: 281/2، والقرطبي: 120-119/13

## 3-فَعْلَةٌ:

في قوله تعالى: "وقال لفتيانه"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: "وقرىء"<sup>(3)</sup>: (لَفْتِيَتِهِ) وهو جمع فتى، كإخوة وإخوان في أخ، و(فَعْلَةٌ) للقلّة، و(فَعْلَان) للكثرة".  
ونشير أولاً إلى أنّ سيبويه لم يذكر لـ (فَعْلَةٌ) قياساً، وعدّها ابن مالك صيغة سماعية: (وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى)<sup>(4)</sup>.

يقول ابن عقيل: (فَعْلَةٌ) لم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حَفِظَ منه: فتى وفتية، وشيخ وشيخة، وغلّام وغلّمة، وصبي وصبيبة)<sup>(5)</sup>.

وإلى ذلك ذهب الشيخ الأزهري وقال فيه: لعدم أطراده ذهب أبو بكر السراج على أنه اسم جمع وليس بجمع<sup>(6)</sup>. ولا ترجّح الدراسة ذلك، وتميل إلى أنّ (فَعْلَةٌ) في هذا الموضع -فتية- هي جمع قلّة؛ لأنّ علماء اللغة والتفسير ذهبوا إلى المعنى (فتية) عندهم جمع (فتى) في أقلّ العدد؛ لأنّ الذين تولّوا جعل البضاعة في رحالهم يكفي منهم أقلّ العدد؛ والمعنى عليه، وكذلك أكثر القراء، وهي -أيضاً- اختيار أبي حاتم والنحاس ومكي بن أبي طالب القيسي<sup>(7)</sup>.

## 4-فَوَاعِل:

في قوله تعالى: "فالصالحات قانتات حافظات"<sup>(8)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>: (وقرأ ابن مسعود<sup>(10)</sup>: "فالصالح قوانت حوافظ للغيب").

(1) يوسف: 62

(2) الكشاف: 330/2

(3) السبعة: 349، والإتحاف: 266، والتيسير: 129، والنشر: 295/2، والمكرر: 62، وشرح الشاطبية:

226، وحجة القراءات: 361، ومعاني الفراء: 48/2، والتبصرة: 549

(4) شرح ابن عقيل: 419/2

(5) نفسه: 419/2-420

(6) انظر شرح التصريح: 304/2، والأصول في النحو: 430/2

(7) انظر البحر المحيط: 322/5، وإعراب النحاس: 146/2، والكشف: 12/2، والتبيان: 736/2

(8) النساء: 34

(9) الكشاف: 524/1

(10) المحتسب: 187/1، ومختصر ابن خالويه: 26، والرازي: 88/10، ومعاني الفراء: 265/1، والتبيان:

354/1، والمحزر: 43/4، والدر المصون: 358/2

لقد قرىء (فالصالحات قانتات حافظات) على جمع المؤنث السالم، وهو جمع صحيح؛ لأنّ مفردهما: صالحة، وقانتة، وحافضة، وهي صفات للمؤنث مختومة بعلامة من علامات التأنيث الثلاثة<sup>(1)</sup>.

وأما قراءة ابنِ معسود وطلحة بن مصرف (فالصوالحُ قوانتُ حوافظ) فعلى التفسير، وهذا صحيح أيضاً؛ لأنّ (فواعل) يجوز أن يكسّرَ عليها فاعلاً للتأنيث في مثل: ضاربة وضوارب، وخارجة وخوارج<sup>(2)</sup>.

### 5-فُعْل:

تودُّ الدراسة أن نشير قبل عرض بعض القراءات التي وجَّهها الزمخشري وفق هذا الوزن، إلى أن هذا البناء (فُعْل) يُكسّرُ عليه كثيرٌ من أبنية الأسماء والصفات<sup>(3)</sup>، وقد تُخفّفُ عينُه في لهجة تميم، فيكون (فُعْلاً)<sup>(4)</sup>. وكثرة دوران هذا البناء في اللّغة، هو ما يفسّر كثرة القراءات التي وقف عليها الباحثُ على هذا البناء، وسنعرضُ لشيءٍ منها، ويحيلُ لبعضها الآخر، ومن ذلك في قوله تعالى: "ومن الجبالِ جُدُدٌ بيضٌ"<sup>(5)</sup>. جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرأ الزهري<sup>(7)</sup>: "جُدُد" بالضمِّ جمع جديدة وهي الجُدَّة، يقال: جديدة وجُدُد وجُدائد، كسَفِينَة وسُفُن وسَفَائِن). وفي قوله تعالى: "كادوا يكونون عليه لبدا"<sup>(8)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(9)</sup>: (وقرىء<sup>(10)</sup>: "...والبُدا")

(1) انظر المغني الجديد: 390-391

(2) الكتاب: 632/3، 633

(3) انظر الكتاب: 601/3، 604، 608، 610، 632، 635، 637، 639، 648

(4) نفسه: 601/3 - 602

(5) فاطر: 27

(6) الكشف: 307/3

(7) البحر: 311/7، وحاشية الجمل: 493/3، وحاشية الشهاب: 224/7، والقرطبي: 342/14، وفتح القدير:

348/4، والتبيان: 1075/2، وإعراب النحاس: 696/2

(8) الجن: 19

(9) الكشف: 171/4

(10) البحر: 353/8، وفتح الباري: 513/8، والإتحاف: 426، ومختصر ابن خالويه: 163، وإعراب

القراءات السبع وعللها: 403/2 .

بضمّتين جمع لبود، كصبور وصبر، و(لبُد) من الأوصاف التي جاءت على (فعل)،  
 كرجل طلق، وناقاة سرح<sup>(1)</sup>.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ"<sup>(2)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>:  
 "ونهر" جمع نهر كأسد وأسد). وفي قوله تعالى: "وبالنجم هم يهتدون"<sup>(5)</sup>. جاء في  
 الكشاف<sup>(6)</sup>: (وبالنجم بضمّتين<sup>(7)</sup>)، وبضمّة وسكون، وهو جمع نجم، كرهن ورهن،  
 والسكون تخفيف، وقيل حذف الواو من النجوم تخفيفاً).

والحقيقة أنّ ما أتصوره في هذا النمط يختلف من حيث التفسير عمّا ذهب إليه  
 علماء العربية من حذف للواو، ومن ثمّ التسكين للتخفيف، فالذي أتصوره هو تقصير  
 الضمة الطويلة (u) فتشكّل الجمع (نجم) ثمّ مالت بعض اللهجات إلى حذف حركة  
 المقطع الثاني وهي الضمة القصيرة، وأتصور أنّها لهجة تميم التي مالت إلى تخفيف  
 (فعل) إلى (فعل) كما ذهب سيبويه<sup>(8)</sup>. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

|                  |                 |       |
|------------------|-----------------|-------|
| nugm             | nugum           | nugum |
| نُجْم (بالتخفيف) | نُجْم على (فعل) | نجوم  |

وقد جاء في الكشاف غير ذلك نحيل إلى بعض منه<sup>(9)</sup>.

(1) المحتسب: 334/2

(2) القمر: 54

(3) الكشاف: 42/4

(4) التبيان: 1196/2، والإتحاف: 405، والمحتسب: 300/2، ومختصر ابن خالويه: 148، والرازي:

80/29، وروح المعاني: 95/27

(5) النحل: 16

(6) الكشاف: 405/2

(7) البحر: 480/5، والرازي: 10/20، والمحتسب: 8/2، والقرطبي: 91/10، والإتحاف: 277، والتبيان:

792/2، والمختصر: 72

(8) الكتاب: 601/3-602

(9) انظر من ذلك: الأنعام: 99، وهود: 114، ومريم: 77، والفرقان: 61، والقصص: 23، والزخرف: 33،

والرحمن: 35، والمنافقون: 45، وفي الكشاف على التوالي: 39/2، 297/2، 522/2، 99-98/3، 170/3،

487/3، 47/3، 109/4

## 6- فعال:

في قوله تعالى: "وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءٌ"<sup>(1)</sup>. وجاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: ( وقرىء<sup>(3)</sup>: "وَلَهُ جَنَاتٌ وَذُرِّيَّةٌ ضِعَافٌ"، والجمعان (ضُعَفَاءٌ وَضِعَافٌ) جمعٌ ضعيف، كظريف وظراف<sup>(4)</sup>).

## جمع الجمع:

تُجْمَعُ بعضُ أبنيةِ الجمعِ لتكثيرِ العددِ والمبالغةِ، وقد أُطلقَ عليه التصريفيون مصطلحَ جمعِ الجمعِ، وهو جمعٌ غيرُ مطردٍ في القياسِ، وغنماً يقتصرُ فيه -في الغالب- على المسموع<sup>(5)</sup>. وممّا وجهه الزمخشري وفق هذه العلة الصرفية ما يلي: في قوله تعالى: "أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ"<sup>(6)</sup>. وجاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: ( وقرىء<sup>(8)</sup>: "أُولِي الْأَيْدِي"، على جمع الجمع)، فالأيدي جمع يدٍ، والأأيادي جمعٌ للجمع أيدي، وقد أجاز سيبويه هذا الجمع، يقول: "كما أنّ (أفعالاً) بزنة (إفعال)، وذلك نحو: أيدي وأيادي"<sup>(9)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا"<sup>(10)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(11)</sup>: ( وقرىء<sup>(12)</sup>: (أُنثًا) جمع الجمع، ومثّل ذلك قوله تعالى: "إِلَّا إِنِاثًا"<sup>(13)</sup>، وتوجيه الزمخشري لـ (أُنثًا) جمع الجمع صحيحٌ، لأنّ (أُنثًا) جمع إناث،

(1) البقرة: 266

(2) الكشاف: 395/1

(3) معاني الأخفش: 185/1، والدر المصون: 644/1

(4) البحر المحيط: 314/2

(5) انظر شرح الشافية: 208/2، والكتاب: 618/3، وما بعدها.

(6) ص: 45

(7) الكشاف: 378/3

(8) البحر: 402/7، وروح المعاني: 210/23

(9) الكتاب: 618/3

(10) الزخرف: 19

(11) الكشاف: 483/3

(12) البحر: 10/8، ووانظر: 352/3، وحاشية الشهاب: 437/7، وروح المعاني: 71/25، وإعراب القراءات

الشواذ: 442/2

(13) النساء: 117، وفي الكشاف: 564/1

وإنّ جمع أنثى، وهذا توجيه أبي حيان النحوي أيضاً<sup>(1)</sup>، وذكر فيه ثماني قراءات<sup>(2)</sup>.

وقد عرضتُ لنا بعضُ القراءات في الكشف تخصُّ هذا العنوان، جمع الجمع - واللافت فيها أنّ الزمخشري لم يوجِّهها صراحةً على جمع الجمع، من ذلك: في قوله تعالى: "فلولا ألقى عليه أساوره"<sup>(3)</sup>. وجاء في الكشف<sup>(4)</sup>: "وقرىء<sup>(5)</sup>: (أساور) جمع (أسورة) و(أساوير) جمع (إسوار)، و(أسورة) على تعويض التاء من ياء (أساوير)".

إذن، نحن أمام ثلاث قراءات:

1- (أساور) جمع أسورة، والأسورة جمع سوار بضم السين وكسرها<sup>(6)</sup>، فالأساور جمع الجمع

2- (أسورة)، وهي جمع أساور<sup>(7)</sup>، وقيل: أصلها: (أساوير)، حذفت الياء وعوّض بالتاء في آخره بدلاً منها<sup>(8)</sup>. وهي عند سيبويه جمع الجمع<sup>(9)</sup>.

3- (أساوير) وهو جمع (إسوار) على القياس<sup>(10)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزمخشري لم يورد قراءة (أسورة) التي عليها رسم المصحف الذي بين أيدينا، وهي جمع قلّة، مثل: خمار وأخمرة، وجاء في الكشف غيرها<sup>(11)</sup>.

(1) انظر البحر المحيط: 10/8

(2) نفسه: 352/3

(3) الزخرف: 53

(4) الكشف: 493/3

(5) البحر: 23/8، ومختصر ابن خالويه: 137، وانظر: 135، والمحرر: 237/3، ومعاني الفراء: 35/3،

وحجة القراءات: 651، المخصص: 47/3، وروح المعاني: 91/25، والدر المصون: 103/6

(6) اللسان: 299/7-300، انظر شرح الشافية: 209/2، و127/2

(7) اللسان: 300/7 (سور)

(8) اللسان: 300/7 (سور)، وانظر معاني الأخفش: 474/2

(9) الكتاب: 619/3

(10) البحر المحيط: 23/8

(11) الرعد: 2، والمنافقون: 45، والهمزة: 9، وفي الكشف على التوالي: 349/2، 109/4، 284/4.



### 2.9.3 التذكير والتأنيث:

تعدّ مسألة المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل من المسائل المثيرة للجدل بين

علماء اللغة العربيّة، وعدم اتفاقهم في هذه المسألة قد يعود إلى الأمور التالية:

1- إنّ اللهجات العربيّة لم تنتظم بقياسٍ محدّد في التمييز بين المذكر والمؤنث، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنّ دوالّ التأنيث وردت متأخراً في تاريخ اللغة<sup>(1)</sup>، ولذا نجد كلمات جاز فيها التذكير والتأنيث<sup>(2)</sup>.

2- إنّ علماء اللغة وإن اتفقوا في بعض مسائل وجوب المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث الجنس، وكذلك في مواضع جوازها<sup>(3)</sup>، إلا أنّنا وجدناهم قد لجأوا إلى التأويل، فكلّ ما يدلّ على الجمع يحتمل أن يؤوّل بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، ويحتمل أن يؤوّل بالجمع فيكون مذكر المعنى<sup>(4)</sup>.

وقد نصّ علماء اللغة إلى أنّ المطابقة تلزم في موضعين<sup>(5)</sup>:

1- إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي.

2- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث.

كما نصّوا على جواز المطابقة، إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، أو إذا فصل بين الفعل والفاعل فاصلاً، أو كان الفاعل جمع تكسير. ومما وقفنا عليه في الكشف ما يلي:

3.9.3 ما حُمِل على المعنى:

في قوله تعالى: "يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (وقرىء<sup>(8)</sup>):

(1) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب: 252

(2) المذكر والمؤنث، الأنباري: 350، والمذكر والمؤنث، للسجستاني: 73، 161، والصاح: 1206/3.

(3) انظر شرح شذور الذهب: 171، وشرح ابن عقيل: 432/1، وما بعدها، وشرح الأنموذج: 105

(4) منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب: 171

(5) انظر شرح ابن عقيل: 432/1، 433، 438

(6) يوسف: 10.

(7) الكشف: 305/2

(8) البحر: 284/5، ومختصر ابن خالويه: 62، والإتحاف: 262، والكتاب: 51/1، ومعاني الفراء: 36/2،

والمحتسب: 237/1، وإعراب القراءات السبع: 301/1، وزاد المسير: 185/4، والدر المصون: 158/4

"تَلْتَقِطُهُ" بالتاء، على المعنى؛ لأنَّ بعضَ السيارةِ سيارَةٌ، كقوله<sup>(1)</sup>:

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ

ومنه: ذهبَتْ بعضُ أصابعه<sup>(2)</sup>.

يقول الزجاج: (وأجاز ذلك جميعُ النحويين - يقصد تأنيث (تلتقطه)، وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ بعضَ السَّيَّارةِ سيارَةٌ، فكأنَّه قال: تَلْتَقِطُهُ سيارَةٌ بعضُ سيارَةٍ)<sup>(3)</sup>. وذهب النحويون إلى جواز تأنيث (تَلْتَقِطُهُ) حملاً على المعنى؛ لأنَّ بعضَ السيارةِ سيارَةٌ، فاكتسب المضافُ من المضاف إليه معنى التأنيث<sup>(4)</sup>.

وفي قوله تعالى: "فَأَسْرَهَا يَوْسُفُ فِي نَفْسِهِ"<sup>(5)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(6)</sup>: (وفي قراءة ابن مسعود<sup>(7)</sup>: "فَأَسْرَهُ" على التذكير، يريد القول أو الكلام).

وقد تبع الزمخشري أبا اسحق الزجاج في هذا التوجيه، يقول الزجاج: (فَأَسْرَهُ يَوْسُفُ فِي نَفْسِهِ قَوْلُهُ: "بَلْ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا"<sup>(8)</sup>)، وذكر الطبري أنَّ قراءة (فَأَسْرَهُ) بالتذكير جائزة في العربية<sup>(9)</sup>. وفي قوله تعالى: "تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سَجِّيلٍ"<sup>(10)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(11)</sup>: (قرأ أبو حنيفة<sup>(12)</sup> (رحمه الله):

(1) للأعشى في ديوانه: 173، وخزانة الأدب: 106/5، والكتاب: 52/1، والأشباه والنظائر: 197/1، 92/2، وبلا نسبة في الخصائص: 186/2، ومغني اللبيب: 667/2، والمقتضب: 197/4، و199، وصدوره: =

وتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ

(2) قولٌ للعرب استشهد به سيبويه على اكتساب المضاف من المضاف إليه معنى التأنيث، انظر الكتاب: 51/1

(3) معاني الزجاج: 94/3.

(4) انظر الكتاب: 51/1، 52، ومعاني الزجاج: 94/3، والخصائص: 185/2، و186، والتبيان: 724/2، والمذكر والمؤنث، للأنباري، ط1: 592، ومغني اللبيب: 666/2

(5) يوسف: 77

(6) الكشاف: 336/2

(7) البحر: 333/5، والرازي: 188/18، والمحزر: 38/8، وروح المعاني: 33/13، والدر المصون: 204/4

(8) معاني الزجاج: 123/3

(9) الطبري: 20/13

(10) الفيل: 4

(11) الكشاف: 286/4

(12) البحر: 512/8، والقرطبي: 198/20، ومختصر ابن خالويه: 180، وإعراب ثلاثين سورة: 206، وإعراب القراءات السبع وعللها: 532/2، والرازي: 100/22

"يَرْمِيهِمْ"، أي الله تعالى، أو الطير؛ لأنه اسم جمع مذكر، وإنما يؤنث على المعنى). وأودَّ أن أُشيرَ إلى أن صاحبَ النَّشْرِ قد قال: إنَّ أبا حنيفة لا قراءة له - ويقصد (يرميهم) بالياء، وأنَّ القراءاتِ المنسوبةَ إليه موضوعةٌ، وقد أثبتَ العلماءُ وضعها<sup>(1)</sup>.

وقد أجمع جمهورُ علماءِ العربيةِ على جوازِ تأنيثِ الفعلِ وتذكيره إذا كان جمعاً غير مذكر سالماً<sup>(2)</sup>، لأنَّ غيرهَ من الجموعِ تقبلُ التأويلَ على اللفظِ تارةً وعلى المعنىِ أخرى<sup>(3)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تُقربكم عندنا زُلفى"<sup>(4)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>: "أراد: جماعة أموالكم ولا جماعة أولادكم بالتي تقربكم، وذلك أنَّ الجمعَ المكسّرَ عقلاؤه وغير عقلائه سواءً في حكم التأنيث، وهذا مذهبُ جمهورِ علماءِ العربيةِ كما ذكرنا، وقد جاء في الكشف غير ذلك<sup>(6)</sup>".

وقد وجّهَ الزمخشري بعضَ القراءاتِ على ظاهر اللفظ، كما في قوله تعالى: "إنَّ كانتُ إلاَّ صِيحَةً واحدةً فإذا هُم خَامِدُونَ"<sup>(7)</sup>، فقد جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع على كان التامة: "صِيحَةً"<sup>(9)</sup>)، أي ما وقعتُ إلاَّ صِيحَةً، والقياس والاستعمالُ على تذكير الفعل؛ لأنَّ المعنى: ما وقعَ شيءٌ إلاَّ صِيحَةً، ولكنه نظرَ إلى

(1) انظر النشر: 16/1، وينظر: حاشية الشهاب: 399/8، وروح المعاني: 303/30.

(2) انظر شرح ابن عقيل: 437/1،

(3) انظر إعراب ثلاثين سورة: 206

(4) سبأ: 37

(5) الكشف: 292/3

(6) النبأ: 81، والأعراف: 35، والأنبياء: 45، والحج: 2، والشعراء: 202، ويس: 29، والقيامة: 5، وفي

الكشف: 546/1، 77/2، 574/2، 4/3، 129/3، 320/3، 275/4

(7) يس: 29

(8) الكشف: 320/3

(9) النشر: 353/2، ومعاني الفراء: 375/2، والطبري: 3/23، والمحتسب: 206/2، ومختصر: 125،

والإتحاف: 364، ومعاني الزجاج: 284/4، وحاشية الصبان: 47/2، والأزهية، 194

ظاهر اللفظ، وأنّ الصيحة في حُكْمِ فاعلِ الفعل، ومثلها قراءة الحسن: "فأصْبَحُوا لا تُرَى إِلَّا مساكنهم"<sup>(1)</sup>. وبيت ذي الرمة:

وما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجِراشِعُ<sup>(2)</sup>

والحقيقة أنّ مسألة الفصل بـ (إلا) بين الفعل المؤنث وبين الفاعل مسألة للعلماء فيها آراء من حيث جواز تأنيث الفاعل أو تذكره، فقد عدّ الفراء تأنيث الفعل المفصول بينه وبين فاعله بالإقبيح، يقول: (فيه قبح في العربية، لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكره)<sup>(3)</sup>، وذهب الأخفش إلى أنّ التأنيث لا يجوز إلا في الشعر<sup>(4)</sup>. وأجاز ابن مالك الفصل بـ (إلا) في النثر على قلة، فقال<sup>(5)</sup>:

والحذف مع فصلٍ بالإقبيح كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلاء)

وقد استدللّ ابن هشام على جوازه في النثر من أمثلة مصنوعة كقولك:

(ما قام إلا هند) وبعض الاستعمالات الحيّة من مثل قراءة بعضهم (إن كانت إلا صيحة واحدة) وقراءة (فأصْبَحُوا لا تُرَى إِلَّا مساكنهم)<sup>(6)</sup>، وقال: (التذكير هنا أرجح)، باعتبار المعنى؛ فالفاعل في الحقيقة مذكّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ<sup>(7)</sup>، وهذا مذهب الزمخشري كما رأينا.

4.9.3 التأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل:

في قوله تعالى: "لا تحلّ لك النساء من بعد"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>:

(1) الأحقاف: 25

(2) لذي الرمة في ديوانه: 1274، وفي الكشاف: 320/3، وشرح ابن عقيل: 433/1.

(3) معاني الفراء: 55/3

(4) شرح شذور الذهب: 176، وشرح التصريح: 279/1، وانظر تفصيل القول في هذه المسألة: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 434/1

(5) شرح ابن عقيل: 433/1، وانظر شرح التصريح: 279/1

(6) شرح شذور الذهب: 176

(7) نفسه: 176

(8) الأحزاب: 52

(9) الكشاف: 270/3

"لا تَحَلِّ" وقرىء بالتذكير<sup>(1)</sup>:

"لا يحلُّ؛" لأنَّ تَأْنِيثَ الجَمْعِ غيرُ حَقِيقِي، وإِذَا جازَ بِغَيْرِ فَصْلِ - كما في قولهِ تعالى: "وقال نسوة"<sup>(2)</sup> - كان مع الفصل أجوز).

لقد ذهب النحويون إلى جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان الفاعل مجازياً التأنيث، وكان جمع تكسير أو اسم جمع، تقول: قامت النساء، وقام النساء<sup>(3)</sup>، كما وأجازوا الوجهين، إذا وجدَ فاصلاً بينهما.

وفي قوله تعالى: "ولم تكن له صاحبة"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "ولم يكن له صاحبة" بالياء، وإنما جاز للفصل، كقوله<sup>(7)</sup>:

لقد وُلِدَ الأُخَيْطَلُ أُمُّ سُوءٍ

فكان الفصلُ في الآية الكريمة (بالظرف) الجار والمجرور (له)، فجاز تذكير الفعل (يكن)<sup>(8)</sup>، وأما الشاهد، فكان الفصل بين الفعل (وُلِدَ) والفاعل (أُمُّ سُوءٍ) بالمفعول به (الأخيطل) تصغير (الأخطل) الشاعر المعروف.

ومثل هذا التوجيه في قوله تعالى: "ولن تُغنيَ عنكم فنتتكم"<sup>(9)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(10)</sup>:

(1) غرائب القرآن: 20/22، وحجة القراءات: 579، والكشف: 199/2، والعنوان: 155، والتذكرة في

القراءات الثمان: 503/2

(2) يوسف: 30

(3) شرح التصريح: 280/1، وشدور الذهب: 175

(4) الأنعام: 101

(5) الكشف: 41/2

(6) البحر: 194/4، وغرائب القرآن: 177/7، ومختصر: 40، والمحاسب: 224/1، والمحرر: 304/5،

وروح المعاني: 242/7

(7) لجرير في ديوانه: 283، وانظر: 549، وفي شرح التصريح: 279/1، وفيه: (الأخيطل تصغير الأخطل)

وشرح المفصل: 92/5، والمقاصد النحوية: 468/2، وبلا نسبة في الأنصاف: 152، والمقتضب: 148/2

و349/3، والممنوع في التصريف: 149، والخصائص: 183/2 وعجزه:

على باب استنها صُلْبٌ وشامٌ

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 527/1

(9) الأنفال: 19

(10) الكشف: 150/2

"وقرىء<sup>(1)</sup>: (ولن يغني عنكم)، للفصل"، ومقصود قول الزمخشري أنه فصل بين الفعل (يغني) وفاعله ((فتنتكم) بالجار والمجرور (عنكم) فجاز تذكير الفعل؛ لأن تأنيث الفاعل مجاز، وحسنه الفصل. وقد جاء في الكشاف غير ذلك<sup>(2)</sup>.  
وقد وجه الزمخشري قراءات في هذا الباب - تأنيث الفعل - لوقوع خبره مؤنثاً، من ذلك:

في قوله تعالى: "ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>: "تكن" بالتاء، وفتنتهم بالنصب، وإنما أنت (أن قالوا) لوقوع الخبر مؤنثاً، كقولك: (من كانت أمك)<sup>(6)</sup>، وقرىء: بالياء ونصب الفتنة). وعلى هذه القراءة (لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) كانت (فتنتهم) بالنصب خبر كان مقدّم، والمصدر المؤول (أن قالوا) في محل رفع اسم كان مؤخر، وإنما كان تأنيث (تكن) لأجل الخبر (فتنتهم)، ونظيرها عند الزمخشري (من كانت أمك) حيث أوقع التأنيث على (من)، وهذا قول سيبويه<sup>(7)</sup>. وقد استدلل الزمخشري في موضع آخر<sup>(8)</sup> بشاهد شعري يقوي هذه القراءة، وهو قول لبيد<sup>(9)</sup>:

فمضى وقدمها وكانت عادةً      منه إذا هي عردت إقدامها  
فأنت الشاعر الإقدام لتأنيث العادة<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) مختصر ابن خالويه: 49، والبحر: 479/4، وروح المعاني: 188/9، والدر المصون: 410/3.  
(2) الأنفال: 50، والنحل: 28، وفي الكشاف: 163/2، 407/2  
(3) الأنعام: 23  
(4) الكشاف: 11/2  
(5) السبعة: 254، والمبسوط: 192، والقرطبي: 403/6، والكشف: 426/1، والكافي: 88، والتبصرة: 491، وشرح الشاطبية: 190، والنشر: 248/2، والمذكر والمؤنث، للأبباري، ط1: 608، وتذكرة النحاة: 583  
(6) قول لبعض العرب في كتاب سيبويه: 51/1  
(7) الكتاب: 51/1  
(8) انظر الكشاف: 128/3، وفي توجيه قوله تعالى: "أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، الشعراء: 197  
(9) في ديوانه: 306، وفي الخصائص: 184/2، والأشباه والنظائر: 151/3، ولسان العرب: 89/10 (عرد)، و42/12 (قدم)، والعين: 32/2، وبلا نسبة في الخصائص: 116/1  
(10) الخصائص: 184/2، وانظر لسان العرب: 89/10 (عرد).

ومما وجهه الزمخشري لأنّ الفعلَ ممّا يستوي فيه التذكير والتأنيث قوله تعالى: "ولتستبين سبيلُ المُجرمين" (1)، يقول (2): (وقرىء (3): "ولتستبين"، بالتاء والياء مع رفع السبيل؛ لأنها تُذكر وتؤنث)، و(السبيل) مما يذكر ويؤنث في اللغة (4)، وذهب الأخفش إلى أنّ تأنيثها لغةُ أهلِ الحجاز، وتذكيرها لغةُ تميم (5).

---

(1) الأنعام: 55

(2) الكشف: 23/2

(3) السبعة: 258، ومشكل إعراب القرآن: 269/1، ومعاني الفراء: 337/1، والرازي: 6/13، الكشف:

433/1، والمكرر: 38، والتبصرة: 495، والعنوان: 91، ومعاني الزجاج: 254/2

(4) المذكر والمؤنث، الأنباري: 319 و320، والمذكر والمؤنث، السجستاني: 146.

(5) انظر معاني الأخفش: 276/1

## الفصل الرابع

### المستوى النحوي

النحو في اللغة القصد والطريق<sup>(1)</sup>، يقول الأزهرى: (قال: وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، وقال للناس: أنحوا نحوَه، فسُمِّي نحواً... ومنه سُمِّي النحوي؛ لأنه يحرفُ الكلامَ إلى وجوه الإعراب)<sup>(2)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو انتحاء سمّت كلام العرب، في تصرفه من إعرابٍ وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها رُدَّ به إليها<sup>(3)</sup>. وهو أيضاً، العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلفت منها<sup>(4)</sup>.

يظهر من المعنيين - اللغوي والاصطلاحي ارتباطه بمصطلح الإعراب؛ فالإعرابُ في اللغة الإبانة والإفصاح، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب<sup>(5)</sup>.

ومعناه في الاصطلاح - أيضاً-: (أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدرٌ بجلبه العاملُ في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع)<sup>(6)</sup>. فعلم النحو يُعنى بالدرجة الأولى بالنظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعرابٍ وبناء، كما يُعنى بأمور أخرى: كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التغييرات غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب<sup>(7)</sup>.

(1) الصحاح: (نحا) : 2503/6، ولسان العرب: 213/14 (نحا)

(2) تهذيب اللغة: 252/5

(3) الخصائص: 88/1، وانظر لسان العرب: 213/14

(4) شرح الأشموني: 13/1، وانظر الاقتراح: 36،37.

(5) انظر اللسان: 83/10 (عرب)، والكليات: 129/1، والنهاية: 200/3.

(6) شرح شذور الذهب: 33، وانظر التعريفات: 31، وشرح الأشموني: 39/1.

(7) انظر معاني النحو، السامرائي: 5/1



وتعدُّ ظاهرةُ الإعراب من أبرز الظواهر في اللّغة العربيّة، وقد ورثت العربيّة ظاهرةَ الإعراب من اللّغة السامية الأمّ، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلّها معربة<sup>(1)</sup>.

ومما رصدته الدراسة من قراءات في الكشف الظواهر التالية:  
أولاً: إسناد الجملة<sup>(2)</sup>:

يُعرّفُ الزمخشري الكلامَ بأنّه المركّب من كلمتين، أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين، كقولك: "زيدٌ أخوك"، و"بشرٌ صاحبك"، أو في فعلٍ واسم، نحو قولك: "ضربَ زيدٌ" و"انطلق بكرٌ" وتُسمّى جملة<sup>(3)</sup>، فقد جعل الزمخشري الكلامَ والجملة مترادفين، مما دفع ابن هشام بأن يردّ ذلك، فالجملة أعمّ والكلام أخصّ منها، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمّهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلّة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام<sup>(4)</sup>.

والحقيقة أننا نميل إلى رأي السيوطي الذي ينقله من شيخه الكافيجي، في أن إطلاق الزمخشري على جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلّة بأنها جملٌ، إنّما هو إطلاقٌ مجازي؛ "لأنّ كلاً منها كان جملةً قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك"<sup>(5)</sup>.

يجمع النحويّون على أنّ الجملة تتكوّن من ركنين أساسيين، هما المسند والمُسند إليه، بصرف النظر عن اختلافهم في الجملة والكلام - فالمسند إليه: هو المُتحدّثُ عنه ولا يكون إلّا اسماً، والمسند هو المُتحدّثُ به ويكون فعلاً أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وما عداهما فضلةٌ أو قيد<sup>(6)</sup>.

(1) انظر معاني النحو: 20، والتطور النحوي، برجسترايسر: 54، 116، وقضية الإعراب في العربيّة، رمضان عبدالنواب، مجلّة المجلّة، ع: 114، سنة: 1966، ص: 105.

(2) لم تتعرض الدراسة في هذا الموضوع إلى جميع مواضع الإسناد، بل تركت بعضه ليتمّ تناوله تحت بعض البواب النحوية القادمة في هذا الفصل، كالجمل المنسوخة بالفعل أو المنسوخة بالحرف...

(3) المفصل: 33

(4) انظر مغني اللبيب: 490/2، وهمع الهوامع: 55/1

(5) همع الهوامع: 56/1، وانظر الكشف: 494/4

(6) انظر معاني النحو: 14/1

وقد قسم الباحثُ ما رصده من قراءاتٍ إلى قسمين:

- 1- الإسناد الفعلي (الجملة الفعلية).
- 2- الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر) وتناول فيه:

أ-المبتدأ والخبر

ب-حذف المبتدأ

ج-حذف الخبر.

#### 1.4 الإسناد الفعلي:

في قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (... فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجَّهَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ<sup>(3)</sup>: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"، وهو عمر بن عبدالعزيز، وَيُحْكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؟ قُلْتُ: الْخَشْيَةُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اسْتِعَارَةٌ، وَالْمَعْنَى: إِنَّمَا يُجَلُّهُمْ وَيَعْظَّمُهُمْ كَمَا يُجَلُّ الْمَهَيْبُ الْمُخْشَى مِنَ الرِّجَالِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ عِبَادِهِ).

والحقيقة أنّ هناك عالمين قد شككا في هذه القراءة، وهما أبو حيان في بحره<sup>(4)</sup> ولكنه مع تشكيكه فيها لم يقدم دليلاً على بطلانها لا من حيث النقل، ولا من حيث المعنى.

والثاني الجزري في نشره<sup>(5)</sup>، وهو أيضاً لم يقدم دليلاً على ردّها، وإنّما نفى أنّ تكون هذه القراءة لأبي حنيفة، وقد يكون هذا صحيحاً، لكنه ليس بالقول الفصل في ردّها، فقد وجدنا في أثناء تخريج هذه القراءة، أنّ عمرَ بنَ عبدالعزيز وأبا حيوه قد قرأاً بها.

لقد تَبَعَ معظمُ المفسرين الزمخشري في توجيه هذه القراءة، فهي استعارة، بمعنى نفي الخَشْيَةِ والخوفِ عن الذاتِ الإلهية، وتخريجها على التعظيم والإجلال

(1) فاطر: 28

(2) الكشف: 308/3

(3) الرازي: 21/26، وفتح القدير: 348/4، والقرطبي: 344/14، والنتيان: 1075/2، وغرائب القرآن:

79/22، وإعراب القراءات الشواذ: 349/2، وروح المعاني: 191/22.

(4) البحر المحيط: 312/7

(5) النشر في القراءات العشر: 16/1.

لأولي العلم<sup>(1)</sup>. وعدّ السمين الحلبيّ هذه القراءة، مثل قراءة: "وإذا ابتلى إبراهيمُ ربّه"<sup>(2)</sup>، برفع إبراهيم ونصب "ربّه"<sup>(3)</sup>. وفي قوله تعالى: "وكلمّ الله موسى تكليمًا"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنّهما قرأا<sup>(6)</sup>): "وكلمّ الله" بالنصب، ومن بدع التفسير أنّه من الكلم، وأنّ معناه: وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخاليب الفتن). واللافت في قول الزمخشري هذا (ومن بدع التفسير أنّه من الكلم)، وهو تفسيرٌ للمعتزلة<sup>(7)</sup>، وقد أنكره الزمخشري، يقول صاحب الإنصاف: (وصدق الزمخشري وأنصف، إنّ لمن بدع التفسير التي ينبو عنها الفهم، ولا يبين بها إلاّ الوهم)<sup>(8)</sup>. والحقيقة أنّنا نرى في هذه القراءة أنّ توجّه على أنّ (موسى) هو الفاعل، ولفظ الجلالة "الله" هو مفعولٌ به، أمّا مسألة الكلام، كيفيته وماهيته، فقد طال الكلام فيها، واختلف فيها علماء الإسلام، وبهذه المسألة سُمّي علم أصول الدين بعلم الكلام<sup>(9)</sup>. وفي قوله تعالى: "فإذا نُفخَ في الصورِ نفخةً واحدةً"<sup>(10)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(11)</sup>: (وقرأ أبو السّمّال<sup>(12)</sup>): "نفخةً واحدةً" بالنصب، مُسنداً الفعلَ إلى الجار والمجرور)

(1) معجم القراءات القرآنية، عبداللطيف الخطيب: 433/7

(2) البقرة: 24

(3) الدرّ المصون: 468/5

(4) النساء: 164

(5) الكشاف: 582/1

(6) المحتسب: 204/1، والمحرر: 296، ومختصر ابن خالويه: 30، وفتح القدير: 538/1، وروح المعاني:

18/6، والدرّ المصون: 466/2

(7) انظر الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 582/1

(8) نفسه: 583/1

(9) البحر المحيط: 398/3

(10) الحاقة: 13

(11) الكشاف: 151/4

(12) مختصر ابن خالويه: 161، والرازي: 107/30، والقرطبي: 264/19، والمحرر: 67/15.

وقراءة النَّصْبِ "نفخةً واحدةً" قراءةً جائزةً في العربيَّة، لأنَّ الجارَ والمجرورَ (في الصَّور) يقومُ مقامَ نائبِ الفاعلِ، يقولُ الزجاج: (والمعنى: نُفَخَ الصَّورُ نَفْخَةً واحدةً)<sup>(1)</sup>.

وقد جاء في الكشاف غير ذلك<sup>(2)</sup>.

#### 2.4 الإسناد الاسمي:

رصدت الدِّراسةُ قراءاتٍ لا بأسَ بها وجَّهها الزمخشري على الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر)، وكانت هذه القراءاتُ تدور في المحاور التالية:

أ- المبتدأ والخبر.

ب- حذف المبتدأ .

ج- حذف الخبر.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الزمخشري في توجيهاته لم يشرُ إلى مواضعِ حذفِ المبتدأ وجوباً أو جوازاً، وكذلك في توجيهاته للخبر وإنما كان يكتفي بالقول: على حذف المبتدأ، أو الخبر أو على تقدير كذا، كما سيظهر تالياً.

#### 1- المبتدأ والخبر:

في قوله تعالى: "إنا سخرنا الجبالَ معه... والطَّيْرَ مَحْشُورَةً"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>): "والطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ" بالرفع، وارتفاعهما على الابتداء والخبر<sup>(6)</sup>.

(1) معاني الزجاج: 216/5

(2) الأنعام: 94، والأعراف: 54، والتوبة: 37، وسبأ: 19، 20، والعنكبوت: 25، والهمزة: 4، وفي الكشاف على التوالي: 36/2، و82/2، و189/2، و286/3، و203/3، و284/4.

(3) ص: 18، و19

(4) الكشاف: 365/3

(5) مختصر ابن خالويه: 129، والرازي: 186/26، والقرطبي: 161/15، والمحزر: 433/13، وزاد المسير: 111/7، وروح المعاني: 176/23، والدر المصون: 529/5.

(6) انظر البحر المحيط: 390/7، ومعاني الفراء: 401/2، وإعراب النحاس: 790/2.

وفي قوله تعالى: "اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>: "مِثْلَهُنَّ" بالنصبِ على (سبعَ سَمَاوَاتٍ)، والرفع على الابتداء وخبره من الأرض).

وفي قوله تعالى: "وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ.." <sup>(4)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وقرأ علي وابن مسعود والشعبي<sup>(6)</sup>: "والْعُمْرَةَ لِلَّهِ" بالرفع، كأنهم قصدوا بذلك إخراجها من حكم الحج، وهو الوجوب).

نلاحظُ أنَّ الزمخشري اعتمد في توجيهه قراءة الرفع (العمرة) على المعنى؛ إذ إنَّ قراءة النصب تدخل (العمرة) في الأمر، فهي معطوفةٌ على (الحج). وفي قوله تعالى: "وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوهاً شَهْرٌ وَرَوَاحُها شَهْرٌ"<sup>(7)</sup>، وجاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: ("وسَخَّرنا الرِّيحَ فيمن نصب، ولسليمان الرِّيحُ مسخَّرةً" فيمن رفع<sup>(9)</sup>، وكذلك قراءة "الرِّيحَ" بالرفع). فتكون قراءة النصب على تقدير فعلٍ محذوف (سَخَّرنا) وهذا ما يرجِّحه الطبري<sup>(10)</sup>، وأمَّا قراءة (الرِّيحُ) بالرفع، فتكون على الابتداء وخبرها شبه الجملة المتقدمة عليه (لسليمان). ووجهُ الزمخشري قراءاتٍ أخرى التوجيهَ نفسه<sup>(11)</sup>.

(1) الطلاق: 12

(2) الكشاف: 124/4

(3) البحر: 278/8، ومعاني الفراء: 165/3، والتبيان، 1228/2، ومختصر ابن خالويه: 158، وإعراب النحاس: 458/3، وإعراب القراءات الشواذ: 597/2.

(4) البقرة: 196

(5) الكشاف: 314/1

(6) الإتحاف: 155، والطبري: 122/2، والمحزر: 151/2، والرازي: 140/5، ومعاني الفراء: 117/1، ومعاني الزجاج: 266/1، وإيضاح الوقف والابتداء: 545.

(7) سبأ: 12، والأنبياء: 81

(8) الكشاف: 282/3، وانظر: 580/2

(9) حجة القراءات: 584، والكشف: 203/2، والسبعة: 527، والتبصرة: 644، والمبسوط: 361، والعنوان: 156، وشرح الشاطبية: 271.

(10) انظر الطبري: 47/22

(11) الأنبياء: 2، والحج: 65، والأنعام: 59، و96، ويونس: 61، والنحل: 12، والحديد: 10، وفي الكشاف: 562/2، و21/3، و25/2، و38/2، و243/2، و403/2، و63/4.

## 2- حذف المبتدأ:

في قوله تعالى: "لا باردٍ ولا كريمٍ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>: "لا باردٌ ولا كريمٌ" بالرفع، أي: لا هو كذلك)، وقد حمل أبو حيان هذه القراءة "لا باردٌ" على قول الأخطل<sup>(4)</sup>:

ولَقَدْ أُبَيِّتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ  
يريد: لا أنا حَرْجٌ<sup>(5)</sup>.

والحقيقة أن بعض النحويين منع تأويله على حذف المبتدأ، يقول سيبويه: (فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: كان عبدالله لا مسلمٌ ولا صالحٌ، على إضمار هو)<sup>(6)</sup>.  
ووجه الرفع عند الخليل على الحكاية، والمعنى: (فأبيت كألذي يقال له: لا حرجٌ ولا محروم)<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى: "ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ" وهذا بعلي شيخاً<sup>(8)</sup>. جاء في الكشف<sup>(9)</sup>: (وقرىء<sup>(10)</sup>: "شيخٌ" على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي، هو شيخٌ، أو (بعلي) بدل من المبتدأ، وشيخٌ: خبرٌ، أو يكونان معاً خبرين).  
يبدو من تأويلات الزمخشري النحوية في قراءة (شيخٌ) بالرفع أنها تحتمل وجوهاً إعرابية متعددة، وكلُّ هذه التأويلات مقبولة في العربية، وهي تنبئ عن فكرٍ

(1) الواقعة: 44

(2) الكشف: 55/4

(3) روح المعاني: 144/27، والدر المصون: 260/6، وإعراب القراءات الشواذ: 553/2.

(4) للأخطل في ديوانه: 84، وفيه: ولقد أكون من الفتاة بمنزل، والبيت من شواهد الكتاب: 84/2 و399/2، وشرح المفصل: 146/3، و87/7، والأصول في النحو: 324/2، والإنصاف: 572، وخزانة الأدب: 553/2.

(5) البحر المحيط: 209/8

(6) الكتاب: 84/2، وانظر: 399

(7) نفسه: 84/2

(8) هود: 72

(9) الكشف: 281/2

(10) كتاب المصاحف: 63، والإتحاف: 259، ومختصر ابن خالويه: 60، والمحتسب: 324/1، والرازي:

29/18، ومعاني الزجاج: 63/3، و125/4

نحويّ عند علماء العربيّة القدماء، إذ كانوا يقبلون المسألة الواحدة على أكثر من وجه، وهذا ما ظهر لنا في تتبعنا لهذه القراءة<sup>(1)</sup>.

وفي قوله تعالى: "تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرىء<sup>(4)</sup>): "تنزيل" بالوُفْع، على خبر لمبتدأ محذوف)، ويمكن تقدير هذا المبتدأ بـ (هو تنزيل)، أو (هذا تنزيل)، يقول الفراء<sup>(5)</sup>: (ولو كانت (تنزيل) على الاستئناف كان صواباً).

وجاء في الكشف قراءاتٌ أخرى<sup>(6)</sup>.

### 3- حذف الخبر:

في قوله تعالى: "وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنةً للناس والشجرة الملعونة في القرآن"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (وقرىء<sup>(9)</sup>): "والشجرة الملعونة" بالرفع، على أنّها مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قيل: والشجرة الملعونة في القرآن كذلك). وعدّ العكبري هذه القراءة شاذّة، ووجهها توجيه الزمخشري، وأضاف جواز أن يكون (في القرآن) هو الخبر<sup>(10)</sup>.

(1) انظر الكتاب: 83/2، ومغني اللبيب: 749/2، والأصول في النحو: 151/1، والتبيان: 707/2، و708، ومشكل إعراب القرآن: 401/1

(2) طه: 4

(3) الكشف: 529/2

(4) البحر المحيط: 225/6، والقرطبي: 169/11، وروح المعاني: 152/16، وفتح القدير: 356/3.

(5) معاني الفراء: 174/2

(6) من ذلك: البقرة: 102، والأنعام: 100، ويوسف: 111، والقصص: 46، والأحزاب: 50، سبأ: 15، وص: 50، وق: 8، والواقعة: 75، وفي الكشف: 301/1، و40/2، و348/2، و182/3، و269/3، و284/3، و378/3، و4/4، و58/4.

(7) الإسراء: 60

(8) الكشف: 455/2

(9) البحر المحيط: 56/6، ومعاني الفراء: 126/2، وإعراب النحاس: 249/2، وروح المعاني: 106/15، والدر المصون: 403/4.

(10) التبيان في إعراب القرآن: 826/2

وفي قوله تعالى: "وَفَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>): "وفاكهةٌ كثيرةٌ" بالرفع، على وهناك فاكهةٌ).  
 وقال تعالى: "قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ"<sup>(4)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "فالحقَّ والحقَّ" منصوبين... ومرفوعين: على أنَّ الأوَّلَ مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: "العمرك"<sup>(7)</sup>، أي: فالحقُّ قسَمي لِأَمْلَأَنَّ، والحقُّ أقولُ، أي: أقوله، كقوله: كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ).

فعدَّ الزمخشري (الحقُّ) الأوَّلَى متضمَّنةً معنى القسم وشبهها بالقسم الصريح (العمرك)، فَحَذَفَ الخبرُ وجوباً.  
 والحقيقة أنني أتصوِّر أنَّ الزمخشري قصدَ (بالحقِّ) الله سبحانه وتعالى، فكأنَّ ربَّ العِزَّةِ يقسم بنفسه لِإِمْلاَنِّ جَهَنَّمَ من الشيطان وممَّن يتَّبَعه.  
 وقد نصَّ النحويون على أنَّ الخبرَ يحذف وجوباً إذا كان المبتدأ صريحاً بالقسم<sup>(8)</sup>، ويكون تقدير الخبر "قسَمي".  
 وفي الكشف قراءات أُخرى<sup>(9)</sup>.

### 3.4 المنصوبات:

أشيرُ قبلَ أنْ أستعرضَ القراءاتِ التي رصَدتها الدِّراسةُ تحت هذا العنوان -المنصوبات- إلى أنني قسَمْتُها إلى قسمين<sup>(10)</sup>:

- 
- (1) الواقعة: 32  
 (2) الكشف: 54/4  
 (3) البحر المحيط: 207/8، والدر المصون: 259/6، وروح المعاني: 141/27.  
 (4) ص: 84  
 (5) الكشف: 384/3  
 (6) مختصر ابن خالويه: 130، وإعراب النحاس: 906/2، والإتحاف: 374، والتبيان: 1107/2، ومغني اللبيب: 510/2، والمحزر: 493/12، والبحر: 411/7  
 (7) الحجر: 72 (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ).  
 (8) انظر أوضح المسالك: 202/1  
 (9) انظر من ذلك: سبأ: 23، والزمر: 29، وفي الكشف: 288/3، و397/3.  
 (10) أخذت هذه المنهجية عن د. يحيى عباينة في تناوله للمصطلحات النحوية في باب المنصوبات، انظر (في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري): 71



الأول: المفاعيل: وهي المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول المطلق. (ولم تقف الدراسة على قراءات كافية وُجِّهت على المفعول فيه)<sup>(1)</sup>.  
الثاني: ما حمله النحويون على المفعول به، ويشمل: الاختصاص، والاشتغال، (والنداء والاستثناء).

### 1.3.4 المفاعيل:

#### 1- المفعول به:

هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعلِ في مثل قولك (ضربَ زيدٌ عمراً)، "وَبَلَغْتُ الْبَلَدَ"، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة<sup>(2)</sup>.

ومما وُجِّهَ الزمخشري على المفعول به ما يلي:

في قوله تعالى: "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ.." <sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرأ الحسن<sup>(5)</sup>): "ذَا مَسْغَبَةٍ" نَصَبَهُ بِإِطْعَامٍ، ومعناه: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ ذَا مَسْغَبَةٍ).

يظهر في هذه القراءة (ذا) بالنصب أن القارئَ نصبها على المفعول للمصدر، كما ويظهر من قول الزمخشري أن الأصل: إنساناً ذَا مَسْغَبَةٍ، فحذف الموصوفَ، وأقام الصفةَ مقامه، وهذا قول الفراء: (تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ يَتِيمًا ذَا مَسْغَبَةٍ)<sup>(6)</sup>.

(1) انظر المائدة: 119، وفي الكشف: 658/1

(2) المفصل: 65، وانظر التعريفات: 241، وفي المصطلح النحوي البصري: 78

(3) البلد: 14

(4) الكشف: 257/4

(5) الإتحاف: 439، والمحتسب: 362/2، ومختصر ابن خالويه: 174، وفتح القدير: 445/5، والرازي:

.186/31

(6) معاني الفراء: 265/3، وانظر البحر المحيط: 476/8، وإعراب ثلاثين سورة: 101

وفي قوله تعالى: "وَجَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سِوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ"<sup>(1)</sup>. وجاء في الكشف<sup>(2)</sup>:  
 ("سواءً" بالنصبِ قراءة حفص<sup>(3)</sup>، والباقون على الرفع، ووجهُ النَّصْبِ أَنَّهُ ثَانِي  
 مَفْعُولِي جَعَلْنَاهُ، وفي قراءة الرفع "سواءً" الجملةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ).

والحقيقة أَنَّ توجيهِ الزمخشري هذا، هو قول جمهور النحويين، إذ ذهبوا إلى أَنَّ  
 (سواءً) بالنصب مفعول ثانٍ للفعل (جعل) إِنْ عُدِّيَ لمفعولين، أو على الحال من هاء  
 "جعلناه" إِنْ عُدِّيَ لمفعول واحد<sup>(4)</sup>، والطبري لا يستجيز القراءة بها، وَإِنْ كَانَ لَهَا  
 وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، لِاجْتِمَاعِ الْقِرَاءِ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ "سواءً"<sup>(5)</sup>.

وفي قوله تعالى: "وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ"<sup>(6)</sup>،  
 جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: ("الذي أُنزِلَ إِلَيْكَ" "الحق" هما مفعولان يرى، و"هو" فصل،  
 وَمَنْ قَرَأَ<sup>(8)</sup> (الحقُّ) بالرفع، جعله مبتدأً والحقُّ خبراً، والجملةُ في موضع المفعول  
 الثَّانِي).

والحقيقة أَنَّ مسألة ضمير الفصل هي إحدى مسائل الخلاف بين المدرستين<sup>(9)</sup>،  
 غير أَنَّ أَبَا حَيَّانَ ذَكَرَ أَنَّ التَّمْيِيزِيَّيْنَ يَجْعَلُونَ مَا هُوَ فَصْلٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مَبْتَدَأً<sup>(10)</sup>.

(1) الحج: 25

(2) الكشف: 11/3

(3) التيسير: 157، حجة ابن خالويه: 154، وحجة القراءات: 475، ومعاني الزجاج: 42/3، والتبصرة: 601،  
 والمكرر: 86، والعنوان: 134، والمبسوط: 306.

(4) انظر البحر المحيط: 363/6، والكشف: 118/2، ومشكل إعراب القرآن: 95/2، وإعراب القراءات السبع  
 وعللها: 74/2.

(5) الطبري: 103/17

(6) سبأ: 6

(7) الكشف: 280/3

(8) مختصر ابن خالويه: 121، وفتح القدير: 313/4، ومعاني الفراء: 352/2، القرطبي: 262/14.

(9) الإنصاف: 567، والمقتضب: 271/4، وشرح التصريح: 95/1، والمفصل: 168، وانظر في المصطلح  
 النحوي البصري: 7، ومصطلح النحو الكوفي: 23.

(10) البحر المحيط: 259/7

وفي قوله تعالى: "وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: ("بالذُّهْنِ" في موضع الحال: أي تَنْبُتُ وفيها الذُّهْنُ، وقرئ: "تَنْبُتُ"<sup>(3)</sup>، وفيه وجهان: أحدهما أنْ أَنْبَتَ بمعنى نَبَتَ<sup>(4)</sup>، وأنشد لزهير<sup>(5)</sup>:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ.

والثاني: أنْ مفعوله محذوف: أي تَنْبُتُ زَيْتُونَهَا وفيه الزيت).

يظهر من العرض السابق قراءتان:

الأولى: "تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ" فتكون "الباء" في (بالذُّهْنِ) للحال، أي ملتبسة بالذُّهْنِ، ويجوز أنْ تكونَ للتعديّة؛ لأنَّ الفعلَ قبلها ثلاثي.

والثانية: "تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ"، وفيها وجهان<sup>(6)</sup>:

الأول: أنْ "تَنْبُتُ" فعلٌ لازمٌ، يقال: نَبَتَ الْبَقْلُ، وَأَنْبَتَ بمعنى واحد، وتكون الباء للحال أو للتعديّة.

الثاني: أنْ "تَنْبُتُ" فعلٌ متعدّدٌ، والمفعول محذوف، تقديره: تَنْبُتُ ثَمَرَهَا أو جناها.  
2-المفعول لأجله:

حدّد الزمخشري المفعول له<sup>(7)</sup>: (بأنّه هو علّة الإقدام على الفعل، وهو جواب "لمّة"<sup>(8)</sup>)، وذلك قولك: "فعلتُ كذا مخافة الشرِّ، وادّخارَ فلانٌ" و"ضربتهُ تأديباً له".. وفيه ثلاثُ شرائط: أنْ يكون مصدرًا، وفعالًا لفاعل الفعل المعلّل، ومقارنًا له في

(1) المؤمنون: 20، وفي المصحف الذي بين أيدينا والمروي عن حفص عن عاصم (تَنْبُتُ).

(2) الكشاف: 29/3

(3) السبعة: 445، والتبصرة: 604، والتيسير: 159، حجة القراءات: 485، والعنوان: 136، والمبسوط: 311، والمكرر: 87، وإرشاد المبتدي: 454

(4) تناولت الدراسة في الفصل السابق فعل وأفعل بمعنى واحد.

(5) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 111، وخزانة الأدب: 50/1، وتاج العروس: 110/5، والمحتسب: 29/2، ومغني اللبيب: 139/1، ويروى (أنبت)، بدل (نبت).

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن: 952/2، والكشف: 127/2، ومشكل إعراب القرآن: 106/2، ومغني

اللبيب: 139/1، وإعراب القراءات السبع وعللها: 87/2، 88

(7) انظر مراحل تطوّر هذا المصطلح: في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري: 80-84

(8) بمعنى: لماذا.

الوجود، فإنْ فَقَدَ شَيْءٌ مِنْهَا فَالِلَّامِ، كَقَوْلِكَ: "جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ وَاللَّبَنِ وَإِكْرَامِكَ الزَّائِرِ"<sup>(1)</sup>.

ومما وَجَّهَ الزَّمخَشَرِيُّ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ فِي الْكَشَافِ:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ"<sup>(2)</sup>، جَاءَ فِي الْكَشَافِ<sup>(3)</sup>: ( وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى<sup>(4)</sup>: " حِذَارَ الْمَوْتِ"، وَانْتَصَبَتْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ كَقَوْلِهِ<sup>(5)</sup>:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ

وَحِذَارٌ مَصْدَرٌ<sup>(6)</sup> كَحَذَرَ، لَذَا جَازَ انْتِصَابُهَا عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ"<sup>(7)</sup>، وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ<sup>(8)</sup>: ("لَذَّةٌ" تَأْنِيثٌ لَذٌّ، وَهُوَ اللَّذِيذُ، أَوْ وَصِفَ بِمَصْدَرٍ، وَقُرِئَ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ<sup>(9)</sup>: فَالْجَرُّ عَلَى صِفَةِ الْخَمْرِ، وَالرَّفْعُ عَلَى صِفَةِ الْأَهَارِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْعِلَّةِ: أَيِ لِأَجْلِ لَذَّةِ لِلشَّارِبِينَ) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ"<sup>(10)</sup>. جَاءَ فِي الْكَشَافِ<sup>(11)</sup>:

(1) المفصل: 93، وانظر شرح المفصل: 52/2، والنحو المصفى: 444، ومعجم النحو: 359، والكتاب:

369/1، وأصول النحو: 249/1

(2) البقرة: 19

(3) الكشاف: 218/1

(4) البحر: 87/1، والقرطبي: 220/1، ومعاني الزجاج: 97/1، والمحزر: 192/1، ومختصر ابن خالويه: 3.

(5) صدر بيت لحاتم الطائي في ديوانه: 224، وعجزه: وأعرض عن شتم اللئيم تكراً

وهو من شواهد الكتاب: 368/1، 126/3، وشرح المفصل: 54/2، وخزانة الأدب: 491/1، وبلا نسبة في المقتضب: 347/2.

(6) لسان العرب: 64/4 (حذر).

(7) محمد: 15

(8) الكشاف: 534/3

(9) تحفة الأقران: 72، ومشكل إعراب القرآن: 307/2، والبحر: 46/8، ومعاني الفراء: 60/3، وروح

المعاني: 48/26، وفتح القدير: 34/5.

(10) يوسف: 18

(11) الكشاف: 308/2.

(وقرىء<sup>(1)</sup>): "كذِباً" نصباً على الحال، بمعنى جاءوا به كاذبين، ويجوز أن يكون مفعولاً له).

وقد أجاز علماء العربية الوجهين، لكنهم رجّحوا الحال على المفعول لأجله، لأنه من النكرة على خلاف القياس<sup>(2)</sup>، وقد أجاز الزمخشري مجيء المفعول لأجله نكرةً ومعرفةً، ومثّل على ذلك بشاهد للعجاج<sup>(3)</sup>:

يَرَكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ      مخافةً وزَعَلَ المحبُورِ  
والهولَ من تَهوُّلِ الهُبُورِ

حيث وقوع (مخافةً) مفعولٌ لأجله وهي نكرة، ووقوع "زعل" و"الهول" كذلك، وهما معرفتان.

وفي قوله تعالى: "تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً"<sup>(4)</sup>. جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرأ زيد ابن علي<sup>(6)</sup>): "تُوباً نَصُوحاً"، وقرىء: "نُصُوحاً" بالضم وهو مصدر<sup>(7)</sup>: نَصَحَ، والنُّصْحُ والنُّصُوحُ، كالشُّكْر والشُّكُور، والكُفْر والكُفُور... أي توبوا لنصح أنفسكم، على أنه مفعول له).

وما يمكن أن نذكره في هذه القراءة<sup>(8)</sup> أن (نصوحاً) بفتح النون من صيغ المبالغة، مثل: ضَرُوبٌ وَقَتُولٌ، وتكون صفة للتوبة. وأما "نُصُوحاً" بضم النون، فهي مصدرٌ يجوز انتصابه على المفعول لأجله، وفي الكشف مواضع أخرى<sup>(9)</sup>.

(1) البحر: 289/5، وروح المعاني: 200/12، وزاد المسير: 193/4، والدر المصون: 163/4.

(2) انظر حاشية الشهاب: 162/5، ومعاني الفراء: 38/2.

(3) للعجاج في ديوانه: 354-355/1، والمفصل: 93، وخزانة الأدب: 114/3، و116/3، وشرح المفصل:

54/2، والكتاب: 369/1، وبلا نسبة في أسرار العربية: 187.

(4) التحريم: 8.

(5) الكشف: 128/4.

(6) النشر: 388/2، السبعة: 641، والكشف: 326/2، والمبسوط: 440، والتيسير: 212، والعنوان: 193،

والمكرر: 141.

(7) لسان العرب: 269/14 (نصح).

(8) انظر البحر المحيط: 293/8، ومعاني الفراء: 168/3، وحجة القراءات: 714، وإعراب القراءات السبع:

375/2، والتبيان في إعراب القرآن: 1230/2.

(9) النحل: 8، والزخرف: 5، والليل: 20، وفي الكشف: 402/2، و478/3، و262/4.

### 3- المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: "المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات، أو لبيان النوع، سمّي مفعولاً مُطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فردٍ منه من غير تقييد بالجارّ بخلاف المفاعيل"<sup>(1)</sup>.

وقد عرفه ابن هشام وتبعه المحدثون بأنه: (اسمٌ يؤكد عامله، أو يُبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً)<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أن علماء اللغة القدماء لم يستخدموا مصطلحاً واحداً للتعبير عن هذا النوع من المفاعيل، ولكنهم استخدموا عدة مصطلحات للدلالة عليه<sup>(3)</sup>، والمفعول المطلق لم يشتهر تماماً - كمصطلح - خصوصاً عند البصريين، إلا في النصف الأول من القرن السادس للهجرة، عند الزمخشري، إذ عرفه في المفصل: (المفعول المطلق هو المصدر، سمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه)<sup>(4)</sup>. أمّا في الكشاف فقد تبيّنت من خلال تتبعي للقراءات التي وجهها على المفعول المطلق أنه كان يستعمل مصطلح المصدر للدلالة عليه، وهذا المصطلح - المصدر - هو من المصطلحات التي اشتركت فيها المدرستان - البصرية والكوفيّة - للدلالة على المفعول المطلق<sup>(5)</sup>، على الأقل في بعض مراحل تطوره، إلى أن اشتهر عند المتأخرين عن الزمخشري، إذ استعملوا مصطلح المفعول المطلق على نطاق واسع<sup>(6)</sup>، ومما رصدته الدراسة من قراءات، ويمكن حمل توجيهات الزمخشري فيها على المفعول المطلق ما يلي:

(1) الكليات: 192/4، وانظر التعريفات: 118

(2) انظر معجم النحو: 361، وأوضح المسالك: 181/2.

(3) انظر في المصطلح النحوي البصري: 71 و 72

(4) المفصل: 62

(5) انظر في المصطلح النحوي البصري: 72، وانظر أيضاً في مصطلح النحو الكوفي: 56.

(6) انظر مثلاً أوضح المسالك: 181/2 وما بعدها، شرح قطر الندى: 186، وشرح ابن عقيل: 505/1، وينظر

في المصطلح النحوي البصري: 72، وما بعدها.

وفي قوله تعالى: "وما فعلوه إلا قليلاً"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: ( والرفعُ على البدل من الواو في فعلوه، وقرىء<sup>(3)</sup>: "إلا قليلاً" بالنصب على أصل الاستثناء، أو على: إلا فعلاً قليلاً).

وقد ذكر علماء العربية وجوهَ قراءةِ الرفعِ، فهي على البدل من الضمير في (فعلوه) عند البصريين، وعلى العطف من الضمير أيضاً عند الكوفيين، ونصّوا على أنّ قراءة النَّصْبِ على أصلِ الاستثناء<sup>(4)</sup>.

وقد ظهرَ لي في أثناء متابعتي لتوجيه هذه القراءة أنّ التوجيه الأخير (أو على: إلا فعلاً قليلاً) هو رأيٌ تفرّدَ فيه الزمخشري، فلم تقع عيني على التوجيه في كتب النحو إلا عند أبي حيّان وضعّفه، يقول: "... وأما قوله: على: إلا فعلاً قليلاً فهو ضعيف"<sup>(5)</sup>.

والحقيقة أنّ ما تصوّره في هذا التوجيه، هو أنّ يكون من باب إنابة الصفة عن المصدر، إذ نصّ النحويون على أنّ ممّا ينوب عن المفعول المطلق صفتَه<sup>(6)</sup>، ومنع ذلك ابن هشام: "وليس ممّا ينوب عن المصدر صفتَه"<sup>(7)</sup>.

وقد أتفق مع أبي حيّان في تضعيف هذا الوجه مع عدم رده، لأنّ الإتيان بنائب عن المصدر قد يوسّع المعنى، فإذا حذفَت المصدرَ وجئتَ بصفته، فربّما احتمل معنىً جديداً لم يكن ذكرُ المصدرِ يفيدُه ولا يحتملُه<sup>(8)</sup>، فتوجيه الزمخشري السابق يحتمل النَّصْبَ على المصدر، أي فعلاً قليلاً، ويحتمل الزّمن، أي زمناً قليلاً، وقد

(1) النساء: 66

(2) الكشاف: 539/1

(3) الإتحاف: 192، والنشر: 250/2، وكتاب المصاحف: 45، والعنوان: 84، والكشف: 392/1، والمبسوط: 18، والسبعة: 235، والتبصرة: 479، والتبصرة والتنكرة: 375، وحجة القراءات: 206.

(4) انظر شرح التصريح: 350/1، والتبيان في إعراب القرآن: 370/1، ومشكل إعراب القرآن: 196/1، وإعراب النحاس: 431/1.

(5) البحر المحيط: 285/3.

(6) انظر شرح الأشموني: 320/2، وحاشية الصبان: 112/2، وحاشية الخضري: 188/1، ومعاني النحو: 138/2.

(7) شرح قطر الندى: 188

(8) انظر معاني النحو: 138/2

يكون المعنيان مطلوبين، فَكَسِبَهُمَا مِنْ أَيْسَرِ طَرِيقٍ وَأَوْجَزِ تَعْبِيرٍ<sup>(1)</sup>، فَبَدَلْ أَنْ يَقُولَ: وما فعلوه إلا فعلاً قليلاً ووقتاً قليلاً، قال: "وما فعلوه إلا قليلاً". فأدّى المعنيين معاً. وفي قوله تعالى: "تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (وقرأ: أبو السّمّال<sup>(4)</sup>: "تنزيلاً" على نَزَلَ تَنْزِيلاً).

فتكون "تنزيلاً" منصوبة على المصدر، أو ما يسمّى بالدّرس النّحوي بالمصدر النائب عن فعله، ومثّل هذا التوجيه في قوله تعالى: "قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً"<sup>(5)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: ("طاعةً معروفةً" خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر... وقرأ اليزيدي<sup>(7)</sup>: "طاعةً معروفةً" بالنّصب على معنى: أطيعوا طاعةً)، فتكون "طاعةً" أيضاً منصوبة على المصدر. وفي قوله تعالى: "وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>: (وعن عاصم: "وباطلاً" بالنّصب<sup>(10)</sup>)، وفيه وجهان:

- 1- أن تكون (ما) إيهاميّة وينتصب بـ (يعملون).
- 2- وأن تكون بمعنى المصدر على وبطل بطلاناً ما كانوا يعملون).

---

(1) نفسه: 138/2.  
(2) الحاقة: 43، والواقعة: 80  
(3) الكشاف: 154/4، وانظر: 59/4.  
(4) البحر: 215/8، وروح المعاني: 155/27، والدر المصون: 268/6، وفتح القدير: 161/5.  
(5) النور: 53.  
(6) الكشاف: 73/3  
(7) معاني الزجاج: 51/4، وقال: (ولا أعلم أحداً قرأ بها، فإن لم تُرَوْ فلا تقرأ بها)، والتبيان: 976/2، ومشكل إعراب القرآن: 125/2، وإعراب النحاس: 450/2، ومختصر ابن خالويه: 103، والرازي: 23/24.  
(8) هود: 16  
(9) الكشاف: 262/2  
(10) مختصر ابن خالويه: 59، ومجمع البيان: 125/11، والقرطبي: 15/9، والمحزر: 256/7، وروح المعاني: 25/12، والدر المصون: 85/4



يكون الوجه الأول مفعولاً لـ (يعملون)، فهو معمول خبر كان متقدماً، وتكون (ما) زائدة، وفي المسألة خلاف بين النحويين في تقدم معمول الخبر على الجملة برمتها من كان واسمها وخبرها<sup>(1)</sup>.

وأما الوجه الثاني، فإنّ (باطلاً) انتصب على معنى المصدر، وتكون (ما) فاعله وهو من باب إعمال المصدر<sup>(2)</sup>.

وقد جاء في الكشاف قراءات أخرى<sup>(3)</sup>.

4- المفعول معه:

المفعول معه هو المنصوبُ بَعْدَ الواو الكائنة بمعنى "مع"، وإنما يُنصبُ إذا تضمنَ الكلامُ فعلاً، كقولك: "ما صنَعْتَ وأباك"، و"ما زلتُ أسيرُ والنيلُ"<sup>(4)</sup>.

ومما وجّهه الزمخشري على المفعول معه ما يلي:

قوله تعالى: "لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(6)</sup>:

(وقرئ<sup>(7)</sup>: "وشركاءكم" على أنّ الواوَ بمعنى "مع" والعاملُ فيه ما في "مكانكم" من معنى الفعل).

لقد ذكرنا في تعريفنا السابق للمفعول معه أنّ النحويين، اشترطوا أن يكونَ الفعلُ عاملاً لنصبه، أو أن يتضمنَ الكلامُ فعلاً، وهذا يفسّر قولَ الزمخشري من أنّ العاملَ في نصب "شركاءكم" ما في "مكانكم" من معنى الفعل، فـ (مكانكم) ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأمر، أي الزموا، وفيه ضميرُ الفاعل<sup>(8)</sup>.

(1) البحر: 210/5، والمحتسب: 320/1.

(2) البحر المحيط: 210/5

(3) البقرة: 55، ويونس: 30، ويوسف: 18، والكهف: 88، والحج: 18، والنبأ: 28، وفي الكشاف: 282/1،

235/2، 308/2، 497/2-498، 9/3، 209/4-210

(4) المفصل: 89، وانظر التعريفات: 242، ومعجم النحو: 364

(5) يونس: 28

(6) الكشاف: 235/2

(7) البحر: 152/5، وحاشية الشهاب: 24/5، وروح المعاني: 107/11، والدر المصون: 27/4، وفتح القدير:

439/2.

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 673/2، ومعاني الأخفش: 344.

وفي قوله تعالى: "فاجتمعوا أمركم وشركاءكم"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرأ الحسن: "وشركاؤكم" بالرفع عطفاً على الضمير المتصل، وجاز من غير تأكيد بالمنفصل لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام، كما تقول: اضرب زيداً وعمرو، وقرئ<sup>(3)</sup>: "وشركاءكم" والواو بمعنى "مع" يعني فاجمعوا أمركم مع شركائكم). وفي قوله تعالى: "أن الله بريء من المشركين ورسوله"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(5)</sup>: (وقرئ<sup>(6)</sup>: "ورسوله" بالنصب عطفاً على اسم إن، أو لأنّ "الواو" بمعنى "مع"، أي بريء معه منهم).

القسم الثاني: المحمول على المفعول به.

#### 2.3.4 الاختصاص:

الاختصاص هو واحدٌ من أساليب العربية، ويقسم في الاصطلاح على قسمين<sup>(7)</sup>:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه<sup>(8)</sup> وذلك نحو قولك: "أما أنا فأفعلُ كذا أيها الرجلُ" و"اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة"، إذ جعلوا "أيّاً" مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بـ "الرجل" و"العصابة" إلا أنفسهم<sup>(9)</sup>.

(1) يونس: 71

(2) الكشاف: 245/2

(3) النشر: 286/2، والمحتسب: 314/1، ومختصر ابن خالويه: 57، ومعاني الأخفش: 346، والإتحاف: 253، والطبري: 99/11، وشرح اللمع: 131، وإيضاح ابن الحاجب: 309/2، وانظر: المفصل: 89، ومغني اللبيب: 471/1-472، والتبيان: 681/2، وشرح المفصل: 50/2، و76/3.

(4) التوبة: 3

(5) الكشاف: 173/2-174

(6) غرائب القرآن: 36/10، والرازي: 231/15، وشرح اللمع: 85، 266، والمبسوط: 225، ومشكل إعراب القرآن: 356

(7) انظر منهج أبي حيان: 334، وفي مصطلح النحوي البصري: 96

(8) انظر الكتاب: 231/2، والمقتضب: 298/3، والأصول في النحو: 247/1، وكشاف اصطلاحات الفنون:

205/2

(9) انظر المفصل: 75، و76

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء، وهو النَّصْبُ على إضمار فعلٍ لائق، وذلك نحو: نحنُ - العربُ - أقرى الناسِ للضعيفِ<sup>(1)</sup>.

وقد استعمل الزمخشري مصطلحاتٍ متعدّدةً للدلالة على الاختصاص في أثناء توجيه قراءاتٍ قرآنيّةٍ في كشافه، فقد استعمل مصطلح النَّصْبِ على الاختصاص والمدح<sup>(2)</sup>، ومصطلح الاختصاص<sup>(3)</sup> ومصطلح أعني التعظيم<sup>(4)</sup>، ومصطلح النّمّ والشتم<sup>(5)</sup>، ويتبع الزمخشري البصريين في استعمال هذه المصطلحات للدلالة على الاختصاص، وهذه المصطلحات أكثرها يتبع المعنى<sup>(6)</sup>.

ومن مواضعه في الكشاف:

في قوله تعالى: "وبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: (وقرىء<sup>(9)</sup>): "والجَارَ ذَا الْقُرْبَىٰ" نصباً على الاختصاص، كما قرىء: "حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطى"<sup>(10)</sup>. تنبيهاً على عِظَمِ حَقِّهِ لأدلائه بحق الجوار والقربى).

ويظهر من توجيه الزمخشري لكلتا القراءتين، أنّهما نصبتا بفعلٍ تقديره (أخصُّ) وذكر السجستاني أنّه لا يُقرأ إلاّ "ذي"<sup>(11)</sup>، ولم يفسّر ذلك.

(1) انظر الكليات: 76/1، وكشاف اصطلاحات الفنون: 205/2، والمفصل: 76

(2) انظر الكشاف: 376/1، و331/1، و307/1

(3) الكشاف: 526/1

(4) نفسه: 290/3، و526/1.

(5) نفسه: 272/4، و297/4، و255/3.

(6) انظر (في المصطلح النحوي البصري): 97 وما بعدها.

(7) النساء: 36

(8) الكشاف: 526/1

(9) ومختصر ابن خالويه: 26، والمحرر: 52/4، وإعراب النحاس: 415/1، ومعاني الفراء: 267/1،

114/3، وحاشية الشهاب: 135/3، وروح المعاني: 29/5.

(10) البقرة: 238، وذكر الزمخشري أنّ عائشة قرأت "الصلاة" بالنصب على المدح والاختصاص، وانظر

الكشاف: 376/1

(11) انظر كتاب المصاحف: 41 و48، وانظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار: 107

وفي قوله تعالى: "تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>):  
"تنزيل" بالنصب على "أعني".

والحقيقة أنني في أثناء تتبعي لهذه القراءة "تنزيل" بالنصب وجدت علماء العربية  
والمفسرين يوجهونها على: "بالنصب على المصدر"<sup>(4)</sup>، أي نزل تنزيلاً، فتكون  
مصدراً نائباً عن المفعول المطلق.

وفي قوله تعالى: "لَوْاحَةٌ لِلْبَشَرِ"<sup>(5)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "لواحة"  
نصباً على التهويل).

ولقد تأول العلماء في توجيه هذه القراءة "لواحة" بالنصب - أيضاً - فمنهم من  
وجهها على الحال، ومنهم من وافق توجيهه الزمخشري<sup>(8)</sup>، أي بتقدير أعني  
أو أخص.

والحقيقة أن كلا التوجيهين صحيحٌ نحويًا، غير أنني أميلُ إلى توجيهها على  
الاختصاص لسببين، أحدهما: ذكر الزمخشري أن النصب هنا على الاختصاص  
للتهويل، والواقع أن هذا مناسبٌ للمعنى، فالحديث عن نار جهنم وأهوالها.

ثانيهما: أن نصبها على الحال يدعونا للبحث عن عاملها والبحث كذلك عن صاحبها  
وهذا ما لم ينفق عليه من وجهها على الحال<sup>(9)</sup>.  
وجاء في الكشاف مواضع أخرى<sup>(10)</sup>.

(1) يس: 5

(2) الكشاف: 314/3

(3) السبعة: 539، والتيسير: 183، والكشف: 214/2، والتبصرة: 149، والعنوان: 159، والمبسوط: 369.

(4) انظر معاني الزجاج: 278/4، وحجة القراءات: 596، والبحر المحيط: 323/7، والتبيان: 1078/2

(5) المدثر: 29

(6) الكشاف: 183/4

(7) مختصر ابن خالويه: 164، وفتح القدير: 327/5، والمحزر: 186/15، وزاد المسير: 407/8، وروح

المعاني: 157/29، وإعراب القراءات الشواذ: 641/2.

(8) انظر الفخر الرازي: 203/30.

(9) البحر: 375/8، وحاشية الجمل: 440/4، والتبيان في إعراب القرآن: 1250/2، والدر المصون: 417/6

(10) من ذلك انظر: البقرة: 177، والنساء: 162، سبأ: 15، ويس: 58، سبأ: 48، وغافر: 46، وفي الكشاف:

331/1، و582/1، و285/3، و327/3، و295/3، و430/3

### 3.3.4 الاشتغال:

قال ابن هشام: (ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخرَ عنه فعلٌ عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعلُ بحيثُ لو فرِّغَ من ذلك المعمول، وسلَّطَ على الاسمِ الأوَّلِ لنصبه، مثال ذلك: زيداَ ضربته، ألا ترى أنك لو حذفْتَ الهاء، وسلَّطْتَ "ضربتَ" على "زيد"، لقلت: زيداَ ضربتَ، ويكون "زيدٌ" مفعولاً مقدِّماً، وهذا مثالٌ ما اشتغلَ فيه الفعلُ بضميرِ الاسمِ)<sup>(1)</sup>. والحقيقة أن النحويين استعملوا مصطلحاتٍ متعدِّدةً للاشتغال<sup>(2)</sup>، وربَّما لم يأخذ هذا المصطلح شهرةً عند النحويين إلاَّ بعد استعمال الزجاجي له<sup>(3)</sup>. ولقد استعمل الزمخشري للدلالة على هذا المصطلح، مصطلحَ ما أُضمرَ عامله على شريطة التفسير، نحو: "زيداً ضربته" كأنك قلت: "ضربتُ زيداَ ضربته"، إلاَّ أنك لا تبرزه استغناءً عنه بتفسيره<sup>(4)</sup>. ومن مواضعه في الكشف: - في قوله تعالى: "فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ إِيمَانًا"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: ("وَأَيُّكُمْ" مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عبيد بن عمير<sup>(7)</sup>: "أَيُّكُمْ" بالفتح على إضمار فعلٍ يفسره (زادته) تقديره: أَيُّكُمْ زادت زادته هذه إيماناً)، وعدَّ الأخفش قراءة النَّصب "أَيُّكُمْ" أفصح؛ لأنها مثل: "أزيداً ضربته"<sup>(8)</sup>. وفي قوله تعالى: "والشعراءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ"<sup>(9)</sup>، وجاء في الكشف<sup>(10)</sup>: (وقرأ عيسى بن عمرو<sup>(11)</sup>: "والشعراءُ" بالنَّصب

(1) شرح قطر الندى: 156، ولنظر الكتاب: 328/1، و330/1، و126/2، و81/1، والمقتضب: 76/2،

وشرح التصريح: 296/1

(2) انظر: في المصطلح النحوي: 107-110

(3) في المصطلح النحوي: 108، وانظر الجمل في النحو: 39.

(4) المفصل: 81، والكشاف: 215/4

(5) التوبة: 124

(6) الكشف: 222/2

(7) البحر: 115/5 - 116، ومختصر ابن خالويه: 55، وروح المعاني: 50/11، والدر المصون: 513/3.

(8) معاني الأخفش: 339/2

(9) الشعراء: 224

(10) الكشف: 133/3

(11) معاني الفراء: 44/2، ومختصر ابن خالويه: 32، 108، وإعراب النحاس: 505/2، والقرطبي: 152/13

على إضمار فعل يفسره الظاهر، قال أبو عبيد: كان الغالبُ عليه حُبُّ النَّصْبِ: وقرأ "حمالة الحطب" (1). "والسارق والسارقة" (2)، "وسورة أنزلناها" (3).

والحقيقة أن توجيه قراءة (الشعراء) بالنصب على الاشتغال صحيح، وتمثيل الزمخشري لها بالقراءات السابقة، أيضاً، صحيح، إلا في قراءة "حمالة الحطب"، فهي منصوبة على الاختصاص، يقول الزمخشري (4): (وقرىء: "حمالة الحطب" بالنصب على الشتم، وأنا أستحبُّ هذه القراءة)، وقد ذكرنا فيما سبق أن النَّصْبَ على الشتم من المصطلحات التي تدلُّ الاختصاص على تقدير: أشتّم أو أخصّ. وما تصوّره أن الزمخشري مثلاً بهذه القراءات على الجملة في باب استحباب عيسى بن عمرو للنصب في بعض القراءات التي يمكن توجيهها وفق باب المنصوبات.

وفي قوله تعالى: "والزّانية والزّاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مئة جلدة" (5). جاء في الكشاف (6): (وقرىء (7): "والزّانية والزّاني" بالنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر، وهو أحسنُ من "سورة أنزلناها" لأجل الأمر).

والحقيقة أن سيبويه قد ذكر أن الوجه في الأمر والنهي النَّصْبُ، لأنَّ حدَّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، وكذلك في الاستفهام (8)، ويقول في ترجيح قراءة النَّصْبِ على الرفع (9): (وقد قرأ أناسٌ: "والسارق والسارقة" (10) "والزّانية

(1) المسد: 4

(2) المائدة: 38، وفي الكشاف: 612/1 (قرأ عيسى بن عمر بالنصب لأجل الأمر؛ لأنَّ زياداً فاضربه أحسنُ من زياداً فاضربه)

(3) النور: 1، وفي الكشاف: 46/3 (وقرىء بالنصب، على: زياداً ضربته)

(4) الكشاف: 297/4

(5) النور: 2

(6) الكشاف: 47/3

(7) البحر: 427/6، والتبيان: 964/2، والمحتسب: 100/2، والقرطبي: 159/12، وإعراب النحاس: 431/2، ومختصر ابن خالويه: 100، والدر المصون: 208/5.

(8) الكتاب: 144/1

(9) الكتاب: 144/1

(10) المائدة: 38، وفي الكشاف: 612/1

والزَّانِيَّ"، وهو في العربية على ما ذكرتُ لك من القوة، ولكن أبتِ العامَّةُ إلاَّ القراءةَ بالرفع)، وأمَّا الفراءُ والمبردُ والزجاجُ فالرفعُ عندهم أوجبُ (1).  
وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى (2).

#### 4.3.4 النداء:

قال أبو البقاء الكفوي: "النداءُ هو إحضارُ الغائبِ وتنبيةُ الحاضرِ، وتوجيهُ المُعْرَضِ، وتَفْرِيعُ المشغولِ وتهييجُ الفارِعِ" (3)، وفي الاصطلاح: (وهو في الصناعة: تصويتُك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، والمأمور بالنداء ينادي ليخاطبه الأمر، فصار كأنه المنادى) (4).

وأما سيبويه فقد عرّف النداء من حيث أثره في اللفظِ المنادى يقول: (اعلم أنّ النداءَ كلَّ اسمٍ مضافٍ فيه، فهو نصبٌ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضعٍ منصوب) (5).

وقد تبع الزمخشري البصريين في تحديد مصطلح النداء، وعلّل الزمخشري إضمار الفعل الناصب للمنادى بكثرة الاستعمال (6)، ومسألة العامل في النداء هي من المسائل الخلافية بين المدرستين (7).

ومما وجّهه الزمخشري على النداء في الكشاف ما يلي:

(1) انظر معاني الفراء: 244/2، والمقتضب: 272/3، ومعاني الزجاج: 27/4، وينظر شرح قطر الندى: 158

(2) فاطر: 10، و33، ويس: 39، والقمر: 24، و49، والنازعات: 30، وفي الكشاف: 303/3، و309/3، و323/3، و39/4، و41/4، و215/4.

(3) الكليات: 364/4

(4) الكليات: 364/4، وانظر التعريفات: 182/2.

(5) الكتاب: 182/2، وانظر في المصطلح النحوي البصري: 172.

(6) انظر المفصل: 67، وشرح الأنموذج (المتن): 42

(7) انظر الإنصاف: 275، والتبيين: 438، والمقتضب: 204/4، والأصول في النحو: 402/1، وشرح

المفصل: 127/1.

في قوله تعالى: "وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>: "هارون" بالضم على النداء) وأجاز النحويون في هذه القراءة الرفع على النداء أو خبر لمبتدأ محذوف<sup>(4)</sup>. وفي قوله تعالى: "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(6)</sup>: (وقرأ مجاهد<sup>(7)</sup>: "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا" ... ونصب "رَبُّهَا"، تدعو بذلك، أي: فاقبلها يا رَبُّهَا). وقد وجّه المفسرون وعلماء اللغة هذه القراءة توجيه الزمخشري، فالأمر "تَقَبَّلَهَا" على الدعاء، والنصب في "رَبُّهَا" على النداء، أي يا رَبُّهَا<sup>(8)</sup>. وَوَجَّهَ الزمخشري بعض القراءات على الترخيم، وهو حذف في آخر المنادى للتخفيف<sup>(9)</sup> من ذلك: في قوله تعالى: "ونادوا يا مَالِكُ"<sup>(10)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(11)</sup>: (وقرأ عليّ وابن مسعود<sup>(12)</sup>: "يا مَالٍ بحذف الكاف للتخيم كقول القائل<sup>(13)</sup>: والحقُّ يا مالٍ غيرَ ما تصِفُ)

(1) الأعراف: 142

(2) الكشاف: 111/2

(3) البحر: 381/4، وفيه (وقرأ شاذاً: هارون)، والرازي: 117/14، وروح المعاني: 44/9.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: 593/1، ومعاني الزجاج: 273/2، وإعراب النحاس: 635/1.

(5) الأعراف: 37

(6) الكشاف: 427/1

(7) مختصر ابن خالويه: 20، والرازي: 28/8، والمحزر: 92/3، وزاد المسير: 377/1، وفتح القدير: 335/1

(8) انظر التبيان: 255/1، وإعراب النحاس: 326/1، والبحر: 442/1.

(9) انظر المفصل: 76، وشرح الأنموذج: 46، وشرح قطر الندى: 177

(10) الزخرف: 77

(11) الكشاف: 496/3

(12) مختصر ابن خالويه: 136، والمحتسب: 57/2، وفتح الباري: 437/8، والقُرطبي: 116/16، والرازي:

227/27، ومعاني الزجاج: 420/4، والمحزر: 251/13.

(13) عجز بيت صدره: =

خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَجْرٍ

وهو لعمر بن امرئ القيس في لسان العرب: 131/11 (فجر)، وتاج العروس: 300/13 (فجر)، وبلا نسبة

في ديوان الأدب: 213/1



وقيل لابن عباس: قرأ ابن مسعود "يا مال" فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم،  
 وقرأ أبو السرار الغنوي: "يا مال" بالرفع كما يقال: "يا حار"  
 يوّد الباحث أن يشير إلى أمرين:  
 أولاً: ذكر الزمخشري وغيره<sup>(1)</sup> أن ابن عباس قد علّق على هذه القراءة بقوله: "ما  
 أشغل أهل النار عن الترخيم".

والحقيقة أن الزمخشري وغيره من العلماء قد أنكروا ردّ ابن عباس هذا مستنديين  
 على حالة أهل النار النفسية، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: (وعن بعضهم حسن الترخيم أنهم  
 يقطعون بعض الاسم لضعفهم وعظم ما هم فيه، وقد روى ابن الشجري ردّاً شديداً  
 على من يُنكر هذه القراءة: "إنّ في هذا الاختصار من أهل النار لمعنى لا يعرفه إلاّ  
 ذو فطنة، وذلك أنهم لما ذلّت نفوسهم، وتقطّعت أنفاسهم، وضعفت قواهم، ولم تنفع  
 شكواهم قصرت ألسنتهم عن إتمام الاسم")<sup>(3)</sup>.

وترجح الدراسة أن هذه القراءة تمثّل حالة أهل النار خير تمثيل، فإذا كان  
 الترخيم يهدف للتخفيف، فما أحوج أهل النار إلى هذا التخفيف.  
 ثانياً: أمّا بالنسبة لتوجيه القراءتين نحويّاً "يا مال" و"يا مال" فقد نصّ النحويون على  
 أن المنادى المرخمّ تجوز فيه لغتان<sup>(4)</sup>: لغة من ينتظر، وتتمثّل في حذف  
 الحرف الأخير وبقاء حركة الحرف السابق له كما هي، فنقول في "يا مالك":  
 (يامال) وهي قراءة علي وابن مسعود.

واللغة الثانية هي لغة من لا ينتظر، وتتمثّل في حذف الحرف الخير من الاسم  
 المراد ترخيمه، وإعطاء حركة البناء "الضمّة"، للحرف السابق له، فنقول في "يا  
 مالك": "يا مال". وهي قراءة أبي السرار الغنوي.

(1) انظر فتح الباري: 437/8، وشرح قطر الندى: 177، وأمالى الشجري: 81/2

(2) الكشف: 496/3

(3) أمالي الشجري: 81/2.

(4) انظر المفصل: 77، وشرح المفصل: 22/2، وشرح التصريح: 186/2، وجمع الهوامع: 88/2.

وقد وجّه الزمخشري قراءات قرآنيّةً على حذف المنادى، كما في قوله تعالى: "ألاّ يسجدوا لله"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (ومن قرأ بالتخفيف<sup>(3)</sup>)، فهو: "ألاّ يا اسجدوا"، ألاّ حرف تنبيه، و"يا" حرف نداءٍ محذوفٍ كما حدّفته من قال<sup>(4)</sup>:

ألاّ يا اسلمي يا دارَ ميّ على البلى

وأشير إلى أنّ الدّراسة تناولت القراءات في هذه الآية الكريمة عند تناولها موضوع إبدال الهمزة هاء، حيث قرئت "هلا تسجدون"<sup>(5)</sup>.

أمّا بالنسبة لقراءة "ألاّ يا اسجدوا" فقد يُحذف المنادى، فيقال: "يا بؤسٌ لزيد" بمعنى: "يا قوم بؤس لزيد"<sup>(6)</sup>، ومثّل سيبويه على حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه بشواهد شعريّة منها<sup>(7)</sup>.

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جارٍ

حيثُ حذف الشاعرُ المنادى لدلالة (يا) عليه، ويمكن تقديره: "يا هؤلاء" أو "يا قوم..."، ونستطيع أن نقيس الشاهد الشعريّ الذي مثّل به الزمخشري على نحو هذا التفسير فيكون المنادى محذوف والتقدير: "يا دارَ ميّة". وينسحبُ هذان التوجيهان على توجيه قراءة "ألاّ يا اسجدوا"، فلا يصلح دخولُ حرف النداء على الفعل "اسجدوا"، فيكون المنادى محذوفاً تقديره: "يا هؤلاء اسجدوا" أو "يا قوم اسجدوا"،

(1) النحل: 25

(2) الكشف: 145/3

(3) السبعة: 480، والكشف: 156/2، ومعاني الخفش: 429/2، والعنوان: 144، والتبصرة: 620، والمبسوط: 332، وهمع الهوامع: 43/2، والمفصل: 78، ومغني اللبيب: 489/1.

(4) صدر بيت لذي الرمة في ديوانه: 559، وعجزه: (ولا زال منهلًا بجرعائك القطر). وفي الإنصاف: 88، وتلخيص الشواهد ط1: 231، وشواهد المغني: 617/2، وشرح ابن عقيل: 247/1.

(5) انظر الكشف: 145/3، ومعاني الفراء: 390/2، والرازي: 192/22، والبحر: 68/7، وينظر هذه الرسالة: 139.

(6) انظر المفصل: 77، وشرح المفصل: 24/2، 40، وشذور الذهب: 18، وانظر همع: 42/2.

(7) بلا نسبة في الكتاب: 219/2، والإنصاف: 99، وشرح شواهد المغني: 796/2، والمفصل: 77، وشرح المفصل: 24/2، 40، ومغني اللبيب: 488/1.

ووجه الزمخشري قراءة قرآنية على الندبة، كما في قوله تعالى: "ونادى نوحُ ابْنَهُ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>:

(وقرأ السدّي<sup>(3)</sup>: "ونادى نوحُ ابناه" على الندبة والترثي، أي قال: يا ابناه).

والحقيقة أن الاسم المندوب لا بد من أن تلحق قبله: "يا" أو "واو" وأما إلحاق الألف في آخره فيجوز إثباتها ويجوز حذفها، فنقول: "وازيده" أو "وازيد" والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة<sup>(4)</sup>؛ لذا فإن بعض العلماء ضعّف توجيه هذه القراءة على الندبة، يقول ابن جنّي<sup>(5)</sup>: (ولو أراد حقيقة الندبة لم يكن بدّ من أحد الحرفين: "يا ابناه"، أو "وا ابناه")، وتوجيه القراءة عنده على النداء.

وما يمكن تصوّره في هذه القراءة هو أن الزمخشري وجّهها على معنى الندبة والترثي، لذا نجده يقول: كأنه قال: "يا ابناه"، بحيث استوفى الاسم المندوب أحد الحرفين الخاصين به، وإلى ذلك ذهب بعض النحويين<sup>(6)</sup>، وإن فرّق بعضهم بين الترثي والندبة<sup>(7)</sup>.

ووجه الزمخشري قراءات أخرى على النداء<sup>(8)</sup>.

#### 5.3.4 الاستثناء:

الاستثناء في النحو الإخراج بـ: "إلا" أو ما يُحمَلُ عليها لما كان داخلاً، أو مُنَزَّلاً مُنَزَّلَةً الدَّخْلِ، أو لما يُتَوَهَّمُ دُخُولُهُ فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا بِشَرَطِ الْإِفَادَةِ، أو إِخْرَاجُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ بَها، أو بِمَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا، أو إِخْرَاجُ مَا لَوْلَا إِخْرَاجُهُ لَشَمَلَهُ حُكْمُ مَا قَبْلَهَا، وقد يكون المُخْرَجُ مِنْهُ مذكوراً أو متروكاً، والمُخْرَجُ يكون حقيقةً، كما في

(1) هود: 42

(2) الكشف: 270

(3) ومختصر ابن خالويه: 60، ومجمع البيان: 151/11، والمحزر: 300/7، وروح المعاني: 59/12، والدر المصون: 100/4.

(4) المفصل: 74، وانظر همع الهوامع: 56/2

(5) المحتسب: 322/1

(6) انظر البحر المحيط: 226/5، وحاشية الشهاب: 100/5

(7) التبيان في إعراب القرآن: 699/2

(8) انظر الأعراف: 149، والأنعام: 74، وفي الكشف: 118/2، 30/2.

التام الموجب، ويكون تقديراً كما في الاستثناء المنقطع<sup>(1)</sup>. ويكون الاستثناء على أربعة أنماط<sup>(2)</sup>، وهي التام الموجب المتصل، والتام المنفي، والمنقطع، والمفرغ (الحصر). ومما رصدته الدراسة ووجهه الزمخشري على الاستثناء ما يلي<sup>(3)</sup>:  
 في قوله تعالى: "وما لأحد عنده من نعمة تجزى، إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى"<sup>(4)</sup>،  
 جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: ("ابتغاء وجه ربه" مستثنى من غير جنسه، وهو النعمة، أي: ما لأحد عنده نعمة إلا ابتغاء وجه ربه، كقولك: ما في الدار أحد إلا حماراً.  
 وقرأ يحيى بن وثاب<sup>(6)</sup>: "إلا ابتغاء وجه ربه" في اللغتين قول بشر بن أبي حازم:  
 أضحت خلاءً قفاراً لا أنيسَ بها إلا الجأزرُ والظلمانُ تختنف<sup>(7)</sup>  
 وقول القائل<sup>(8)</sup>:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

يظهر من قول الزمخشري قراءتان:

الأولى: (إلا ابتغاء) بالنصب، وتوجيهها على الاستثناء المنقطع، والاختيار في المنقطع النصب يقول سيبويه: "هذا باب ما يختار فيه النصب، لأن الأول ليس من نوع الآخر، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى: ولكن حماراً"<sup>(9)</sup>، فالاستثناء المنقطع عند النحويين على معنى:

(1) انظر حاشية الصبان: 141/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 302/1، وهمع الهوامع: 248/2،

وأسرار العربية: 201، والاستغناء في الاستثناء: 16، وشرح التصريح: 348/1.

(2) انظر في المصطلح النحوي البصري: 163-168.

(3) لم ترصد الدراسة قراءات كافية على كل قسم من أقسام الاستثناء لذا ارتأى الباحث معالجة قراءات اختياراً

(4) الليل: 20

(5) الكشف: 262/4.

(6) مختصر ابن خالويه: 174، 175، وحاشية الشهاب: 369/8، والرازي: 207/31، وإعراب النحاس:

720/3، 721، وروح المعاني: 194/3، وفتح القدير: 454/5.

(7) في ديوانه: 155. والكشاف: 262/4.

(8) رجز لجران العود في ديوانه: 53، "ويختلف ترتيب الأشرطة فيه"، والخزانة: 15/9، وشرح المفصل:

18/2، و117/2، و21/7، و52/8، وبلا نسبة في المقتضب: 319/2، ولإنصاف: 234، وشرح

الأسموني: 405/2

(9) الكتاب: 319/2

"ولكن"<sup>(1)</sup>؛ لذا نصّوا على النّصب فيه على الاختيار، وهي لغة تميم<sup>(2)</sup>؛ لأنّ المعنى: ما لأحد عنده نعمة تجزى إلا ابتغاء<sup>(3)</sup>، فتكون على الاستثناء التام المنفي الذي يجوز فيه النّصب على الاستثناء أو يجوز فيه الاتباع، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري فقد مثل بالشاهدين السابقين على كلا اللغتين: النّصب، والإتباع. ووجه الزمخشري على الاستثناء المنقطع قوله تعالى: "لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلاّ من رَحِمَ"<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(5)</sup>: (إلاّ من رَحِمَ) استثناءً منقطعاً، كأنه قيل: ولكنّ من رَحِمَهُ اللهُ فهو المعصوم، كقوله: "ما لهم به من علمٍ إلاّ اتّباعَ الظنّ"<sup>(6)</sup>. وعلى ذلك يكون الاسم الموصول (من) في محل نصب على الاستثناء المنقطع وكذلك "اتباع"؛ لأنّ اتّباعَ الظنّ ليس من جنس العلم. وقوله تعالى: "قلّولا كانت قرية آمنّت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس"<sup>(7)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: ("إلاّ قوم يونس" استثناء من القرى لأنّ المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع بمعنى: ولكنّ قوم يونس لما آمنوا). ويجوز أن يكون متصلاً، والجملة في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنّت قرية من القرى الهالكة إلاّ قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء، وقرىء<sup>(9)</sup>: (بالرفع على البدل، وهكذا روي عن الجرمي والكسائي). والحقيقة أنّي وجدتُ الزمخشري في توجيه هذه القراءة قد جمع آراء النحويين مجتمعين فمنهم من وجّه قراءة النّصب "إلاّ قوم يونس" على الاستثناء المنقطع، إذ

(1) الكتاب: 325/2، والمقتضب: 412/4، والأصول في النحو: 290/1، انظر الموجز في النحو: 40،

(2) الكتاب: 325/2، وانظر شرح المفصل: 80/3، والبحر المحيط: 484/8، والمقتضب: 413/4.

(3) انظر معاني الفراء: 273/3، ومشكل إعراب القرآن: 480/2.

(4) هود: 43

(5) الكشاف: 271/2

(6) من سورة النساء: 157

(7) يونس: 98

(8) الكشاف: 254/2

(9) مختصر ابن خالويه: 58، والبحر: 192/5، والرازي: 170/17، وروح المعاني: 192/11، وفتح القدير:

474/2، والدر المصون: 70/4.

قومُ يونس ليسوا مندرجين تحت لفظ قرية<sup>(1)</sup>، فاختلف جنس المستثنى عن جنس المستثنى منه.

وذهب بعضهم إلى أن الاستثناء قد يكون متصلاً<sup>(2)</sup>، كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس، والاستثناء التام المنفي يجوز فيه النصب والإتباع (البدل)، وقال ابن هشام: "... فدلّ على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب"<sup>(3)</sup>. وذكر أبو البركات ابن الأنباري أن الرفع جائز، لأنّ البدل من غير الجنس لغة بني تميم<sup>(4)</sup>.

والواقع أنني وجدتُ الزمخشري يمتلكُ رؤيةً نحويةً تنبئُ عن فكر لغوي، إذ يقبّلُ المسألة على أكثر من وجه، يقولُ في توجيه قوله تعالى: "ما زادكم إلا خبالاً"<sup>(5)</sup>. يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>: ("إلا خبالاً" ليس من الاستثناء المنقطع في شيء كما يقولون؛ لأنّ الاستثناء المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقولك: ما زادوكم خيراً إلا خبالاً، والمستثنى منه في هذا الكلام غير مذكور، وإذا لم يُذكر وقع الاستثناء من أعمّ العامّ الذي هو الشيء، فكان استثناءً متصلاً؛ لأنّ الخبال بعضُ أعمّ العام، كأنه قيل: ما زادوكم شيئاً إلا شيئاً خبالاً، والخبال: الفسادُ والشرّ). وفي قوله تعالى: "وما فعله إلا قليلٌ منهم"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (والرفع على البدل من الواو في "فعلوه"، وقرىء<sup>(9)</sup>: "إلا قليلاً" بالنصب على أصل الاستثناء، أو على: إلا فعلاً قليلاً).

(1) انظر معاني الفراء: 479/1 - 480، و30/2، ومشكل إعراب القرآن: 391/1، 417/1، ومعاني الزجاج:

35 - 34/3

(2) انظر مغني اللبيب: 363/1، وانظر إعراب النحاس: 75/2

(3) مغني اللبيب: 364/1

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 420/1، وانظر: 31/2.

(5) التوبة: 47

(6) الكشف: 194/2.

(7) النساء: 66

(8) الكشف: 5398/1

(9) النشر: 250/2، والتيسير: 96، والعنوان: 84، والكشف: 392/1، والمبسوط: 180، والسبعة: 235،

والتبصرة: 479، والتبصرة والتذكرة: 375.

والحقيقة أن نمط الاستثناء في هذه الآية الكريمة هو التام غير الموجب (المنفي) الذي يجوز فيه النصب والبدل<sup>(1)</sup>، والاختيار عن النحويين هو البدل<sup>(2)</sup>، فيكون المعنى: فعلة قليل منهم<sup>(3)</sup>، وعند الكوفيين على العطف بإلا على الضمير (الواو) في (فعلوه)<sup>(4)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن مصاحف أهل العراق جاء فيها الرفع "إلا قليل" وأما مصاحف أهل الشام فقد جاء فيها النصب، "إلا قليلاً"<sup>(5)</sup>.

تعد (غير) من أدوات الاستثناء الاسميّة، وحكمها حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم، وتجزئ فيه البدل والنصب في غير الموجب<sup>(6)</sup>، ونصّ النحويون على أن غير تضارع "إلا" في معنى الاستثناء<sup>(7)</sup>، وذكر الزمخشري أيضاً أن "إلا" و"غير" يتعارضان ما لكل واحد منهما... فدخلت (غير) على (إلا) في الاستثناء، ودخلت (إلا) على (غير) في الوصفية<sup>(8)</sup>.

ومما رصدته الدراسة من قراءات وجه فيها الزمخشري (غير) على الاستثناء ما يلي: في قوله تعالى: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(10)</sup>: (وقرىء<sup>(11)</sup>): "غير" بالحركات الثلاث، فالرفع صفة (للقاعدون) والنصب على الاستثناء منهم، أو حال عنهم، والجرّ صفة للمؤمنين).

(1) المفصل: 103، وانظر شرح الأنموذج: 55، وشرح المفصل: 82/2.

(2) الكتاب: 311/2، والموجز في النحو: 39، وشرح الأنموذج (المتن): 53، وشرح التصريح: 250/1

(3) التبيان في إعراب القرآن: 370/1

(4) انظر معاني الفراء: 298/2، والبحر المحيط: 285/3، ومعاني الأخفش: 241/1.

(5) انظر كتاب المصاحف: 45

(6) شرح الأنموذج (المتن: 56، والمفصل: 104)

(7) انظر الكتاب: 343/2، و331/2، و309/2، وانظر الأصول في النحو: 346/1، وجمل الزجاجي: 173-

175، والمقتضب: 422/4، و391/4، ومغني اللبيب: 915/2.

(8) المفصل: 104-105 .

(9) النساء: 95

(10) الكشاف: 555/1

(11) الإتحاف: 193، والتيسير: 97، والسبعة: 37، والكشف: 396/1، والمبسوط: 481، ومعاني الأخفش:

244/1، والمكرر: 31، والعنوان: 85، وحجة القراءات: 210

والحقيقة أنّ النحويين ذكروا هذه الوجوه إلا أنّ بعضهم زاد في قراءة الرّفْع أن تكون بدلاً<sup>(1)</sup> أو وصفاً من (القاعدون)؛ لأنّ نمط الاستثناء تامّ منفيّ، فيجوز النّصب أو الاتّباع.

وترجّح الدّراسة ما ذهب إليه الزمخشري بأنّ قراءة (غير) بالرفع تكون وصفاً فقط، لأنّها على البدل تؤدي إلى فساد المعنى، لأنّ التقدير: لا يستوي إلاّ أولو الضرر، وليس المعنى على ذلك<sup>(2)</sup>.

وقد وردت (غير) في آياتٍ أخرى قرئت بالحركات الثلاث، وجهها الزمخشري التوجيه نفسه<sup>(3)</sup>.

#### 4.4 المجرورات:

الجرُّ في اللّغة الجذبُ، سُمِّيَ بذلك السيلُ العظيمُ؛ لأنّه يجرُّ الضّبْع عن وجرها<sup>(4)</sup>.

وفي الاصطلاح: نوعٌ من الإعراب يُلحَقُ الأسماءَ المخفوضةً، إمّا بحرف جرٍّ كقولك: نظرتُ إلى زيدٍ، وسلّمتُ على زيدٍ، وإمّا بالإضافة كقولك: هذا كتابُ زيدٍ<sup>(5)</sup>.

وقال الزجاجي: (وأما الجرُّ فإنّما سُمِّيَ بذلك لأنّ معنى الجرِّ الإضافة، وذلك أنّ الحروفَ الجارّةَ تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررتُ بزيدٍ، فالباءُ أوصلتُ مرورك إلى زيدٍ، وكذلك المالُ لعبدالله، وهذا غلامُ زيدٍ)<sup>(6)</sup>. وهذا يعني أنّ الجرَّ في اللّغة هو الجذبُ، وفي الاصطلاح هو إضافة ما قبل حرفِ الجرِّ إلى ما بعده عملاً ومعنى<sup>(7)</sup>.

ومن قضايا الجرِّ التي وردت في الكشاف في تعليل القراءات:

(1) التبيان في إعراب القرآن: 384/1، ومغني اللبيب: 210/1، (وحسن ابن هشام الوصف).

(2) شرح المفصل: 89/2

(3) الأعراف: 59، والنور: 31، وفاطر: 3، وفي الكشاف: 85/2، و62/3، و299/3.

(4) لسان العرب: 117/3 (جرر).

(5) انظر في مصطلح النحو الكوفي: 68

(6) الإيضاح في علل النحو: 93.

(7) في مصطلح النحو البصري: 154.



#### 1.4.4 الإضافة:

يعرّف النحويّون الإضافة<sup>(1)</sup> بأنّها إسنادُ اسمٍ إلى اسمٍ آخر، بتنزيل الثاني من الأول منزلة التتوين، أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم، والقصدُ من الإضافة شيان:

1- تعريف الاسم السابق باللاحق.

2- تخصيصه به أو تخفيفه.

وأودّ أن أشيرَ قبل الولوج في معالجة القراءات التي وجّهها الزمخشري على الإضافة إلى أنّ موضوعَ الإضافة يندرجُ تحته عناوينُ فرعية كثيرة، غير أنّ القراءات التي رصدناها في الكشف لا تكفي أن تشكّل عناوين مستقلة، لذا ارتأى الباحث أن يتناول هذه القراءات تحت هذا العنوان - الإضافة - محاولاً أن يتناول كل مجموعة تخصّ موضوعاً محدداً مع بعضها.

ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشف<sup>(3)</sup>:

(وقرأ ابن مسعود<sup>(4)</sup>: "وَلَدَارُ الْآخِرَةِ")، وهي على حذفِ موصوفٍ، أي وِلْدَارُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ<sup>(5)</sup>، وعند بعض اللّغويين من إضافة الموصوف إلى صفته كقولهم: "مسجدُ الجامع"<sup>(6)</sup>. وفي قوله تعالى: "أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ"<sup>(7)</sup>، جاء في الكشف<sup>(8)</sup>: (وقرئ<sup>(9)</sup>: "أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينَ" على الإضافة، وهذه الإضافة مُبَيَّنَةٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: "أَوْ كَفَّارَةٌ مِنْ طَعَامِ مَسَاكِينَ"، كقولك: خاتمُ فضةٍ بمعنى: خاتمٌ مِنْ فضةٍ).

(1) المقتضب: 143/4، والأصول في النحو: 3/2، ومعجم النحو: 32، ومعجم المصطلحات العربية: 29، في

المصطلح النحوي البصري: 157

(2) الأنعام: 32

(3) الكشف: 14/2

(4) السبعة: 253، والنشر: 257/2، والكشف: 429/1، والمكرر: 38، والعنوان: 90، وكتاب المصاحف: 45، والمقتنع:

107، والتنكرة في القراءات الثمان: 323

(5) التبيان: 491/1، ومشكل إعراب القرآن: 246/1

(6) البحر المحيط: 109/4

(7) المائدة: 95

(8) الكشف: 645/1

(9) التيسير: 100، والطبري: 33/7، والإتحاف: 203، وحجة القراءات: 237، ومعاني الأخفش: 264/1، ومغني

الليبيب: 743/2، وشذور الذهب: 436، والتبصرة: 488.

والإضافة عندما تكون بمعنى "اللام" أو معنى "من" تسمى الإضافة المعنوية التي يكتسب منها المضاف التعريف أو التخصيص<sup>(1)</sup>.

ووجه الزمخشري قراءاتٍ على حذف المضاف من ذلك:

في قوله تعالى: "تلك آياتُ القرآنِ وكتابٌ مُبينٌ"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: (وقرأ ابن أبي عبلة<sup>(4)</sup>: "وكتابٌ مُبينٌ" بالرفع على تقدير: وآياتُ كتابٍ مُبينٍ، فحذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه).

وفي قوله تعالى: "فأتوا بسورةٍ مثله"<sup>(5)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(6)</sup>:

(وقرىء<sup>(7)</sup>: "بسورةٍ مثله" على الإضافة، أي: بسورةٍ كتابٍ مثله) وهذا مما حذف الموصوفُ منه وأقيمت الصفةُ مقامه.

يمثل حذف المضاف في هذه التراكيب القرآنية وأمثالها عنصراً تحويلياً؛ لأنّ الحذف بعامةٍ يقوم بإخراج النمط الجملي التوليدي إلى الشكل التحويلي، كما أنّ هذا الحذف يفيء الإيجاز والاختصار<sup>(8)</sup>.

كما وجه الزمخشري قراءاتٍ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، من ذلك: في قوله تعالى: "فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلفاً وَعَدَهُ رُسُلُهُ"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>:

(1) انظر المفصل: 119

(2) النمل: 1

(3) الكشف: 135/3

(4) البحر: 53/7، ومعاني الزجاج: 107/4، والتبيان: 1003/2، والرازي: 771/24، وزاد المسير: 154/6، وفتح القدير: 125/4، ومعاني الفراء: 285/2.

(5) يونس: 38

(6) الكشف: 237/2

(7) المحتسب: 312/1، ومختصر ابن خالويه: 57، وحاشية الشهاب: 30/5، والمحزر: 152/7، وروح المعاني: 118/11، والدر المصون: 34/4.

(8) انظر منهج أبي حيان: 327

(9) إبراهيم: 47

(10) الكشف: 384/2

(وقرىء<sup>(1)</sup>): "مُخْلَفَ وَعَدَهُ رُسُلُهُ"، بجرِّ الرُّسُلِ، وَنَصَبِ الوَعْدِ، وَهَذِهِ القِرَاءَةُ فِي الضَّعْفِ كَمَنْ قَرَأَ: "قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ"<sup>(2)</sup>.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ"<sup>(3)</sup>. جَاءَ فِي الكَشَافِ<sup>(4)</sup>: (وَقَرَأَ الأَعْمَشَ<sup>(5)</sup>): "وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ" بِطَرَحِ النُّونِ وَالإِضَافَةِ إِلَى أَحَدٍ، وَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالظَّرُوفِ، فَإِنَّ قُلْتَ: كَيْفَ يُضَافُ إِلَى أَحَدٍ وَهُوَ مَجْرُورٌ بِمَنْ؟ قُلْتَ: جَعَلَ الجَارَ جِزَاءً مِنَ المَجْرُورِ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ أَحَدٍ<sup>(6)</sup>، فَفَصَلَ بَيْنَ المَتَضَايِفِينَ بِالجَارِ وَالمَجْرُورِ (بِهِ)، وَالتَّقْدِيرُ: "بِضَارِّينَ أَحَدٍ بِهِ".

تُعَدُّ مَسْأَلَةُ الفَصْلِ بَيْنَ المَتَضَايِفِينَ مِنَ المَسَائِلِ الخَلَافِيَةِ بَيْنَ المَدْرَسَتَيْنِ -البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ - فَقدَ ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المَضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَحَرْفِ الجَرِّ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، أَمَّا البَصْرِيُّونَ فَقدَ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الفَصْلِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَحَرْفِ الجَرِّ<sup>(7)</sup>.

وَالحَقِيقَةُ أَنَّ الزَّمخَشَرِيَّ يَتَّبِعُ البَصْرِيَّينَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، لِذَا نَرَاهُ يَضَعُ قِرَاءَةَ (مُخْلَفَ وَعَدَهُ رُسُلُهُ) وَقِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ: (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)؛ لِأَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ المَضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ كَانَ بِالمَفْعُولِ بِهِ، وَهَذَا مَا مَنَعَهُ البَصْرِيُّونَ.

كَمَا وَرَأَيْنَا الزَّمخَشَرِيَّ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ مِنَ الدِّرَاسَةِ<sup>(8)</sup> يَرُدُّ قَوْلَ القَائِلِ:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(9)</sup>

(1) البحر: 230/4، 438/5، والنشر: 265/2، والإتحاف: 217، والرازي: 149/19، وتوضيح المقاصد:

288/2، ومعاني الفراء: 81/2، وهمع الهوامع: 523/2.

(2) الأنعام: 137، وفي الكشاف: 54/2.

(3) البقرة: 102

(4) الكشاف: 301/1 - 302

(5) المحرر: 423/1، وحاشية الصبان: 104/1، و262/2، وشرح التسهيل لابن عقيل: 46/1، والدر

المصون: 326/1.

(6) انظر المحتسب: 103/1

(7) انظر الإنصاف: 347، والمفصل: 136، وشرح التصريح: 57/2، والمقتضب: 376/4، وهمع الهوامع: 523-

527.

(8) انظر هذه الرسالة: 23 (التمهيد).

(9) مرّ تخريجه انظر: 23، وانظر المفصل: 136، وخزانة الأدب: 415/4، وشرح المفصل: 189/3، والكتاب:

176/1، ومجالس ثعلب: 152، والإنصاف: 347.

والتقدير: زَجَّ أَيْ مَزَادَهُ الْقُلُوصَ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْقُلُوصِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا بِحَرْفٍ جَرٍّ. بَيْنَمَا نَرَى الزَّمْخَشَرِيَّ قَدْ أَجَازَ الْفَصْلَ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قِرَاءَةِ (بِضَارِيٍّ مِنْ أَحَدٍ).

لَقَدْ وَجَدْتُ الزَّمْخَشَرِيَّ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْإِضَافَةِ - أَيْضًا - يُوَافِقُ الْبَصْرِيِّينَ، إِذْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (غَيْرَ) يَجُوزُ بِنَاوِهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَتَمَكَّنٍ، فِي مَقَابِلِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (غَيْرَ) يَجُوزُ بِنَاوِهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَتَمَكَّنٍ أَوْ غَيْرِ مَتَمَكَّنٍ<sup>(1)</sup>. وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِ (غَيْرِ) "مِثْلَ"، وَ"يَوْمئِذٍ" وَ"حِينَئِذٍ" وَ"دُونَ" وَ"بَيْنَ"<sup>(2)</sup>. وَمِمَّا جَاءَ فِي الْكَشَافِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمئِذٍ"<sup>(3)</sup>. يَقُولُ الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(4)</sup>:

(وَقَرِئَ<sup>(5)</sup>): "يَوْمئِذٍ" مَفْتُوحٌ الْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى "إِذٍ" وَهُوَ غَيْرٌ مَتَمَكَّنٍ، كَقَوْلِهِ<sup>(6)</sup>:

عَلَى حَيْنٍ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

تَكُونُ كَسْرَةُ الْمِيمِ فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى "يَوْمئِذٍ" كَسْرَةً إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّ "يَوْمٌ" مُضَافٌ إِلَى "خِزْيٍ"، وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فِي الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ فَتَكُونُ عَلَامَةً بِنَاءٍ لِإِضَافَةِ يَوْمٍ لـ(إِذٍ) وَهُوَ ظَرْفٌ غَيْرٌ مَتَمَكَّنٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الشَّاهِدِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ الزَّمْخَشَرِيُّ فَيُرَوَى الشَّاهِدُ بِجَرٍّ "حِينَ" عَلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ تَأَثَّرَ بِالْعَامِلِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْجَرِّ، وَيُرَوَى بِفَتْحِهِ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيْهَا (حِينَ) جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فَعَلَهَا مَاضٍ، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي مَبْنِيٌّ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ "حِينَ" وَنَحْوَهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَبْنِيٍّ جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ، وَلَكِنَّ الْبِنَاءَ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ اكْتَسَبَ الْبِنَاءَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ<sup>(7)</sup>.

(1) انظر الإنصاف: 248، والهمع: 230/2، ومغني اللبيب: 670/2

(2) انظر همع الهوامع: 230/2، وما بعدها، وشنور الذهب: 81

(3) هود: 66

(4) الكشاف: 279/2

(5) حجة القراءات: 344، والسبعة: 336، والكشف: 532/1، والعنوان: 108، والمبسوط: 240، والإنصاف: 250

(6) للناطقة في ديوانه: 32، والكتاب: 330/2، وشرح المفصل: 16/3، و519/4، والإنصاف: 251، وهمع الهوامع:

230/2، وأوضح المسالك: 119/3، وعجزه: (وَقُلْتُ لَمَّا تَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَارِعُ)

(7) همع الهوامع: 231/2، وبنظر حاشية المحقق فيه.

وفي قوله تعالى: "ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يَصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَاب..."<sup>(1)</sup>. جاء في الكشف<sup>(2)</sup>: (وقرأ أبو حيوة، ورويت عن نافع<sup>(3)</sup>: "مِثْلُ مَا أَصَابَ" بالفتح لإضافته إلى غير متمكن، كقوله<sup>(4)</sup>:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

والحقيقة أنّ ما ذكرناه في توجيه القراءة السابقة ينسحب أيضاً على هذه القراءة. فـ (مِثْلُ) من الأسماء التي أُضيفت إلى غير المتمكن جاز فيها الإعراب والبناء، ويكون إعرابها عند بنائها كحالها حين كانت مرفوعةً، بمعنى أنّها تعربُ فاعلاً في الحالتين.

أمّا الشاهد الذي استدللّ به الزمخشري "غير أنّ نطقت" فقد أُضيفت فيه (غير) إلى المصدر المؤول من أنّ والفعل (نطقت)، والمصدر اسم متمكن<sup>(5)</sup>، فلمْ وجبَ البناء؟ قيل: لأنّ المصدر المؤول شيءٌ تقديري، والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به، ولأنّ الإضافة بابها يقع على الأسماء المفردة، فلما خرجت هنا عن بابها بُنيت "غير"<sup>(6)</sup>.

وذكر الزمخشري أنّ (النون والتنوين) هما الأصل وأنّ حذفهما يكون تخفيفاً في حال الإضافة اللفظية<sup>(7)</sup>، يقول في توجيهه<sup>(8)</sup> قوله تعالى: "إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ"<sup>(9)</sup>. (وقرئ<sup>(10)</sup>): "لذائقو العذاب" بالنصب على تقدير النون، كقوله:

(1) هود: 89، وانظر الذاريات: 23، (إنّه لَحَقُّ مِثْلُ ما أَنْكُمْ تَتَطَقُونَ).

(2) الكشف: 288/2، وانظر: 17/4

(3) مختصر ابن خالويه: 61، والبحر: 255/5، ومغني اللبيب: 671/2، وشرح التسهيل: 362/2، وهمع

الهومع: 234/2، وحاشية الشهاب: 129/5، وروح المعاني: 122/12.

(4) لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه: 85، وخزانة الأدب: 406/3، وشرح المفصل: 80/3، و135/8،

وللكنائى في الكتاب: 329/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 195/2، ومغني اللبيب: 211/1، و671/2،

وهمع الهومع، 235/2، وعجزه: (حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ)

(5) الأشباه والنظائر: 195/2.

(6) الأشباه والنظائر: 195/2، ومغني اللبيب: 671/2، 672، وشرح المفصل: 81/3.

(7) انظر المفصل: 119-122

(8) الكشف: 339/3

(9) الصافات: 38

(10) مشكل إعراب القرآن: 236/2، ومختصر ابن خالويه: 127، ومغني اللبيب: 842/2، والمحتسب:

81/2، والبحر: 358/7.

ولا ذاكِرَ اللهِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(1)</sup>

بتقدير التنوين، وقرىء على الأصل: "لذائقون العذاب" وفي قوله تعالى: "كلُّ نفس ذائقة الموت"<sup>(2)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (وقرأ اليزيدي<sup>(4)</sup>: "ذائقة الموت" على الأصل. وقرأ الأعمش<sup>(5)</sup>: "ذائقة الموت" بطرح التنوين مع النصب، كقوله:

ولا ذاكِرَ اللهِ إِلَّا قَلِيلًا

وفي قوله تعالى: "ولا آمينَ البيتِ الحرام"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: ("ولا آمي البيتِ الحرام"<sup>(8)</sup> على الإضافة).

وقد عالجت الدراسة مثل هذه التوجيهات في الفصل السابق<sup>(9)</sup>.

#### 2.4.4 حروف الجرّ:

وتسمّى أيضاً حروف الإضافة، لأنها تضيفُ معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها<sup>(10)</sup>، ويسمّيها الكوفيون حروف الصّقات؛ لأنها تحدث صفةً في الاسم كالظرفيّة<sup>(11)</sup>، والبعضيّة، والاستعلاء ونحوها من الصّقات<sup>(12)</sup>.  
والحقيقة أنّ الزمخشري استعمل مصطلح حروف الإضافة وعرفها بحروف الجرّ،

- 
- (1) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: 54، والأشباه والنظائر: 211/1، والكتاب: 169/1، والمقتضب: 313/2، وبلا نسبة في شرح المفصل: 6/2، و34/9، والمفصل: 430، ومغني اللبيب: 555/2، ويروى (ذاكر الله).  
(2) آل عمران: 185.  
(3) الكشاف: 485/1  
(4) البحر: 133/3، والإتحاف: 183، ومختصر ابن خالويه: 23، وروح المعاني: 146/4، والدر المصون: 276/2، والرازي: 129/9  
(5) المراجع السابقة.  
(6) المائدة: 2  
(7) الكشاف: 592/1، وانظر: 321/1.  
(8) وهي قراءة عبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش، وانظر: البحر: 420/3، والإتحاف: 197، والتبيان: 416/1، ومعاني الفراء: 298/1، ومختصر ابن خالويه: 30، وإعراب النحاس: 480/1.  
(9) انظر هذه الرسالة: 254، وما بعدها.  
(10) انظر الكتاب: 224/4، والمفصل: 365، وشرح الرضي على الكافية: 354/2، وشرح التصريح: 2/2  
(11) انظر شرح المفصل: 7/8، وحاشية الصبان: 203/2.  
(12) انظر معاني النحو: 5/3، والأدوات النحوية في كتب التفسير: 502، وما بعدها.

يقول: (حروف الإضافة: وهي الحروف الجارة)<sup>(1)</sup>، وعددها عنده سبعة عشر حرفاً<sup>(2)</sup>. وقد رصدت الدراسة قراءات لا بأس بها وجهها الزمخشري وفق هذا الباب وقسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: ما وجهه الزمخشري على زيادة حرف الجرّ، ومن ذلك: في قوله تعالى: "ما هنّ أمّهاتهم"<sup>(3)</sup>. جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرىء بالرفع على اللغتين الحجازية والتميمية، وفي قراءة ابن مسعود<sup>(5)</sup>: "بأمّهاتهم" وزيادة الباء في لغة من ينصب).

يظهر من قول الزمخشري أنّ "أمّهاتهم" قرئت بالنصب على لغة أهل الحجاز الذين يعملون "ما" عمل ليس، فتكون قراءة النصب (أمّهاتهم) خبراً لها، والقراءة الثانية (أمّهاتهم) بالرفع على لغة أهل تميم الذين لا يعملون "ما" وإنما يهملونها فلا عمل لها عندهم<sup>(6)</sup>. وأمّا القراءة الثالثة، فهي (بأمّهاتهم) بزيادة الباء، فقد خصّها الزمخشري بأهل الحجاز، لأنّ الباء تزاؤ في خبر ما العاملة عمل ليس، وقد تعقب أبو حيّان الزمخشري، وذكر أنّ زيادة الباء في لغة تميم كثير<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى: "لذهب الله بسمّعهم وأبصارهم"<sup>(8)</sup>. جاء في الكشف<sup>(9)</sup>: (وقرأ ابن أبي عبة<sup>(10)</sup>: "لأذهب بأسماعهم" بزيادة الباء، كقوله: "ولا تلقوا بأيديكم"<sup>(11)</sup>).

(1) شرح الأنموذج: 162

(2) شرح الأنموذج: 162، وانظر المفصل: 365.

(3) المجادلة: 2

(4) الكشف: 70/4.

(5) السبعة: 628، والتبيان: 1212/2، ومشكل إعراب القرآن: 362/2، وإعراب القراءات السبع وعللها: 354/2.

(6) انظر مغني اللبيب: 399/1، 776/2.

(7) البحر المحيط: 32/8، وانظر حاشية الشهاب: 166/8.

(8) البقرة: 20

(9) الكشف: 222/1

(10) البحر: 91/1، ومختصر ابن خالويه: 3، وفيه (لذهب بأسماعهم)، والقرطبي: 224/1، والمحرر: 195/1

(11) البقرة: 195

وقد ذكر الزمخشري أنّ "الباء" تكونُ مزيدةً في المنصوب والمرفوع<sup>(1)</sup>، ويكون التقديرُ في قراءةِ ابنِ أبي عبلَةَ: "لأذهبَ أسمعهم" وفي الآيةِ الثانيةِ "ولا تلقوا أيديكم". وفي قوله تعالى: "ولا ترفعوا أصواتكم"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(3)</sup>: (وفي قراءة ابن مسعود<sup>(4)</sup>): "لا ترفعوا بأصواتكم" والباءُ مزيدةٌ محذوٌّ بها حذوُ التشديدِ في قول الأعلامِ الهذلي<sup>(5)</sup>:

رَفَعْتُ عَيْنِي بِالْحِجَا      زِ إِلَى أَنَاِسٍ بِالْمُنَاِقِبِ

كما ظهر لنا في الكشافِ قراءاتٌ زيدت فيها "من" الجارّة، كما في قوله تعالى: "وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"<sup>(6)</sup>،

جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (وفي مصاحفِ أهلِ مكّة: "تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"، وهي قراءة ابن كثير<sup>(8)</sup>، وفي سائرِ المصاحف: "تحتها").

والحقيقة أنّ "تحت" من الظروف غير المتصرفية التي لا تفارقُ الظرفيةَ إلا إلى الجرِّ بمن في الأكثر<sup>(9)</sup>. وقد نصَّ اللغويون أنّ المعنى في القراءتين واحدٌ إلا أنّ أكثرَ ما جاء في القرآن موافقٌ لقراءة ابن كثير<sup>(10)</sup>، "من تحتها". وقد ورد في الكشافِ قراءاتٌ أخرى<sup>(11)</sup>.

القسم الثاني :

(1) المفصل: 367، وانظر الهمع: 417/2.

(2) الحجرات: 2

(3) الكشاف: 555/3

(4) معاني الفراء: 69/3، وروح المعاني: 134/26، والمحزر: 485/13، والقرطبي: 307/16.

(5) نسبه الزمخشري للأعلم الهذلي في الكشاف: 555/3، ولم أعره عليه.

(6) التوبة: 100

(7) الكشاف: 211/2

(8) كتاب المصاحف: 47، والبحر: 92/5، والتبصرة: 529، والمبسوط: 228، والسبعة: 317، وحجة

القراءات: 323، والكشف: 505/1

(9) انظر معاني النحو: 166/2 - 167

(10) التبيان: 657/2، وحاشية الشهاب: 358/4، والدر المصون: 498/3، وقد وردت "من تحتها" في القرآن

الكريم في اثنين وعشرين آية، وانظر المعجم المفهرس: 187.

(11) البقرة: 177، والإسراء: 1، وفصلت: 49، وفي الكشاف: 330/1، و436/2، و457/3.



لقد رصدت الدّراسة قراءاتٍ تناوبتُ فيها حروفُ الجرِّ، وأودُّ أنْ أشيرَ إلى أنْ جمهورَ الكوفيين ذهبوا إلى أنْ حروفَ الجرِّ ينوبُ بعضها عن بعض، فيما منع ذلك البصريُّون<sup>(1)</sup>، وذهب فريق ثالث إلى جواز تناوب حروف الجرِّ لكن على غير إطلاقه، يقول ابن السراج: (واعلم أنّ العربَ تتسّع في كلامها فنُقِيمُ بعضها مقام بعض إذا تقاربتِ المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلانٌ بمكّة وفي مكّة) وإنّما جازا معاً؛ لأنّك إذا قلت: فلانٌ بموضع كذا وكذا، فقد خبرتَ عن اتّصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرتَ بـ (في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنّ هذا التقارب يصلحُ للمعاقبة، وإذا تباين معناها لم يجزُ)<sup>(2)</sup>.

والواقع أنّنا نميلُ إلى هذا الرأي، فالأصلُ ألاّ تتوبَ حروفُ الجرِّ بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصلِ معناها ما أمكن، فإنّ لم يكن ذلك، ففي الاتّساع وعدم التكلّف جوازُ ذلك<sup>(3)</sup>، ولحروفِ الجرِّ معانٍ متعدّدة<sup>(4)</sup>.

ومما جاء في الكشف:

1- منِ والباء:

في قوله تعالى: "يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (... يحفظونه من أجلِ أمرِ الله، وتدلُّ عليه قراءةُ عليٍّ - رضي الله عنه - وابنِ عباسٍ وزيدِ بنِ عليٍّ وجعفرِ بنِ محمدٍ وعكرمة<sup>(7)</sup>): "يحفظونه بأمرِ الله".

(1) مغني اللبيب: 104/1، وشرح التصريح: 6-4/2، والخصائص: 92-91/2، والفروق اللغوية: 13-14، وشرح المفصل: 15/8.

(2) الأصول في النحو: 414/1، وانظر الخصائص: 93-91/2

(3) انظر معاني النحو: 10/3

(4) انظر همع الهوامع: 460-413/2، والمفصل: 373-365، وفي المصطلح النحوي البصري: 198-213.

(5) الرعد: 11

(6) الكشف: 352/3

(7) المحتسب: 355/1، والتبيان في غريب القرآن: 228/6، والمحرر: 141/8، وروح المعاني: 112/13

والحقيقة أنّ من معاني حرف الجرّ "من" العلة والسبب، ومن معاني (الباء) السببية، وذكر الشهاب الخفاجي: (ولا فرق بين العلة والسبب عند النحاة، وإنّ فرقاً بينهما أهل المعقول)<sup>(1)</sup>.

وقد فرق بعضُ المعاصرين بين التعليل (بالباء) والتعليل (بمن)، فالتعليل بالباء يفيد العوضَ والمقابلة، وأمّا التعليل بمن فيفيد الابتداء<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أنّ الدّراسة لا تسلّم تماماً بهذا الرأي، فإذا قرّرنا أنّه لا يصحّ أن تقول: "عضّ إصبعه بالندم" فكان "من الندم"<sup>(3)</sup>، فلأنّ المعنى اختلّ وتغيّر عن مراده، أمّا ما كان في مثل القراءة السابقة، فذلك سائغ؛ لأنّ المعنى في القراءتين واحدٌ.  
2- عن والباء:

في قوله تعالى: "يسألونك كأنّك حفيّ عنها"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: ("كأنّك حفيّ عنها": كأنّك عالمٌ بها... وقرأ ابن مسعود<sup>(6)</sup>: "كأنّك حفيّ بها"، أي: عالمٌ بليغ في العلم بها).

إنّ مسألة أنّ تكون (الباء) بمعنى (عن) فيها نظراً بين العلماء، يقول ابن سيده: "فمهما رأيتَ (الباء) بعدّما سألتَ، أو سألتَ، أو ما تصرفَ منهما فاعلم أنّها موضوعةٌ موضعَ (عن)<sup>(7)</sup>، وإلى ذلك ذهب الكوفيون<sup>(8)</sup>، وهي كقول علقمة<sup>(9)</sup>:  
فإنّ تسألوني بالنساءِ فإنّني بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طيبٌ"  
يريد: (عن النساء).

(1) انظر حاشية الشهاب: 225/5

(2) معاني النحو: 78/3، نفسه: 78/3

(3) نفسه: 78/3

(4) الأعراف: 187

(5) الكشف: 135 - 134/2

(6) كتاب المصاحف: 75، والمحتسب: 269/1، ومختصر ابن خالويه: 47، والمحرر: 168/6، وفتح القدير: 276/2.

(7) المخصص: 65/14

(8) انظر همع الهوامع: 420/2، وانظر البحر المحيط: 434/4

(9) لعلقمة الفحل في ديوانه: 35، وفي الهمع: 420/2، وصدر البيت في البحر المحيط: 434/4

وقد مَنَعَ البصريُّون ذلك<sup>(1)</sup>، ولجأوا إلى تأويل البيت: اسألوا بسبب النساء لتعلموا حالهن<sup>(2)</sup>، وأرجَّح أن الزمخشري قد ذهب إلى هذا التأويل في توجيه القراءة السابقة، فكأنه: يسألونك بسبب كونك عالماً بليغاً بها.

3- من وعن:

في قوله تعالى: "فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ نِكْرِ اللَّهِ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: (وقرىء<sup>(5)</sup>): "عَنْ ذَكَرِ اللَّهِ" فَإِنْ قُلْتَ: ما الفرقُ بين "من" و"عن" في هذا؟ قلتُ: إذا قلتُ: قسا قلبه مِنْ ذَكَرِ اللَّهِ، فالمعنى ما ذكرتُ مِنْ أَنْ القسوةَ من أجلِ الذِّكْرِ وبسببه، وإذا قلتُ: عَنْ ذَكَرِ اللَّهِ فالمعنى: غلظَ عن قبولِ الذِّكْرِ وجفا عنه، ونظيره: سقاه من العَيْمَةِ<sup>(6)</sup>. أي من أجل عطشه، وسقاه عن العَيْمَةِ: إذا أرواه حتى أبعدَه عن العطش).

وقد ذكر الفراء أن كلا القراءتين صواب<sup>(7)</sup>، وذهب بعضُ العلماءِ إلى أن "مِنْ" أبلغُ من "عَنْ"<sup>(8)</sup>، في هذه القراءة.

4- اللام وعلى:

في قوله: "وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ"<sup>(9)</sup>، جاء في الكشف<sup>(10)</sup>: (وقرأ عبدالله بن مسعود<sup>(11)</sup>): "على عبادنا" على تضمين "سبقَتْ" معنى حَقَّتْ، وقد نصَّ

(1) انظر مغني اللبيب: 141/1، و142

(2) انظر همع الهوامع: 421/2

(3) الزمر: 22

(4) الكشف: 394/3

(5) معاني الزجاج: 351/4، وزاد المسير: 174/7، وروح المعاني: 257/23، وفتح القدير: 458/4.

(6) العَيْمَةُ: شَهْوَةُ اللين، وشدة العطش، انظر لسان العرب: 356/10 (عيم).

(7) معاني الفراء: 418/2، وانظر الهمع: 462/2

(8) حاشية الشهاب: 335/7

(9) الصافات: 171

(10) الكشف: 357/3

(11) معاني الفراء: 395/2، وروح المعاني: 156/23

العلماء أنّ "اللام" تأتي بمعنى "على" (1)، كقوله تعالى: "وتلّه للجبين" (2)، أي: على الجبين.

4-اللام وإلى:

في قوله تعالى: "والشمسُ تجري لمُسْتَقَرًّا لها" (3)، جاء في الكشف (4): (وقرىء (5): "تجري إلى مُسْتَقَرًّا لها"). وقد نصّ العلماء - أيضاً - على أنّ "اللام" تأتي بمعنى "إلى" (6)، ومن معاني "إلى" انتهاء الغاية المكانية، فتكون اللام على هذا المعنى في هذه القراءة.

5-في ومن:

في قوله تعالى: "غُلِبَتِ الرُّومُ في أَدْنَى الْأَرْضِ" (7)، جاء في الكشف (8): (وقرىء (9): "من أدنى الأرض"). وقد ذكر بعض اللغويين أنّ "في" تأتي بمعنى من (10)، واستدلوا بقول الشاعر (11):

وهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثُ عَصْرِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

أي: منها ثلاثة أحوال.

وقد ردّ ابنُ جنّي أنّ تكون "في" بمعنى "من" في الشاهد الشعري السابق، والتوجيه عنده على حذف المضاف، أي: مع ثلاثة أحوال (12)، فتكون "في" بمعنى "مع" والذي تراه الدراسة في مسألة مجيء "في" بمعنى "من" أنّه أمرٌ بعيد، وقد تعقّب الباحثُ

(1) انظر الهمع: 453/2

(2) الصافات: 103، وفي الكشف: 348/3

(3) يس: 38

(4) الكشف: 322/3

(5) البحر: 336/7، والرازي: 71/26، وفتح القدير: 369/4، والدر المصون: 485/5

(6) الهمع: 453/2، وانظر: 414/2

(7) الروم: 3

(8) الكشف: 213/3

(9) البحر المحيط: 162/7

(10) انظر مغني اللبيب: 225/1، والهمع: 446/2

(11) لامرئ القيس في ديوانه: 27، وبلا نسبة في الخصائص: 96/2، ومغني اللبيب: 225/1، وهمع

الهومع: 446/2.

(12) الخصائص: 96-97/2

معنى "في" في كتب النحو<sup>(1)</sup>، فلم أرَ لها معنى "من" إلا ما ذُكر عن ابن هشام والسيوطي، في حدود ما وصلت إليه. وما تودّ الدراسة الإشارة إليه هو أنّ القراءتين صحيحتان من حيث المعنى، ويكون معنى "في" الظرفية، ومعنى "من" التبعية. وقد وردت قراءاتٌ أخرى في الكشف تتأوتب فيها حروفُ الجرِّ<sup>(2)</sup>.

#### 3.4.4 الحمل على الجوار:

جرُّ الجوارِ هو أنّ تصيرَ الكلمةُ مجرورةً بسببِ اتّصالها بكلمةٍ مجرورةٍ سابقةٍ عليها، لا بسببِ غيرِ الاتّصال، فيكون جرُّ الأولى بسببِ العامل، وجرُّ الثانية لا بعامل، ولا بسببِ التبعية، كجرِّ التّوابع، بل إنّما يكون بسببِ الاتّصال والمجاورة<sup>(3)</sup>، وذكر السيوطي أنّ جمهور النحويين أثبتوا الجرَّ بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد وعطف النسق<sup>(4)</sup>.

ومما وجّهه الزمخشري على علّة الجوار ما يلي:  
في قوله تعالى: "وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:  
(وقرىء<sup>(7)</sup>): "الأيمن" بالجرِّ على الجوار، نحو: "جُرُّ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فقراءة الجماعة الأيمن، بالنصب، صفة لجانب، وجانبٌ: مفعول ثانٍ للفعل (واعد)، أمّا قراءة (الأيمن) بالجرِّ، فقد خرّجه العلماءُ والمفسرون على الجوار<sup>(8)</sup>، والنّصبُ أحبُّ عند ابن خالويه<sup>(9)</sup>.

(1) انظر معاني حرف الجرِّ (في) في الكتاب: 421/1، 226/4، والجنى الداني: 252، والمقتضب: 139/4، و45/1، واللمع في العربية: ط2: 42، والمفصل: 365، ومعاني النحو: 50/3، وفي المصطلح النحوي: 204.  
(2) البقرة: 220، والممتحنة: 1، والنبأ: 14، والتوبة: 119، والنازعات: 17، في الكشف: 360/1، و90/4، و207/4-208، و219/2، و213/4.  
(3) انظر كشف اصطلاحات الفنون: 287/1، وانظر الفرائد الجديدة: 61، عن: في المصطلح النحوي البصري: 159  
(4) همع الهوامع: 535/2-536  
(5) طه: 80  
(6) الكشف: 547/2  
(7) الرازي: 96/22، والبحر: 265/6، والدر المصون: 45/5، وروح المعاني: 239/16.  
(8) انظر مشكل إعراب القرآن: 75/2  
(9) انظر مختصر ابن خالويه: 89

وفي قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ"<sup>(1)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>:  
(وقرىء<sup>(3)</sup>): "المتين" بالرفع صفة "لذو" وبالجر صفة للقوة).

ولعلماء العربية آراء في مسألة الحمل على الجوار في القرآن الكريم، فقد ذهب بعضهم إلى توجيه قراءات قرآنية على الحمل على الجوار كما في قراءة "المتين" السابقة، يقول ابن جنّي: "أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الرَّفْعَ وَصَفًا لِلرَّازِقِ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لَفْظِ الْقُوَّةِ لَجَوَارِهَا إِيَّاهُ، عَلَى قَوْلِهِمْ: "هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"، وَعَلَى أَنَّ هَذَا فِي النُّكْرَةِ عَلَى مَا فِيهِ أَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّكْرَةَ أَشَدُّ حَاجَةً إِلَى الصِّفَةِ، فَبَقَدْرِ قُوَّةِ حَاجَتِهَا إِلَيْهِ تَشَبَّثَتْ بِالْأَقْرَبِ إِلَيْهَا، فَيَجُوزُ: "هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ" لِقُوَّةِ حَاجَةِ النُّكْرَةِ إِلَى الصِّفَةِ، فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ، فَتَقَلُّ حَاجَتُهَا إِلَى الصِّفَةِ، فَبَقَدْرِ ذَلِكَ لَا يَسُوغُ التَّشَبُّثُ بِمَا يَقْرَبُ مِنْهَا لِاسْتِغْنَائِهَا غَالِبَ الْأَمْرِ عَنْهَا"<sup>(4)</sup>، وإلى ذلك ذهب السجستاني<sup>(5)</sup>.

ولقد منع فريق ثانٍ الحمل على الجوار في القرآن الكريم، وفي ظني أن سبب المنع؛ لأن الجوار قد يعود للتوهم، لذا يقول النحاس: (والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب)<sup>(6)</sup>.  
والحقيقة أننا لا نسلم بقول النحاس؛ لأن العربية ضمت شواهد فصحة من قراءات قرآنية وشواهد شعرية ونثرية وجهها علماء العربية على الجوار<sup>(7)</sup>.

وفي قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"<sup>(8)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(9)</sup>:  
("ورسوله" عطف على المنوي في "بريء"، أو على محل "إن" المكسورة واسمها...  
وقرىء<sup>(1)</sup>: بالجر على الجوار، وقيل على القسم).

(1) الذاريات: 58

(2) الكشاف: 21/4

(3) البحر: 143/8، ومعاني الزجاج: 59/5، ومختصر ابن خالويه: 145، والتبيان: 1184/2، ومعاني الفراء: 75/2، و90/3، والمحرر: 42/14.

(4) المحتسب: 289/2، وانظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 391.

(5) إعراب النحاس: 246/3

(6) نفسه: 246/3

(7) انظر الكتاب: 299/2، والأصول في النحو: 127/1، وهمع الهوامع: 535/2، والاقتراح: 108، وانظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 391، وفي المصطلح النحوي البصري: 159.

(8) التوبة: 3

(9) الكشاف: 173/2

وقد ذكر الزمخشري قصة الإعرابي الذي قدم المدينة في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وطلب أن يُقرأ عليه من القرآن، فُقرئت عليه هذه الآية بجرّ "رسوله"، فقال: إذا كان الله بريئاً من رسوله فأنا كذلك، فلما بلغ ذلك عمر، قرأها عليه بالرفع، فقال الإعرابي: وأنا - والله - أبرأ مما برىء الله ورسوله منه<sup>(2)</sup>.

#### 5.4 النواسخ:

سأقصرُ حديثي في ثلاث مسائل وفقاً لما توافر لديّ من قراءات:

1- كان وبعض مسائلها.

2- عسى واتصال الضمير فيها.

3- إنّ وبعض مسائلها.

#### 1.5.4 القول في: كان:

ذهب جمهورٌ من النحاة إلى أنّ هناك أفعالاً في العربية تُسمّى أفعالاً ناقصةً، واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة<sup>(3)</sup>، وجوهر اختلافهم في دلالتها على عنصري الزمن والحدث، فذهب بعضهم إلى أنّها عنصرٌ تجرّد للزمن، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّها تدلّ على الحدث<sup>(4)</sup>.

وقد نصّ النحويّون على أنّ هناك معاني واستعمالات متعدّدة لكان<sup>(5)</sup>، وقد ذكر الزمخشري أنّ من معانيها الدوام والاستمرار، يقول في توجيه قوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس"<sup>(6)</sup>، (كان عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإيهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا عن انقطاع طارئ ومنه قوله

(1) وهي قراءة الحسن، انظر البحر: 6/5، والقرطبي: 24/1، 70/8، والرازي: 231/15، وحاشية الشهاب: 299/4، وفتح القدير: 334/2، والدر المصون: 442/3.

(2) الكشف: 173/2، والبحر المحيط: 6/5، وحاشية الشهاب: 299/4.

(3) انظر حاشية الصبان: 225/1، وأسرار العربية: 133، وشرح التصريح: 190/1، وشرح المفصل: 89/7.

(4) انظر ابن يعيش: 89/7-90، وشرح الرضي على الكافية: 329/2، وحاشية الخصري: 110/1.

(5) انظر معاني النحو: 191/1.

(6) آل عمران: 110.

تعالى: "وكان الله غفوراً رحيماً"<sup>(1)</sup>، ومنه قوله تعالى: "كنتم خير أمةٍ كأنه قيل: وُجدتُ خير أمةٍ" وقيل: كنتم في علم الله خير أمةٍ...<sup>(2)</sup>.

وقبل الولوج في المسائل التي رصدتها الدراسة في باب كان، نودّ الإشارة إلى أنّ العلماء اختلفوا في تسمية اسمها وخيرها، فذكر السيوطي: أنها ترفع المبتدأ -خلافًا للكوفيين- ويسمى اسمها، وفاعلاً، وقيل لشبهه، وتنصب الخبر، ويسمى: خبرها ومفعولها، والكوفيون يسمونه حالاً، والفرّاء: شبهه<sup>(3)</sup>.

ومما رصدته الدراسة من مسائل تخصّ كان ما يلي:

#### 1- إضمار اسم كان:

نصّ النحويّون على جواز إضمار اسم (كان) فيها، (وهو ضمير الشأن والحديث، فنقع الجمل بعدها أخباراً عنها، نحو: "كان زيدٌ منطلقٌ" فإنّ اسم كان هذه ضميراً، أي ضميرٌ يعودُ إلى الشأن، وزيدٌ مبتدأ، ومنطلقٌ خبره، والجملَةُ خبرٌ كان، والتقدير كان الشأنُ زيدٌ منطلقٌ)<sup>(4)</sup>، يقول الزمخشري: (وهذا القسمُ من أقسامِ الناقصةِ أيضاً إلا أنّها مختصةٌ بكون اسمها ضميرَ الشأن، وخبرها جملةً)<sup>(5)</sup>.

ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "فكان أبواه مؤمنين"<sup>(6)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(7)</sup>: (وقرأ الجحدري<sup>(8)</sup>: "وكان أبواه مؤمنان" على أنّ كان فيه ضمير الشأن).

(1) النساء: 96

(2) الكشف: 454/1

(3) انظر همع الهوامع: 408/1، واللمع: 19، ومعاني الفرّاء: 362/1، و409، و28/3، وشرح الأنموذج:

25، و151، وينظر في مصطلح النحوي البصري: 63، وفي مصطلح النحو الكوفي: 53.

(4) انظر شرح الأنموذج: 152، والكتاب: 69-70، واللمع: 20، و21، والهمع: 408/1

(5) شرح الأنموذج: 152

(6) الكهف: 80

(7) الكشف: 495/2 - 496

(8) والمحرر: 381/9، وروح المعاني: 11/16، والدر المصون: 478/4.



وقد وجدتُ معظمَ النحويين يوجّهون هذه القراءةَ التوجيهَ نفسه<sup>(1)</sup>، وزادَ ابنُ جنّي أنّ اسمَ كانٍ قد يكونُ ضميرَ الشانِ، وقد يكونُ ضميرَ الغلامِ، والجملةُ (أبواه مؤمنان) خبرٌ كان<sup>(2)</sup>.

وذكر أبو حيّان أنّ أبا الفضل الرازي أجاز بالإضافةِ إلى ما سبقَ أن يكونَ (مؤمنان) على لغةِ بني الحارث فيكون منصوباً<sup>(3)</sup>، وبنو الحارث يجرّون المثني بالألف في كلِّ أحواله الإعرابية<sup>(4)</sup>.

2-زيادة كان:

ذكر النحويون أنّ "كان" قد تُزاد في الكلام للتأكيد، فلا تحتاجُ إلى خبرٍ منصوبٍ نحو: "مررتُ بـرجلٍ كان قائمٌ"، "وزيدٌ كان قائمٌ"، "وما كان أحسنَ زيدا"<sup>(5)</sup>. ومما وقع في الكشف من ذلك:

في قوله تعالى: "وَأَنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: ( وقرأ اليزيدي<sup>(8)</sup>: "لكبيرة" بالرفع، ووجهها أن تكون "كان مزيدة"، كما في قوله<sup>(9)</sup>:

وجيران لنا - كانوا - كرام

وقد ذكر أبو حيّان وجهاً آخر في قراءة "لكبيرة" بالرفع، وهو أن تكون "لكبيرة" خبر لمبتدأ محذوف<sup>(10)</sup>، وهو وجه حسنٌ مقبولٌ في العربية، إلا أنه ضعّف توجيهه

(1) انظر التبيان في إعراب القرآن: 858/2، وإعراب النحاس: 289/2، وأضاف: (ويجوز عند سيبويه في غير القرآن "مؤمنان" على أن تضمّر في كان).

(2) المحتسب: 33/2

(3) البحر المحيط: 155/6

(4) انظر معاني الفراء: 183/2، وحجة ابن زنجلة: 454، وفيه: (لغة كنانة).

(5) للمع: 20، وشرح الأنموذج: 152

(6) البقرة: 143

(7) الكشف: 319/1

(8) مختصر ابن خالويه: 10، الإتحاف: 149، والدرّ المصون: 395/1

(9) للفرزدق في ديوانه: 529/2، وهو من شواهد الكتاب: 153/1، ومغني اللبيب: 377/1، وشرح الأشموني: 419/1، وصدرة: (فكّيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومي).

(10) البحر المحيط: 425/1

الزمخشري، مع أنه -أيضاً- وجّه حسن مقبول في العربيّة، كما أنّ سيبويه أجاز زيادة "كان" في الشاهد الذي مثّل به الزمخشري<sup>(1)</sup>.  
3- كان التّامة:

قرّر النحويّون أنّ تأتي "كان" تامّة دالّة على الحدث بمعنى (وقع) و(وجد) وما يدور في معنى هذه الأفعال، فتستغني عن الخبر المنصوب<sup>(2)</sup>.  
ومما وقع في الكشف موجّهاً على كان التّامة ما يلي:  
في قوله تعالى: "كُنْ فَيَكُونُ"<sup>(3)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(4)</sup>: (من كان التّامة التي بمعنى الحدوث والوجود). وفي قوله تعالى: "فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدّهَانِ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>:

(وقرأ عمرو بن عبّيد<sup>(7)</sup>: "وردة" بالرفع، بمعنى: فَحَصَلَتْ وَرْدَةً، وهو من الكلام الذي يسمّى التجريد<sup>(8)</sup>، كقوله<sup>(9)</sup>):

فَلَنْ بَقِيَتْ لِأَرْحَلَنْ بَغْزَوَةً      تحوي الغنائم أو يموت كريمُ

ويقصد الشاعر بالكريم -نفسه لا غيره، وكذا في الآية الكريمة جرد من السماء معنى "وردة" هي السماء بذاتها، فتكون "كان" تامّة، و"وردة" فاعلها، وهذا معنى قوله على التجريد.

وفي قوله تعالى: "إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ"<sup>(10)</sup>، جاء في الكشف<sup>(11)</sup>:

(1) الكتاب: 153/2، وانظر مغني اللبيب: 378/1.

(2) شرح المفصل: 339، وشرح الأنموذج: 152، واللمع: 20.

(3) النحل: 40

(4) الكشف: 410/2، وانظر معاني الفراء: 74/1، و100/2.

(5) الرحمن: 37

(6) الكشف: 48/4

(7) البحر: 195/8، وروح المعاني: 113/27

(8) التجريد: أنّ في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، انظر الخصائص: 232/2.

(9) البيت لقتادة بن مسلم الحنفي.

(10) لقمان: 16، وانظر الأنبياء: 47

(11) الكشف: 233/3، وانظر: 574/2

(وقرىء<sup>(1)</sup>): "مُنْقَالٌ" بالنصب والرفع، وإنما أنتَ "المُنْقَال" لإضافته إلى الحبة، كما قال: (2)

كما شَرِفَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وكقوله تعالى: "وَأَنْ كَانَ ذُو عَسْرَةٍ"<sup>(3)</sup>.

والظاهرُ أَنَّ قِراءَةَ "مُنْقَالٌ" بالنصب على أَنَّ "كان" ناقصة، واسمها ضميرٌ يُمكنُ تقديره "بالعمل" أو "الظلم". وأمَّا قِراءَةُ "مُنْقَالٌ" بالرفع، فعلى "كان" التامة، وفاعلها "مُنْقَالٌ" وجاز تأنيث "تَك" في هذه المسألة لاكتساب المضاف من المضاف إليه التانيث، كما في الشاهد الشعري. وقد رجَّح الزمخشري في بعض القراءات مجيءَ كان ناقصة على مجيئها تامة كما في قوله تعالى: "وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى"<sup>(4)</sup>. جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (وقرىء<sup>(6)</sup>): "ولو كان ذو قربي" على كان التامة، كقوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة"). يوجَّه الزمخشري هذه القراءة على طريقتيه الحواريَّة: (فإن قلتَ: ما تقول فيمن قرأوا "ولو كان ذو قربي" على كان التامة كقوله...؟ أقول نظم الكلام أحسن ملائمةً للناقصة، لأنَّ المعنى على أَنَّ المُنْقَالَةَ<sup>(7)</sup> إن دعت أحداً إلى حملها لا يُحمَلُ منه شيءٌ، وإن كان مدعوها ذا قربي، وهو معنى صحيحٌ ملتئم، ولو قلتَ: ولو وجد ذو قربي لتفكك وخرج من اتساقه والتئامه)<sup>(8)</sup>.

(1) حجة القراءات: 565، والسبعة: 513، والكشف: 188/2، و111/1، والعنوان: 132، 152، وإرشاد المبتدي: 495، والنشر: 324/2،

(2) عجز بيت للأعشى في ديوانه: 173، والكتاب: 52/1، والخصائص: 186/2، والأشباه والنظائر: 197/1، و92/2، والمقتضب: 197/4 - 199، ومغني اللبيب: 513/2، وصدرة: (وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته.)

(3) البقرة: 280، وفي الكشف: 401/1، وسيأتي ذكرها.

(4) فاطر: 18

(5) الكشف: 305/3

(6) معاني الفراء: 368/2، والبحر: 308/7، وروح المعاني: 185/22، وإعراب النحاس: 694/2، ومشكل إعراب القرآن: 216/2.

(7) من قوله تعالى: "وإن تدعُ مُنْقَلَةً إلى حملها لا يُحمَلُ منه شيءٌ ولو كان ذو قربي"، فاطر: 18.

(8) الكشف: 305/3

كما رأينا الزمخشري يتأول لقراءات قُرئتْ على كان التامة يتأولها على كان الناقصة من ذلك: في قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا"<sup>(1)</sup>، يقول الزمخشري<sup>(2)</sup>: (وقرىء<sup>(3)</sup>): "تجارة حاضرة" بالرفع على كان التامة، وقيل هي الناقصة على أنّ الاسم "تجارة حاضرة" والخبر تديرونها، وقرىء<sup>(4)</sup>: "تجارة" بالنصب على: إلا أن تكون التجارة حاضرة، كبيت الكتاب<sup>(5)</sup>:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا  
إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا  
أي: إذا كان اليوم يوماً).

يظهر من توجيه الزمخشري لقراءة "تجارة حاضرة" وجهان<sup>(6)</sup>:

الأول: تكون (كان) تامة بمعنى حصلت أو وقعت تجارة حاضرة.

الثاني: تكون (كان) ناقصة و(تجارة) اسمها، وهو في الأصل مبتدأ جاز الابتدأ به لأنه وُصِفَ، وبعدَ دخول كان أصبح اسماً لها، والخبرُ الجملةُ الفعليةُ (تديرونها).

وأما قراءة "تجارة حاضرة" بالنصب، فهي على (كان) الناقصة، واسمها ضمير، و"تجارة" خبرها، وعند الطبري أنّ مَنْ قرأ بها شدَّ عن قراءة الجماعة<sup>(7)</sup>. وتمثيل الزمخشري لها بشاهد الكتاب، يقول سيبويه: (أضمر لِعَلِّمِ المخاطب بما يَعْنِي، وهو اليوم)<sup>(8)</sup>، ويجوز عنده -أيضاً- أن تكون كان تامة، بمعنى: (إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا)<sup>(9)</sup>.

(1) البقرة: 282

(2) الكشاف: 404/1

(3) حجة الفارسي: 320/2، والنشر: 237/2، والسبعة: 194، وحجة القراءات: 151، والمحرر: 515/2، والكشاف: 321/1، ومعاني الفراء: 185/1، والمكرر: 20.

(4) المراجع في الحاشية السابقة والمبسوط: 155، والبحر: 352/2، والإتحاف: 166

(5) لعمر بن شأس في ديوانه: 36، وهو من شواهد الكتاب: 47/1، وخزانة الأدب: 521/8، والمقتضب:

96/4، وتاج العروس: 160/3، مع اختلاف الصدر، ويروى (أشهب) بدل (أشنعا)

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن: 231/1

(7) الطبري: 87/3

(8) الكتاب: 47/1

(9) نفسه: 47/1

وقد وجّه الزمخشري قراءاتٍ أخرى في باب كان التامة والناقصة<sup>(1)</sup>.

4- في أحكام اسم كان وخبرها:

الأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبيره<sup>(2)</sup>، شأن ترتيب الجملة الفعلية (فعل + فاعل + مفعول به).

وذكر النحويون أن خبر كان قد يتقدم عليها، وقد يتوسط بينها وبين اسمها<sup>(3)</sup>، وكذلك نصّوا على أن المعرفة اسمها، والنكرة خبرها.

يقول سيبويه: (واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حدُّ الكلام)<sup>(4)</sup>.

وقد يجيئان معرفتين معاً، ونكرتين، ويجيء الخبر مفرداً وجملةً بتقاسيمها<sup>(5)</sup>.

ومما رصدناه في الكشف حول هذه المسألة ما يلي:

في قوله تعالى: "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشف<sup>(7)</sup>: (وقرأ الأعمش<sup>(8)</sup>): "وما كان صلاتهم بالنصب على تقديم خبر كان على اسمها). والحقيقة أن بعض العلماء قد خطأ قراءة الأعمش لجعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً، وقالوا: لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر<sup>(9)</sup>. ووجهها بعضهم على أن "المكاء" و"التصديّة" اسما جنس، واسم الجنس تعريفه وتكثيره سواء<sup>(10)</sup>.

(1) البقرة: 28، والنساء: 11، والنمل: 40، والنعام: 139، ويس: 53، المجادلة: 7، وفي الكشف: 401/1، 506/1، 527/1، 55/2، 326/3، 73/4.

(2) معاني النحو: 224/1

(3) انظر المفصل: 338، وشرح الأنموذج: 153، والكتاب: 47/1، واللمع: 20، والهمع: 428/1 - 429.

(4) الكتاب: 47/1

(5) المفصل: 339، وانظر مغني اللبيب: 452/2 - 453، واللمع: 21

(6) الأنفال: 35

(7) الكشف: 156/2

(8) مختصر ابن خالويه: 49، والسبعة: 305، والمحزر: 286/6، وفتح القدير: 2/306، وروح المعاني: 20/9

(9) ذكر أبو حيّان: (وخطأ قومٌ منهم أبو علي هذه القراءة...)، البحر: 492/4

(10) المحتسب: 278/1، والتبيان في إعراب القرين: 622/2.

وقد رأيتُ الزمخشري في المفصلٍ يجيزُ ذلك في الشعر لا على سبيل الضرورة  
وإنّما (من القلبِ الذي يُشجّع عليه أَمْنُ الإلباس)<sup>(1)</sup>.

كما أجاز سيبويه هذا في الشعر وفي ضَعْفٍ من كلام<sup>(2)</sup>.

أمّا إذا تساوى الاسمان في التعريف، فيجوز تقديم خبر كان عليها، يقول سيبويه:  
(وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار: أيهما جعلته فاعلاً رفعتُهُ ونصبتَ الآخر)<sup>(3)</sup>.

ومما وجهه الزمخشري على علة تقديم خبر كان على اسمها؛ لأنهما معرفتان في  
قوله تعالى: "وما كان حجتهم إلا أن قالوا اتُّوا بآياتنا"<sup>(4)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(5)</sup>:

(وقرىء<sup>(6)</sup>): "حُجَّتْهُمْ" بالنصب والرفع، على تقديم خبر كان وتأخيرهِ). وفي قوله  
تعالى: "فما كان جوابَ قومِهِ إلا أن قالوا..."<sup>(7)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(8)</sup>: (وقرىء<sup>(9)</sup>):  
"جوابٌ" بالنصب والرفع).

ولا بدّ من الإشارةِ إلى أن ابن هشام قد ضَعَفَ قراءةَ "حُجَّتْهُمْ" و "جوابٌ" بالرفع؛  
لأنّ المصدرَ المؤوّلَ في التعريف حكم الضمير، فالضمير لا يوصف، والمصدر  
المؤوّل من (أنّ وأنّ) كذلك<sup>(10)</sup>. وقد ظهر لي أنّ ابن هشام قد تبع الزمخشري في  
هذا، إذ يقول الزمخشري في توجيه قراءة "قول" في قوله تعالى: "إنّما كان قولَ  
المؤمنين إذ دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا..<sup>(11)</sup>". جاء

(1) المفصل: 338

(2) الكتاب: 48/1.

(3) الكتاب: 50/1، وانظر شرح المفصل: 95/7

(4) الجاثية: 25

(5) الكشاف: 513/3

(6) النشر: 372/2، ومختصر ابن خالويه: 138، الإتحاف: 390، والبحر: 49/8.

(7) العنكبوت: 24

(8) الكشاف: 203/3

(9) التبصرة والتذكرة: 185/1، والقرطبي: 338/13، ومعاني الزجاج: 166/4، وفتح القدير: 198/4،

والمحرر: 377/11.

(10) انظر مغني اللبيب: 590/2، وانظر المحتسب: 115/2 (في توجيه النور: 51).

(11) النور: 51

في الكشاف<sup>(1)</sup>: (وعن الحسن<sup>(2)</sup>: "قَوْلٌ بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ أَوْلَى الْأَسْمَاءِ بِكَوْنِهِ اسْمًا لَكَانَ أَوْ غَلَّهُمَا فِي التَّعْرِيفِ، وَ"أَنْ يَقُولُوا" أَوْغَلَ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ لِلتَّكْبِيرِ بِخِلَافِ "قَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ كَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وُلْدٍ"<sup>(3)</sup>، وَ"مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا"<sup>(4)</sup>).

والظاهر أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلَ أَقْوَى فِي التَّعْرِيفِ -عند الزمخشري وابن هشام- من الاسم المضاف إلى معرفة.

وقد ذهب بعضُ المعاصرين إلى أَنَّ الْفَيْصَلَ -في تمييز الاسم من الخبر المعرفتين هو المعنى، وحال المخاطب من معرفة الاسم، فإنَّكَ تأتي بالاسم الذي يعلمه المخاطب وتجعله اسماً للفعل الناقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبراً له<sup>(5)</sup>، ففي قولنا: كان محمدٌ المنطلق، يختلف عن قولنا: كان المنطلقُ محمداً، بالنسبة لعلم المخاطب للاسم في الجملتين، وفي قولنا: "كان كلُّ ذي علمٍ عظيمٍ ذا فضلٍ عظيمٍ"، يختلف معناه عن: (كان كلُّ ذي فضلٍ عظيمٍ ذا علمٍ عظيمٍ) فالمعنيان مختلفان. وقد جاءت مواقعُ أخرى في الكشاف<sup>(6)</sup>.

#### 2.5.4 عسى:

عسى من أفعال الرجاء التي تتدرج مع أفعال الشروع تحت باب أفعال المقاربة<sup>(7)</sup>، وهي أفعال ناقصة تعملُ عملَ كان. والحقيقة أنني سأقفُ عند مسألةٍ واحدةٍ فيما يخصُّ "عسى" في حدود ما رصدته من قراءاتٍ، وهذه المسألة هي إسناد "عسى" إلى الضمائر، فقد ذكر الزمخشري في

(1) الكشاف: 72/3

(2) البحر المحيط: 468/6، والمحزر: 536/10، ومختصر ابن خالويه: 103، والرازي: 32/24.

(3) مريم: 35

(4) النور: 16

(5) معاني النحو: 225/1 - 226

(6) مريم: 28، والشعراء: 197، والروم: 10، والحشر: 17، وفي الكشاف: 508/2، 129/3، 216/3، 86/4

(7) انظر الكتاب: 157/3، و161/3، والمقتضب: 68/3، وشرح الأنموذج: 154، وينظر في المصطلح

النحوي البصري: 20-21.

توجيه قوله تعالى: "فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" (1)، يقول الزمخشري (2): ("عَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُمْ" لغة أهل الحجاز، وأمّا بنو تميم، فيقولون: "عسى أَنْ تَفْعَلَ" و"عسى أَنْ تَفْعَلُوا"، ولا يُلْحِقُونَ الضمائرَ، وقرأ نافع (3): "عَسَيْتُمْ" بكسر السين، وهو غريب).

نصّ النحويّون على أنّ "عسى" تكون ناقصة إذا أسندت إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز، وتكون تامّة إذا أسندت إلى المصدر المؤوّل من (أنّ والفعل) (4).

واللافت للنظر في هذه المسألة -اتّصال عسى بالضمائر- أنّ أهل الحجاز يسندون "عسى" إلى الضمائر، فتكون "عسى" ناقصة، ويُعَرَّبُ ضميرُ الرفع المتصل بها في محلّ رفع اسمها، وما بعدها في محلّ نصب خبرها.

أمّا أهل تميم فلا يُسندون "عسى" إلى الضمائر، وإنّما للمصدر المؤوّل بعدها فتكون "عسى" تامّة، ويوضّح هذا الزمخشري في توجيه قوله تعالى: "لا يسخر قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساءً من نساءٍ عسى أن يكنّ خيراً منهنّ" (5)، يقول الزمخشري (6): (وفي قراءة ابن مسعود (7): "عَسُوا أَنْ يَكُونُوا" و"عَسَيْنَ أَنْ يَكُنَّ"، فعسى على هذه القراءة هي ذات الخبر كالتي في قوله: "فهل عَسَيْتُمْ" وعلى الأولى التي لا خبر لها، كقوله تعالى: "وعسى أن تكرهوا شيئاً" (8).

أمّا كسر السين في قراءة نافع "عَسَيْتُمْ"، فمن العلماء من ذكر أنّ كسر السين ليس بوجه في العربيّة، ولو كان كذلك لقليل: عَسِيَّ في موضع عسى (9)، وعدّه

(1) محمد: 22

(2) الكشف: 536/3

(3) التبصرة: 678، ومعاني الزجاج: 13/5، والمبسوط: 149، والمكرر: 125، والعنوان: 176

(4) انظر شرح ابن عقيل: 298/1، و313، ومعاني النحو: 288/1.

(5) الحجرات: 11

(6) الكشف: 566/3

(7) البحر: 113/8، ومختصر ابن خالويه: 143، وروح المعاني: 153/26، والمحزر: 500/13.

(8) البقرة: 216

(9) انظر معاني الفراء: 62/3، والبحر: 82/8.



بعضهم جائزاً<sup>(1)</sup>، وذكر الشيخ الأزهري أنّ العلة صوتية، وهي مناسبة الياء<sup>(2)</sup>، والجمهور على أنّ الفتح هو الأرجح؛ لأنه هو القياس، ولأنّه الأكثر في الاستعمال. إنّ وأنّ:

"إنّ" و"أنّ" من نواسخ الجملة الاسمية، وهما تؤكدان مضمون الجملة، وتحققانه إلا أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تؤوّل بمفرد<sup>(3)</sup>. ونصّ النحويّون على مواضع وجوب وجواز فتح وكسر الهمزة فيهما، كما نصّوا على جواز تخفيفهما<sup>(4)</sup>.

ومما رصدناه في الكشاف من قراءات تخصّ "إنّ وأنّ" ما يلي:

### 3.5.4 فتح وكسر همزة إنّ:

وجّه الزمخشري قراءات لا بأس فيها على كسر وفتح همزة "إنّ"<sup>(5)</sup>، نذكر من ذلك مثلاً، ففي قوله تعالى: "وإنّ الله ربّي وربكم فاعبدوه"<sup>(6)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(7)</sup>: (قرأ المدنيّون وأبو عمرو بفتح (8) "إنّ" ومعناه: ولأنّه ربّي وربكم فاعبدوه، كقوله: "وإنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً"<sup>(9)</sup>، وأبو عبيد: بالكسر على الابتداء، وفي حرف أبيّ: "إنّ الله بغير واو، "وبأنّ الله" أي: بسبب ذلك فاعبدوه).  
اسمها وخبرها:

(1) انظر شرح ابن عقيل: 315/1 - 316.

(2) انظر شرح التصريح: 210/1.

(3) انظر المفصل: 377.

(4) انظر همع الهوامع: 498/1 - 501.

(5) التوبة: 3، وهود: 7، والأنبياء: 93، وص: 70، والأعراف: 44، وفي الكشاف: 173/2، و260/2، و580/2، و38/3، و80/2.

(6) مريم: 36.

(7) الكشاف: 509/2.

(8) الطبري: 64/16، ومختصر ابن خالويه: 86، ومعاني الفراء: 168/2، والكشف: 89/2، والرازي:

220/21

(9) الجن: 18.

في قوله تعالى: "إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ"<sup>(1)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(2)</sup>: (وقرأ عبيد بن عمير<sup>(3)</sup>: "مِيقَاتَهُمْ" بالنصب على أنه اسم إن و"يَوْمُ الْفَصْلِ" خبرها).

وقد ذكرنا شيئاً حول الاسم والخبر المعرفتين عند حديثنا عن اسم كان وخبرها قبل صفحات من هذا الجزء، وأشيرُ إلى أن الزجاجَ قد أجاز نصبَ "مِيقَاتَهُمْ"، إلا أنه قال: "ولا أعلم أنه قرئ به، فلا تقرأنَّ بها"<sup>(4)</sup>.

وفي قوله تعالى: "إِنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشاف<sup>(6)</sup>: (وقرأ ابن مسعود<sup>(7)</sup>: "خالدان فيها" على أنه خبر "إن" وفي النار لغو، وعلى القراءة المشهورة: الظرف مستقر، و"خالدِينَ فِيهَا" حال).

ذكر أبو حيان في توجيه هذه القراءة أن "خالدان" يجوز أن يكون خبر "أن" والظرف (في النار) ملغى، وإن كان قد أكد بقوله "فيها" وذلك جائزٌ على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة؛ لأنه إذا أكد الظرف عندهم فلا يلغى، ويجوز أن يكون "في النار" خبراً و"خالدان" خبراً ثانياً، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه<sup>(8)</sup>.

#### 4.5.4 تخفيف (أن):

في قوله تعالى: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُّوا"<sup>(9)</sup>. جاء في الكشاف<sup>(10)</sup>: (وقرئ<sup>(11)</sup>: "أن لا يكون" بالنصب على الظاهر، وبالرفع على أن "أن" هي المخففة من الثقيلة، أصله: أنه لا يكون فِتْنَةً فَخَفَّتْ "أن" وحذفت ضمير الشأن).

(1) الدخان: 40

(2) الكشاف: 505/3 - 506

(3) البحر: 39/8، ومشكل إعراب القرآن: 290/2، وإعراب النحاس: 115/3، وفتح القدير: 578/4.

(4) معاني الزجاج: 427/4، وانظر معاني الفراء: 42/3.

(5) الحشر: 17

(6) الكشاف: 86/4

(7) الإتحاف: 414، ومعاني الأخفش: 498/2، ومختصر ابن خالويه: 154، ومعاني الزجاج: 149/5، وإيضاح الوقف

والابتداء: 931، وإعراب القراءات السبع: 87/1، والدرر المصون: 299/6

(8) البحر المحيط: 250/8، وانظر الإنصاف: 217، ومعاني الفراء: 146/3.

(9) المائدة: 71

(10) الكشاف: 633/1

(11) السبعة: 247، والإتحاف: 200، والعنوان: 88، والمكرر: 35، وحجة القراءات: 233، وزاد المسير: 399/2،

والتبصرة: 487.

قال ابنُ يعيش في توجيه قراءة "أن لا يكون" بتخفيف "أن" والنصب والرفع في (لا يكون): (فالرفع على أن الحسبان بمعنى العلم، و"أن" المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، والتقدير: وحسبوا أنه لا تكونُ فتنةً، والنصب على الشكِّ بإجرائه مجرى الخوف، و"أن" العاملة في الفعل النصب)<sup>(1)</sup>.

#### 6.4 مسائل نحوية متفرقة:

سأعرض ثلاث مسائل متفرقة تحت هذا العنوان تكادُ تقتربُ بشكل كبير من بعضها، فيما يودُّ الباحث الوصولَ إليه، من أنَّ الزمخشري وبصرف النظر عن مذهبه الاعتزالي الذي قد نتحفظ عليه، فإنَّ شخصيته التي ظهرت من خلال توجيهه للقراءات القرآنية فيما عرضناه سابقاً، وفيما نودُّ التسليط عليه تالياً تنبئ عن شخصية لغوية مدققة فاحصة، امتلكت زمام التحليل اللغوي، وتقليب المسائل النحوية على أكثر من وجه مستعيناً بالمعنى وما يؤديه وصولاً إلى الوجه الإعرابي الصحيح - وإن بدا عليه التمثل أحياناً- وهذه المسائل تدور في فلك المحاور التالية:

1- لغة أكلوني البراغيث.

2- الحمل على المعنى.

3- تعدُّ الأوجه الإعرابية.

#### 1.6.4 لغة أكلوني البراغيث:

من المعروف في العربية أنَّ القاعدة النحوية نصت على أنَّ الفعل إذا أسند إلى الفاعل، وجبَ تجريده من علامات التثنية والجمع فتقول: "جاء الرجلان" و"جاء الرجال"<sup>(2)</sup>، ولكنَّ كتب اللغة روت لنا تراكيب خالفت القاعدة السابقة، فبعض القبائل تقول: "جاء الرجلان" و"جاؤوا الرجال"، وهذه اللهجة تُعرف باسم "أكلوني البراغيث" أو "لغة يتعاقبون فيكم" احتراماً لاستعمال الرسول الكريم لها<sup>(3)</sup>. حيثُ

(1) شرح المفصل: 77/8، وانظر مشكل إعراب القرآن: 240/1، ومغني اللبيب: 47/1، وشرح التصريح:

233/1 و233/2، وشرح شذور الذهب: 293.

(2) شرح ابن عقيل: 425/1 - 430

(3) علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات: 142

سجلت العربية في مستواها الفصيح تراكيباً على هذه اللغة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر<sup>(1)</sup>.

وقد أثبتت الدراسات المقارنة أن هذه الظاهرة تعود إلى اللغات السامية، إذ تُلقق هذه اللغات علامةً عدديةً للفعل إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعاً<sup>(2)</sup>، ومما جاء في الكشف:

في قوله تعالى: "ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ"<sup>(3)</sup>، جاء في الكشف<sup>(4)</sup>: ("كثيرٌ منهم" بدل من الضمير، أو على قولهم: "أكلوني البراغيث"، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي أولئك كثيرٌ منهم). وقد نسب الزمخشري هذه اللغة إلى قبيلة طيء، يقول في توجيهه قوله تعالى: "خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ"<sup>(5)</sup>، جاء في الكشف<sup>(6)</sup>: (وقرىء<sup>(7)</sup>): "خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ" على تخشع أبصارهم، و"خُشَعًا": على يَخْشَعْنَ أَبْصَارُهُمْ، وهي لغة من يقول: "أكلوني البراغيث" وهم طيء، ويجوز أن يكون في "خُشَعًا" ضمير "هم" وتقع أبصارهم بدلاً عنه<sup>(8)</sup>. وقد وقع في الكشف قراءاتٌ أخرى<sup>(8)</sup>.

وذكر بعض علماء اللغة المعاصرين أن لغة أكلوني البراغيث لا تعدُّ عيباً من عيوب اللهجات، أو الاستعمالات التي رغبت عنها اللغة، وإنما يمكن عدُّ هذه اللغة لغةً أصيلةً في العربية، ويؤيد هذا وجودها في اللغات السامية<sup>(9)</sup>.

(1) انظر شرح ابن عقيل: 426/1، وشرح التصريح: 275/1، وشرح المفصل: 7/7

(2) انظر علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 300، وعلم اللغة المعاصر: 145.

(3) المائدة: 71

(4) الكشف: 633/1

(5) القمر: 7

(6) الكشف: 36/4

(7) السبعة: 617، والإتحاف: 404، والتيسير: 205، ومعاني الفراء: 150/3، ومعاني الأخفش: 488/2،

والعنوان: 183، والمكرر: 130، وشرح التصريح: 381/1، 69/2.

(8) المؤمنون: 1، والإسراء: 23، وفي الكشف: 3825، و444/2.

(9) علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات: 147.

## 2.6.4 الحمل على المعنى:

بدا في أكثر من موضع في هذه الدراسة أن الزمخشري يعتمد - أحياناً كثيرة - على المعنى في توجيه بعض القراءات القرآنية، وصولاً إلى التفسير الذي يميل إليه، أو إلى الوجه الإعرابي الذي يرجّحه، ومن ذلك: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" (1)، جاء في الكشاف (2): (قرأ جماعة<sup>(3)</sup>): "وأرجلكم" بالنصب، فدلّ على أن الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجرّ ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنةً للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث (4) الممسوح، لا لتمسح، ولكن لئنبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقيل: "إلى الكعبين" فجاء بالغاية (حرف الجر إلى) إمطةً لظنّ ظانّ يحسبها ممسوحة؛ لأنّ المسح لم يحضرب<sup>(5)</sup> له غاية في الشريعة... وقرأ الحسن: "وأرجلكم" بالرفع، بمعنى: وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة إلى الكعبين).

وفي قوله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا"<sup>(6)</sup>، جاء في الكشاف (7): (فإن قلت: ما وجه قوله: "اقتتلوا" والقياس: "اقتتلنا"<sup>(8)</sup> كما قرأ ابن أبي عبيدة، أو "اقتتلا"<sup>(9)</sup>،

(1) المائدة: 6

(2) الكشاف: 597/1

(3) القراءات الثلاث (أرجلكم)، البحر: 438/3، والإتحاف: 198، والتبيان: 422/1، والمحرر: 369/4، وينظر: الإنصاف: 232، و483، ومغني اللبيب: 467/1، و825/2، و895، وشذور الذهب: 331، وشرح التصريح: 237/2.

(4) في الكشاف على الرابع، وفي الحاشية: (قوله: "الرابع" كذا في الأصل، وصوابه الثالث كما هو واضح) إذ قبله غسل الوجه واليدين والثالث هو الرؤوس. وأثبت ما هو صحيح.

(5) حَضْرَبَ حَبْلُهُ: شدّه، اللسان: 151/4، فالمسح لا يشدّ بحرف الجر إلى، وإنما "بالباء".

(6) الحجرات: 9

(7) الكشاف: 563/3

(8) البحر: 112/8، وزاد المسير: 463/7، وروح المعاني: 150/26، وفتح القدير: 63/5.

(9) انظر مراجع الحاشية السابقة.

كما قرأ عبيد بن عمير، على تأويل الرهطيين أو النفرين، قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس). وقد وردت مواقع أخرى في الكشف<sup>(1)</sup>.

### 3.6.4 تعدد الأوجه الإعرابية:

ظهر لي في أثناء تتبعي توجيهات الزمخشري في الكشف أنه يضع احتمالات متعددة لإعراب الكلمة أو التركيب الواحد، وفق ما يرتبته لتأدية المعنى، ومن ذلك: في قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ذكرى"<sup>(2)</sup>، جاء في الكشف<sup>(3)</sup>: ("ذكرى" منصوبة بمعنى تذكرة، إما لأن أنذرَ وذكرَ متقاربان، فكأنه قيل: مُذَكَّرُونَ تذكرةً، وإما لأنها حالٌ من الضمير في منذرون: أي يُنذرونهم نوي تذكرة، وإما لأنها مفعول له على معنى أنهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، أو مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف بمعنى هذه ذكرى... ووجه آخر وهو أن يكون "ذكرى" متعلقة بـ(أهلكنا) مفعولاً له، والمعنى: وما من أهل قرية ظالمين إلا بعد ما ألزماهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم ليكون إهلاكهم تذكرةً وعبرةً لغيرهم).

وفي قوله تعالى: "طه، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى تنزيلاً ممن خلق الأرض والسموات العلى"<sup>(4)</sup>، جاء في الكشف<sup>(5)</sup>: (في نصب "تنزيلاً" وجوه أن يكون بدلاً من تذكرة إذا جعلَ حالاً (لا) إذا كان مفعولاً له، لأن الشيء لا يُعَلَّلُ بنفسه، وأن ينتصب بـ (نزل) ضمراً وأن يُنصبَ بـ (أنزلنا)؛ لأن معنى "ما أنزلناه إلا تذكرة" أنزلناه تذكرةً، وأن يُنصبَ على المدح والاختصاص، وأن يُنصبَ بـ (يخشى) مفعولاً به، أي: أنزله الله تذكرةً لمن يخشى تنزيل الله، وهو معنى حسن وإعرابٌ بين). وقد وردت في الكشف مواضع أخرى من ذلك<sup>(6)</sup>.

(1) انظر مثلاً: البقرة: 197، والذاريات: 46، والتوبة: 81، والأحقاف: 28، ويس: 80، وفي الكشف: 347/1، و 19/4، و 205/2، و 526/3، و 332/3.

(2) الشعراء: 209

(3) الكشف: 130/3

(4) طه: 1-4

(5) الكشف: 529/2

(6) التوبة: 79، ويوسف: 64، وهود: 72، والحج: 11، وفي الكشف: 204/2، و 331/2، و 281/2، و 7/3

#### 7.4 الخاتمة والنتائج:

لقد تناولتُ في هذا البحثِ القراءاتِ القرآنيّةَ في الكشفِ عن حقائقِ التنزيلِ وعيونِ الأفاويلِ في وجوهِ التأويلِ، لأبي القاسمِ محمودِ بنِ عمرِ الزمخشريِّ المتوفى (538هـ)، دراسةً صوتيّةً، صرفيّةً، نحويّةً.

وفي نهايةِ هذا البحثِ أُثبتُ شيئاً من نتائجهِ التي وصل إليها، وأتركُ أكثرَها للقارئِ في ثنايا صفحاتهِ، ومن ذلك:

أولاً: إنّ الزمخشريِّ نحويٌّ ولغويٌّ ومفسرٌ كبيرٌ بلغَ مكانةً عاليةً في نفوسِ معاصريهِ، والذين من بعدهم.

ثانياً: لقد أجمعَ العلماءُ على أنّ الزمخشريِّ متقدّمٌ في اللّغةِ والنحوِ والتفسيرِ إلاّ أنّ ما ساءهم منه هو فكره الاعتزاليِّ، فالزمخشريِّ معتزليٌّ مجاهرٌ باعتزاليته، وداعيةٌ له، غير أنّ هذه الدّراسةَ وجدتهُ قد خالفَ بعضَ توجيهاتِ مذهبِ المعتزلةِ في تفسيرِ بعضِ القراءاتِ القرآنيّةِ، كما في قوله تعالى: "وكلم الله موسى"، إذ ذهبَ المعتزلةُ إلى قراءةِ (وكلم الله موسى) هي من الكلم، فقد ذهبَ الزمخشريُّ إلى عدِّ هذا الرأيِ من بدعِ التفاسيرِ ممّا يعني أنّه لم يوظفَ فكرَ المعتزلةِ في توجيهِ القراءاتِ أو تفسيرِ القرآنِ دائماً، مع العلم أنّ عدداً من العلماءِ قد امتدحَ كشفَ الزمخشريِّ، إلاّ أنّ بعضهم حذّرَ ممّا فيه من فكرِ اعتزاليِّ، وذهبَ بعضهم إلى تحريمِ قراءتهِ.

ثالثاً: إنّ الزمخشريِّ قد جمعَ بين المدارسِ النحويةِ في مذهبه النحويِّ، إلاّ أنّه كان ميالاً بشكلٍ كبيرٍ إلى مدرسةِ البصرة. وإلى سيبويه وأستاذه الخليلِ تحديداً. وإنّ مالَ إلى المذهبِ الكوفيِّ في بعضِ المواضعِ، فقد تبنيَ مصطلحَ البصريينِ في النحوِ واللّغةِ، كما تبنيَ فكرهم اللّغويِّ.

رابعاً: الزمخشريِّ لم يهملَ واحداً من أصولِ الاحتجاجِ اللّغويِّ، إلاّ أنّ موقفَهُ من القراءاتِ القرآنيّةِ، كموقفِ معظمِ النحويينِ، وخصوصاً البصريينِ، فهو يردُّ بعضَ القراءاتِ، ويطعنُ فيها، ويلحّنُ ما خالفَ أقيسةَ النحويينِ، وإنّ كان هذا غيرَ مطّردٍ، ممّا ينفي عنه أيضاً مذهبَ المعتزلةِ في القراءاتِ القرآنيّةِ خاصّةً،

فقد كانوا لا يشترطون صحة السند، بل يشترطون موافقة العربية ورسم المصحف.

خامساً: استشهد الزمخشري بأشعار المولدين كأبي تمام وأبي الطيب المتنبي، وهو أمرٌ لا نجدُه عند المتقدمين من النحويين، فقد عدَّ ما يقولونه بمنزلة ما يروونه، وإن كان استشهاده بهما استثناساً لا تُبنى عليه قاعدة.

سادساً: استعمل الزمخشري مصطلحات البصريين بصورة مطّردة، ولكنه لم يهمل بعض مصطلحات الكوفيين، كُنونِ العماد، وإن كان استعماله لها نادراً.

سابعاً: كان لفكره الاعتزالي أثرٌ بارزٌ في توجيه بعض القراءات وخصوصاً في الجانب الدلالي (المعنى)، ذلك أنّ الكشاف كتاب تفسير للنصّ القرآنيّ، فكانت الدلالة هدفه وغايته، فأعجاز الكتاب الكريم (القرآن)، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الدلالة، وكان الزمخشري يربط بين النحو والمعنى، ويقلب المسألة على ما تحتمله من أوجه.

ثامناً: توصلت الدراسة إلى أنّ الزمخشري أول من فسّر فواتح السور صوتياً، من حيث اشتمالها على أنصاف صفات الأصوات العربية، ممّا أمكنني عدّه غير مسبوق إلى هذا الأمر.

وهناك نتائج أخرى مبسّطة في ثنايا هذا البحث.



## المراجع

- أبو الطيّب اللّغوي، الإبدال، (1960) مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.
- أبو تمام، حبيب بن أوس، (د. ت) ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف بمصر، ط2.
- أبو جناح، صاحب، (1988) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
- أبو سلمى، زهير (1944)، ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبقة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، (1964). القاهرة.
- أبو قيس، ابن الأسلت، (د. ت) ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهليّ، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1979) معاني الأخفش، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية - الكويت، ط1، ط2. وبتحقيق هدى قراعة، (1990) مكتبة الخانجي، ط1.
- الأزدي، عمرو بن شأس، (1976) ديوان عمرو بن شأس تحقيق يحيى الجبوري، النجف.
- الأزهري، أبي منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون محمد علي النجار، الدار المصرية.
- الأزهري، خالد، (د. ت) شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت.
- الأسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم، (1972) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزّة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط2.
- الأسمر، راجي، (د. ت) معجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية- بيروت.

الأسنوي، جمال الدين، (1985) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمّار - الأردن، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور، (1994) الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ط8.

الأشموني، أبو الحسن، (1970) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى (واضح المسالك)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3.

الأصبهاني، أبو الفرج، الأغاني، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال للطباعة - بيروت.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين، (1986) المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1983) ديوان الأعشى شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة - بيروت، ط7.

الأفغاني، سعيد، (1987) في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت.

الآلوسي، محمود، (1987) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر - بيروت.

أمين، أحمد، (1935) ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط7.

الأنباري، محمد بن القاسم، (1986) المذكر والمؤنث، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي، ط2.

الأندلسي، أبو حيّان، (1985) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، بيروت.

الأندلسي، أبو حيّان، (1990) تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2.

الأندلسي، أبو عبدالله بن شريح، (1959) الكافي في القراءات السبع، (مطبوع على هامش المكرر للنشر) نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الأندلسي، لابن عطية، (1977-1991) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالعال السيد إبراهيم وآخرين، طبع في قطر.

الأنصاري، أحمد مكي، (1973) الدراسات في النحو والقراءات، مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة، الجزء (31) العدد (1)، ص: 231.

الأنصاري، ابن هشام محمد، ، (1972) معني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك وزميله، ط5، دمشق.

الأنصاري، ابن هشام محمد، (1998) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت.

الأنصاري، ابن هشام محمد، (1998) شرح، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة- بيروت، ط3.

الأنصاري، حسّان بن ثابت، (1977) ديوان حسّان بن ثابت تحقيق سيّد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1995) الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1966-1967) طرق تنمية ألفاظ اللغة، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1973) في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصرية ط4.

ابن الأثير، مجدالدين، (د. ت) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطّناحي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (2002) الإصناف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، (1959) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (د. ت) كتاب أسرار العربيّة، تحقيق فخر صالح قلادة، دار الجيل - بيروت.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (1969) **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، (1971) **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ**، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم (1971) **الإغراب في جدل الأعراب (لمع الأدلة)**، تحقيق سعيد الأفعاني، دار الفكر - بيروت، ط2.

ابن الجزري، (د. ت) **النشر في القراءات العشر**، تصحيح علي الضباع، القاهرة.

ابن الريب، مالك، (د. ت) **ديوان مالك بن الريب (ضمن شعراء أمويّون)**، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1965) **الموجز في النّحو**، تحقيق مصطفى الشومي وزميله، مؤسسة البدران، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1999) **الأصول في النّحو**، تحقيق عبدالحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط4.

ابن السكّيت، يعقوب بن إسحاق، (1987) **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد محمود شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.

ابن السكّيت، يعقوب، (1978) **كتاب الإبدال**، تحقيق حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربيّة - القاهرة.

ابن الشّجري، هبة الله بن علي، (د. ت) **الأمالي الشّجرية**، دار المعرفة.

ابن النديم، محمد، (1987) **الفهرست**، دار المعرفة - بيروت.

ابن تغري بردي، (1935) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب بالقاهرة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلّيم، (د. ت) **كتب ورسائل وفتاوي ابن تيمية في التفسير**، تحقيق عبدالرحمن محمد النجدي، مكتبة ابن تيمية، مكة.

ابن جنّي، أبو الفتح، (2001) **الخصائص**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.

ابن جنّي، عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ابن جنّي، عثمان، (1999) **المنصف**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

ابن جنّي، (1970) **التصريف الملوكي**، تحقيق محمد سعد النعسان، سورية.  
ابن خالويه، أحمد بن الحسين، (1934) **مختصر في شواذ القرآن**، (من كتاب البديع)، نشر برجشترابيسر، دار الهجرة- مصر.

ابن خالويه، أحمد بن الحسين، (د. ت) **كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مكتبة المنتبي القاهرة.

ابن خلّكان، أحمد بن محمد، (1968) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، (2001)، **الحجة في القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم، (1991) **التذكرة في القراءات الثمان**، تحقيق أيمن رشدي سويد، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

ابن فارس، أحمد، (1991) **مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط1.

ابن قتيبة، عبدالله مسلم، (1973) **تأويل مشكل القرآن**، شرحه السيد أحمد صقر، دار التراث- القاهرة، ط2.

ابن قيس الرقيّات، عبدالله بن قيس الرقيّات (1986) **ديوان ابن قيس الرقيّات**، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.

ابن مالك، محمد، (1993) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا طبعة منقحة.

ابن مجاهد، محمد، (1400هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.

ابن منظور، جمال الدين، (2000) **لسان العرب**، دار صادر - بيروت، ط1.

- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، (د. ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- ابن هشام، (1986) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، ط1.
- ابن يعيش، موفق الدين، (د. ت) شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت.
- الاستراباذي، رضي الدين، (د. ت) شرح الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية - بيروت.
- امرؤ القيس، ابن حجر (1988) ديوان امرؤ القيس، تحقيق أنور أبو سويلم وزميله، دار عمّار، ط1.
- برجسترايسر، (1982) التطور النحوي للغة العربيّة، ترجمة رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- بردكلمان، كارل، (1977) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالنواب، الرياض.
- بشر، كمال، (1987) علم اللغة العامّ، الأصوات العربيّة، مكتبة الشباب - القاهرة.
- البطليوسي، سيد، (1981) المثلث، تحقيق صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام - العراق.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (1983) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- البكري، أبو عبيد، (1936) سمط اللّالي، تحقيق عبدالعزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- بن العجاج، رؤبة، (1980) ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط2.
- بن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1999) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء كتب السنة - القاهرة.
- بن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1990) كتاب اللمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الأمل - إربد، ط2.

ترزي، فؤاد حنا، (1969) في أصول اللّغة والنحو، دار الكتب - بيروت.  
التلمساني، أحمد بن المقرئ، (1939) أزهار الرياض في أخبار عيّاض، تحقيق  
مصطفى السقا وزمليه، لجنة التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة.  
التهاوني، محمد، (1963) كشاف اصطلاحا الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع،  
القاهرة.

توفيق، محمد شاهين، (1980) عوامل تنمية اللّغة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.  
الثعالبي، عبدالملك بن محمد، (د. ت) فقه اللّغة وأسرار العربيّة، دار مكتبة الحياة -  
بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، (1981) الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، دار  
إحياء التراث العربي - بيروت، ط3.

الجبالي، حمدي محمود، (1982) في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفاً، واختلافاً،  
واستعمالاً رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك /الأردن.

الجبالي، مهند حسن محمد، (2001) أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية  
والنحوية في الكشاف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك /الأردن.  
الجرجاني، (1405هـ) التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي،  
بيروت، ط1.

جرير بن عطية، (د. ت) ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار  
المعارف بمصر، ط3.

جميل بثينة، (1992) ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار  
الكتاب العربي - بيروت، ط1.

الجندي، أحمد علم الدين، (1983) اللهجات العربيّة في التراث، الدار العربيّة  
للكتاب.

الجندي، أحمد علم الدين، (1973) دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)، مجلة مجمع  
اللّغة العربيّة - القاهرة، الجزء (32) العدد (2)، ص: 254.

الجوزي، عبدالرحمن بن علي، (1987) زاد المسير في علم التفسير، المكتب  
الإسلامي، ط4.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1989) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط3.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1979) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت ط2.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (1992) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الحديثي، خديجة، (1965) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد، ط1.
- حسان، تمام، (1979) مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - المغرب.
- حسنين، صلاح الدين، (1981) المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة؛ القاهرة.
- الحضرمي، ابن خلدون، (1984) مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط5.
- الحلبي، السمين، (1994) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
- الحلواني، محمد خير، (1979) أصول النحو العربي، اللاذقية - سورية.
- الحلواني، محمد خير، (1999) المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، حلب - سورية، ط5.
- الحمد، غانم قدوري، (2005) أبحاث في العربية الفصحى، دار عمّار، ط1.
- الحملوي، الشيخ أحمد، (1965) شذا العرف في فن الصرف، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط16.
- الحموي، ياقوت، (1993) معجم الأدباء، (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط1.
- الحموي، ياقوت، (د.ت) معجم البلدان، دار الفكر - بيروت.
- الحوفي، أحمد، (1998) الزمخشري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط1.
- الخران، عبدالله، (1993) مراحل تطوّر الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- الخشّاب، عبدالله بن أحمد، (1972) المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق.



- الخضري، محمد، (د. ت) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية بمصر.
- الخطيب، عبداللطيف، (2002) معجم القراءات القرآنية، دار سعدالدين، دمشق ط1.
- الخفاجي، الشهاب، (د. ت) عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب)، دار صادر - بيروت.
- الخليل، عبدالقادر مرعي (2002) التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات، ط1.
- الخليل، عبدالقادر مرعي، (1993) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط1.
- الخليل، عبدالقادر، (1992) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد (1) - ص: 147، الأردن.
- الخولي، محمد، (1987) الأصوات اللغوية، مكتبة الخريج، الرياض، ط1.
- الخطاط، أبو الحسين، (1925) الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، نشرة نيبرج.
- الداني، أبو عمرو، (1978) المقتع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق محمد صادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الداني، أبو عمرو، (1985) كتاب التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3.
- الداني، عثمان بن سعيد، (1986) المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر - سورية.
- الدقر، عبد الغني، (1982) معجم النحو، بيروت.
- الدمياطي، أبو أحمد بن محمد، (د.ت) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، صحّحه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، نشره عبدالحميد أحمد حنفي.
- الذبياني، زياد بن معاوية، (1977) ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

الذهبي، محمد بن أحمد، (1413هـ) سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط9.

الذهبي، محمد حسين، (1976) تفسير والمفسرون، دار إحياء التراث العربي، ط2.  
ذو الرّمة، غيلان بن عقبة (1982) ديوان ذي الرّمة شرح أحمد الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت، ط2  
رابين، تشيم، (2002) اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة، ترجمة عبدالكريم مجاهد، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر - بيروت، ط.  
الرازي، الفخر الرازي، (1985) تفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر- بيروت، ط3.

الرجحي، عبده، (1988) دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية مصر.  
الرعيّني، أبو جعفر أحمد بن يوسف، (1978) تحفة الأقران فيما قرىء بالتثليث في حروف القرآن، تحقيق علي حسين البواب، دار المنارة، جدّة.  
الرماني، علي بن عيسى، (1973) معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار النهضة- مصر.

زاير، عادل عبدالجبار، (1997) معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.

الزبيدي، محمد مرتضى، (1965) تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل- بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق، (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم، (1984) مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت- وزارة الإعلام، ط2.

الزجاجي، أبو القاسم، (1993) كتاب الإبدال والنظائر والمعاقبة، تحقيق عزّ الدين التتوخي، دار صادر - بيروت، ط2.

الزجاجي، أبو القاسم، (1982) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم، (1988) كتاب **الجمال في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل - إربد، ط4.

الزرقاوي، محمد عبدالعظيم، (1996) **مناهل العرفان**، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، ط1.

الزركشي، أبو عبدالله، (1391هـ) **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

الزركلي، خير الدين، (1984) **الأعلام**، دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، ط. الزعبي، آمنة، (1996) **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية**، مؤسسة رام، عمان، ط1.

الزعبي، آمنة، (2001) **التغير التاريخي في الأصوات العربية واللغات السامية**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية/الأردن.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1328هـ) **أطواق الذهب في المواعظ والخطب**، مطبعة السعادة.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د. ت) **أساس البلاغة**، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د. ت) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمر، **الفائق في غريب الحديث والآثر**، تحقيق محمد علي البجاوي وزميله، دار المعرفة - بيروت، ط2.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1324هـ) **أعجب العجب في شرح لامية العرب**.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1990) **شرح الأنموذج في النحو**، شرح الأردبيلي، تحقيق حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب - القاهرة.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1999) **المفصل في صناعة الإعراب**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

السامرائي، إبراهيم، (1985) **قطوف ونوادر**، مكتبة المحتسب، عمان.

السامرائي، فاضل صالح، (2003) **معاني النحو**، دار الفكر - عمان، ط2.

- السامرائي، فاضل صالح، (2005) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمّار - عمّان، ط1.
- السجستاني، أبو حاتم، (1997) المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، سورية، ط1.
- السرقسطي، أبو عثمان (1975 و 1978) كتاب الأفعال، تحقيق محمد حسين محمد شرف وزميله، القاهرة.
- السمعاني، أبو سعيد، (1998) الأنساب، تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط1.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3.
- السيد، عبد الرحمن، (د.ت) مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ساعدت جامعة البصرة على نشره، توزيع دار المعارف بمصر، ط1.
- السيرافي، أبو سعيد، (1984) إدغام القراء، تحقيق محمد علي الرديني، مصر.
- السيوطي، جلال الدين، (1967) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، (1999) الاقتراح، تحقيق طه عبدالرؤوف سعدو القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، (2001) الأشباه والنظائر، تحقيق فريد الشيخ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1.
- السيوطي، جلال الدين، (د.ت) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل - بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، (1396هـ) طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.
- السيوطي، جلال الدين، (1979) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.

- شاهين، عبدالصبور، (1966) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي القاهرة.
- شاهين، عبدالصبور، (1985) في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، ط2.
- شاهين، عبدالصبور، (د. ت) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربي، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- الشايب، فوزي، (2004) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، إربد - عالم الكتب الحديث، ط1.
- الشوكاني، محمد بن علي، (د. ت) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة-بيروت.
- الشيرازي، مرتضى آية الله زاده، (1977) الزمخشري لغوياً ومفسراً، تحرير حسين نصار، دار الثقافة - القاهرة.
- الصالح، صبحي، (1987) دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين -بيروت، ط7.
- الصّاوي، مصطفى الجويني، (د. ت) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، دار المعارف- مصر.
- الصبان، محمد بن علي، (1287هـ-)، حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- الصغير، محمد أحمد، (1999) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط1.
- الصيمري، عبدالله بن علي (1982) التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط1.
- الضامن، حاتم، الصّرف، دار الحكمة للطباعة، الموصل، 1991م.
- الضباع، علي محمد، (1961) شرح الشاطبية (إرشاد المرید إلى مقصود القصيد)، مكتبة محمد علي صبيح. بيروت.
- ضيف، شوقي، (1968) المدارس النحوية، دار المعارف، مصر.
- الطبري، محمد بن جرير، (1987)، جامع البيان في تفسير القرآن، دار الجيل - بيروت.

- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (1309هـ) التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العامل، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- العامري، لييد بن ربيعة (1984)، ديوان لييد بن ربيعة تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2.
- العاني، سليمان، (1983) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، ترجمة ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1.
- عبابنة، يحيى، (1989) منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراة غير منشورة لجامعة عين شمس، القاهرة.
- عبابنة، يحيى، (1997) النظام اللغوي لهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، ط1.
- عبابنة، يحيى، (2000) اللغة المؤابية في نقش ميشع، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة - الأردن.
- عبابنة، يحيى، (2005) علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي - الأردن.
- عبابنة، يحيى، (1984) في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك/الأردن.
- عبابنة، يحيى، (1993) أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 11، العدد 1، ص: 123.
- عبابنة، يحيى، (2000) التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، منشورات جامعة مؤتة.
- عبابنة، يحيى، (2000) دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، ط1.
- العبادي، أحمد بن القاسم، (1983) رسالة في اسم الفاعل، تحقيق ودراسة محمد حسن عواد، دار الفرقان، ط1.

- عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، (1988) مكتبة الخانجي.
- عبد التواب، رمضان، (1983) التطور اللغوي، مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض، ط1.
- عبد الرحيم، عبد الجليل (1981) لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان.
- عبدالباقي، ضاحي، (1985) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، القاهرة.
- عبدالتواب، رمضان، (1982) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1.
- عبدالتواب، رمضان، (1967) لحن العامة والتطور اللغوي ، ط1، القاهرة.
- عبدالتواب، رمضان، (1999) فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط6.
- عبدالجليل، عبدالقادر، (1998) علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، عمان ط.
- العجاج، عبدالله بن رؤبة، (د. ت) ديوان العجاج ، رواية عبدالملك بن قريب، تحقيق عبدالحميد الساطي، مكتبة أطلس، دمشق.
- العجلي، (د. ت) ديوان الأغلب العجلي، ضمن (شعراء أمويون) تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت.
- العجلي، أبو النجم، (1981) ديوان أبي النجم، شرح علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (د. ت) لسان الميزان، دار الفكر، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء، (1979) إملاء ما من به الرحمن، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء، التبيين، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين، لبنان - بيروت.
- العكبري، أبو البقاء، (1987) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط2.
- العكبري، أبو البقاء، (2001) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات وزميله، دار الفكر بيروت ودمشق.
- العكبري، عبدالواحد بن برهان، (1984) شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط1.

العكبري، أبو البقاء، (1996) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزّوز، مكتبة عالم الكتب، ط1.

العمادي، لأبي السعود محمد، (1994) تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث - لبنان، ط4، م.

عميرة، إسماعيل، (1993) معالم دراسة في الصّرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دار حنين، عمان، ط2.

عيد، محمد، (1980) النّحو المصّفى، القاهرة.

العيني، بدرالدين محمود بن أحمد، (د. ت) شرح المراح في التصريف، تحقيق عبدالستار جواد.

العيني، محمود بن أحمد، (د. ت) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر - بيروت.

الغنوي، طفيل، (1968) ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد - بيروت، ط1.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، (1987)، حجة القراءات السبعة، تحقيق بدرالدين قهوجي، وبشير جويحاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ط1.

الفراء، يحيى بن زياد، (د. ت) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وآخرين، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

الفراية، نضال محمود، (2003) الأنماط اللغوية النادرة، دراسة وصفية تحليلية في نواذر اللحياني رسالة ماخستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الفرزدق، همام بن غالب، (1983) ديوان الفرزدق، الجزء الثاني، ضبطه إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ط2.

الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، (1960) الجزء الأول دار صادر، بيروت.

فليش، هنري، (1966) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1.



فندريس، (1950) اللغة، ترجمة عبدالحميد الدّخلي وزميله، القاهرة.

الفيروز آبادي، (د. ت) القاموس المحيط، دار الجيل - بيروت، لبنان.

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (1407هـ) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث - الكويت، ط1.

الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة.

القاضي، عبد الفتاح، (1403هـ) البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، "من طريقي الشاطبية والدرّة"، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط1.

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، (1986) الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.

القرطبي، أبو عبدالله بن أحمد، (1952) الجامع لأحكام القرآن، تصحيح أحمد عبدالعليم البردوني، دار الكتاب العربي.

القرطبي، ابن مضاء، (1982) كتاب الردّ على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.

القلانسي، أبو العزّ، (1984) إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.

القمّي، الحسن بن محمد، (د. ت) غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

القنوجي، صديق بن حسن، (1978) أبجد العلوم، تحقيق عبدالجبار زكّار، دار الكتب العلمية - بيروت.

كيرستينغ، كيس، (2003) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط2.

القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1981) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2

القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1984) مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد، دار المأمون، دمشق، ط2، وتحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.

- القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1984) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحان، دار عمّار - عمّان، ط1.
- القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1982) التبصرة في القراءات السبع، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط2.
- كرد علي، محمد، (1912) رسائل البلغاء، عني بجمعها محمد كرد علي، دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2.
- الكفوي، أبو البقاء، (1974) الكليات، تحقيق عدنان درويش وزميله، دمشق.
- كناعة، عبدالله، (1997) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، وزارة الثقافة - عمّان.
- الكنغراوي، عبد القادر، (1371 هـ) الموفي في النحو الكوفي، دمشق.
- اللبدي، محمد سمير، (1985) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان - عمان، ط1.
- مالبرج، باترل، (1985) الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هليل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم.
- الماوردي، أبو الحسن، (د. ت) النكت والعيون "تفسير الماوردي"، حبيب راجعه السيد بن عبدالمقصود، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، مصر.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د. ت) الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف - بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد، (1994) المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط3.
- المنتبي، أحمد بن الحسين، (2001) شرح ديوان المنتبي، وضعه عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
- محمد بن محمد، (1415 هـ) إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق خليل محمد الغزّي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1.
- المخزومي، مهدي، (1986) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت، لبنان، ط3.

المرادي، المعروف بابن أمّ قاسم، (د. ت) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الزهرية.

المرادي، المعروف بابن أمّ قاسم (1973)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربيّة - حلب، ط1.

المسدّي، عبدالسلام، (1977) الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، الدار العربي للكتاب، ليبيا- تونس.

المصاروة، جزاء، (2000) دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة/الأردن.

مطر، عبدالعزيز، (1983) ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

المعري، أبو العلاء، (1964) رسالة الغفران، دار صادر، بيروت.

المقدسي، أبو شامة، (1349) إبراز المعاني في حرز الأمانى، القاهرة.

المقرئ، أبو طاهر، (1986) العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهر و خليل العطية، عالم الكتب - بيروت، ط2.

الملخ، حسن خميس، (2001) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1.

النايلة، عبدالجبار علوان، (1988) الصّرف الواضح، الموصل.

النحاس، أبو جعفر، (1977) إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهر، بغداد.

النسفي، عبدالله بن أحمد، (1988) تفسير النسفي، دار الكتاب العربي - بيروت.

النشّار، عمر بن قاسم، (1959) المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2.

وافي، علي عبدالواحد، (1972) فقه اللغة، دار النهضة مصر، القاهرة، ط7.

وهبة، مجدي، (1979) معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، مكتبة لبنان - بيروت.